

ز

المقدمة

الناظر إلى السودان عبر الحقب التاريخية السابقة بدايةً بالإستعمار التركي المصري ونزولاً بالحكم البريطاني يلحظ بأنه لم ينعم بالإستقرار لفترات طويلة ، فقد شهد العديد من الثورات والمقاومة والتضحيات من أجل نيل حريته وإستقلاله الذى تحقق في الأول من يناير عام 1956م . وبالرغم من نيله لإستقلاله إلا أنه ورث الكثير من المشاكل والعقبات التى خلفها المستعمر والتى عاقت مسيرته مثل إفرازات قانون المناطق المقفولة في عام 1922م والذى كان يهدف إلى فصل شمال السودان عن جنوبه .

كذلك شهد السودان نزاعات قبلية داخلية كثيرة خاصةً في مناطق الغرب في دارفور وكردفان بسبب الجفاف والإحتكاكات بين الرعاة والمزارعين ولكن كانت تلك النزاعات تقضى بواسطة الإدارات الأهلية عبر آلياتها التقليدية مثل مجالس السلطان والأجاويد والبرامكة والرواكيب ، وكانت الآلة المستخدمة في النزاع بين الأطراف هى العصا والسكاكين والحربة والحجارة ، وبالتالى فإن الخسائر في الأرواح بسيطة وسهل السيطرة عليها عكس النزاعات التى تحصل في الوقت الراهن والتى تحصد المئات من الأرواح بسبب إستخدام الأسلحة الحديثة وذلك بفضل إنتشار السلاح ونشاط تجارته على الحدود .

ونشأت فكرة حل الإدارة الأهلية في عهد الرئيس الأسبق إبراهيم عبود في بداية الستينات ودُلت رسمياً في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري عام 1971م والذى كان له الأثر الكبير في تأجيج النزاعات وعدم السيطرة عليها وعدم مقدرة الحكومة على

حليها ويلاحظ ذلك من خلال مؤتمرات الصلح العديدة التي عقدت في دارفور وكردفان ولم تحقق نتيجة إيجابية .

إن السودان وفي ظل ما يعرف بالنظام العالمي الجديد وبموقعه المتفرد في قلب القارة الأفريقية وما يتمتع به من موارد طبيعية وأراضٍ شاسعة وثروات هائلة ظلت موضع إهتمام العالم وخاصةً دول الغرب ، وظلَّ السودان في ظل القطبية الثنائية يتمتع بقدر من الحرية والحياد في علاقته مع الغرب والشرق بالقدر الذي مكنه من الإستفادة من بعض قدرات المعسكرين دون أن يتأثر بشكل واضح بسياسة أى منهما برغم من أن حصيلة التنمية كانت محدودة جداً ، ويمكن القول أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية السودانية المتوازنة آنذاك قد نجحت إلى حد ما على الأقل في توفير قدر من الإستقرار للسكان .

بعد إنهيار المعسكر الشرقي وظهور القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على العالم نشطت المعاهد المتخصصة في إجراء الدراسات عن السودان والتي خلصت وتوصلت إلى نتائج بأن السودان يملك أراضي خصبة وبمساحات شاسعة وموارد وعدد سكان أكبر من كثير من دول البترول بالمنطقة وله درجة تعليم ووعي سياسي أفضل بكثير من الدول الغنية بالمنطقة ، وبالتالي يستطيع السودان وبهذه الميزات الهيمنة على دول الجوار والتأثير على القرار الأفريقي والعربي والعبور بالثقافة الإسلامية والعربية إلى عمق إفريقيا بل أقصاها وإحتمال قيام نظام إسلامي متمرد على الغرب يمتد تأثيره إلى القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، لذا سعي الغرب وبكل الوسائل الممكنة لإستغلال هذه الموارد وتفتيت وحدته إلى دويلات وإيقاف المد الإسلامي .

تعتبر مشكلة جنوب السودان هي الأبرز لما ورثه السودان من مشاكل وتبعات الإستعمار والتي ظهرت بوادرها قبيل الإستقلال

بتمرد توريت 1955م وظلت الحرب مستمرة ومشتعلة ولم تتوقف إلا بعد توقيع إتفاقية أديس أبابا عام 1972م في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ، ولم يهنأ السودان كثيراً بالإستقرار والأمن حتى إنطلع التمرد مجدداً في عام 1983م ولم يتوقف أيضاً إلا بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل في التاسع من يناير عام 2005م بدولة كينيا وكان من إفرازاتها ومخرجاتها برتكول أبيي وملحقه والذي كان بمثابة البديلة للنزاع في المنطقة واهتزاز مجتمعها وازدادت الأمور تعقيداً بعد رفع تقرير الخبراء الأجانب وإختلاف شريكي الإتفاقية (المؤتمر الوطني بالسودان والحركة الشعبية بجنوب السودان) ومن ورائهما قبيلتي المسيرية دينكا نقوك ، وكان من إفرازات إتفاقية السلام أدت إلى إنشطار دولة جنوب السودان والتي قرر بموجبها مواطني جنوب السودان تحديد مصيرهم بالإنفصال عن جمهورية السودان عبر إستفتاء عام أجرى عام 2011م⁽¹⁾، وبالتالي فقد أصبحت العلاقة بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان حقيقة واقعة وثابتة لاينكرها أحد ، وأن دولة جنوب السودان أصبحت دولة بكيانها وسيادتها فيجب أن ينظر لها من هذا القبيل خاصة وأن السودان أول من إترف بها كدولة على مستوى دول العالم .

إن تحقيق الإستقرار والرفاهية لشعبي الدولتين لا يتم إلا بإنشاء علاقة تعاون في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية ، ولكن عادةً ما ينشأ عن وجود هذه العلاقة بين الدول صراعات ونزاعات يمكن أن يكون سببها الخلاف حول أسلوب تنظيم وحكم العلاقة الدولية والذي يرجع بدوره إلى تشابك وتعارض المصالح المختلفة لأطراف الدول الخارجية وأطماعها في

(1) جمال الدين نور الدين سرير الحاج - أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقية السلام الشامل 2005م - الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم - 2007م - 2008م - ص58

الهيمنة ونهب أموال وثروت تلك الدول التي تقع فريسة لها خاصةً دول العالم الثالث وتحديداً دول أفريقيا التي ما زالت تتمتع بثروات وموارد طبيعة هائلة ، لذا جاء النزاع في منطقة أبيي كمثال حتى لتلك الأطماع .

برزت قضية أبيي إدارياً على السطح منذ العام 1905م عندما تم تحويل وضم عموديات دينكا نفوك التسع من مديرية بحر الغزال إلى مديرية كردفان لأسباب إدارية⁽¹⁾ ، أى أن تظل تابعة جغرافياً لمديرية بحر الغزال وظلت كذلك مروراً بالحقب الإستعمارية والحكومات الوطنية المتعاقبة بما في ذلك فترة الإستقرار التي شهدتها إتفاقية أديس أبابا سنة 1972م حيث لم يكن لأبناء أبيي من الدينكا أى دور كبير في تلك الإتفاقية ، ولكن ما أن بدأت مناقشة مشكلة حق تقرير المصير للقبايل غير العربية في البرلمان السودانى في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري إلا وطالب أبناء منطقة أبيي من الدينكا بحقهم في الإستفتاء للإضمام لأى من شمال أو جنوب السودان وكان القرار الحكومى عدم الموافقة على الإستفتاء ، فأثار ذلك حفيظة أبناء منطقة أبيي من الدينكا خاصةً النخب المتعلمة ودفعهم لموالات التمرد الثانى بجنوب السودان الذى إندلج عام 1983م وكان لهم دور بارز فيه مما منحهم لعب ذات الدور في مفاوضات وعمليات السلام .

يتطرق البحث إلى ظاهرة تدخل الدول الأجنبية على منطقة أبيي أثر ذلك التدخل على إستفحال وتأجيج النزاع بالمنطقة وقد أضحت من الظواهر المقلقة التي تهدد الأمن القومى السودانى ، كما أصبحت تهدد حياة السكان ومنعهم من المضي قدماً نحو التنمية والإستقرار وزعزعت النسيج الإجتماعى القائم بين القبائل الذى كان نموذجاً ومثالاً يحتذى به .

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقDOM إلى لاهأى - الخرطوم 2010م - هيئة الخرطوم للصحافة والنشر - الجزء الأول - ص107

قامت الدولة ممثلة في أجهزتها السياسية والرسمية بجهود جبارة ومضنية ومقدرة في سبيل إحتواء هذا النزاع الذى نشب لإيجاد الحلول والمعالجات فعقدت الإتفاقيات الدولية والبرتكولات ومؤتمرات الصلح بالمنطقة وأجرت للترتيبات الإدارية واستمعت لآراء الخبراء المحليين والأجانب وأصحاب الرأى السديد إلا أن جزور النزاع ما زالت قائمة وماثلة رغم أن تلك الإجراءات التى قامت بها حكومة السودان وبمشاركة حكومة الجنوب قللتا من حدته ونشاطه بعض الشئ لذا جاء البحث عن آليات وسياسات جديدة لتحديد المشكلة بموضوعية وأسبابها المباشرة وغير المباشرة بعيداً عن الإطار التقليدي الذى يعتبر المشكلة على أنها نزاع قبلى بين قبيلتى المسيرية ودينكا نقوك بسبب النعرات والعصبيات القبلية ولكنه حقيقة أكبر من ذلك بكثير .

بالرغم من أن النزاع في منطقة أبيي كان نتاجاً طبيعياً لعدم التنمية إلا أن البعد الخارجى الذى مارسته بريطانيا في عهد الإستعمار ومن بعدها دول الغرب وتحديداً أمريكا التى تطمع في السيطرة على موارد المنطقة خاصة البترول كان له الأثر الأكبر في تأجيج النزاع . بالرغم من النزاع الحدودى في منطقة أبيي كان سبباً من أسباب النزاع إلا أن المبادئ الأساسية في النظام القانونى الدولى المعاصر تضع الوسائل السلمية حيز الزاوية لحل أى نزاع أو صراع سواء أن كان داخلياً أو خارجياً وتحرم اللجوء إلى العنف أو الحرب كحل للنزاعات والصراعات ، وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول العظمى والتى تتادى وتدعى إحترامها لهذه المبادئ هى أكثر الدول إنتهاكاً لها ولسيادة الدول مما تسبب في نشؤ الصراعات والنزاعات والأزمات في كثير من دول العالم فتخلق بذلك تهديداً لأمن تلك الدول . ووفقاً لما تقدم فإن نزاعات الحدود أصبحت تشغل العالم وهى قضايا لها جزورها الضاربة في عمق التاريخ ولها

أبعاد ومظاهر حديثة ومتعددة والذي إختلف الباحثون في توصيفها كما يختلف السياسيون والشعوب حول مبرراتها ودوافعها ، فالنزاعات بين الحدود ستبقي وتظل دائماً بسبب تداخل البشر ومصالحهم ومن جانب آخر نزاع على الموارد ولكن قد تكون لها أبعادها الأخرى السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو حتى العرقية وأبعاد أخرى تتعلق بالهيمنة على الجماعات أو الدول ، ونظراً إلى أن عوامل القوة تمر بمتغيرات كثيرة كانت تلك الحدود قابلة للنزاع حيث برزت تلك العوامل عندما نشأت القوى السياسية الإستعمارية الكبرى والتي قام معظمها بحروب واِجتياح لحدود الدول الأخرى تحت مبررات لا أساس لها من الصحة . إلا أنه وبعد حروب طويلة وشاقة على المستوى الدولي تطور المجتمع الدولي شيئاً فشيئاً وتم تحريم اللجوء إلى القوة فالنترمت الدول بهذا المبدأ حيث فضلت الدول الوسائل السلمية لحل نزاعاتها في مختلف القضايا الدولية ومن ضمنها نزاعاتها الحدودية والتي تم الإعتراف المتبادل بها ، والتي أخذت تثبت عبر الإتفاقيات الدولية والمعاهدات ثم لاحقاً عبر الخرائط ، لذلك نص قرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967م على حق كل دولة في (الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال القوة) .

مشكلة البحث :-

إن منطقة أبيي ليست فقط جسراً للتواصل بين السودان ودولة جنوب السودان ، إنما هي بوتقة وتلاحح دماء وتفاعلات عبر قرون من الزمان وعاش إنسانها في تلاحم وتناغم وتمازج فريد مثل نموذجاً وشهد به الجميع ، ولكن برزت فتنة واِختلافات بدأت تنمو في الخفاء إلى أن ظهرت على السطح وكونت ما يسمى بقضية

أبيي ، بل صارت من النزاعات الخطيرة ضمن نزاعات السودان الأخرى التى بات أثرها واضحاً في تهديد الأمن القومي السوداني .

لقد عاش السودان محناً حقيقية وأوضاع تزداد سوءاً بسبب النزاعات وعدم الإستقرار السياسي والتجاهل الدولي حتى صار نموذجاً للتخلف ورمزاً للمعاناة ، ورغم خطورة هذه النزاعات وتسببها لمئات الآلاف من الضحايا وملايين النازحين واللاجئين ، فما زالت هنالك معرفة محدودة لطبيعة هذه النزاعات وأسبابها ، فالتحليلات التقليدية للنزاعات ترجح أسبابها إلى التمايز السلالي (الإثني) والديني والهوية ، ولكن هذا لتحليل لم يعد قادراً على تفسير ظاهرة إنتشار النزاعات ، كما فشل علم (حل النزاعات) في تقديم مساهمة ذات قيمة تذكر لدرء هذه النزاعات وتسويتها .

إن النزاعات في السودان قد أوجدت آثاراً سلبية ، فمثلاً النزاع في جنوب السودان والذي إستمر لأكثر من خمسون سنة كأطول نزاع في العالم ، وكان لنزاع الجنوب آثاره السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية التى شكلت تهديداً لأمن السودان القومي ، فالأثر السياسي كان واضحاً حيث ساعدت قضية الجنوب في إسقاط كل الأنظمة التى حكمت السودان سواء كان مدنية أو عسكرية بسبب فشلها في حل قضية الجنوب ، أما الأثر الإقتصادي تمثل في أن المشكلة الإقتصادية بالجنوب سبباً من أسباب إندلاع النزاع لإخفاق الحكومات في التعامل مع مصادر الجنوب بالصورة المثلى العادلة ، أما عسكرياً فإن القوات النظامية قد قدمت الشهداء وأثر النزاع على كفاءة أسلحة القوات المسلحة التى لا تجد الدعم اللوجستي من الدولة وأثرت على معنويات المواطنين خاصة الجنوبيين ، وإجتماعياً أثر النزاع في هجرات ونزوح أعداد كبيرة من أبناء الجنوب إلى شمال فضلاً عن الموتى بسبب الجوع والمرض وتدمير البنيات الأساسية لجنوب السودان ،

وفي دارفور ظل النزاع مستعراً حتى الآن وأصبحت قضية دارفور معقدة ومهددة لأمن السودان القومي وتصاعدت إلى المنابر الدولية واكتوى إنسانها البسيط بآثارها المدمرة .

هناك عدة آليات لدرء النزاعات وإدارتها للحيلولة دون وقوعها مثل الإدارة الأهلية التي تحتاج إلى تمكين وتفعيل والمفاوضات دون تدخلات أجنبية والمساعدة الحميدة والوساطة وغيرها .

عليه فإن مشكلة البحث تكمن في تشخيص الأسباب الحقيقية لظاهرة النزاع في منطقة أبيي ودوافعه وما يترتب عليها من آثار سلبية على الحياة بالمنطقة وعلى النسيج الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والأمنى حيث أصبحت هذه الظاهرة تمثل تهديداً حقيقياً للأمن المحلى والمركزي والقومى وأندرت بإندلاع عنف في المنطقة.

كما تكمن أيضاً مشكلة البحث في فشل الخطوات والإجراءات السياسية والإدارية والأمنية والقبيلية التي قامت بها حكومتى السودان وجنوب السودان لمعالجة ظاهرة النزاع بسبب التدخلات الأجنبية في المنطقة بشتى الأنواع والتي أصبحت تمثل بعداً جديداً للقضية لتهدد الأمن القومى السودانى وبالتالى لابد من الأجوبة على هذه الأسئلة التى تدور حول مدى تأثير مشكلة ترسيم الحدود في تعقيد المشكلة وأبعاد التهديد المتوقع حال تبعية أبيي إلى أى من السودان أو جنوب السودان ضمن نتيجة الإستفتاء المنتظر إضافةً إلى كيفية فك الإرتباط الإجتماعى لقبائل الموجودة بالمنطقة خاصةً المسيرية ودينكا نقوك .

أهمية البحث :-

تأتى أهمية البحث في الآتى :-

أ. يكشف البعد الخارجى كسبب مباشر لظاهرة النزاع في منطقة أبيي .

ب. تجاوز الإطار التقليدي الذى يعتبر الظاهرة بأنها نزاع قبلي حول الحكم والرئاسة أو الثروة أو المراعى أو العصبية القبلية .

ج. يبرز البحث الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة ومهدداتها وما ينتج من تهديد للوحدة الوطنية والأمن القومي السودانى .

د. تمثل قضية أبيي قبلة موقوتة إنفجارها يتعدى حدودها ليشمل السودان كله لذا فإن حلها يعتبر عاملاً مهماً في نجاح الإستقرار واستتباب الأمن بالمنطقة .
أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى الآتى :-

أ. التعرف على الجذور والأسباب الحقيقية لظاهرة النزاع في منطقة أبيي .

ب. إبراز الأثر السلبي في نفوس أبناء المنطقة ليس على مستوى الإستقرار فحسب بل على مستوى الوحدة الوطنية .

ج. الكشف عن البعد الخارجى في المنطقة وأثر ذلك على الأمن القومي السودانى .

د. معالجة الظاهرة من خلال نظرة علمية تستوعب كل المتغيرات بالمنطقة وتسهم في حل كثير من النزاعات في المناطق الشبيهة.
فرضيات البحث :-

تقوم هذه الدراسة على فرضيات أساسية هي :-

أ. إن مجتمع منطقة أبيي بقائله المختلفة قام ونشأ على فطرة التعايش السلمى منهجاً وسلوكاً وأن النزاع القائم ظاهرة تزول بزوال الأسباب .

- ب. إن الإلتماءات القبلية والأثنية لاتمثل أسباباً حقيقية للنزاعات إنما هناك أيادي خفية وآليات خارجية تحرك هذه الظاهرة وتصددها .
- ج. إن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في مجتمع المنطقة تعتبر من أنجح السبل لمعالجة النزاع ليس في منطقة أبيي فحسب بل في كل المناطق الشبيهة .
- د. إن قضية أبيي باتت ظاهرة واضحة تهدد الأمن القومي السوداني خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية .

منهج البحث :-

طبيعة الدراسة حددت المناهج التالية :-

أ. المنهج التاريخي الذي يسرد الوقائع التاريخية المعينة بإعتباره مجموعة تجارب بشرية ماضية ومختلفة يستفاد منها في الحاضر كما ينظر إلى الظواهر الإجتماعية بإعتبارها محصلة لتجارب بشرية مختلفة فهناك علاقة بين الحاضر والماضي والمستقبل ، والتاريخ هو السجل الزمني لحياة الشعوب والأشخاص والأمم وأى دراسة ماضية تساعد على معرفة الحاضر كما تساعد للتخطيط للمستقبل .

ب. إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى الحقائق والإستوثاق الكامل من صحة المعلومات للإستفادة منها في الحديث عن البحوث العلمية .

حدود البحث :-

للبحث حدود مكانية وزمانية هي :-

أ. الحد المكاني - منطقة أبيي - ولاية غرب كردفان .

ب. الحد الزمني - (1905م - 2011م) من تاريخ ضم مشيخات دينكا نقوك التسعة إلى كردفان في عام 1905م إلى تاريخ إنفصال دولة جنوب السودان في عام 2011م .

آلية جمع المعلومات :-

أ. المعلومات الأولية :

المقابلات - الملاحظات - الندوات .

ب. المعلومات الثانوية :

المراجع - الكتب - المجلات - الصحف - الوثائق -

السمنارات - المؤتمرات - المؤلفات - البحوث - التقارير -

الخرائط .

مصطلحات البحث :-

1- الصراع له عدة مفاهيم :-

أ. يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع مجموعة

معينة من الأفراد سواء أن كانت قبيلة أو مجموعة معينة

عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو إجتماعية أو ثقافية

أو سياسية أو أى شئ آخر ، تتخبط في تعارض واعى مع

مجموعة أو مجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً

أو تبدو كذلك (1) .

ب. الصراع في تعميمه هو تنازع الإيرادات الناتجة عن الإختلاف

في الدوافع وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها

وإمكانياتها الخ .

ج. الصراع يمثل نزاع مباشر ومقصود بين أفراد أو جماعات من

أجل المكانة والقوة والموارد النادرة .

د. عرفه ماكيفر بأنه نشاط كلى يتنازع فيه الأفراد مع بعضهم

البعض من أجل هدف معين .

2- مفهوم النزاع : يعرف النزاع بأنه نتاج لتضارب القوى على

المصالح ، لأن الشعوب تتبنى أهداف غير منسجمة ، وتحدث

النزاعات نتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان كالأمن

(1) إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - دار السلاسل - الكويت - 1987م - ص 223 .

من الإعتداء الجماعي ، والرفاهية والإعتراف بالهوية الثقافية وعدم المشاركة في السلطة (1) .

3- مفهوم السلام : هو عملية تغيير تقوم في الأساس على إعادة بناء العلاقات وإعادة توجيه أطر السلام تجاه تطوير دعم البنيات الأساسية ، والتي تدعم قدرات التأقلم والإستجابة للحاجات التي تعبر عنها العلاقات الجديدة ، ويتكون مفهوم السلام من القيم والمواقف وطبيعة السلوك التي تركز على عناصر عدم العنف وإحترام الحقوق والحريات الأساسية مع الآخرين (2) .

4- أبيي وهي تعنى عدة مفاهيم للآتى :-

أ. تعنى أولاً محلية أبيي التي تقع في الجزء الجنوب الغربي من ولاية غرب كردفان وجغرافياً بين خطى عرض (4⁻ 3° ، 5⁻ 11°) شمالاً وبين خطى طول (1⁻ 27° ، 30⁻) شرقاً ، تحدها من الشمال محلية السلام ، شرقاً ولاية الوحدة ، جنوباً ولاية شمال بحر الغزال ، غرباً ولاية جنوب دارفور .

ب. كما تعنى أيضاً مدينة أبيي حاضرة محلية أبيي .

ج. تعنى كذلك الوحدة الإدارية أبيي ، إحدى الوحدات الإدارية الخمس المكونة لمحلية أبيي وهي المجلد ، الدبيب ، الستيب ، الميرم ، وأبيي نفسها .

د. ووفقاً للبند (1-1-12) من إتفاقية السلام الشامل لعام 2005م (مبادئ الإتفاق حول أبيي) تعرف حدود أبيي بأنها المنطقة التي تشمل مشيخات دينكا نقوك التسع التي ضمت إلى مديرية كردفان عام 1905م .

هـ. كذلك ترمز إلى التحديد الذي توصل إليه الخبراء ويتفق دينكا نقوك معهم في ذلك .

(1) ربيع عبد العاطي - دور منظمة الوحدة الأفريقية في فض النزاعات - دار سولو للطباعة والنشر - الخرطوم 2001م - ص 5 - 7
(2) أبو القاسم حامد فور - الدراما من أجل السلام - رسالة دكتوراة غير منشورة - جامعة الخرطوم - 2000م - ص 117

- و. ووفقاً للبند (1-1-2) من إتفاقية السلام الشامل لعام 2005م (مبادئ الإتفاق حول أبيي) ، تعرف لدى قبيلة المسيرية بأنها المنطقة التي تقع جنوب بحر العرب تقريباً .
- 5- **إتفاقية السلام الشامل لعام 2005م** : هى إتفاقية السلام الموقعة بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان) في نيروبي بدولة كينيا في التاسع من يناير 2005م وتعرف أيضاً بإتفاقية نيفاشا .
- 6- **الجرف** : يقصد به بحر العرب عند المسيرية .
- 7- **كير** : يقصد به بحر العرب عند دينكا نفوك .
- 8- **قوز** : تلال رملية .
- 9- **خور** : مجري مياه أو وادى ضيق شديد الإنحدار أو مجرى نهر جاف .
- 10- **مشاكوس** : منتجع في العاصمة الكينية بنىروبي عقدت فيه إتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية .
- 11- **مجالس الأجاويد والبرامكة والرواكيب** : هى نمط إجتماعى وقانون عرفى يمثل أهل الحل والعقد لدى المجتمعات التقليدية لدى عموم قبائل البقارة ويشترط في عضويته النزاهة والعدل وأن يكون العضو قدوة ومثال يحتذى به في رد المظالم وأخذ حق الضعيف من المستضعف .
- 12- (ISFA) القوة الأمنية الإنتقالية لأبيي - أثيوبية .
- 13- (UNISFA) القوة الأمنية الأممية لمنطقة أبيي - أثيوبية .
- 14- (APS) خدمة شرطة أبيي .
- 15- (AJOC) لجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي .
- 16- (UNAMID) قوات مراقبة لحفظ السلام بدارفور - قوات أفريقية .

هيكل البحث :-

يتكون هذا البحث من مقدمة وخمسة فصول وما توصل إليه

الباحث من نتائج وتوصيات حسب التنظيم الآتى :-

الفصل الأول : يستعرض الإطار العام للدراسة تحت عنوان نشأة وتطوير قضية أبيي ويحتوى على ثلاثة مباحث .

الأول عبارة عن دراسة تاريخ وجغرافية المنطقة والمبحث الثانى عن التركيبة السكانية بالمنطقة ونشاطات السكان والثالث عن أسباب وجزور القضية .

الفصل الثانى : يتحدث عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للنزاع بالمنطقة ومهدداتها .

الفصل الثالث : يتحدث عن النزاعات القبلية ويحتوى على ثلاثة مباحث الأول عن ماهية النزاعات والثانى عن النزاعات القبلية في السودان والثالث عن النزاع في منطقة أبيي .

الفصل الرابع : يتحدث عن الإطار التطبيقي للدراسة وهو عبارة عن مقابلات ومناقشة الفرضيات مع النتائج .

الفصل الخامس : يستعرض النتائج والخاتمة والتوصيات .

وفي زيل الفصل المراجع و الملاحق والخرائط.
الدراسات السابقة :

إن معظم الدراسات السابقة تناولت قضية أبيي من حيث التسلسل التاريخي والتحليل والبحث عن أسباب وجزور المشكلة وإيجاد مقترحات للحلول دون التطرق لدراسة القضية من ناحية أمنية كمهدد للأمن القومي السوداني وهذا هو الجانب الذى تفردت به هذه الدراسة .

الدراسة الأولى :-

- إسم الدارس : لواء ركن مهندس جمال الدين نور الدين سرير
الحاج.

- نوع الدراسة : رسالة بحث لإجازة درجة زمالة كلية الدفاع الوطنى.

- عنوان الدراسة : أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقية السلام الشامل
2005م .

- مكان الدراسة وتاريخها : الأكاديمية العسكرية العليا - الدورة رقم
(20) - 2007م - 2008م - الخرطوم .

- أهداف الدراسة :

1. معرفة جزور وأسباب قضية أبيي والبحث عن الحلول
باعتبارها مرجعيات هامة في تاريخ الأمن القومي السوداني .
2. معرفة أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقية السلام الشامل
والمساهمة بطريقة علمية في وضع الحلول لبعض العضلات
التي تواجه الوطن من خلال دراسة وتحليل القضية .
3. الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد في إتخاذ القرارات
المناسبة حيال قضية أبيي ونقل من تدويلها .

- أهم نتائج الدراسة :

1. أن الجهد الدولي في مفاوضات نيفاشا كان إيجابياً وساعد في
الوصول إلى إتفاقية السلام ، ولكن في قضية أبيي جاء سلبياً
وأدى إلى تعقيدها .
2. تعتبر قضية أبيي المهدد الأول لإستمرار إتفاقية السلام
الشامل وبالتالي وحدة السودان .
3. أن الحل السياسي المسنود بمشاركة قاعدة واسعة المعالجة
المثلي لقضية أبيي .

الدراسة الثانية :-

- إسم الكاتب : عبد الرحمن أرياب مرسال صالح

- عنوان الدراسة ونوعها : كتاب بعنوان ما بعد إتفاقية نيفاشا رصد

وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء

- مكان الدراسة وتاريخها : معهد الراصد للدراسات السياسية

والإستراتيجية - الخرطوم - يونيو 2008 م .

- أهداف الدراسة :

1. هدفت إلى توضيح أن إستراتيجيات بناء السلام لا بد أن تستصحب معها إتجاهات الرأى والرأى الآخر ، المصالحة الخاصة والعامة ، الإرث المجتمعى القبلى ، الأمن الوطنى السودانى .

2. ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان والسودان الشمالى للمساهمة في الحل .

3. أن الحل الذى لا يرتضيه الطرفان يعتبر مشروعاً لمشكلة جديدة .

- أهم نتائج الدراسة :

1. إن الصراع هو التنافس العنيف وفي أقصى صورته وهو العمليات التى تحاول جماعة أن تقلل من جماعة أخرى.

2. إن العمل معاً ومن خلال التعاون واللجوء إلى التوافق والمهادنة والتسامح والتحكيم يؤدى إلى الوصول لأهداف مشتركة والتخلص من الإرهاق والتوتر الذى نجم عن التنافس والصراع .

3. بالرغم من أن الحروب والمرارات التى إستمرت لفترات طويلة إلا أن الحل ليس مستحيلاً ولكنه يحتاج إلى الإرادة القوية والكف عن التصعيد الإعلامى .

الدراسة الثالثة :-

- إسم الدارس : معاذ عبد الله حاج الأمين .
- نوع الدراسة : رسالة دكتوراة في ثقافة السلام .
- عنوان الدراسة : التعايش السلمي بين الدينكا نقوك والمسيرية بمنطقة أبيي .
- مكان الدراسة وتاريخها : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا - مركز دراسات وثقافة السلام - الخرطوم - فبراير 2011م .

- أهداف الدراسة :

1. معرفة الجذور التاريخية التي نشأت عنها مشكلة أبيي بين الدينكا نقوك والمسيرية في منطقة أبيي .
2. معرفة تطور مشكلة أبيي حتى وصلت إلى المواجهة المسلحة بين المجموعتين .
3. إبراز دور التعايش السلمي في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية في المنطقة ، ودور السلام في حل أكثر المشاكل تعقيداً .

- أهم نتائج الدراسة :

1. أن رغبة دينكا نقوك للانضمام إلى جنوب السودان مبنية على قرار واتجاه قبلي مسنود من الشخصيات النافذة من أبناء أبيي في الحركة الشعبية لجنوب السودان .
2. كان الموطن الأصلي لدينكا نقوك منطقة أعالي النيل وهاجروا منها لمنطقة أبيي بحثاً عن المرعى الجيد ونتيجة للحروب القبلية والصراعات .
3. إن إكتشاف البترول بصورة تجارية في المنطقة مؤخراً كان سبباً للتدخل الخارجى وتدويل مشكلة أبيي .

4. أن الإهتمام بمشكلة أبيي لا زال محدوداً في كتابات مثقفي أبناء المنطقة من المسييرية أو من دينكا نقوك وبعض الأكاديميين ويرجع ذلك إلى أن تسارع الأحداث التي لا تساعد في التقييم وشح المعلومات الناتجة من وجود قدر كبير من السرية أحيطت بمفاوضات السلام بين الشريكين .
الدراسة الرابعة :-

- إسم الكاتب : عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب النفط والصراع السياسي في السودان
- مكان الدراسة وتاريخها : مكتبة جزيرة الورد - الخرطوم- 2011م-
الطبعة الأولى.

- أهداف الدراسة :

1. إلقاء الضوء على قضية النفط في السودان وآثاره على الصراع السياسي في السودان والصراع الإقليمي والدولي.
2. هدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على التنوع الإقتصادي وعلى ضرورة أن يكون النفط قوة دافعة للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد ودعم خدمات التعليم والصحة بدلاً من زيادة حدة الإستقطاب الطبقي وبرز فئات رأسمالية من عائدات البترول تسهم في زيادة حدة الصراع السياسي في السودان .
3. أشار الكتاب إلى أن لعنة البترول زادت من نيران الصراعات القبليّة حول عائداته ووضح ذلك جلياً في الصراع الأخير الذي برز بين قبيلتي المسييرية ودينكا نقوك حول خريطة مفوضية الحدود التي أدخلت فيها كل مناطق آبار البترول مثلاً حقول هجليج ودفرا والميرم وبحيرة كيلك ومنطقة ناما الزراعيّة كي تكون جزءاً من بحر الغزال مما ألبس الصراع وعارض المسييرية ما توصل إليه التقرير .

الدراسة الخامسة :-

- إسم الكاتب : محمد فضل عابدين

- عنوان الدراسة ونوعها : كتاب نصب الحماسة

- مكان الدراسة وتاريخها : الخرطوم - 2012م .

- الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع .

- أهداف الدراسة :

1. إبداء الرأى لتناول بعض أهم المنعطفات السياسية في شأن الوحدة بين الشمال والجنوب التي طرأت أخيراً بعد إدراج مبدأ تقرير المصير في صلب إعلان برتكول مشاكوس 2002/7/20م ثم إتفاقية نيفاشا 2005/1/9م .

2. الوقوف مع الأحداث والمواقف التي صاحبت مسار الفترة الإنتقالية وطرح الأفكار والمقترحات ومخاطبة الرأى العام قبل مخاطبة النخب الحاكمة .

3. إلقاء الضوء على مصير الوطن (السودان) وبمآلات السلام حرصاً على سد الثغرات التي تظهر عند تنفيذ إتفاقية السلام.

- أهم نتائج الدراسة :

1. إن مسألة أبيي التي يثار حولها الغبار في كل حين ، يمكن للطرفين إن توحدت الإرادة الصادقة أن يصل الناس للحل الذى يرضي الجميع ، إذا تم التسليم جـدلاً بأن المستفيد الأول والأخير من إنزال مستحقات نيفاشا بشأن أبيي هو شعب أبيي .

2. إن عدم التمسك ببند واحد في الإتفاقية وهو بند ترسيم الحدود واللجوء إلى تنفيذ بقية البنود المفصلة في الإتفاقية أفيد لهم في حياتهم اليومية .

3. يكمن حل المشكلة في إنزال برتكول التريبات الأمنية وإيجاد هيئة إدارية للمنطقة تفق عليها وإنزال نصيب المنطقة من

الثروة وإجراء التعداد السكاني للمنطقة حسب الحدود الحالية
وإجراء إنتخابات عامة حسب الحدود الحالية ويستثنى من ذلك
ترسيم الحدود والإلتزام بها والإستفتاء الخاص بأبيي .
الدراسة السادسة :-

- إسم الكاتب : أبو القاسم حامد قور .
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب أبيي بين مستقبل السلم والنزاع .
- مكان وتاريخ الدراسة : الخرطوم - 2006م .
- الناشر : مطبعة نيو ستار
- أهداف الدراسة :

1 إستعراض الأبعاد الإستراتيجية والإجتماعية للنزاع في منطقة
أبيي .

2. تناول الكاتب الجوانب التاريخية الثقافية والإجتماعية
والجغرافية للمنطقة .

3. معرفة أثر إتفاقية السلام الشامل على منطقة أبيي .
الدراسة السابعة :-

- إسم الكاتب : أبو القاسم حامد قور .
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب مقدمة في دراسات السلام والنزاعات .
- مكان وتاريخ الدراسة : الخرطوم - 2010م .
- الناشر : مطبعة الإبتكار .
- أهداف الدراسة :

1. معرفة تاريخ الحرب والسلام في النظريات الكلاسيكية في
الفلسفة الغربية بالنقد والتحليل .

2. إجراء مقارنة بين مفهوم ثقافة السلام في الإسلام والفلسفة
الغربية ، ومفهوم الصراع في الماركسية .

3. التطرق لمؤتمر باريس 1994م حول مفهوم ثقافة السلام .

الدراسة الثامنة :-

- إسم الكاتب : فرنسيس دينق .
- نوع الدراسة وعنوانها : صراع الرؤي - نزاع الهويات في السودان.
- مكان الدراسة وتاريخها: مركز الدراسات السودانية - الخرطوم - يوليو 1999م
- الطبعة الأولى .
- المترجم : عوض حسن محمد أحمد .
- أهداف الدراسة :

1. التعرض إلى دراسة إطار تعايش دينكا نقوك والمسيرية الحمر بالتركيز على تاريخ القبيلتين وكيفية ومدى التعايش السلمي الذي كان سائداً بينهما .
2. التعرف على الخلفيات التاريخية وواقع تداعيات النزاع بالإستناد على المصادر وإستطلاعات الرأى للعديد من المهتمين بالنزاع ، وعرض وجهات نظر شمالية وجنوبية تتباين رؤاها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تشدداً و اعتدالاً .
3. التعرض لآراء الكثير من الباحثين من غير السودانين لطرح في النهاية خيارات محددة في إتجاه حل الأزمة .
4. التعرض لآراء حساسة ومثيرة للنزاع خاصةً ما يتعلق بقضايا العرقية والعنصرية والهوية .

- أهم نتائج الدراسة :

1. أحد الأسباب الرئيسية الداعية إلى أزمة الهوية السودانية تتمثل في الطريقة التي أعطيت بها الهوية الشمالية شخصية مركبة تمزج عناصر العرق والثقافة والدين ، وتعميق النظرة الذاتية للبدع العرقي للعروبة أدي إلى الإنقسام بين الشمال والجنوب .

2. إن نجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في تحقيق أهدافها المعلنة عبر الوسائل العسكرية أو السلمية أدت بدون شك إلى تهديد هيمنة حكومة السودان في المركز (الخرطوم) والشمال العربي المسلم ولم ينعم السودان بالإستقرار لفترات طويلة .

3. تمثل منطقة أبيي نقطة التقاء وتداخل بين السودانين والجنوبين ، وقصدُ فت بالنموذج المصغر لأفريقيا ، ولا يمكن لأى حل مستقبلي بين السودان والجنوب أن يتجاهل الوضع (السرطاني) الشائك لدينكا نقوك في أبيي الذين ظلوا لأجيال عديد الجسر الرابط بين الشمال والجنوب ، لكنهم أصبحوا حديثاً ضحايا النزاع والمصالحة ، ونتيجة لذلك أصبحوا عاملاً مفاقماً للأزمة .

4. إن المتعلمين من الأنقوك الذين إرتحل أغلبهم لجنوب السودان بحثاً عن العمل ، واصلوا الدعوة والإثارة من أجل الإنضمام إلى الجنوب ، وكان نداءهم يجد تأييداً جماهيرياً ، وكانت قضية أبيي تعتبر السبب الذى دفعهم بمطالبة الحكومة المركزية (في الخرطوم) للسماح لمواطني أبيي ليمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم عبر إستفتاء كما ورد في إتفاقية أديس أبابا سنة 1972م .

الدراسة التاسعة :-

- إسم الكاتب : سليمان محمد الديلو .
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب أبيي من شقودم إلى لاهاي - الجزء الأول .
- مكان الدراسة وتاريخها: الخرطوم - هيئة الخرطوم للصحافة النشر - 2010م .
- أهداف الدراسة :

1. تطرقت الدراسة إلى للجوانب التاريخية والقانونية لقضية أبيي معتمدةً على الوثائق في إثبات الحقائق وشهادات الشهود .

2. التعرف على إرث قبيلة المسيرية التاريخي الذي تناقلته القبيلة أباً عن جد .

3. هدفت الدراسة إلى الإهتمام بموضوع أبيي قبل أن يعرض على لجان التحكيم والمحافل الدولية.

- أهم نتائج الدراسة :

1. إن منطقة أبيي وبالرغم من أنها معرفة تعريفاً جيداً وموثقة توثيقاً تاماً ، إلا أن علاجها في نيفاشا خلال مفاوضات عملية السلام قد همشت الأشخاص المعنيين والمدركين لأبعادها ، وأن العديد من المجموعات صاحبت الغرض قد أسهمت إلى حد كبير في خلق هذه المشكلة .

2. نجاح مفكروا دينكا نقوك والمقاتلين من منطقة أبيي في الحركة الشعبية في تصدير المشكلة للمجتمع العالمي أن دينكا نقوك هم أصحاب الأرض الحقيقيين وأن المسيرية هم عرب مسلمون غازين من الشمال مستغلين بذلك نظرة المجتمع الدولي بصفة خاصة الغرب وآلة المسيحية العالمية التي تنشط في التحرك ضد المسلمين مبرزة لهم كمصدر إرهاب .

3. تجاوز برتكول أبيي والذي كان مقترحاً أمريكياً كحل للمشكلة ، تاريخ المنطقة ونمط التعايش فيها وتجاهل أيضاً حدود المنطقة الدولية عند الإستقلال وبرتكول مشاكوس الإطارى .

الدراسة العاشرة :-

- إسم الكاتب : سليمان محمد الديبلو .

- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب رد حكومة السودان على الحركة الشعبية بخصوص النزاع حول ترسيم حدود منطقة أبيي أمام محكمة التحكيم الدائمة.

- مكان الدراسة وتاريخها: الخرطوم - مارس 2009م

- الناشر : شركة مطابع العملة المحدودة .

- أهداف الدراسة :

1. الدراسة عبارة عن مذكرة حوت ملف رد حكومة السودان (السودان الشمالي على حكومة جنوب السودان) حول حدود أبيي في محكمة لاهاي .
الدراسة الحادية عشر :-
- إسم الكاتب : فرنسيس دينق .
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب بعنوان الدينكا في السودان .
- مكان الدراسة وتاريخها: الخرطوم – 1990م .
- الناشر : مطبعة جامعة الخرطوم .
- المترجم : شمس الدين الأمين ضو البيت .
- أهداف الدراسة :

التعرف على تاريخ قبيلة الدينكا وبصفة خاصة دينكا نفوك.
الدراسة الثانية عشر :-

- إسم الدارس : أمنة جمعه خاطر يوسف.
- نوع الدراسة وعنوانها : رسالة دكتوراة تحت عنوان أثر النزاعات في التنمية والسلام (دراسة حالة ولاية جنوب كردفان 1989م – 2012م).
- مكان الدراسة وتاريخها: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – مركز دراسات ثقافة السلام الخرطوم – 2012م.

- أهداف الدراسة

1. معرفة الجذور التاريخية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي نشأت عنها النزاعات في ولاية جنوب كردفان.
2. معرفة أثر النزاع على التعايش السلمي بين القبائل في ولاية جنوب كردفان .
3. بحث أركان التنمية ومعوقاتها في ولاية جنوب كردفان قبل وبعد النزاع .

- أهم نتائج الدراسة :

1. إن النزاع ظاهرة فطرية و غريزية في الإنسان بوصفه حيواناً إجتماعياً ، وهو أيضاً عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات .
 2. إن إستغلال ثروات ولاية جنوب كردفان المتعددة والمتنوعة والإهتمام بالقطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ، تعمل على جذب الإستثمارات الخارجية والتكنولوجيا التى يمكن أن تساعد في إستخراج البترول والمصادر النفيسة التى تزخر بها الولاية .
 3. إن عملية إحداث التنمية تحتاج إلى إرادة وطنية وسياسية في أن واحد لإزالة المعوقات التى تعترض طريقها .
- الدراسة الثالثة عشر :-

- إسم الكاتب : سليمان محمد الديلو .
- نوع الدراسة وعنوانها : كتاب بعنوان ترسيم حدود منطقة أبيي .
- مكان الدراسة وتاريخها: الخرطوم - ديسمبر 2008م .
- الناشر : شركة مطابع صك العملة المحدودة .
- أهداف الدراسة :

1. الدراسة عبارة عن مذكرة حكومة السودان إلى محكمة التحكيم الدائمة بلاهاى بين حكومة السودان والحركة الشعبية.
2. تطرقت المذكرة إلى أصل النزاع المقدم للمحكمة والنزاع المقدم للتحكيم بشأن الحدود.

المبحث الأول

تاريخ و جغرافية منطقة أبيي

السودان من الأقطار الشاسعة المترامية الأطراف حيث تبلغ وهذه مساحته (1.865.814) كيلو متر مربع وهذه المساحة أكسبته تنوع في المناخ وتدرج في الغطاء النباتي ، وبالتالي تعدد في المصادر والثروات الطبيعية في ظاهره وباطنه ، ويتألف سكان السودان من العنصر العربي والعنصر الزنجي ، ويغلب العنصر العربي على الزنجي ، وهناك عدة مناطق تجسير ومتاذج وإِنْصهار وتماس بين العنصرين على رأسها منطقة أبيي والتي يشبهها الكثيرون بالسودان المصغر.

إن منطقة أبيي هي المساحة التي تضم ما يعرف بمحلية الميرم والمجلد والدب وناما وأبيي نفسها (1) ، حيث أصبحت تسمى وحدات إدارية بدلاً عن محليات ، وتقع أبيي بين خطي عرض 4° - 3° و 5° - 11° شمالاً ، وخطي طول 1° - 27° و 30° شرقاً في مساحة تبلغ 25.000 كيلو متر مربع (2) ، تحدها من جهة الشمال محلية السلام ، ومن جهة الشرق ولاية الوحدة ، ومن جهة الجنوب ولاية بحر الغزال ، ومن جهة الغرب ولاية جنوب دارفور - (ملحق رقم 1) .

إن جغرافية ومناخ منطقة أبيي يشبه ما هو كائن في السودان من حيث التعدد والتدرج في الغطاء النباتي ، وهذا التدرج بصوره المختلفة أعطى المنطقة نوعاً مميزاً من الخصوصية من حيث الثروات الطبيعية ، نباتية كانت أم حيوانية ، فأصبحت تذخر بها عامةً ، مع تمركز هذه الموارد في بعض أجزائها (بحر العرب) ،

(1) جمهورية السودان - وزارة الحكم الإتحادي - قانون تقسيم المحافظات - الخرطوم سد 1991م - ص 49

(2) حامد أحمد المنان - أبيي الماضي والحاضر والمستقبل - الملف الدوري - العدد 39 - الخرطوم - مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا - مارس أبريل 2004م - ص 13

مما جعل سكانها في حالة تنافس محموم للظفر والإستفادة من هذه الموارد ، كما شكل موقعها النائي عن المركز وطبيعة أراضيها السبخة خاصةً في فصل الخريف صعوبات جمة في إدارتها ، وقد لعبت الحقب التاريخية التي مرت على المنطقة منذ الإستعمار الإنجليزي وما تلاه من حقب دوراً كبيراً في تشكيل النسيج الإجتماعي الحالي .

تتميز منطقة أبيي في الشمال بطبيعة شاقة تنتمي إلى السافانا الفقيرة ، وتدرج إلى السافانا الغية رويداً رويداً إلى ضفاف بحر العرب الذي يسميه الدينكا (كير) حيث المناخ الإستوائي في الأطراف الجنوبية لبحر العرب ، وتمثل منطقة بحر العرب وحوضه بصفته الشمالية والجنوبية مواقع للرعى والماء ، ويمكننا النظر إلى مجرى بحر العرب / كير بوصفه محور نمط الحياة وسبل كسب العيش ، وبالتالي يمكن أن يلعب ذات الموقع دوراً كبيراً في التحولات التتموية في المنطقة ⁽¹⁾ . وهناك أيضاً نهران موسميان هما الرقبة الزرقاء ورقبة أم بيرو ، وخلال موسم الجفاف الطويل الذي يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر مايو ، يقيم في هذه المنطقة المسيرية الحمر الرعويين مع قطعانهم الكبيرة التي يتجاوز عددها عشرات الملايين رأس من الماشية ، ورغم أن المنطقة تكاد تكون مهجورة في موسم الأمطار ، إلا أنها تزدهر وتعج بالأنشطة في موسم الجفاف ، حيث تباع السلع الإستهلاكية ، وتحسن الخدمات الأساسية ويجوب أسواق الماشية بالمنطقة وكلاء مصدريها والتجار المحليون ، ويشكل دينكا نقوك خلال أشهر موسم الأمطار الأربعة أغلبية السكان ، ولكن سرعان ما يفوقهم المسيرية الحمر عدداً خلال بقية السنة ⁽²⁾ .

(1) أبو القاسم حامد فور - مستقبل السلم والنزاع - ط 1 - الخرطوم - مطبعة نيو ستار - يونيو 2006م - ص 7
(2) سليمان محمد الدبيلو - أبيي من سقودوم إلى لاهاي - الجزء الأول - الطبعة الأولى - هيئة الخرطوم للصحافة والنشر - 2010م - الخرطوم - ص 47

تبعاً لتدرج المناخ يتدرج الغطاء النباتي متمثلاً في النباتات الفقيرة التي تنمو على الرمال ، والقيزان عند الجهة الشمالية ، حيث تكثر أشجار الأبنوس حول مدينة بانبوسة ، ويتواصل هذا التدرج في الجهات الجنوبية للمنطقة ليتحول إلى أرض منبسطة مسطحة ، يطلق عليها المسيرية إسم الجَ لَدَة ، ومنها جاءت تسمية المجلد (1) ، وهناك تكثر أشجار اللبخ والهجليج ، أما من الناحية الغربية حيث قري (المقدمه) و (أبو بطيخ) تكثر أشجار الدروت والصهب ، ويتواصل هذا التدرج جنوباً حتى جهات وقري التداخل والتماذج بين بين قبيلتي المسيرية ودينكا ملوال (بحر الغزال) مثل قري الميرم ، حيث تتخذ التربة اللون الأسود ، وتكثر أشجار الطلح عند جهات السميح وكونقا وشقادي بالقرب من مجرى بحر العرب ، وهذه المساحة يطلق عليها العرب إسم (السهلي) وهي المساحة التي تنتهي (بالجُ رف) وهو الإسم الذي يطلقه العرب الحمر على مجرى بحر العرب ا كير (2) .

إن الموقع المتفرد والمتميز المتمثل في وفرة المراعى وخصوبة الأرض ، جعلت منها منطقة زراعية ورعوية جازية تفد إليها جماعات من شتى القبائل فجاءتها القبائل من بحر الغزال وجنوب دارفور وأعالى النيل بالإضافة إلى القبائل الرئيسية بها من مسيرية حمر ودينكا نقوك ، المنطقة أيضاً تتمتع بتربة طينية سوداء في الجنوب ورملية مائلة للإحمرار (قردوت) في الشمال ، وهي عموماً سهلة منبسطة يصعب التنقل فيها في فصل الخريف إلا عبر الطرق الممهدة (ردميات) وقد يتعذر الوصول إلى العديد من أجزائها في فصل الخريف ، وتتنوع التربة على إمتداد المنطقة كمايلي (3) :-

(1) جمال الدين نور الدين سرير الحاج - أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقية السلام الشامل 2005م - بحث إجازة درجة زمالة كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم - 2007م - 2008م - ص11

(2) أبو القاسم حامد قور- المرجع السابق - ص9

(3) عبد الرحمن أرباب مرسل صالح - متطلبات السلام القادم بمحلية أبيي - ورقة سمنار - الخرطوم - أبريل 2004م - ص4

أ. الأراضى الرملية (القيزان) فى الأجزاء الشمالية ، وتشمل مناطق المجد والمقدمة و أبو بطيخ وشمال الميرم .

ب.الأراضى الطينية ، وتشمل مناطق غرب شلنقو (ناما) وشمال شرق مدينة أببي .

ج. القردوت (البارويا) وتتوزع نوعية هذه الأراضى فى مساحات قليلة حول مدينة المجد .

جبال المنطقة كلها هضاب متوسطة الأرتفاع تخضر فى الخريف فتعطى تنوعاً طبوغرافياً بديعاً ، تربة المنطقة طينية فى الجبال وحول ضفاف بحر العرب ، وبقية المناطق تكثر فيها القيزان (1) والعتامير (2) والنقع (3) ، وكانت المنطقة فى الماضى عبارة عن غابات تعج بالحيوانات المفترسة إلا أن ذلك آل إلى الإنقراض وتدهورت طبيعة المنطقة فى الجزء الشمالى بالزحف الصحراوى الشئ الذى أثر فى الحياة الفطرية (4) .

وبمثل ما تذخر به المنطقة من ثروات وخيرات فى ظاهرها ، فإنها تحمل فى جوفها العديد من الخيرات ، وأهمها البترول الذى بدأ إستخراجه حديثاً ، ومن أهم حقول البترول بها ، حقل بليلة وحقل دفرة وحقل هجليج ، ويتركز معظم البترول المكتشف فى الأراضى السوداء ، وتوجد بالمنطقة عدد من المدن وهى أقرب للقرى من المدن ، حيث تفتقر إلى البنيات التحتية الأساسية كسائر المنطقة من شبكات الطرق والكهرباء والمياه ولا توجد بها قاعدة صناعية أو علمية أو صحية ، فهى تمثل ثقل إقتصادى وتجارى وسياسى ، والمدن الرئيسية هى أببي ، المجد ، الميرم ، والدبب .

لقد كان الغزو الإنجليزى المصرى للسودانوا إقامة الحكم الثنائى فيه هو بداية للتحول فى تاريخ جنوب السودان قبل

(1) القيزان جمع قوز وهو ثل من الرمال

(2) لعتامير جمع عتمور وتعنى الأراضى الطينية اللدجة المائلة للإحمرار وعادةً ما تكون مرتفعة عما حولها من الأراضى

(3) النقع جمعة نقعة وتعنى الأراضى الجرداء الثابتة

(4) سليمان محمد الديبلو - أببي ربط وحدة أم أتون حرب وإنفصال - دراسة (غير منشورة) - الخرطوم - 2006م - ص2

الإنفصال ، إذ مهّد الطريق للدول الأوروبية والديانة المسيحية لدخول جنوب السودان ، وقد سعي الحكم الأجنبي الإستعماري منذ البداية جاهداً لمحاربة الإسلام والحد من إنتشار اللغة العربية في مسعي لفصل الجنوب عن الشمال وذلك بإيهام الجنوبيين بأنهم مضطهدين من قبل الشماليين ، ووضع العديد من العراقيل والسياسات لبحث الفرقة بين الشمال والجنوب ، ففي عام 1922م أصدرت الإدارة الإنجليزية قانوناً يجعل جنوب السودان منطقة مقفولة بقصد منع تسرب الجنوبيين للشمال حتى لا يحدث فيهم التأثير عن طريق التعايش والتماذج مع الشماليين فتنقل إليهم الثقافة العربية والديانة الإسلامية ، وكذلك الحد من دخول الشماليين لمناطق الإقليم الجنوبي ، ومما زاد في حدة الفصل ضعف التطور في كافة مناحي الحياة في الجنوب (1) ، وقد إستثنى هذا القانون منطقة أبيي بحسبانها من المناطق التي تتبع إدارياً للشمال رغم وجود قبائل جنوبية (دينكا) بها ، وذلك بسبب الإختلاط بين القبائل في هذه المنطقة ، ولم يوجد ذكر لهذه المنطقة بين أبنائها في كل الوثائق .

إن المرجعية التاريخية لمنطقة أبيي تقول أن أبيي ظلت تابعة إدارياً للشمال منذ العام 1905م أي على مدى أكثر من مائة عام ، وطبقاً للوثائق التاريخية والإدارية فإن السودان بحدوده وجغرافيته المعروفة قبل إنفصال الجنوب أضيفت له مديرية بحر الغزال بحدودها الإدارية التي يحدها بحر العرب شمالاً في وقت متأخر ولم تكن تابعة إدارياً لسلطة حاكم الخرطوم ، وإنما كانت ذات وضع خاص (منطقة محتلة منفصلة) حتى عام 1916م ، حيث تم ضمها إلى سلطة الحاكم العام بالخرطوم في نفس العام 1916م ، كما أن حدود شمال بحر الغزال ظلت دائماً تابعة إدارياً لشمال السودان ،

(1) الشبلي عبد المجيد محمود وآخرون - برتكول منطقة أبيي - بحث جماعي - غير منشور - لكلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم - 2004م - 2005م - ص13

وفي العام 1905م ضمت إليه المناطق المتصلة بها جنوب بحر العرب (1) .

وفي فترة الحكم الوطني وبعد إستقلال السودان في العام 1956م لم تُبدل الحكومات المتعاقبة الحدود الإدارية بين المديرية التي ورثتها عن الإستعمار ، بما في ذلك الحدود الفدرالية بين الشمال والجنوب ، وبهذا التقسيم إحتفظت منطقة أبيي بموقعها ضمن شمال السودان وتبعيتها لمديرية كردفان كأحد مراكز مجلس ريفي المسيرية (2) .

يتميز سكان منطقة أبيي بإنتمائهم القوي للقبيلة التي تعبر عن الهوية الإجتماعية و السياسية والثقافية كهدف ودافع أساسي لهم ، وبالطاعة والولاء للقيادات القبلية الذين يمثلون الإدارة الأهلية ، حيث قامت بالمنطقة إدارتان واحدة للدينكا ويمثلها الناظر دينق مجوك ومعاونوه من العمدة والمشايخ ، والأخرى للمسيرية ويمثلها الناظر بابو نمر ومعاونوه من العمدة والمشايخ أيضاً ، وعملت الإدارتان على الحفاظ على حسن العلاقات والترابط والتعايش السلمي بينهما ، وحل النزاعات والصراعات التي تنشأ بين الحين والآخر بين أفراد القبيلتين ، كما كانتا عوناً للحكومات المحلية ، ومن بعدها الحكومة المركزية في إستقرار المنطقة ، لكن للأسف الشديد لم تشهد المنطقة أى تطور يذكر ولم تقام أى مشروعات تموية مثلها مثل بقية المناطق الطرفية الأخرى بالسودان ، وعزى ذلك لبعده وصعوبة الوصول إلى المنطقة خاصة في فصل الخريف ولأسباب أخرى تتعلق بالمهن التي يمارسها أهل المنطقة ، و لسياسة الحكومات المتعاقبة على دفة الحكم ، حيث بقيت أبيي على بدائيتها ولم يتجاوز أهلها مهنتى الزراعة والرعى التقليديين .

(1) جمهورية السودان – الأمن العام – ملخص تقرير إدارة الجنوب – الخرطوم – مارس 2004م – ص12

(2) الشبلي عبد المجيد محمود وآخرون – مرجع سابق – ص14

لقد قسم الحكم الثنائي 1889م السودان إلى ست مديريات هي الخرطوم وبربر ودنقلا وكسلا وسنار وكردفان بينما أعتبرت سواكن ووادي حلفا وفشودة مراكز إدارية ثم ألحقت منطقة بحر الغزال بالسودان في عام 1902م ، وكانت الحدود الجنوبية لكردفان تمتد لغاية بحر العرب وأن منطقة أبيي كانت ضمن كردفان منذ البداية مباشرة ، وبعد إلحاق بحر الغزال بالسودان عام 1902م بقي الوضع الإداري للمنطقة جنوب بحر العرب غير محدد طالما أن جميع حدود المديرية غير محددة وكانت الإدارة البريطانية قد وجدت من المهم لها عندئذٍ أن تتجاهل الحدود القومية على بحر العرب وتتقيد بالحدود القبلية ، وبالتالي بعد أن قامت بمسح الحدود القبلية في عام 1904م قررت أن يتبع لمديرية كردفان السلطان روب الذي يقع وطنه على نهر كير والشيخ ربحان شيخ التوج . وفي عام 1922م قامت الإدارة البريطانية بمراجعة حدود كردفان على ضوء قانون المناطق المقفولة الذي تم إصداره في ذلك الوقت ، وتبين أنه من المقبول فصل منطقة دينكا توج من كردفان وإلحاقها ببحر الغزال ، كما تم إلحاق منطقتي رونيقي ونوير بول بأعلى النيل ، أما بالنسبة لدينكا نقوك فتبين أنه من غير المناسب العودة إلى وضعهم الإداري حيث أنهم يتبعون لكردفان ضمن دار المسيرية ولهم علاقات جيدة معهم ⁽¹⁾ .

وفي عام 1927م أوصي مدير مديرية بحر الغزال بأن يستمر وضع دينكا نقوك كما هو ، وفي أواخر الثلاثينات ، وبعد ملاحظة أن عدد السكان من دينكا نفوك كان يتزايد نحو الشمال من بحر العرب سألت الإدارة البريطانية السلطان كوال أروب عما إذا كان يريد الإنضمام إلى الجنوب أو يفضل الإستمرار في الشمال ، ورغم أن السلطان كوال أروب كان على دراية تامة بشروط ميثاق الإخاء

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي رباط وحدة أم أتون حرب وإنفصال - مرجع سابق - ص38

بينه والناظر علي نمر ، ورغم أنه كان يعلم أن الميثاق لا يعطيه حقوق الدار على الأرض أعلن رغبته أن يبقى في الشمال ، وقد قال ذلك في إجتماع عام مع بعض سلاطين الدينكا الجنوبيين الذين أتت بهم الإدارة البريطانية ليقتنعوه بأن يعدل في قراره ، لكن قراره نابع من إحترامه لرغبة والده ولواجبه في تتبع خطاه وإلتزامه بالميثاق مع الناظر نمر (1) . ولكن بعض الكتاب أمثال الدكتور فرانسيس دينق يري أن الدافع الأساسي لقرار السلطان كوال أروب بإختياره للشمال لم يكن تفضيلاً للعرب على أهله الدينكا ، لكنه كان وسيلة لحماية أرضهم ومصالحهم ، وإذا كان السلطان قد قرر الإنضمام إلى الجنوب ، فإنه كان يخشي أن يطالب العرب بالأرض على أنها ملكهم ويتحولوا إلى جيران معادين ويجبروا الدينكا على الخروج منها ولكن رغم ذلك فإن الحلف بين دينكا نقوك والمسيرية الحمر كان قد وصل مراحل متقدمة خاصة فيما يلي الدفاع عن الأرض والمراعي ، فقد قاتلا جنباً إلى جنب لحماية الأرض ، فقد سجلت تقارير الإدارة البريطانية حوادث عديدة من هذا القبيل أبرزها ما حدث في مارس 1948م عندما وقف دينكا نقوك إلى جانب المسيرية لإيقاف تعدى دينكا أويل ودينكا توج على مراعي أبيي (2) .

بعد وفاة السلطان كوال أروب عام 1943م تم تعيين ابنه دينق مجوك خلفاً له ، وإستمرت الإدارة البريطانية في محاولاتها لإثتاء الدينكا للتعديل عن قرارهم والإنضمام إلى الجنوب بدلاً عن الشمال ، ففي عام 1947م وفي إطار الإستعدادات لقيام مؤتمر جوبا إتقي المفتش البريطاني للمركز بالسلطان الجديد دينق مجوك وطلب منه مراجعة قرار والده ، إلا أن السلطان دينق مجوك رفض ذلك وأكد الموقف التقليدي لعائلته ، وفي عام 1949م تم تأسيس مجلس دار

(1) سليمان محمد الدبيلو - أبيي من شقنوم إلى لاهاي - مرجع سابق - ص 55 - 56

(2) أبيي من شقنوم إلى لاهاي - المرجع السابق - ص 56

المسيرية ليضم دار المسيرية بأكملها ، وفي عام 1950م تم ضمن نوبة وداجو لقاوة إلى المجلس الجديد بكل يسر ، غير أن وجود دينكا نقوك الذى إستجد داخل الحدود التاريخية لدار المسيرية سبب مشكلة جديدة لم تكن في الحسبان ، عليه فقد تم الشروع فوراً في مفاوضات لضم دينكا نقوك إلى المجلس الجديد ، وقد تمت إستشارة دينكا نقوك مرتين ، الأولى في عام 1950م حيث قام مفتش المركز المستر مايكل تيبس بزيارة أبيي مع مسئولين بريطانيين وقدم لدينكا نقوك ثلاثة خيارات ، الخيار الأول الإنضمام إلى مجلس المسيرية ، الخيار الثاني الإنضمام إلى مجلس قوقريال في بحر الغزال ، والخيار الثالث الإنضمام إلى مجلس جديد يتم تأسيسه في بانتيو بأعلى النيل ، إلا أن سلاطين دينكا نقوك رفضوا فكرة الإنضمام إلى مجلس في أي من بحر الغزال أو أعلى النيل وفضلوا الإنضمام إلى مجلس المسيرية ، وفي عام 1951م عقد إجتماع إدارى آخر في أبيي ونوقشت المسألة بإستفاضة من قبل الإداريون البريطانيون وزعماء دينكا نقوك وبعد مناقشات موسعة لم يستطع البريطانيون الوصول إلى هدفهم واقتنعوا نهائياً بأن يتركوا فكرة إلحاق أبيي بمجلس بحر الغزال ، وتم إدخال دينكا نقوك في مجلس ريفي دار المسيرية ، وفي مطلع عام 1953م حضر السلطان دينق مجوك أول إجتماع له في المجلس ، وهنا قال مستر مايكل تيبس المفتش المؤسس لهذا المجلس في مذكراته بعنوان (غروب شمس السودان عام 1999م) قال (أعطى المجلس ذلك الإسم لأنه كان الخيار الواقعي الوحيد فقط)⁽¹⁾ .

لكن لم تهب الرياح كما تشتهي السفن ، ففي عام 1955م وقبيل إستقلال السودان ، شعر نظار وشيوخ المسيرية بالمجهول الذى قد يأتى مع إعلان الإستقلال وأثره المرجح على وضع أبيي

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقنوم إلى لاهاي - المرجع السابق - ص 57

الإداري ، خاصةً أنهم علموا بتمرد توريت الذي حدث في جنوب السودان عام 1955م ، لذا قاموا بإختيار السلطان دينق مجوك لمنصب رئيس مجلس دار المسيرية وقد قبل السلطان بابو نمر بروح طيبة منصب نائب الرئيسوا اعتبر ذلك بادرة طيبة وحسن نية وتأكيد بأن أبيي باقية ضمن مجلس ريفي دار المسيرية . لكن السلطان دينق مجوك لم يستمر في إحتكار والتحكم في شؤون قبيلته كما كان يفعل في الماضي ، حيث ظهر شباب دينكا نقوك الذين نالوا حظاً من التعليم وأرادوا المشاركة في تسيير أمور القبيلة وعبروا عن سخطهم من قرار كبلهم بأن يكونوا جزءاً من دار المسيرية ، و انضم بعضهم إلى التمرد الأول في الجنوب وفي ديسمبر 1955م عقدت مجموعة من أبناء دينكا نقوك المتعلمين بقيادة أحمد دينق مجوك إجتماعاً في بحر الغزال للنظر في الأساليب اللازمة لإلحاق أبيي بالجنوب ، وقاد أحمد دينق مجوك وفداً إلى مدينة الأبيض لشرح الموقف الجديد ليتم إعتقاله من قبل السلطات الإدارية ، وحالما تم إطلاق سراحه ، قاد مجموعته للإندماج إلى الأنايا واحد ، ومنذ ذلك التاريخ وقع إنقسام بين أبناء دينكا نقوك المتعلمين الذين بدأوا يؤيدون فكرة الإنضمام إلى الجنوب ، وكبارهم وزعمائهم التقليديين القبليين الذين بقوا على ولائهم لموقفهم التقليدي . لكن نجح أبناء أبيي المتعلمون من جر أبيي إلى بؤرة النزاع ، ففي عام 1964م قتل متمردوا دينكا نقوك أربعة تجار ماشية من المسيرية قرب ميوم ونهبوا بعض قطعان المسيرية بجوار قوقريال ، ونتج عن ذلك قيام بعض الشباب من المسيرية بقتل إثنين من دينكا نقوك في الرقبة الزرقاء ، عندئذٍ قامت الأنايا واحد بترويج شائعة مفادها بأن شباب المسيرية قد مثلوا بالجثث ، فأثارت تلك الشائعة مشاعر العامة لدينكا نقوك فشنوا هجوماً شاملاً في مارس 1956م على عشيرة أولاد عمران الغافلين في الرقبة الزرقاء وقتلوا 142 منهم ومثلوا

ببعض جثثهم إنتقاماً لما إعتقدوا أنه قد حدث (1) . لقد نهل
المسيرية من هذا الحدث وتصرفوا تحت تأثير الصدمة وقاموا فوراً
بمهاجمة دينكا نقوك في أبيي ومدن وقرى أخرى بالمنطقة وقتلوا
ما قتلوا (2) .

كانت تلك الأحداث هي النهاية المخزية لحقبة تاريخية كانت
ناصعة البياض من تاريخ أبيي والبداية لحقبة جديدة لا تزال
طلاسها غامضة .

إن الجغرافيا والتاريخ هنا تفاعلا بطريقة إيجابية في هذه
المنطقة حينما إلتقي في هذه البقعة الطاهرة من أرض السودان أقوام
من أصول شتى أدركوا أنهم خلقوا شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا
ويتبادلوا المنافع من واقع هذا التنوع وهذا التفاعل الذي يجدون فيه
رباط قوي ، لأنهم يدركون أيضاً بأن الخطوط السياسية على الأرض
وعلى الخرائط لن تستطيع ولا ينبغي لها أن تقف حائلاً دون حراك
بشري فرضته الجغرافيه وأكدته التاريخ ، فعلى مدى قرون عديدة من
الزمن ظل الدينكا ينزحون نحو الشمال في الخريف هرباً من حشرات
تصيب أبقارهم بأمراض ، وظل المسيرية ينزحون جنوباً بعد الخريف
يبحثون عن الماء والكلأ لمواشيهم ، وحركة الناس والمواشي والسلع
والبضائع متبادلة لا تعترف بالموانع والحدود ولا بتقلبات المواسم
وحقائق المناخ ، لكن فوق ذلك كله تتدخل عوامل وتقع أحداث
ووقائع ليس للدينكا والمسيرية من أهل المنطقة يد فيها ، ويجئ
حكام يفتقدون الحكمة والموعظة الحسنة تدفعهم دوافع ذاتية وسياسية
فينفرط العقد وا إذا بالنار تلهب المنطقة وتحولها إلى أتون وا إلى أزمة
وقضية يتحاور حولها الأجانب في العواصم الدولية ليقرروا مصيرها .

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقذوم إلى لاهاي - المرجع السابق - ص 60
(2) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقذوم إلى لاهاي - المرجع السابق - ص 60

المبحث الثاني

التركيبة السكانية بمنطقة أبيي

تمهيد :

منطقة أبيي عبارة عن هجين عربي أفريقي بثقافات وأعراف وتقاليد متعددة تتلاقح وتتلاقى فيها إثنيات وقبائل شتى في محيط درج الكثيرون على تسميته بحزام التماس أو التماذج أو التداخل أو بالجسر الذى تعبر منه فئات من القبائل والإثنيات ، والذى كان في الماضي مثالاً لحسن التعايش السلمي بالتداخل والتزاوج والتماذج ، ولهذا فقد كانت أكثر مناطق السودان قدرة على بلوغ غاية التفاعل المجتمعي .

ويمتد حزام التداخل القبلي على مدى ستمائة وأربعين كيلومتر تبدأ ناحيته الجنوبية من حدود السودان الغربية مع أفريقيا الوسطى مروراً بكفي كنجي بولاية جنوب دارفور وشمال أويل وجنوب أبيي بولاية غرب كردفان ويستمر حتى حدود السودان الشرقية مع الجارة أثيوبيا ، أما الجزء الشمالى منه فيمتد من حدود السودان الغربية مع شاد مروراً بتلس وبرام والمجلد وكادقلي وكلوفي وفاماكا في حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا ، ويبلغ عرضه حوالى مائة كيلو متر ، ويحتوى هذا الحزام على معظم حقول إنتاج البترول الحالية مثل حقل دفرا وهجليج ويمتاز بأقطاره الوفيرة وتربته الخصبة وتنوع ثرواته الطبيعية ، وفيه معظم المشاريع الزراعية وجل ثروات السودان الحيوانية ، وقد تداخلت فيه معظم قبائل السودان وتمازجت وانصهرت ، ولهذا فقد كان من المأمول أن يكون هذا الإنصهار والتمازج رباط وحدة لأشتات بين الإثنيات والقبائل المتعددة بالمنطقة ، وقد أجمعت كثير من المصادر أن منطقة أبيي جاءت لها طلائع البشر منذ عام 1770م⁽¹⁾ ، وتوافد الإنسان إليها إلى أن كونت

(1) أحمد عبد الله آدم - العلاقات الأذلية بين الدينكا والمسيرية - الخرطوم - شركة مطابع العملة المحدودة - 1998م - ص4

مجتمعاتها الحالية ، وقد سادها مؤخراً كل من قبيلة دينكا نفوك والمسيرية الدُمر وتجاورهما وتتداخل معهما أعداد قليلة أخرى من بعض القبائل مثل الداجو والنوبة والشات والفلاتة وغيرها والتي وفدت إليها من داخل السودان ، ولاشك أن تاريخ المنطقة يزخر بمعانى الترابط والتماسك والتعايش السلمي ، ذلك النمط الذى صنعه وألفه الدينكا والمسيرية رداً من الزمان ، إلا أنه لم يكن كذلك اليوم ، حيث طالته معاول التناحر والتنازع .

إن منطقة أبيي كان لها أعظم الأثر في خلق نموذج من التآخي والتآلف والتعايش والتداخل والتزاوج بين أناس كان الإختلاف بينهم فقط في الألوان والألسن وأساليب الحياة ، ثم إندمجوا عفويّاً وبكل سماحة وود وإلفة وتجانس ، فكان نتاج ذلك أن إنصهرت العناصر البشرية بلا تمييز ، فجاء هذا النموذج الحى الفريد من البشر ، والذى جسد فعالية إختلاط الدماء وتمزجها ، لذا كانت طبيعة هذه المنطقة الواسعة المفتوحة التى يؤمها الدينكا والمسيرية والنوير والنوبة والداجو وغيرهم .

لقد عرف إنسان هذه المنطقة بالشموخ والإعتداد بنفسه في تواضع وأدب جم وكرم قبيض وإحتفاء بالغريب وإقراء للضيف ، وقد أجمعت المصادر أن أبيي كانت غفراً موحشاً ، وأنها كانت مطيرة صيفاً وخريفاً ومليئة الفيوض ، منسابه النهيرات ، ملفوفة الحشائش ، كثيرة الأشجار ، ينبعث من كثيف غاباتها مختلطاً هديل القمرى وشدو الطيور بأصوات الوحوش (1) .

وقد عاش الناس في تلك الحقبة التاريخية في رضاء وهناء عيش ، الزرع بالزرع ، والضرع بالضرع ، والقوت غير مغبون ، وقسمت الأرض ليست ضيزى ، فكان النهييض والصيد والفرع

(1) أحمد عبد الله آدم - العلاقات الأذلية بين الدينكا والمسيرية - الخرطوم - شركة مطابع العملة المحدودة - 1998م - ص4

وغيرهم ، أمور يهرع لها فتيان الدينكا والمسيرية ، ويعودون إلى الفرقان والواكات كتوف متساوية بما غنموا ، نقارة تخدم فيأتيها الركبان وحاملوا الدرق والشنقة ، ورماد ينبعث ويزرى عالياً من دكادك الدينكا ، هكذا كان إنسان أبيي في تلك الأيام المتداولة البعيدة ، يعيش حياته على السجية والفطرة بلا رياء وبلا نكد وبلا تكلف ، حياة سلسلة غير ضنكة ، قانعاً بوفير الطبيعة وليس العافية وحدها ، يذودون معاً عن الديار والشرف ، ويحيون الأرض الميتة ، هكذا كانت تسير الحياة شجية بسيطة ، ميسرة سهلة لا كلف ولا تعقيد فيها على تعاقب العصور ، وبنفس التداخل الفريد في الماضي أسسوا لحياتهم المعاصرة ، فتداخلت الأسر والعائلات وخشوم البيوت مع بعضها ، وهناك نماذج كثيرة تدل على قوة الرباط والإتفاق في كل شؤون الحياة بينهم .
قبيلة دينكا نقوك :-

إن تاريخ المنطقة يشير إلى أن هناك مجموعة من الدينكا هاجرت إلى هذه المنطقة من أعالي النيل ، ووصلت في شكل مجموعات صغيرة تتابعت في فئات ومجموعات فيما بعد إلى المنطقة ، وقد طاب لها المقام والعيش ، وقد كانت هذه الهجرات قبل التركية ، وغيرها كانت مضارب المسيرية ، يأتون إليها في زمن الجفاف ويمكثون حوالى التسعة أشهر ، وعند هطول الأمطار يرجعون شمالاً خوفاً من الحشرات التي تصيب الإنسان والحيوان (1) . ولم يكن دينكا نقوك أبيي والمسيرية الحمر أول القبائل التي عاشت بالمنطقة ، فقد سبقهم إلى المنطقة الجور إلى بحر الغزال ، وقبيلتي الداجو وشات إلى كردفان ، وأيضاً هناك قبائل أخرى لا زالت متواجدة بالمنطقة مثل التنجر والبديرية والبرتي

(1) حامد أحمد المنان - أبيي الماضي والمستقبل - الملف الدورى - العدد 39 - الخرطوم - مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا - مارس - أبريل 2004م - ص13

والفلاتة ، ولكن أعدادهم قليلة مقارنةً مع المسييرية والدينكا اللتان تمثلان أكبر القبائل بالمنطقة .

إن كان هناك وصفاً لقبيلة الدينكا بصفة عامة ودينكا نقوك على وجه الخصوص ، نقول أنهم قوم أهل حكمة ونظر ، وعفة في الأخلاق وحب الحياة والإيمان بتعميرها وعدم إفسادها ، لذا قد يتعجب المرء أن قبيلة بتلك الصفات يمكن أن تقبل الحرب أو العنف إلا في حالة أن تكون حرباً مفروضة عليها للدفاع عن هذه القيم والمفاهيم ، أو لأسباب سياسية ، أو بذنب الوقوع تحت مؤامرة دولية تستهدف هذه الفئة البشرية هويةً قبل غيرها ، فالحرب مسألة مبعوضة لدى الدينكا (1) .

إن قبيلة دينكا نقوك تنتمي إلى مجموعة القبائل النيلية ، والتي يعتقد أن موطنها الأصلي يقع إلى الشرق من البحيرات العظمى في شرق أفريقيا من الناحية الجغرافية ، ويحتل النيليون الإقليم الممتد على طول شاطئ النيل الأبيض حتى خط عرض 12° شمالاً ، وكذلك الجزء الأكبر من حوض بحر الغزال غرباً ، وهم معظمهم رعاة أبقار (2) .

يعيش دينكا نقوك في كردفان ، بينما يعيش الدينكا بشكل رئيسي في ولايات جنوب السودان وجيرانهم المباشرين من الشمال هم عرب المسييرية البقارة الحمر الذين عاشوا وتفاعلوا معهم مئات السنين ، وقبيلة دينكا نقوك رعوية يرعون الأبقار ، ومن الممكن أن نطلق عليهم المصطلح (البقارة) لأن رعى الأبقار هو أساس الحياة وسبل كسب العيش لدى أفراد القبيلة ، وقبائل دينكا نقوك وثنية ، وتأثرت بالإسلام وبالنصوانية مؤخراً ، وتمثل الأسطورة أو الخرافة مركزاً ميثولوجياً ، وعقائدياً ، وأساساً للقيم والعادات والتقاليد لديهم ،

(1) أبو القاسم حامد قور - أبيي مستقبل السلم والنزاع - ط1 - الخرطوم مطبعة نيو ستار - يونيو 2006م - ص13-14
(2) عوض الله عبد الغفار علي - أبيي نموذج للوحدة أم مقدمة للانفصال - مركز البحوث والدراسات السودانية - جامعة الزعيم الأزهرى - يناير 2007م - ص5

وللدينكا في بداية الخلق ومجيئهم إلى كوكب الأرض أسطورة شهيرة يرددونها في حلهم وترحالهم ، وتقول الأسطورة أن جد الدينكا يسمى (بنج ديت) وتعنى بلغة الدينكا (رنا الكبير) ويعتبر الدينكا أن (بنج ديت) هو جدهم الأول (1) .

تسكن قبيلة دينكا نقوك أبيي أقصى الجزء الجنوبي الغربي لولاية غرب كردفان ويسميهـم المسيرية دينكا ماريق ، ويفسر كثير من أعيان المسيرية كلمة (ماريق) التى أطلقوها على دينكا نقوك ، بأن التسمية جاءت قبل مئات السنين حينما جاءت دينكا نقوك بعد حروب طاحنة دارت بينهم وبعض قبائل الدينكا ، وبينهم وبين قبائل النوير ، حيث أن دينكا نقوك مشهودون بالشجاعة والبسالة والإقدام ، ففضت تلك الحروب على كثير من رجالهم الأمر الذى جعلهم يقصدون أعراب المسيرية في ذلك الزمان البعيد ، فوجدوا الترحيب منهم ، وكانوا يحملون الذرة (الماريق عند المسيرية) في سيقان القصب بعد تجويفها وإغلاق طرفيها ويتحركون بها ، لما كان المسيرية وكثير من الأعراب هناك يسمون الذرة (الماريق) أو (ماريقة) ، سمو الدينكا الذين جاءوهم بذلك بدينكا ماريق ، وهو إسم تعارفوا عليه هناك ، ويقطن الدينكا على ضفاف بحر العرب أو بحر كير من الجهة الجنوبية ويزداد هذا التماس في منطقة الميرم ومدينة أبيي .

للدينكا نقوك بناء إجتماعى يتميز بالنظرة الإقليمية المتجزرة ، وتعدد اللهجات المحلية ، والولاء لزعامة القبيلة ، وهيمنة الديانة المحلية وقيمها الإجتماعية (2) ، ولكن الديانة الغالبة تعتمد على المعتقدات الأفريقية من إيمان بالأرواح والسحر وأرواح الأسلاف والحراب المقدسة والكجور ، أو على مجرد الفطرة من دون تعلق

(1) أبو القاسم حامد قور – مرجع سابق – ص17- 18

(2) عبد العزيز خالد عبد الله – جنوب السودان إلى أين – ط1 – الخرطوم – 2007م – ص21

بمعتقد معين ، ويعتبر الإسلام أول دين سماوى يصل إلى قبائل جنوب السودان عموماً ودينكا نقوك على وجه الخصوص ، ولكن قبل أن تكتمل حركة أسلامها جاء الإستعمار الإنجليزي بالبعثات التصيرية التبشيرية في إطار توجه مسيحي وحظر دعوة الإسلام ، وأصبحت القيادات المتعلمة من خريجي المدارس التصيرية مسيحية العقيدة والشكل ، إنجليزية اللسان ، علمانية الفكر والتوجه ، بينما ظلت القعدة إما على معتقداتها وإما مسلمة (1) وقد ظل مستوى الإعتراف والإحترام المتبادل والتعاون ، أفضل في علاقات دينكا نقوك والمسيرية الحمر ، وأدى ذلك بدوره إلى تيسير الإتصال العرقي المتبادل والتلاقح الثقافي بين الجانبين ، تعلم العرب لهجة الدينكا وتبنوا بعض سلوكياتهم ، كما تبنى معظم الدينكا الزي العربي ، وتحديث العديد منهم العربية ، كما إعتنقت أعداد كثيرة منهم الإسلام ، ولكن رغماً عن ذلك ظل كل جانب منفصلاً فخوراً بهويته ، دينكا أو عرب ، وكان التعليم باللهجة المحلية والإنجليزية في المدارس التبشيرية (كاثوليك) حتى أواسط الخمسينات من القرن الماضي ، حيث أعيد نظام التعليم وسط النقوك تجاه الشمال فحلت العربية مكان الإنجليزية ، وأحدث ذلك التغيير إنحيازاً قوياً نحو الأسلمة (2) .

أما نظام السلطة لدى قبيلة الدينكا نقوك هو نظام عشائري يشبه نظام السلطة لدى قبائل المسيرية ، وهو نظام يركز على الأبعاد الروحية للشخصية الحاكمة ، والسلطان هو الرجل الذى تجمع عليه القبيلة عند تنصيبه ، وتتوفر فيه صفات الشجاعة والحكمة والقدرة على الإقناع (3) . فالسلطان لدى الدينكا يمتاز بسلطتين (روحية إجتماعية) و (سياسية) ، وهو أمر لا بد من وضعه

(1) عبد العزيز خالد عبد الله - جنوب السودان إلى أين ؟ - المرجع السابق - ص26

(2) عبد العزيز خالد عبد الله - جنوب السودان إلى أين ؟ - المرجع السابق - ص26

(3) فرانسيس دينق مجوك - صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان - ترجمة عوض حسن محمد أحمد - ط1 - الخرطوم - مركز الدراسات السودانية - 1999م - ص231-232

في الإعتبار في أي مشروع يهدف إلى التتميم البشرية أو الإقتصادية . ولدى الدينكا نقوك مقدرة شعرية كبيرة ، ويمثل الشعر الروائي الأسطوري جزءاً أصيلاً في حياتهم وثقافتهم ، ومثلهم مثل كل القبائل الأفريقية ، ويعتبر الإنتاج الفني والفنون التقليدية مدخلاً فاعلاً ومهماً لفهم حياة هذه القبيلة ، وعلى الرغم من أثر الحرب على النماذج الثقافية الهامة ، لكن لازال هناك قدراً كبيراً من هذه النماذج الإبداعية موجودة في شكلها الأدبي الشفاهي أو تمارس في شكل دراما ، مما يوفر إمكانية إستقلالها في منظومة المسرح التتموي في نشر ثقافة السلم ، وتمتاز قبيلة النقوك بمعرفة هائلة لفنون الحرب ، بل تمثل رقصة الحرب جزءاً أصيلاً من إبداعهم فمنذ مراحل النشأة الأولى يتدرب الصبية على إستعمال الحراب المختلفة والفر والكر ، وكل أساليب الحرب بالآلات التقليدية مثل الحربة والدق ، وبالنظر إلى أداء (رقصة الحرب) بمنظور تحليل العرض يتضح إلى أي مدى أفرزت الحرب أجناسها الإبداعية (1) .

قبيلة المسيرية الحمر :-

تعتبر قبيلة المسيرية واحدة من أكبر القبائل العربية الموجودة في غرب السودان ، وهي واحدة من بطون جهينة الأربعة الكبار جبريل وعطيه وحيماذ وراشد الولاد ، فأحمد الأجدب وشاكر والجنيد ، وأولاد راشد هم زيد وزيود وحميده وأزيد ، وأولاد عطيه هم ، معال وعال وعلى الرحال ، فمعال هو أبو حسن الأزرق (أبو المسيرية الزرق - غانم وعلوان) ، وحسين الأحمر (أبو المسيرية الحمر - فليت وعجار) ، وعال هو أبو أحمد الحازم (أبو الحوازمة) ، وعلى الرحال هو أبو زريقة (أبو الرزيقات) ، وأولاد حيماد هم ، حميد وحامد هبان وحسب الله وعمر ، فحامد هبان هو (أبو الهبانية) ،

(1) فرانسيس دينق مجوك - رجل يدعى دينق مجوك - ترجمة بكرى جابر - ط2 - الخرطوم - مركز الدراسات السودانية - 2004م
- ص111

وحسب الله هو أبو أحمد تعيش (أبو التعايشة) . وترجع العرب عموماً بنسبها إلى قحطان (العرب العاربة) وعدنان (العرب المستعربة) ، وتنقسم قحطان إلى كهلان وحمير (ر) ، وتنقسم كهلان إلى جزام ولخم وكندة ، وطى ومذحج وهمدان والأوس والخزرج ، وتنقسم حمير إلى (قضاة وبللى وجهينة) . فجهينة من قحطان ومن بطون قريش ، وهناك أقوال كثيرة في نسب جهينة ، فمنهم من قال أنها جاءت من اليمن إلى الحجاز والعراق والشام ومصر ، ولا تزال أكبر القبائل العربية قاطبة الموجودة داخل الجزيرة العربية وخارجها⁽¹⁾ . وقد دخلت جهينة شمال السودان ضمن غزوات عمرو بن العاص وعبد الله ابن أبي السرح بعد إتفاقية البقط مع النوبة ، وانسابت جهينة مع النيل إلى وسط السودان حيث إستوطنت في الجزيرة ، ومنها قبائل الدويحة ورفاعة والعسيلات والحلاويين والعوامرة والخوالدة والعركيين وغيرها ، وكذلك دخلت جهينة عن طريق غرب السودان من ليبيا وتشاد وانتشرت في دارفور لتمثل القبائل العربية الحالية مثل المسيرية وسليم والتعايشة ألخ ، وكان العرب الدُّمر عبارة عن رعاة إبل ، ربما أجبرتهم البيئة على إستبدالها بالإبقار خاصةً في جنوب دارفور وكان العرب يعتزون بعروبيتهم وأصلهم العربي الذى ينتهى بعبد المطلب بن هاشم .

قبيلة المسيرية لها هيكل إدارى يتمثل في التكوين القبلى للمسيرية والإدارة الأهلية ، فالتكوين القبلى للمسيرية يتكون من فرعين رئيسيين هما المسيرية الدُّمر ، والمسيرية الزرق ، وتنقسم المسيرية الدُّمر إلى قسمين ، هما العجايرة والفلايتة ، وعموديات العجايرة التى تعيش في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة ، هى عمودية أولاد كامل وعمودية المزاغنة وعمودية الفيارين ، وعمودية

(1) أحمد جبريل على مرعى - نبذة عن قبيلة المسيرية - الخرطوم - 2006م - ص1-2

أولاد عمران وعمودية الفضيلة - أما عموديات الفلايتة ، هي عمودية أولاد سرور ، وعمودية المتانين ، عمودية الجبارات ، عمودية الزيود ، عمودية السلامة . أما المسيرية الزرق الذين يعيشون في لقاوة وحول المنطقة المحيطة بها وحول مدينة أبو زيد شمالاً حتى مدينة كيلك جنوباً ، وبطونها هي الغزايا (ثمانية عشائر) العنينات (سبع عشائر) ، أولاد هيبان (خمس عشائر) ، الدرغ فخذان (خمس عشائر) ، أولاد أم سليم (خمس عشائر) ، الزرق (ثمانى عشائر) ، أولاد أم نعمان (ثلاث عشائر) (1) .

أما الإدارة الأهلية فتمثلها نظارة العجايرة بقيادة نمر على جلة والفلايتة بنظارة الحاج أجبر حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث صار بابو نمر ناظراً لعموم المسيرية وعلى نمر ناظراً للعجايرة وسرير الحاج أجبر ناظراً للفلايتة ، واستمرت الإدارة الأهلية على هذا النمط إلى أن تمت إزالتها في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى في سبعينات القرن الماضى ، ثم تحولت إلى إمارات في عهد حكومة الإنقاذ ، علماً بأن تنصيب الناظر يتم بالانتخاب ، وهو الرجل الذى يتصف بالتفانى في خدمة مواطنيه ، ويظل هكذا إلى أن يخلفه أحد أبنائه وينفس الصفات ، وإن لم توجد في أحد الأبناء يتم الإختيار من أبناء عمومة بيت النظارة ، وإن لم يتوفر يتم الإختيار من باقي القبيلة (2) .

عملت قبيلة المسيرية بالرعى والجنديّة ، ولم تلتفت للزراعة والمهن الأخرى إلا مؤخراً ، وشاركت في حروب المهديّة ، وقد عرفت بالشجاعة والجهادية وحبهم للإستقلال الذاتى كغيرهم من العرب ، ويظهر هذا في سلوكهم الإسلامى ، ذلك في عدم شرب الخمر وتعاطى التبّاك والتدخين ، برغم بدواتهم وعدم تفقهم في

(1) أحمد عبد الله آدم - قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش - الخرطوم - شركة مطابع السودان للعمل المحدودة - 1997م - ص153-154

(2) فرانسيس دينق مجوك - نكريات بابو نمر - الخرطوم - 2001م - مركز الدراسات السودانية - ص9

الإسلام ، والمسيرية وأبناء عمومته هم الوحيدون قاطبة في السودان يغنون بالسلم السباعي ، وتحول الحال إلى ما هو عليه الآن ، حيث الوجدان العربي والملاح الزنجية ، وطبعت أفريقية بأختامها الثلاث المتمثلة في اللون والشعر والملاح ، واستخدموا النقارة الدينكاوية الثلاثية كغيرهم من أبناء عمومته في هذا الحزام ، وتحول الإحساس إلى الطبول الأفريقية . والرقص الأفريقي القوى من مردوم ونقارة وغيرها (1) . ويعيش معظم أفراد قبيلة المسيرية الحمر في شكل رعاة أبقار ، أو مجموعات ريفية يتمركزون في مناطق الميرم ، المجلد ، بابنوسة ، الدبب ، ناما ، وغالبيتهم عرب رحل ، ويشبهون دينكا نقوك في سبل كسب العيش والحياة الشاقة ، لكنهم أكثر صرامة ، ويمثل الرعى نمط واحد سبل كسب العيش ، ويطلقون على هذه الحياة (المسار) ، من سار يسير ، لأنهم يسيرون ويرحلون بأبقارهم من مكان لآخر ، وكل مكان يحلون فيه إسمه الدار ، وتوجد لكل قبيلة أو عمودية مسار يتراوح بين الجنوب والشمال ، وكل مسار يطلق عليه المرحال ، ولكل قبيلة من مجموعة الحمر مرحالها .

تلعب رحلة البقارة على المراعى التقليدية والترحال (المسار) دوراً كبيراً في تشكيل ثقافة عرب المسيرية الحمر ، فبدون الإمام بثقافة المسار ، تتعذر كيفية التعامل مع هذا المجتمع التقليدي ، مما يقود إلى فشل نماذج الإستقرار وأنماط الحياة البديلة . لقد ظل المسيرية يحافظون على المسار بوصفه نمط كسب العيش ونظام حياة يستوجب المحافظة عليه بكافة الوسائل ، مما اضطرتهم إلى حمل السلاح والقتال مع أقرب جيرانهم مثل الدينكا ، ويتساءل المرء ماذا يحدث لهذه المجموعة البشرية إذا ما إنهار المسار الذي هو كسب ونمط عيش في هذه الحالة ستعيش هذه المجموعة نوعاً

(1) أحمد جبريل على مرعى - نبذة عن قبيلة المسيرية - مرجع سابق - ص5-6

من التمزق والعنف . ويمثل المسار أيضاً مجالاً للإبداع والفن ، الذى يكون ملهماً وملهباً للمشاعر التى تفيض بقريحة الشعر ، فالأغاني والشعر والرقص تمثل فناً شعبياً لدى المسيرية الحمر ، فالرقص ينقسم إلى النقارة والمردوم والدورية ، أما الشعر فينقسم إلى الهداي ، والحكمة والجرادق ، والبر لمكة ، وأكثر الرقصات تعبيراً عن أفريقية قبائل المسيرية الحمر هى النقارة ، حيث يرتدى الرجال الملابس المزركشة ويضعون الريش على رؤوسهم ، وتضع الراقصة من النساء على رأسها نوع من الفضة تسمى (الجدادة) ، وتربط خصرها بثوب أبيض وهو في الغالب ما يكون ذلك عمامة أحد الشباب وهذه مسألة فيها رمزية ، وترقص المرأة بإسلوب تعبيرى ، وعموماً يميل الدُمر إلى الرقص الجماعى ، وقبائل المسيرية عامة لهم ولع كبير بالمهن التى تنتمى إلى طبيعة العسكر ، ويفضلون الزى العسكرى ، فإنعكس ذلك في شعرهم وآثارهم التراثية مع تطور الحرب وفنونها ، ومنذ مطلع العام 1982م أصبح السلاح الآلى يحل محل السلاح الأبيض ، وظهرت عناصر ومفردات ثقافة الحرب في الشعر وأغاني المسيرية (1) .

إن التاريخ القديم يذكر أن المسيرية بدأوا في الانتقال من مملكة وداى الواقعة بين دارفور والكفرة ، إلى منطقة أبيي خلال القرن السابع عشر لتجنب دفع الأتاوات التى كان يفرضها السلطان صابون بمملكة وداى ، وبالتالي يعتبر أن المسيرية كانوا قد إستوطنوا سلفاً بتلك المنطقة في الفترة ما بين 1765م إلى 1775م وهو الوقت الذى إستقر فيه المسيرية بصورة نهائية في منطقة المجلد ، ويذكر أن المسيرية تحالفوا مع السلطان هاشم سلطان المسبغات في كردفان لرد عدوان السلطان تيراب سلطان دارفور في عام 1785م ، وهذا يشير إلى أنه بحلول التاريخ المذكور كان

(1) أبو القاسم حامد قور - أبيي مستقبل السلم والنزاع - مرجع سابق - ص22

المسيرية قد إستقروا سلفاً في كردفان لفترة معقولة مكنتهم لا أن يفهموا الأوضاع السياسية لوطنهم الجديد فحسب ، بل مكنتهم كذلك من أن يشاركوا في صنع الأحداث (1) . ويشير التاريخ إلى أن المسيرية قد وجدوا في وطنهم الجديد قبائل الداجو والشات ، وقد هاجم المسيرية ملك الشات دينقا البيجاوى وطاردوه جنوباً إلى أن قتل في حسوبة ، وهو جبل يقع قرب أبيي ، وإلى هذا اليوم يشير المسيرية الحمر إلى ريف المجلد بإسم دار دينقا . والملاحظ أنه بعد طرد ملك الشات خلت أرض بحر العرب للمسيرية وبدأوا في إرتيادها سنوياً خلال موسم الجفاف ، ويذكر أن قبر الشيخ على أبو قرون ، الزعيم الروحي للمسيرية وهو من المسيرية الزرق ، موجود في منطقة أبو نفيسه ، جنوب بحر العرب ، مما يدل على أن المسيرية قد وصلوا إلى تلك المنطقة منذ أيامهم الأولى في كردفان .

كان زعيم المسيرية والقائد الأسطوري هو الناظر على مسار أيام الحكم التركي ، والذي حكم حوال عام 1850م ، وإتخذ من جبل الفولة مقراً له وعاصمة لحكمه ، وفي عهده إمتدت دار المسيرية جنوباً حتى نهر اللول ، والذي كان يسمى في ذلك الوقت بحر الدر ، وحتى عهد الناظر على مسار لم يكن دينكا نفوك قد وصلوا إلى المنطقة ، ومدينة أبيي لم تكن قد تأسست بعد (2) .

وبهذا يمكن القول بأن المسيرية قد وصلوا إلى هذه المنطقة في القرن الثامن عشر ، بينما دينكا نفوك قد وصلوا إلى المنطقة نحو نهاية القرن التاسع عشر ، ولعقود من السنين ظل دينكا نفوك مستقرين حول وادى الزراف مع دينكا آخرين ، وفي مطلع القرن التاسع عشر أجبروا على الرحيل شمالاً ثم غرباً ، لسببين هما عبور النوير النيل من وطنهم في الضفة الغربية وطردها معظم الدينكا إلى

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقودم إلى لاهى - ج 1 - ط 1 - 2010م - هيئة الخرطوم للصحافة والنشر - الخرطوم - ص 49

(2) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقودم إلى لاهى - المرجع السابق - ص 50

شرق النيل بما فيهم دينكا نقوك ، والفيضانات التي اجتاحت وادي الزراف .

في عام 1905م أبرم السلطان أروب بيونق ، جد السلطان الشهير دينق مجوك ، أول زعيم لدينكا نقوك ، ميثاق أخاء مع زعيم المسيرية الناظر على الجلة عبر بموجبه دينكا نقوك بحر العرب ليستقروا حول منطقة قرية أبيي الحالية ، وكان السلطان أروب قد عاصر الإمام محمد أحمد المهدي ، وسافر إلى قدير لمقابلاته ومبايعته ، وقد إستقبله الإمام المهدي بإحسان وقد طلب منه إطلاق سراح بعض المعتقلين الجنوبيين الذين كانوا قد أخذوا كعبيد ، وقد عاد بهم إلى أبيي وأسكنهم في مكان إسمه متروك ، ونتج عن ميثاق الأخاء مزيد من هجرات دينكا نقوك إلى أبيي ، وقد ظلت العلاقة بين المسيرية ودينكا نقوك جيدة ، حيث ترعى قطعان العرب والدينكا جنباً إلى جنب في رقبة أم بيرو ، وقد أظهر الدينكا (فرع بونقو) ثقة في العرب بتوسيع قراهم الدائمة أبعد نحو شمال الجرف ، واستمرت العلاقة تتسم بالود وال صداقة لعقود من الزمن ، وكان الجميع يحترمون هذا الميثاق ويصونونه ، وكان مصدر إستقرار لكل القبائل بالمنطقة (1) .

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقووم إلى لاهاي - المرجع السابق - ص 95

المبحث الثالث

أسباب وجذور النزاع بمنطقة أبيي

تمهيد :-

أن السودان هو مفتاح لأفريقيا من منظور غربي وجسر للتواصل بين الشمال الأفريقي العربي وجنوب أفريقيا الزنجي ، وبالتالي فإن السيطرة عليه وتفككه هدف إستراتيجي صليبي ثابت ، كما أن هناك مصالح دولية أمريكية فرنسية إسرائيلية في أفريقيا ولذا فإن موقع السودان مهم جغرافياً واقتصادياً وجغرافياً وثقافياً لهذه الدول وغيرها لتحقيق مصالحها وهو أيضاً يعتبر نواة لنزاعات هذه الدول فيما بينها ، كذلك هناك مشاكل معقدة ومزمنة مع دول الجوار يلعب السودان فيها جزءاً منها ويشترك مع حدود ثمانية دول ، وبالتالي تتضارب المصالح وتتداخل القبائل وتخلق نزاعات وإحتكاكات مستمرة .

السودان يمتلك قدرة إنتاجية من موارده الهائلة يمكن أن يحقق بها الإكتفاء الذاتى عربياً وأفريقياً وإسلامياً من الحبوب . وهذا بالطبع يقلص من النفوذ الغربي ولذا فإن تفكيكه يصبح هدف غربي ثابت ، والسودان يتمتع ويمتاز بتنوع عرقي وثقافي إثني كبير يفتح الباب للمشاكل والتدخل الأجنبي الدولي والإقليمي ، وهو الخصر الجنوبي لمصر والمجال الحيوى لها وهو مصدر المياه ، لذا فإن السيطرة عليه هو حصر لمصر أمنياً واقتصادياً وبذلك يعتبر هدف إسرائيلي معروف وثابت للسيطرة على مياهه . إن كثير من المناطق السودانية بعيدة عن العاصمة (المركز) وتتعهد فيها التنمية وهي متخلفة ، وبالتالي مطالبة هذه المناطق وإصرارها على أخذ حقه من الثروة والسلطة بالقوة ، كل هذه الأشياء التي ذكرت آنفاً تعتبر من المحفزات والمشهيات وأسباب رئيسية لنشوب النزاع في السودان .

إن النزاعات في السودان وتحديداً في مناطق التماس كدارفور وكردفان إتخذت بعداً خطيباً جداً وأصبحت هاجساً وهماً كبيراً للدولة بأجهزتها الرسمية ، وهذا البعالم يأت من فراغ ، فهناك عوامل موضوعية ومنطقية جعلته يصل إلى هذه الدرجة من الخطورة ، وهناك كثير من المفاهيم والمزاعم عن الإنفلاتات الأمنية في تلك المناطق والتي ترسخت في إذهان الكثير من أبناء الشعب السوداني في أن أهل تلك المناطق مصابون بالتعصب القبلي والجهوى أكثر من غيرهم وأن أبناء هم المتقفين هم وراء هذه المشاكل ، إلا أن هذه المزاعم والإستنتاجات سطحية تفتقر إلى الموضوعية ، فقد دخلت عدة عوامل داخلية وخارجية شكلت أساساً للنزاعات في تلك المناطق مثل تدهور البيئة والإحتكاكات بين الرعاة والمزارعين وعدم وجود التنمية والتخلف بسبب عدم التعليم والظلم والعامل السياسي . ولكن تطورت هذه العوامل التقليدية الداخلية لتصل درجة النزاع المسلح وإستخدام الأسلحة الحديثة الفتاكة لتحصد أرواح الكثير من الأبرياء ، وبالتالي صارت تلك المناطق الهشة بؤرة ونواة صالحة وجازية للتدخلات الأجنبية التي أعدت العدة من قبل لنهب ثرواتها ومواردها .

هناك عدة نظريات حديثة تناولت أسباب ظاهرة النزاعات وتفسيراتها وآثارها على المجتمع ، منها النظرية الوظيفية ، والنظرية الماركسية ، ونظرية النزاع ، ونظرية الحرمان النسبي ، وكل هذه النظريات ظهرت بعد حركة السلام الحديثة في أوربا عام 1930م بعد أن جاء النازيون إلى السلطة في ألمانيا ، حيث إزداد الإحساس بالخوف من مهددات الحرب ، ولقد أفضي هذا الخوف إلى العديد من الحركات ضد النازية ، وشملت أفكاراً واسعة وكثيرة منها الأفكار المحافظة والليبرالية والديمقراطية والشيعوية وإتحاد التجارة ومنظمات النساء والأطفال ، كما شهدت الثلاثينيات من القرن العشرين

موجات متعددة ومتنوعة للسلام حيث نشأت المنظمات لذات الغرض ، ومارست نشاطاتها في عدد كبير من الأقطار ، كما لعبت المنظمات الغير حكومية والعالمية دوراً أساسياً في تلك المرحلة ، لكن كل ذلك لم يوقف الترتيبات والتجهيزات والتحولات التي قادت للحرب العالمية الثانية والتي حصدت أرواح الملايين من الناس في كافة أنحاء العالم (1) .

ينظر أنصار النظرية الوظيفية إلى بنية ومؤسسات المجتمع لمعرفة وتفسير أسباب النزاعات ، فهي رؤية مجتمعية ، وتذهب المدرسة الوظيفية إلى ما وراء الشخصية في بحثها عن جزور النزاعات وتحليلها ، وتقع الوظيفية في ما يسمي بالنظريات المنظمة (Systematic Theories) ، وتسمي الوظيفية بنظرية النظام أو الإستقرار أو نظرية التوازن ، ويمكن تلخيص الرؤية الوظيفية في الآتى (للمجتمع متطلبات وظيفية أولية تنتج الهياكل والأشكال المتباينة في بنية المجتمع لها القدرة على إنجاز شروط المجتمع ، فالنظرية الوظيفية تبحث عن بنية المجتمع بدقة وتشرح) (2) .

أما النظرية الماركسية تعتبر أحد أهم الفلسفات الغربية التي إهتمت بتفسير النزاع الطبقي في العالم كافةً ، ويرى كارل ماركس أن (هناك نزاع حتمى بسبب عدم العدالة الناجم عن الإختلافات في الفئات الإجتماعية في المجتمعات الرأسمالية بسبب النزاع والإستقطاب بين الطبقة العامة والبرجوازية وبسبب إستغلال الطبقة العامة من قبل البرجوازية مما يقود إلى الإغتراب (Alienation) والعجز (Powerlessness) فيصبح النزاع الطبقي أمراً حتمياً) .

وترتكز الماركسية على المادية التاريخية في تفسير المجتمع والتاريخ وأن النزاع يحدث في حالة شح الموارد ، وليست النزاعات

(1) أبو القاسم حامد قور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - مركز السودان لأبحاث المسرح - الخرطوم - ط1 - 2010م - ص32

33 -

(2) أبو القاسم حامد قور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - المرجع السابق - ص36

مسألة ثابتة في كافة الأحوال الإجتماعية وليس بالضرورة أن تقود النزاعات إلى حرب ، إن المجتمعات تختلف في درجة التنافس ، قد يرى النزاع بوصفه تقاطعات إجتماعية . وتتطوى النظرية الماركسية على أن نزاع المصالح شئ أصيل في الحياة الإجتماعية ، والسلطة موزعة بين المجموعات والأفراد في المجتمعات ، ويتم تحقيق نظم المجتمعات بواسطة الأشخاص الأكثر سلطة ويتم تحقيق هذه النظم عبر الحرمان (1) .

تعتبر نظرية النزاع من أهم النظريات التي وجدت نقاشاً خاصةً في مجال العلوم التطبيقية ، وهي سلسلة من الفرضيات والتي ترجع إلى الحقائق وبطريقة منطقية ، وتتقسم إلى قسمين نظرية النزاع البسيط ونظرية النزاع الكبير ، والأولى تفترض أن جزور النزاع توجد في النفس البشرية والسلوك الإنساني عامةً ، وهناك علاقة وطيدة بين ما يثور النفس البشرية والسلوك الإجتماعي ، وهي الأصل في النزاع ، وهي تربط بين الفرد والمجتمع ، وما السلوك الإنفعالي لدى الفرد إلا أحد مظاهر غريزة البقاء لدى الإنسان ، وترى النظرية أن الإنسان مثل كافة بقية الحيوانات مجبول على غريزة الحفاظ على النوع (Selfpreservation). أما النظرية الكبيرة والتي تزعم أن المجتمع هو عبارة عن نظم إجتماعية يفرضها البعض على بعضهم ، وأن المجتمعات لا تخلو من النزاعات ، وأن السلطة تقرر عدم العدالة الإجتماعية ، وأن العراقييل والحرمان يجعل المنظمات تتركز على قضايا بعينها مثل السلطة والقبليية والسياسة والإقتصاد والأيدلوجيا ، وهي كلها عوامل للإستقطاب الذي قد يقود إلى النزاع (2) .

(1) أبو القاسم حامد فور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - المرجع السابق - ص 37 ، 38 ، 39
(2) أبو القاسم حامد فور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - المرجع السابق - ص 46

أما نظرية الحرمان النسبي تعتبر أهم النظريات لمعرفة أسباب النزاع السياسي أو الإجتماعي ، إذ تنظر بطريقة تحليلية إلى النزاع الناجم نتيجة (التناقض بين التوقعات والإمكانات) إلى جانب التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة ، يؤيدان إلى توليد مشاعر تقود إلى إتساع الفجوة بين التوقعات المبنية على التصورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية (1) .

1. نزاع المرعي وملكية الأرض :-

تعتبر نظرية (العمران البشري) التي طورها ابن خلدون النظرية الصالحة لتحليل ظاهرة النزاعات القبلية في أفريقيا والتي يقول فيها (أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضرة وسببه أن النفس كانت على الفطرة الأولى من ذلك أن البدو يغيرون على المستقرين يقتلونهم ويسلبون أموالهم ، كما أن كل قبيلة بدوية ترى أنها أرفع أصلاً ونسباً وبالتالي تتفوق على غيرها من القبائل ، ولإثبات ذلك كله يكون العداة بين القبائل والذي يعبر عنه إما بالحروب المباشرة أو بغارات النهب المسلح) (2) . بالإضافة إلى العصبية العشائرية والشك في نوايا الآخرين . وأكثر ما يكونون سعادة إذا تركوا لحالهم ليروا ماشيتهم ويقتصوا من أعدائهم ويغيرون على جيرانهم ، كما طغي عندهم روح الغدو (3) إن ابن خلدون يجسد ظاهرة النزاع القبلي بأنها إجتماعية عند البدو وأنه يجمع بين التوحش والشجاعة والبساطة والخروج عن القانون وبين مفاهيم النزاع حول الملك أو الرئاسة أو النزاع حول الموارد الطبيعية ، ويعتبرها جميعها نابعة من الظاهرة البدوية ويؤكد ذلك في قوله (أعلم أنه لما كانت البداوة سبباً في الشجاعة لأ جرم كان هذا الجيل الوحشي أشد شجاعة من

(1) أبو القاسم حامد قور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - المرجع السابق - ص46

(2) عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة - الجزء الأول - من كتاب الصبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من نوى السلطان الأكبر - دار الفكر للطباعة والنشر - ص123 - بدون تاريخ

(3) شرف الدين الأمين عبد السلام - ورقة - بعض تبعات النزاع القبلي في السودان - معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية - الخرطوم - 1998م - ص181

الجيل الآخر فهم أقدر على التغلب و انتزاع أيدي سواهم من الأمم (1) .

إن مفهوم سيادة دار القبيلة الذى يربط بين ملكية الأرض بالإنتماء القبلي ، ولهذا ظهر النزاع حول هذه الملكية ، وهناك مجموعات كثيرة جداً من مواطنى السودان خاصةً في كردفان ودارفور يأخذون بالمفهوم الذى يقر بأن الأرض لله وأن البشر مستخلفون فيها ، وأنهم أيضاً يؤمنون بالمفاهيم الحديثة مثل حرية الانتقال وحق الإستقرار في أى جزء من السودان وهذه المجموعات تمثل شريحة (رب الرُّ حل) أى (الإنسان الإنتقالى) ، وبالمقابل هناك المفهوم المحلى الإقليمي الضيق الذى لا يخرج من دائرة القبيلة ويحتكم إلى التراث والتاريخ والتقاليد وهذا الفهم يؤمن به القطاع العريض والأكبر ويمثله شريحة (التقليديين البدويين) .

ترجع جزور النزاع بين قبيلتي المسيرية الدُمر ودينكا نقوك في منطقة أبيي كأحد الأسباب التقليدية إلى التنافس المحموم حول سبل كسب العيش (المرعى) وعلى الموارد والمصادر الطبيعية الشحيحة في تلك المنطقة خاصةً في فصل الصيف حيث يقل العرض من العشب والماء والموارد على طلب الإنسان والحيوان على السواء ، ويشتد النزاع بين القبيلتين المسيرية والدينكا نقوك خاصةً في فصل الصيف عندما تأتي المسيرية في رحلتها السنوية من الشمال ويمكثون في مناطق الدينكا نقوك لمدة تسعة أشهر ، وعند هطول الأمطار يرجعون شمالاً خوفاً من الحشرات التى تصيب الإنسان والحيوان فيقل الإحتكاك بين القبيلتين . أضف إلى ذلك نجد ظاهرة تفشي الجهل والتخلف الإجتماعى ، إذ أن منطقة أبيي وخاصةً بحر العرب وما حولها لم تحظ حتى الآن بأى مشروع تنموى يرتقى بحياة هاتين القبيلتين ويطورهما إلى الأفضل ، وبالتالي فإن التحولات

(1) عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة - مرجع سابق - ص138

السياسية تلعب دوراً هاماً وكبيراً و انعكاساً على منطقة أبيي وبحر العرب من خلال إهتمامها بها ، بل ربما أصبحت هذه المنطقة نموذجاً فعلياً وحيوياً لدراسة أثر الحرب على حياة الناس عامة وثقافتهم انعكاس ذلك على طبيعة حياتهم وتفكيرهم وقيمهم (1) .

كما أن قرار حل الإدارة الأهلية وبدايات حرب الجنوب وعدم التوثيق للمسار الإداري والسكنى بغرض الإستيطان ومن حيث التاريخ ، مع عدم تخطيط الحدود لمنطقة أبيي توثيقاً بالخرائط ، كل ذلك شكلاً جزوراً للنزاع (2) .

إن قضية أبيي نجدها في الغالب الأعم تعود إلى نزاعات تقليدية سرعان ما تطورت إلى قتال مسلح أودى بحياة عدد كبير من الأبرياء ، وقد إستفحل الأمر بعد رحيل الرعيل الأول من قطار القبيلتين ، وتحول السلطة التقليدية إلى الشباب الذين تم تسييسهم (3) ، وأن هذا النزاع تطور سلباً تبعاً لحركة الجذب والشد بين السلطة السودانية وحرب جنوب السودان .

2. العامل السياسي :-

شعر المتعلمون والنخبة من أبناء الدينكا نقوك برغبتهم في حكم جنوب السودان وأن تعليمهم رفع سقف طموحاتهم ولكن لايمكن أن يحكموا جنوب السودان إلا إذا كانت لهم أرضية أو قاعدة فأرادوا أن تكون منطقة أبيي جزء من الجنوب والقاعدة التي ينطلقوا منها فإنضموا إلى الأثانيا ومن ثم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وأشير إلى أن الفرص التي أتاحت لأبناء الدينكا نقوك سواء أن كان في التعليم أو السلطة لم تتاح لأى فرد من قبيلة المسيرية ، والدليل كما تم ذكره الدكتور فرانسيس دينق مجوك وزيراً الخارجية وهن دينق مجوك تم تعيينه وزيراً إقليمياً في حكومة

(1) أبو القاسم حامد فور- أبيي مستقبل السلم والنزاع - مرجع سابق - ص74

(2) عبد الرحمن أرباب مرسل صالح - قضية أبيي - مجلة الدفاع العربي - العدد 70 - السودان - إدارة البحوث العسكرية المشتركة - يناير 2007م - ص190

(3) فرانسيس دينق - صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان - مرجع سابق - ص282

الفتاح بشارة في كردفان وهو المترجم المعتمد لدى حكومة كردفان وديوان الحكم الإتحادي حتى عام 2011م ، والناظر كوال دينق كان نائباً لرئيس المؤتمر الوطني في غرب كردفان وممثل الحركة الإسلامية وأميراً للحج لثلاث بعثات متتالية ، وآخرين لا حصر لهم ، وفي عام 1978م فاز الأستاذ دومنيك بالدائرة القومية في مجلس الشعب القومي عن ريفي المسيرية ولم يعين من المسيرية أحد بالدائرة فأصبح نائبها الوحيد ، ولكن عندما فاز القيادي بحزب الأمة عبد الرسول النور إسماعيل عام 1981م في أول إنتخابات المجالس التشريعية الإقليمية وأنتخب نائباً عن دائرة أبيي وأصبح النائب المنتخب ، إلا أن الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري قام بإستدعاء عبد الرسول النور بإسماعيل وقال له بأنه يريد أن يُمثل أبناء دينكا نقوك في المجلس وبما أنك فزت في الدائرة ، فهل لك أي إعتراض أن أعين أحد أبناء دينكا نقوك عضواً في المجلس ضمن الخمسة الذين يعينهم رئيس الجمهورية ؟ فقال له عبد الرسول النور (لا مانع ويسرني أن تكون لمنطقتنا نائبين) ، فقام الرئيس النميري بتعيين مكواج أبيونق وكانا يزوران المنطقة معاً متفقدين أحوالها (نائب منتخب وآخر معين) ⁽¹⁾ .

إستمرت العلاقات بين المسيرية والدينكا نقوك في سلام وتعايش سلمي لا مثيل له ولم يحصل أي نزاع أو حروب بين الطرفين حتى عام 1964م وهو التاريخ الذي يعتبر بداية لدخول العامل السياسي كأحد أسباب النزاع بالمنطقة ، ففي عهد الحكومة الإنتقالية برئاسة سر لخم الخليفة وكان كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية وكان سقفه وطموحاته ليحكم الجنوب عالياً هو ورفاقه ولن يتأتى ذلك إلا إذا نقلوا الحرب للشمال ولن يحدث ذلك إلا إذا سببوا حرباً بين المسيرية ودينكا نقوك ، فقام الدينكا نقوك بالهجوم على

⁽¹⁾ عبد الرسول النور إسماعيل - مقابلة - مرجع سابق - 2014/4/10م

الرقبة الزرقاء وهناك تضارب في الروايات منهم من ذكر بأن الهجوم كان بسبب الدينكا عموماً وبعض القبائل وهذه رواية المفكرين من الدينكا أمثال الدكتور فرانسيس دينق مجوك ، ورواية ثانية تفيد بأن الدينكا نقوك هم الذين هجموا الرقبة الزرقاء ، عموماً مات في هذا الهجوم الكثير من أبناء المسيرية التي قامت برد فعل عنيف فقتلت ما قتلت من الدينكا نقوك ، فكانت تلك أول مواجهة مسلحة بين الطرفين وهكذا فقد الجانبان أعداد كبيرة من الأبرياء (1) إلا أنه تم عقد صلح في عام 1965م بين الطرفين وقع عليه السلطان دينق مجوك والناظر بابو نمر بإشراف السيد الرشيد الطاهر بكر الذي كان وزيراً للعدل وسُمي هذا الصلح (بالصلح الأبيض) لأن كل طرف تنازل عن حقه للآخر ، ورغم هذا الصلح إلا أن هناك بعض الشكوك والظنون وبروز عدم الثقة في النفوس لدى الطرفين ، وكان الدينكا نقوك يعتبرون العرب المسيرية جواسيس للمتمردين بالجنوب الذين لا يرغبون بإقامة أى علاقات طيبة مع الشمال بقيادة المتمرّد أحمد دينق مجوك الذي عين ضابطاً إدارياً بعد الصلح بل في إنتخابات عام 1968م ترشح عن حزب الامة جناح الصادق المهدي وفاز بأصوات العرب المسيرية والدينكا نقوك على السواء وكان نائباً في البرلمان ، وكان محافظاً على الهندام المسيري بلبسه للجلابية والملفح (الشال) ولم يرجع إلى التمرد قط إلى أن مات .

في عام 1972م جاءت إتفاقية أديس أبابا في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ، فكان أبناء الدينكا نقوك المتعلمين والنخب وبتأثيرات منهم أدخلوا فقرة في الإتفاقية تفيد بأن المناطق التي هي في الشمال وبعض أهلها لهم إرتباطات في الجنوب يعاملوا معاملة خاصة ، كما نصت الإتفاقية على أن القبائل الذنجية

(1) أبو القاسم حامد قور - أبيي مستقبل السلم والنزاع - مرجع سابق - ص76

يمكنها أن تقرر مصيرها بالإستفتاء إما الإنضمام إلى الإقليم الجنوبي أو الشمالي ، إلا أن مجلس الشعب الرابع عام 1980م قرر بأن منطقة أبيي تعتبر منطقة تمازج زنجي عربي بها ثقافة مختلفة وبالتالي رفض الإستفتاء ، أما اللجنة التي كُونت فيما بعد فقد قررت تبعية المنطقة لكردفان وأوصت بتنمية المنطقة⁽¹⁾ وكان أبيل أليير أصبح نائباً لرئيس الجمهورية والمجلس الإنتقالي لجنوب السودان وهو دينكاوى قام بتعيين زكريا بول دينق مجوك وزيراً للصحة في حكومته وهو من أبناء منطقة أبيي ، فقام الجنوبيين بالإحتجاج على هذا التعيين بإعتبار أن زكريا بول دينق مجوك ليس من جنوب السودان ، وهذه تؤكد حقيقة شمالية أبيي ، فسعى زكريا بول دينق بإقناع الرئيس جعفر محمد نميري بضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان ، فقام الرئيس نميري بتكوين لجنة برئاسة كبير الإداريين الشيخ بشير الشيخ وهذه اللجنة توصلت إلى أن المنطقة وبكل الأعراف والقوانين هي منطقة كردفانية وأوصت اللجنة بأنه إذا كانت هناك أى مشكلة فيها أن تعالج وتحل بواسطة أهلها في كردفان ، فقام الدكتور فرانسيس دينق بإيجاد مدخل آخر فقام بإحضار فريق أجنبي من جامعة هارفارد لتقديم الخدمات من صحة وتعليم ... ألخ في منطقة أبيي واختارت اللجنة مناطق تواجد الدينكا نقوك كمطقة عمل لهذا الفريق فقامت اللجنة وتحت هذا الستار بالتعبئة السياسية والكنسية وسط الدينكا نقوك والتبشير وزرع الفتنة والكراهية تجاه المسيحية ، وكان فرانسيس دينق وزير دولة في الخارجية السودانية وقبلها كان سفيراً في بريطانيا وألمانيا ومتزوج من أمريكية ربما زوجته لها علاقة بأعمال إستخبارية لصالح الغرب ولها تأثيرات في السياسة بالمنطقة⁽²⁾ .

(1) عبد الرحمن أرباب - مركز دراسات الراصد - مابعد إتفاقية نيفاشا - شركة مطابع السودان للعملة - يونيو 2008م - ص23

(2) عبد الرسول النور إسماعيل - مقابلة - المرجع السابق - 2014/4/10م

حدثت عدة مناوشات بين القبيلتين أدت إلى عقد مؤتمرات صلح خلال الأعوام 1983م - 1984م - 1985م ، وفي 25 يناير 1986م في مدينة الأبيض ، وكان شروط المسيرية في الصلح أن يتعد الدينكا نقوك عن حركة التمرد وارجاع أبقارهم من التوج إلى أبيي ، لكن في سبتمبر 1986م جاء المتمردون وضربوا مدينة أبيي ولم يفرقوا بين عرب ودينكا ، وأخذت حركة التمرد (42) أسيراً من المسيرية وألف رأس من البقر ، وبعد عام 1986م بدأت مليشيات العرب تتحرك بصورة منظمة مع أبقارهم وحماية أنفسهم من حركة التمرد ، وخلال الأعوام (1987م - 1988م - 1989م) حدثت مؤتمرات صلح داخلية في أبيي ، ويلاحظ أن أسر كثيرة من قبائل النقوك هجروا أبيي خلال سنين الأحداث وسكنوا مدن عديدة أهمها القصارف ، سنار ، الخرطوم ، شندي ، كريمة ، النهود (1) والملاحظ أنه وبانضمام دينكا نقوك إلى حركة التمرد وجدوا دعماً كبيراً من قوات جون قرنق ، وفي نهاية السبعينات برزت قيادات عسكرية من أبناء المسيرية لمواجهة عدوهم في شكله الجديد ، فظهر مصطلح قوات المراحل لأول مرة وهي القوات التي تحمي مراحل وأماكن الرعى من هجمات قوات الحركة الشعبية ، وهكذا دخلت منطقة أبيي مرحلة جديدة من النزاع المسلح وثقافة الحرب ، فقدت فيها الوسائل التقليدية لفض النزاعات وانتشر فيها السلاح الحديث (2) .

استمر ولاء الدينكا نقوك للحركة الشعبية التي نشأت في العام 1983م كتنظيم عسكري إلى أن حصل الإنشقاق فيها عام 1991م بين ريباك مشار ولام أكول وكارينو كوانين ضد جون قرنق وكونوا مجموعة الناصر حيث كان دينكا بحر الغزال موالين

(1) أبو القاسم حامد فور - الأبعاد التاريخية لمشكلة أبيي - مرجع سابق - ص127
(2) أبو القاسم حامد فور - الأبعاد التاريخية لمشكلة أبيي - المرجع السابق - ص130

لكارابينو كوانين ومعظم النوير موالين لرياك مشار ومعظم الشالك موالين للام أكول ، وقامت مجموعة الناصر بمطاردة جون قرنق إلى أن أوصلوه إلى كاجوكاجي وكان أبناء دينكا نقوك وكتيبة النوبة بقيادة يوسف كوه وكتيبة الإنقسنا بقيادة مالك عقار ساندوا جون قرنق ضد مجموعة الناصر .

في عام 1997م قامت مجموعة الناصر بمصالحة النظام الحاكم في الخرطوم وعقدوا إتفاقية سلام بالخرطوم في نفس العام ، وبموجب هذه الإتفاقية أصبح رياك مشار مساعداً لرئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير ولام أكول وزيراً للنقل وأصبحا عضوين بارزين في حزب المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في الدولة ، ومن أهم بنود هذه الإتفاقية أن تمخض عنها دستور عام 1998م ، وتحديث الإتفاقية عن المواطنة كأساس للحقوق والواجبات ، والإعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان ولم تشر الإتفاقية لأي بند يخص منطقة أبيي .

3. عامل الهوية :-

إن مصطلح الهوية عادةً ما يُعبر عنه إستناداً إلى العرق ، الأثنية ، الدين ، اللغة ، او الثقافة ، وتعتبر العشيرة والنسب والعائلة من العوامل الهامة في الدلالة على الهوية مع وجود حيز الأرض أو المنطقة للدلالة على الإنتماء ، ومهما تكن هذه العوامل الدالة على الهوية إن نزاع الهوية يحدث عادةً في إطار الدولة الواحدة عندما تتمرد مجموعات ضدما يرونه إضطهاداً وظلماً وتهميشاً تمارسه المجموعة المهيمنة على السلطة في الدولة ، ويتم التعبير عن ذلك بالتهديد بالتدمير الثقافي أو حتى التصفية الجسدية ، أو بالخروج عن طاعة الدولة ، خاصةً في ظل الأنظمة السياسية الشمولية القوية .

بدأت تداعيات أزمة الهوية بشكل عام في سياق الوقت الراهن بين السودانين غير العرب ، ممثلين أساساً في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها ، وبين العرب المسلمين ممثلين في الأنظمة الحاكمة في الخرطوم ، وقد تفاقمت أزمة الهوية القومية منذ إستئناف الحرب في عام 1983م بعد أن خرق الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري إتفاقية أديس أبابا من جانب واحد ، وتعاضمت الحرب آنذاك بشكل واضح بين السودان وجنوب السودان وتبلورت القضايا والخيارات أمام الفرقاء بصورة واضحة وبديهية ، وقد برزت علاقة الدين بالدولة ، خاصةً فيما يتعلق بدور قوانين الشريعة الإسلامية التي تنظم كل جوانب الحياة الخاصة والعامة لجماعة المسلمين ، ومحاولة فرضها على كل القطر ، وبذا أصبحت العامل الرئيسي في النزاع ، وبالتالي صار الدين مرتكزاً أساسياً في تحديد الهوية السودانية ، فضلاً عن علاقته وصلاته اللصيقة بالعروبة كظاهرة عرقية ، أثنىة وثقافية ، ومع تعاضم الإتجاه الإسلامي كقوة سياسية تؤثر بقدر كبير على سياسة القطر ، نجد أيضاً صعود الحركة الشعبية كقوة ذات نفوذ ومناوئة للحكومة الإسلامية ، وبرز بذلك إتجاهين ثوريين مضادين هامين من الشمال والجنوب ، فالشمال يتبع النهج الإسلامي والجنوب يتبع التقاليد المحلية الأفريقية ، وبالتالي يمثل الشمال الهوية العربية الإسلامية ، ويمثل الجنوب الهوية الأفريقية ، وتبقي الخطورة أكثر عندما تتنافس الهويتان المختلفتان على تمثيلهما للهوية الوطنية ، وقد شكل فشل الشماليين والجنوبيين في التوصل إلى إتفاق حول هوية مشتركة وشاملة جزءاً هاماً في الصراع والنزاع بين الطرفين والذي كان سبباً من أسباب فصل جنوب السودان عن الشمال .

هناك عدة أخطاء ارتكبت أيقظت مشاعر وغرائز الدينكا نقوك نحو البحث عن الذات والهوية ، منها عدم إهتمام الدولة بتتمية

المنطقة حيث تفتقر إلى إعدام الصحة والطرق والمصانع ، وكذلك لم تهتم الدولة بالتعليم مما أدى إلى إنتشار التخلف والجهل والامية وسط إنسانها ، والأخطر من ذلك النظرة الإستعلائية من العرب تجاه الدينكا وعلى الجنس الأفريقي بصورة عامة ، كل هذه العوامل وغيرها دفعت الدينكا نقوك غريزياً للبحث عن ذاتهم الثقافية وهويتهم الجنوبية ، صحيح أن الدينكا نقوك تأثروا بعمق العلاقات مع العرب المسييرية وبسلوكياتهم الإسلامية إلا أنهم يعتزون بأصلهم و إنتمائهم لجيرانهم في جنوب السودان ويعتبرون أنفسهم دينكا أصليين . في فترة العلاقات الطيبة مع العرب المسييرية لم يظهر هذا الشعور أو ربما كان دفيناً وظهر على السطح ساعدهم في ذلك أبناءهم المتعلمين أيضاً كان لهم دور فعال في إلهام هذه المشاعر والمطالبة بفصل المنطقواً نضمامها إلى جنوب السودان ، وبالتالي جاء الحديث لأول مرة عن إستفتاء منطقة أبيي في محادثات إتفاقية أديس أبابا عام 1972م في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ، وفي أكتوبر 2013م أقام الأنقوك إستفتاء أحادي ومن طرف واحد أثار الكثير من الشجب والإدانة من قبل الحكومة والمجتمع الدولي وعدم الإعتراف بنتيجته والتي كانت أكثر من 99% لصالح تبعية المنطقة إلى جنوب السودان ، وبالرغم من أن الإستفتاء أحادي الجانب ولم تعترف به كل الجهات إلا أنه يعطى مؤشر خطير ومقياس حقيقي لمدى رغبة الأنقوك في الإنضمام إلى جنوب السودان في إطار البحث عن الهوية مما زاد وسبب المزيد من الصراع بالمطقة ، وكان إختباراً حقيقياً لحكومة السودان زاد من قلقها ، وفي سؤال لرئيس مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام بجامعة أم درمان الإسلامية راشد التجاني بصحيفة الإنتباهة عما كان لقضية الهوية دور في نزاع أبيي أجاب بنعم وأضاف بأن وحدة الهوية لا تعنى بالضرورة نوبان كل الهويات لكن بالإمكان

إجتماع الناس على المشتركات التي تجمع بينهم ، وهناك الكثير المشترك بين القبائل وسبق في الدولة المهدية أن تجمع السودانيون حولها على إختلاف قبائلهم إجاهاتهم ، وهذا يقود إلى الإتفاق حول الرؤى السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، أيضاً الصوفية لا توجد بها قبيلة ، والثقافة العربية يمكن أن تكون جامعة رغم محاولة البعض لإبعادها ، حتى الجنوب قبل إنفصاله كانت تجمعها اللغة العربية ، فيمكن أن نصل لهوية مشتركة (1) .

لقد لعب الحكم الإستعماري البريطاني والكنيسة دوراً كبيراً في تأجيج الفتنة والسير نحو التوافق مع الهوية الجنوبية وسعياً لذلك ، وكان يتم التدريس في المرحلة الأولية باللهجة المحلية ، ويشجع التلاميذ الذين يكملون التعليم الأولى للإلتحاق بالمدارس الجنوبية الحكومية أو التبشيرية ، حيث الإنجليزية لغة التدريس ، ورغم أن مدرسة أبيي الأولية كانت حكومية إلا أن المنطقة كانت ضمن دائرة نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، وكانت الكاثوليكية تدرس في تلك المدرسة ، واعتق التلاميذ بصورة تلقائية العقيدة الكاثوليكية ، ولكن في الخمسينات فطنت الحكومة لهذا المخطط فأعيد توجيه نظام التعليم وسط الأنقوك تجاه الشمال ، وحلت اللغة العربية مكان الإنجليزية لغة التدريس ، وفي ذات الوقت بدأ التلاميذ يلتحقون بالمدارس الشمالية لمواصلة تعليمهم في المراحل العليا ، وأحدث ذلك تعبيراً وإحيازاً قوياً لصالح الأسلمة ، وأعاق إنتشار المسيحية ، ولكن كل الإجراءات والخطوات التي لعبتها الكنيسة والحكم الإستعماري البريطاني كان تأثيرها واضحاً في إيقاظ مشاعر وغرائز الأنقوك وتعاضم إحساسهم بالإنتماء نحو الهوية الجنوبية والإبتعاد عن الشمال .

(1) صحيفة الإنتباهة - الخرطوم - 2014/9/21م - ص5

ينتمى دينكا نقوك ، وبكل المعايير إلى الجنوب بصورة تامة ، وهم دون أدنى شك جنوبيين ، بالرغم من الترتيبات الإدارية التي تضعهم ضمن الشمال ، وحتى مرحلة التعايش السلمي بين القبيلتين في السابق توضح تأثر العلاقات المتبادلة بالعلاقات الشخصية بين زعماء الأنقوك والعرب وكان الزعيمان الراحلان دينق مجوك وبابو نمر يمثلان تلك العلاقات ، وبطريقة تشابه العلاقات الدبلوماسية الودية ، أكثر منها إنصهاراً لمجتمعاتهم في مجالات الإقامة والتقارب الثقافي والمصاهرة ، وفي البداية كانت العلاقة بين هاتين المجموعتين من الزعماء ، تقوم على سعى الأنقوك للأمن ضد غارات العرب ، وفي حاجة العرب لضمان حقوق الرعى خلال موسم الجفاف ، وخلق هذا الوضع أسس المصالح المتبادلة والتي على أساسها قامت صداقتهما .

بالرغم من أن العرب والدينكا ينكرون وجود أى صلة عرقية بينهم ، إلا أنهم يعترفون بإستيعاب عناصر من بعضهم البعض وبأنهم غير خالصين عرقياً ، وتشير الدراسات عن البقارة إلى إستيعاب عناصر من الدينكا عبر نظام الإنتساب الأبوى العربي ، وإلى المكانة الهامشية لمن لهم صلة أبوية من الرقيق ، ولا يزال يشار إليهم كرقيق بالرغم من إلغاء الرق المؤسس منذ أمد طويل . يعترف الدينكا أيضاً بإمتعاض ، بوجود بعض الدينكا من أصل عربي بينهم ، ممن تم إستيعابهم ، ويمكن التعرف عليهم ، وعلى ذويهم الذين سبق وتم إسترقاقهم وأنجبوا من العرب ، ويشكل أبناءهم أعداداً معتبرة من البقارة اليوم . ويعرف دينكا نقوك العديد من العرب ، يحتل بعضهم مواقع مرموقة وسط البقارة ، يحملون عرقاً دينكاوياً منحدرًا من الأم أو الجدة ، وفي بعض الحالات حتى عبر العرق الأبوى الدينكاوى ، ويحمل بعض الأفراد من بين عائلات الدينكا ، كالأب ، والجدة ، أو الجد الأكبر أسماء عربية

مثل محمد ، سليمان ، حسب الرسول ، حسب الله وما شابه ، ورغم ذلك فإن أحفادهم يصفون أنفسهم دون أى لبس بأنهم من الديكا (1) .

عليه يمكن القول أنه إذا قدر للأنقوك الإنضمام إلى الجنوب وفق أى إستفتاء بسبب الهوية فهذا يعنى تبعية أبيي إلى الجنوب وهذا ما لا ترضاه الحكومة ولا المسييرية وستظل هذه القضية سبباً من أسباب الصراع بين هذه الأطراف .

لم ينجو العالم من آثار الهوية ، فقد تعرض عالمنا إلى حروب أدت إلى موت الملايين من المواطنين في كافة أنحاء العالم ذلك فقط بـذنب العرقية والقبلية والتمحور الأثنى (Ethnocentrism) وسياسات الفصل العنصري المنظم ، كما يحدثنا التاريخ عن ما شهده العالم الغربي بـذنب ذلك من مجازر بشرية أبان النازية الفاشية والحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين حصدتا أرواح الملايين من البشر في مختلف أرجاء العالم . والهوية يمكن أن تقتل وبلا رحمة ، ففي حالة كثيرة ، يمكن لشعور قوى ومطلق وا إنتماء يقتصر على جماعة واحدة ، أن يحمل معه إدراكاً لمسافة البعد والإختلاف عن الجماعات الأخرى (2) .

4. عامل الحدود بمنطقة أبيي :-

في إطار تحقيق السلام الشامل بالسودان ، بدأ النظام الحاكم في الخرطوم محادثاته مع زعيم التمرد جون قرنق منذ العام 1994م ، وقد عين جون قرنق أولاد منطقة أبيي والإنقسنا وجبال النوبة كمفاوضين أساسيين في محادثات السلام ، فقد عين من قبيلة الشالك باقان أموم ، ومن النوير جون لوك ، ومن الإنقسنا مالك عقار ومن النوبة يوسف كوه ، ومن أبيي دينق ألور وا دوارد لينو

(1) فرانسيس دينق مجوك - صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان - المرجع السابق - ص249

(2) أبو القاسم حامد فور - مقدمة في دراسات السلام والنزاعات - مركز السودان لأبحاث المسرح - الخرطوم - ط1 - 2010م - ص7

ودينق أروب كوال ، وكان همهم الأول والأخير أن يجدوا وضعية خاصة لمناطقهم .

في عام 2002م تم التوقيع على بروتكول مشاكوس بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان التي دخلت في صراع سياسي كبير لتوسع نطاق الحقوق التي إكتسبتها بعد الجنوب ، بما فيها حق تقرير المصير ، تشمل المناطق الثلاث ، في أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ، وقد تولت تسهيل مفاوضات السلام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد) . وأهم ما جاء في بروتكول مشاكوس هو إعتبار المناطق الثلاث ، النيل الأزرق وجبال النوبة ومنطقة أبيي مناطق شمالية تحل مشكلاتها من خلال الدولة الشمالية إرتكازاً على مبادئ إعلان الإيقاد عام 1994م والذي تم التوقيع عليه في 1997م بلوسطة شركاء الإيقاد واحتوى على ستة بنود من أهمها أن الجنوب هو المنطقة الواقعة جنوب خط 1956م ، وكان من أفضل البرتكولات ، إلا أن المجموعات الثلاث إحتجوا ورفضوا الدخول في مفاوضات السلام لمدة (9) تسعة أشهر إلى أن توسطت دولة كينيا فتمخض ذلك عن بروتكول أبيي ضمن البرتكولات الثلاث ، وكان أبناء منطقة أبيي يريدون قرار من رئيس الجمهورية بإعادة أبيي إلى جنوب السودان بإعتبارها ضمت بقرار إداري ، ولكن المشكلة كانت أين تقع أبيي ، الحكومة تقول أن أبيي تقع جنوب بحر العرب ، وأبناء منطقة أبيي من الأتقوك يقولون أن أبيي تقع جنوب حدود دار حمر وتأزم الموقف بشأن حدود أبيي وأصبح صراعاً بين طرفي النزاع من جهة والحكومة والحركة الشعبية من جهة .

في مارس 2003م عقدت جلسة خاصة حول المناطق الثلاث في ضاحية كارين في نيروبي ، إلا أنها أحرزت تقدماً ضئيلاً بسبب خلاف حول تشكيل الوفود ، وقد رفضت الحركة الشعبية لتحرير

السودان الإعتراف برئيس وفد حزب المؤتمر الوطنى الذى كان من قبيلة المسيرية لأنه جاء من خارج أبيي ومن الخلافات أيضاً كان حول إجراء إستفتاء في أبيي الذى يعطى خيار الإلتحاق بجنوب السودان الذى إستقل عن السودان في عام 2011م ، وكان هذا هو محور الخلاف الأساسى خاصةً من قبل الحكومة . وكان رفض الحكومة للإستفتاء يأتى من منطق أن برتكول مشاكوس قد أقفل هذا الباب لابد أن تبقى أبيي شمالية ، ويعود رفض الخرطوم إجراء إستفتاء حول أبيي إلى خوفها من فقدان السيطرة على الموارد النفطية في المنطقة التى تشكل غالبية الإحتياطى المثبت في شمال السودان ⁽¹⁾ . في خضم هذه الخلافات تأزم الموقف بشأن حدود أبيي وكادت قضية أبيي أن تعصف بمحادثات السلام ، إلى أن زار السناتور الأمريكى جون دانفورت السودان في مارس 2004م للتدخل لحلحلة الأزمة بين الأطراف المتنازعة وقدم للأطراف مسودة إتفاق حول أبيي غير قابلة للتعديل وطلب من الطرفين (بشئ من التهديد) قبولها فقبلتها الحركة الشعبية إلا أن الحكومة لم تقبلها فطلبت مهلة لتتمكن من الرد ، وبعد مشاورات وبحث في الوثائق التاريخية إستقر الرأى للحكومة بأن المنطقة المعنية هى المثلث الذى يقع جنوب بحر العرب ، فقبلت بالمقترح الأمريكى ليصبح برتكولاً بعد ذلك لحل النزاع وتم التوقيع عليه في مايو 2004م ، ولولا الضغوط التى مارستها واشنطن لما قبلت الحكومة ، وقد عرف البرتكول المنطقة بأنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التى حولت لكردفان في عام 1905م ، ونص البرتكول كذلك على أن تحظى المنطقة بوضعية إدارية خاصة وأن تخضع لقوانين الرئاسة وأن يتم تعيين لجنة حدود خاصة بأبيي تقوم بترسيم حدود أبيي ، ويتم تأسيس مجلس تنفيذى محلى تعيينه

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقودم إلى لاهى - مرجع سابق - ص 245-246

الرئاسة قبل الإنتخابات المحلية المزمنة عام 2009م ، وقد حدد البرتكول المقيمين في أبيي على أنهم أعضاء جماعة نقوك ومواطنون آخرون يقيمون في المنطقة ، وأنيط للجنة إستفتاء أبيي التي تعينها الرئاسة بمهام تحديد ميعاد الإقامة .

تتكون مفوضية ترسيم حدود منطقة أبيي التي تم تشكيلها من (15) عضواً ، (5) خمسة من الحكومة و (5) خمسة من الحركة الشعبية لتحرير السودان و (5) من المجتمع الدولي ، وقد تم إختيار أعضاء الحكومة من السفير الدرديري محمد أحمد وأحمد صالح صلوحه وزكريا أتييم والصحفي أحمد عبد الله آدم وعبد الرسول النور إسماعيل ، ومن الحركة الشعبية القائد دينق الورد كوال وجيمس أجينق ودينق أروب كوال وفكتور أكوك من دينكا أويل وخميس لوال من قوقريال ، ومن المجتمع الدولي وهم خبراء يفترض أن يتم إختيارهم وفق إتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية ، وقد وقع الإختيار على السفير الأمريكي دونالد بيترسون الذى طرد من السودان عام 1992م رئيساً للمفوضية ودوغلاس جونسون من بريطانيا وهو مستشاراً للحركة الشعبية والبروفسير جودفرى مورىوكى ممثل منظمة الإيقاد ، والبروفسير كاساهون بيرهانو ممثل الإيقاد والبروفسير شادراك قوتو من الإيقاد ، كان مهمة المفوضية وتفويضها هو ترسيم حدود منطقة أبيي وان دورها بأن تطلع على الوثائق والخرط وزيارة المنطقة لكى تحدد حدود المنطقة ، وكان مهمتهم أيضاً إذا عرضوا قرار لم يتم الإتفاق عليه من قبل المسيرية و الأنقوك أن يقترحوا حل وسط ، وا إذا رفض الحل الوسط يكون القرار ساري وملزم للطرفين (1) .

أحضر وفد الحكومة عدد (72) وثيقة تثبت شمالية منطقة أبيي ، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تحضر ولا وثيقة

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقنوم إلى لاهاي - مرجع سابق - ص384

واحدة⁽¹⁾ وقد قام وفد المفوضية بزيارة منطقة أبيي ووقف على الشواهد وتحدث مع كل الأطراف بالمنطقة من مسيرية ونقوك ، وكان يفترض ومن الطبيعي أن يتم دعوة أعضاء المفوضية بعد الزيارة لإجتماع ليقدم إقتراح ليتم التصويت عليه ، ألا أن الخبراء الأجانب لم يفعلوا ذلك وقاموا بكتابة التقرير بمفردهم بحضور شخص كينى الجنسية أحضروه من جنوب أفريقيا بدلاً من العضو الجنوب أفريقي الذى لم يحضر وقاموا الخمسة الأجانب بالتوقيع على التقرير قالوا فيه أن لمفوضية لم تجد حدود منطقة أبيي وإنما تقترح خريطة تصل شمالاً بالقرب من المجلد ، فأدخلوا في الخريطة المقترحة مناطق الميرم وهجليج وغيرها وهى مناطق لا علاقة لها بالتفويض ولا علاقة لها بمنطقة أبيي ، واعتبروا التقرير هو للمفوضية ، وحتى التقرير لم يراه أعضاء الحكومة بالمفوضية إلا بعد ما قام رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير بدعوة المفوضية بالقصر الجمهورى للإستماع إليها بحضور نائبه جون قرنق وعلى عثمان محمد طه ، وفي هذا الإجتماع قام عضو الحكومة عبد الرسول النور إسماعيل وذكر لرئيس الجمهورية بأنهم لم يوقعوا على أى إقتراح وأن هذا التقرير هو من طرف واحد ويعتبر متجاوزاً للتفويض ، وقام رئيس الجمهورية برفض التقرير وأبدى عدم قبوله⁽²⁾ . ومن ناحية أخرى عندما تم تقديم هذا التقرير من قبل لجنة حدود أبيي للرئاسة وكان ذلك في 2005/7/14م فإن حزب المؤتمر الوطنى قد رفضه متهماً الخبراء الدوليين بتخطيهم صلاحياتهم عبر إستخدام وثائق ومعلومات ما قبل العام 1905م لتحديد حدود أبيي وإستخدام حزب المؤتمر الوطنى هذا الإدعاء ليحشد المسيرية ضد التقرير وليسئ حتى إستخدام نتائجه . غير أن

(1) عبد الرسول النور إسماعيل - مقابلة - مرجع سابق - 2014/4/10م

(2) عبد الرسول النور إسماعيل - مقابلة - مرجع سابق - 2014/4/10م

مقتل جون قرنق في حادث تحطم مروحيته بعد بضعة أسابيع في 2005/7/30م قد أخرج مسائل تطبيق إتفاقية السلام الشامل كلها وأجبر أبيي على التراجع عن جدول أعمالها . لكن مقتل جون قرنق لم يغير موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وقد أصر خلفه سلفاكير ميار ديت على ضرورة قبول تقرير لجنة حدود أبيي وتنفيذ إتفاق أبيي (1) .

في مايو 2006م أنشأ حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان لجنة تنفيذية رفيعة المستوى لمناقشة مشاكل إتفاقية السلام الشامل بما فيها أبيي ، لكن فشلت المحادثات لكن اللجنة إتفقت على أربعة خيارات لأبيي هى التوصل إلى إتفاق سياسي ، إحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية ، طلب خبراء لجنة حدود أبيي الدوليين للدفاع عن قرارهم ، أو اللجوء إلى تحكيم طرف ثالث ، هذه الخيارات قُبلت بالرفض من قبل الطرفين ، فقد رفضت الحركة الشعبية خيار الإحالة إلى المحكمة الدستورية باعتبار أن أعضاءها محسوبين على المؤتمر الوطنى ، ودعا الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم إلى قيام هيئة تحكيم أمريكية ووضع إدارة بقيادة الولايات المتحدة في أبيي في حال فشل المفاوضات ، لكن حزب المؤتمر الوطنى رد بالرفض . وقد تقدم وسطاء كثر بمقترح تقسيم المنطقة مناصفة بين الطرفين بأن يعطى الجنوب جنوب بحر العرب فقبلت حكومة الخرطوم وقالت لا مانع وهو إقتراح وجيه ، إلا أن أبناء منطقة أبيي من الأنقوك عندهم مشاعر عميقة نحو أبيي المدينة وهى تبعد حوالى (11) كيلو شمال بحر العرب فرفضوا المقترح وطالبوا بخط موازى لها شمال على نحو (6) كيلو وتم رفضه من قبل الحكومة لأنه يُدخل بحر العرب إلى الجنوب . إستمرت المحادثات سجالاً بين الطرفين وأخيراً

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقذوم إلا لاهى - مرجع سابق - ص246-247

توصل الطرفان لإتفاق بأن يحول الأمر إلى محكمة التحكيم الدولية بلاهاي ، وكان السؤال المطروح للمحكمة هو (هل الخبراء تجاوزا التفويض أم لا) ⁽¹⁾ .

بعد مداوات هيئة التحكيم بلاهاي أصدرت المحكمة حكمها بأن المفوضية تجاوزت في الحدود الغربية وأخرجت الميرم من الخريطة وتجاوزت في الحدود الشرقية وأخرجت هجليج وتجاوزت من الناحية الشمالية ورجعت حدود 10⁻ 10° ولكنها لم تتجاوز في الحدود من الناحية الجنوبية ، بالطبع رفض المسيرية قرار المحكمة بإعتبارها تجاوزت عن صلاحياتها وأن المحكمة ليس لها إختصاص في أن تعدل بتجاوزات المفوضية ، أما نقوك قبلوا بالقرار ، أما حكومة السودان أعلنت قبولها لقرار المحكمة واعتبرته إنتصاراً لها لأن المحكمة أدخلت هجليج إلى حظيرة الشمال ونظرت الحكومة لها بإعتبارها غنية بالبتروول - (ملحق رقم 8) ، حتى ظن المسيرية أن هناك تسوية سياسية قد تمت في هذا الشأن ، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان رحبت بالقرار لأنه يعطيها أرض جديدة ، والملاحظ أن طرفي النزاع الأصليين (المسيرية والأنقوك) ذهبوا إلى المحكمة كشهود فقط وليس طرفاً في النزاع . هذا القرار الذي أصدرته المحكمة تم رفضه بواسطة عضو المحكمة الثالث القاضي الأردني الجنسية عون الخصاونة الذي إستقال عن المحكمة وقال أن المحكمة تجاوزت تكليفها وتفويضها وقرارها ، وقد أدت إستقالة القاضي عون الخصاونة إلى إحداث أزمة وسط هيئة التحكيم وأصبح موقفها حرجاً للغاية ، مما أدى إلى تأزم الوضع وزيادة حدة لصراع بين طرفي النزاع ، ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة حتى الآن ، وفي 20/يونيو/2011م عقد إجتماع بين الرئيس عمر حسن أحمد البشير وسلفاكير ميار ديت إتفقا فيه على تشكيل لجنة إشرافية

⁽¹⁾ عبد الرسول النور إسماعيل - مرجع سابق - مقابلة 2014/4/10م

لمنطقة أبيي (أجوك) (Ajoc) في إنتظار الإستفتاء الذى لم يحدد بعد والذى إختلف فيه الطرفان حول من يحق له التصويت ولا زال الموقف متأزماً بين الأطراف المتنازعة بسبب النزاع في تحديد حدود أبيي كأحد أسباب النزاع (1) .

5. عامل النفط :-

جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في يوليو 1989م بقيادة الرئيس عمر حسن أحمد البشير وكان من أهدافها إرساء السلام ووقف الحرب الأهلية الباهظة التكاليف التى إنطلقت شرارتها الأولى في السابع عشر من أغسطس عام 1955م بتمرد الفرقة الإستوائية وما ترتب عليها من قتل الآلاف وحصدت أرواح الملايين من الأبرياء ، فعقدت عدة إتفاقيات مع الطرف الآخر ، وظل السلام حلمياً يراود كل السودانين ، إلى أن تمخض ذلك بتوقيع إتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بدولة كينيا في 2005/1/9م . ولكن دخلت البلاد فترة جديدة مشحونة بصراعات داخلية وخارجية ، داخلية تمثلت في النزاع بين المسيرية والأنقوك بشأن النفط وعائداته ، وخارجية تمثلت في ظهور قوة دافعة لهذا الصراع قادته الولايات الأمريكية بسياساتها تجاه السودان وكان النفط هو محور هذه السياسة . وبتوقيع إتفاقية السلام الشامل بدأت الحكومة الحديث عن توقعات تدفق لشركات البترول للإستثمار في السودان ، وفي مجال الإستكشاف وخدمات البترول المختلفة ، وبالفعل مع بداية العام 1992م دخلت شركات صينية وماليزية وكندية ومن دول الخليج ونمساوية وغيرها في مجال التنقيب عن البترول والإنتاج (2) .

لم تغير الحكومة الأمريكية سياستها تجاه السودان قبل وبعد توقيع إتفاقية السلام ، فقبل توقيع الإتفاقية كانت أمريكا تنتقد الحكومة السودانية والشركات العاملة في التنقيب عن البترول بحجة

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقودم إلى لاهاي - مرجع سابق - ص252

(2) عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - النفط والصراع السياسي في السودان - مرجع سابق - ص23

أن عائدات البترول تذهب للمجهود الحربي للحكومة ضد الجنوب ، وأن عائدات النفط أصبحت تمثل مكانة متعاظمة في جانب الإيرادات ، كما أن الزيادات في العائدات صاحبها زيادة في الإنفاق العسكري يعبر عنه ظهور طائرات هيلكوبتر عسكرية لم تكن موجودة من قبل على الساحة ، وأسهمت هذه الأسلحة الجديدة في تغيير بعض التكتيكات الحربية ، وأصبحت طائرات الهيلكوبتر تقدم المعاونة اللازمة في العمليات العسكرية ، وأن الوزارة لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولا تهتم بأراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال ، وأنها تتعامل مع الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها ، وقال أن مصفاة (كونكورب) لا تمدها الوزارة بإحتياجاتها بينما تعطى الخام للشركات الأخرى ، والشركات الأجنبية تبالغ في أسعار المعدات وتحصل على أموال لا تستحقها ، وأن مصفاة الجيلي مستعملت وأسعارها مبالغ فيها ، وإتهم جار النبي وزارة الطاقة وقال أنها تحولت لشبه قبيلة معينة ومعاكسة للشركات الوطنية. رد الدكتور عوض الجاز وزير الطاقة ونفي ما أورده جار النبي وأشار إلى أن هناك (25) شركة وطنية تعمل في مجال البترول ، وأن 75 % من العمالة سودانية ، وأن عدد حقول البترول في الوقت الحاضر (6) ، ولكن الحقل المنتج حالياً واحد هو حقل (هجليج) ، وأن حقل الفولة سينضم إلى الإنتاج في العام القادم (1) .

سياسة أمريكا أيضاً ولستراتيجيتها نحو السودان بشأن صراع النفط نراها في التقرير الإستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن يناير 2004م الذى أشار التقرير بعنوان (إستراتيجيات عمل ما بعد النزاع في السودان) إلى البترول ودوره

(1) عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - النفط والصراع السياسي في السودان - مرجع سابق - ص25-26

في توقيع إتفاقية مشاكوس ولى آثاره على الصراع الإقليمي والسياسي والدولي ، وأشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى الجهود الضخمة الحالية في أفغانستان والعراق على المرء أن يقدر لماذا تلتزم الولايات المتحدة بتحقيق السلام في السودان ؟

أولاً الإهتمام الجاد وسط الدوائر الأمريكية المختلفة بمصير جنوب السودان مما يحن عنه تقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسودان تقارب ملياري دولار منذ العام 1983م ، كما أن الرغبة في وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب سيساعد في الإستثمارات الأمريكية .

ثانياً أن السودان يشكل بلداً رئيسياً في الحرب الأمريكية ضد الدول الفاشلة والنزاعات المتصلة بالإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر ، وإذا قدر للولايات المتحدة أن تفشل في إتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الإنذلاق في إطار الدولة الفاشلة ، كان عدم الإستقرار في الإقليم سوف يواصل تهديد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة في أفريقيا . وبما أن لدى السودان ثروة نفطية ، هناك إحتمال بفشل تجربته في السلام والتحول الديمقراطي ، وهذا الأمر يحتم على الولايات المتحدة الإهتمام بأن تعالج المسائل النفطية بشفافية وحكمة .

ثالثاً يعتبر السودان قطراً مهماً لتطبيق دعوة الرئيس الأمريكي بوش لإدخال الديمقراطية والإنتفاح في الشرق الأوسط بين المجتمعات المسلمة .

إن إتفلق أبيبي وإعلان المبادئ حول تقسيم الثروة (البتروول) في البند 1-2-3 قد قسم عائدات البتروول خلال الفترة الإنتقالية إلى ستة أقسام ، الحكومة القومية 50% ، حكومة جنوب السودان 42% ، بحر الغزال 2% ، غرب كردفان 2% ، الأنقوك 2% ،

المسيرية 2%⁽¹⁾ ، ولكن إكتشاف البترول في منطقة أبيي بدلاً من أن يكون نعمة لصالح المواطنين من أجل التنمية صار نعمة وفتنة ، حيث بدأت نيران الصراع حوله بين المسيرية والأنقوك تشتعل ، وظهر ذلك جلياً حول خريطة مفوضية حدود أبيي التي أدخلت فيها مناطق إنتاج البترول مثل حقل هجليج وحقل دفرا والميرم وبحيرة كيلك ، ومنطقة ناما الزراعية كى تكون جزءاً من بحر الغزال مما ألهب الصراع وبالتحديد عارض المسيرية تقرير المفوضية النهائي وا اعتبروه تقرير خبراء أجانب وأن المفوضية لا علاقة لها به ولا يمثل رأى المفوضية موضحين تجاوزه وعدم قابليته للتطبيق ، والمعلوم أن الإعلان إحتفظ فقط للمسيرية الحمر وغيرهم بحقوقهم في حركة الرعى والترحال شمالاً وجنوباً ، وبالتالي تم رفض تقرير الخبراء من جانب المسيرية لكونه معيباً وجائراً وبعيداً كل البعد عن العدالة والأعراف والتقاليد وجددوا إلتزامهم بحدود عام 1956م والتي نص عليها برتكول أبيي ، وقد حزر المسيرية من مغبة ذلك وقالوا بأنهم لن يقبلوا بأن يكونوا ضحية لمؤامرات ووسائل ومخططات دعاة الفرقة والانفصال ، ولن يكونوا ضحية للصراع حول موارد البترول الواضحة للأعيان من الخريطة الجديدة التي صممتها وتبرعت بها لجنة الخبراء التابعة لمفوضية ترسيم حدود أبيي والتي ضمت أهم قراهم ومدنهم على سبيل المثال لا الحصر الميرم وناما والستيب وهجليج وكيلك وغيرها وهى جزء أصيل ولا يتجزأ ولا يمكن فصله وعزله من إقليم كردفان الكبرى ولا من محيطه الجغرافي والإجتماعى والثقفي وذلك إستناداً على الخرائط والوثائق التاريخية والحياة الماثلة على الأرض والحدود المتعارف عليها منذ مئات السنين والتي تم تحديدها وترسيمها في عام 1956م على حسب تعبيرهم . أما الأنقوك فقد رحبوا بقرار لجنة ترسيم حدود أبيي

(1) عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - النفط والصراع السياسي في السودان - مرجع سابق - ص28

واعتبروه إنتصاراً لهم وا إنتصاراً للإرادة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان . وسياسياً رفض المؤتمر الوطنى الحزب الحاكم فى الخرطوم قرار لجنة ترسيم الحدود بإعتباره أدخل كل مناطق إكتشاف البترول فى حظيرة الجنوب وقد وقف مع صف المسيرية ، أما الحركة الشعبية ساندت الأنقوك ، هذا الصراع السياسى بسبب النفط خلق فراغاً سياسياً وإدارياً بالمنطقة وتوقفت مفاوضات السلام بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وحشد الجانبان قواتهما العسكرية حول أبيي ، وكادت قضية أبيي أن تعصف بمفاوضات السلام وتتسلفها ، مما حدا بالمجتمع الدولى بممارسة مزيد من الضغوط خاصةً على حكومة الخرطوم وبدأت الإضطرابات بين دولتى الشمل والجنوب تزداد يوماً بعد يوم وقد إستهدفت قوات الحركة الشعبية مدعومة بقوات الجبهة الثورية مناطق البترول بالشمال فإعتدت على قتل هجليج وأحرقته مسببة خسائر مادية كبيرة تمكنت الحكومة مؤخراً من إصلاحه بأيادى مهندسين سودانيين⁽¹⁾ ، إن أمر البترول من الناحية الصناعية والفنية سيكون صعباً ومعقداً لدى دولة الجنوب ، لأن كل البنيات الصناعية بالنسبة للبترول موجودة بالشمال وهذا ما يفسر الإصرار على الهجوم على هجليج من قبل قوات الحركة الشعبية والهدف هو ضرب المنشآت النفطية فى الشمال ، كما أن عبور نفط الجنوب ولأغراض التصدير لابد أن يمر عبر الشمال وذلك لطبيعة الأرض المنحدرة نحو الشمال ، عليه فمن الأفضل على الطرفين إيجاد الحلول والإتفاق حول المسائل الخلافية خاصةً فيما يتعلق بعبور وتصدير البترول ، فيتعين على دول الجنوب مضطرة دفع رسوم العبور التى تتضمن كل العمليات التقنية كالتجميع والترشيح والنقل والتأمين والتصدير ، ولأن النفط يختلط بكثير من الشوائب بنسبة

(1) سليمان محمد الديبلو - مرجع سابق - ص256

80% وهو أيضاً ذو خواص شمعية ويحتاج إلى عملية تسخين حتى يستمر في التدفق ، وأن الحديث عن التصدير عبر كينيا هو أمر مستحيل ، حتى شمال كينيا لو كان به بترول لا يستطيع تصديره إلا عبر شمال السودان وذلك لطبيعة الأرض والجغرافية التي حباها الله للشمال (1) .

لم يقتصر النزاع بسبب النفط على المسيرية والأنقوك وبين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية فقط ، بل إمتد النزاع ليشمل رموز النظام الحاكم في الخرطوم ، فقد جاء في صحيفة الأيام بتاريخ 2002/11/6م وتحت عنوان (البرلمان يفتح ملف البترول) ، أشار فيه السيد محمد عبد الله جار النبي وهو مدير شركة كونكوب للبترول وبائع أسهم شركة شيفرون لصالح حكومة السودان ، إلى أن العقود التي وقعتها وزارة الطاقة مع الشركات فيها قصور يلحق إجحافاً بحق السودان ، وأن الوزارة لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولا تهتم بأراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال ، وأنها تتعامل على الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها ، وقال أن مصفاة (كونكوب) لاتمددا الوزارة بإحتياجاتها بينما تعطى الخام للشركات الأخرى ، والشركات الأجنبية تبالغ في أسعار المعدات وتحصل على أموال لا تستحقها ، وأن مصفاة الجيلي مستعملة وأسعارها مبالغ فيها، وإتهم جار النبي وزارة الطاقة وقال أنها تحولت لشبه قبليّة معينه معاكسة للشركات الوطنية . رد الدكتور عوض الجاز وزير الطاقة ونفي ما أورده جار النبي وأشار إلى أن هناك (25) شركة وطنية تعمل في مجال البترول ، وأن 75% من العمالة سودانية ، وأن عدد حقول البترول في الوقت الحاضر (6) ، ولكن الحقل الوحيد المنتج حالياً هو حقل هجليج

(1) أمين حسن عمر - صحيفة الأهرام على الإنترنت - 2015/12/16م

وأن حقل الفولة سينضم إلى الإنتاج في العام القادم⁽¹⁾ . عليه فإن الأمر يحتاج إلى معالجة بالحكمة والموعظة الحسنة والنظرة الشاملة للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف وإلا سيظل النفط وقوداً لنيران الحرب بمنطقة أبيي كأحد أسباب النزاع والذي قطعاً سيهدد الأمن القومي السوداني - (ملحق رقم 9) .

(1) عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - النفط والصراع السياسي في السودان - مرجع سابق - ص 25-26

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية

تقع منطقة أبيي ضمن حزام السافانا الغنية بنباتاتها وبها سهول ممتدة في جزئها الشمالي ، ومستنقعات طينية سبخة في جزئها الجنوبي ، وأهم معلم مائي في المنطقة هو بحر العرب الذى يسميه المسيرية بالجرف ويطلق عليه دينكا نقوك كير ، وهناك أيضاً نهران موسميان هما الرقبة الزرقاء ورقبة أم بيرو ، ويقيم في هذه الأنهار في فصل الصيف قبيلة المسيرية الرعويين مع قطعانهم الكبيرة التى يتجاوز عددها العشرة ملايين رأس من الماشية زهاء الثمانية أشهر من أكتوبر إلى مايو من كل عام ، ورغم أن المنطقة تكاد تكون مهجورة في موسم الأمطار إلا أنها تزدهر وتعج بالأنشطة التجارية في موسم الجفاف ، حيث تباع السلع الإستهلاكية وتحسن الخدمات الأساسية ويجوب أسواق الماشية بالمنطقة الوكلاء المصدرين والتجار المحليين وتشهد المنطقة حركة إقتصادية نشطة ، وتتميز المنطقة بسهولها ووديانها الخضراء وخيراتها الوفيرة وبتربتها الخصبة المتنوعة من قيزان في الشمال والشمال الغربي رملية وقراديد إلى طينية داكنة في الجنوب ، وبها مخزون ثروات طبيعية هائلة ، كذلك يوجد بالمنطقة موارد غابية متمثلة في كثافة أشجار الطلح الذى ينتج عنه (صمغ الطلح) مما يجعلها مؤهلة لقيام مشروعات زراعية آلية كبرى تجعل منها سلة غذاء السودان ، ويعتبر رعى الأبقار والأغنام والزراعة هى مصادر الدخل الوحيدة وليس لها مردود إقتصادي سوى أنها وسيلة للبقاء فقط ، وتعتبر الثروة الحيوانية في تلك المنطقة هى ثروة للتباهي وغير منتجة ولا توفر لحوماً أو لبناً ولا تدخل في النشاط الإقتصادي والسبب أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الإستقلال لم تفكر في إستثمار هذه

الثروات فلم توجد كلمة التنمية في قاموس هذه المنطقة ، وأن أول مشروع تنموى كان أبان الحكم الإنجليزي هو مشروع الزراعة المطرية للقطن بمنطقة لقاوة وما قام به من تنمية متمثلة في محلج القطن بلقاوة والذى شاخ وقضي نحبه بعد الإستقلال (1) .

وعلى الرغم من أنها من أغني مناطق السودان بثرواتها وخصوبة أراضيها إلا أن أهلها مازالوا يرزحون في تخلف لا يصدق وجهل ومرض وافتقار لأبسط مقومات الحياة ، وإذا كان هذا هو حال منطقة أبيي قبل الحرب والصراع فما بالك بحالها أثناء الصراع والنزاع الدائر حتى اللحظة ، قطعاً سيكون الأثر الإقتصادي واضحاً على حياة الناس بها ، وفي مجالات الطرق فمن المعروف أن أبيي كانت من المناطق التى تتعرض للعزلة في مواسم الأمطار ولكن من حسنات إكتشاف البترول أن شركاته أقامت ردميات في الطريق الموازى للسكة حديد الأمر الذى يجب النظر إليه من وجهة نظر إقتصادية خاصة في ظل وجود أكثر من 150 سلعة يتم التعامل معها لصالح دولة الجنوب وباعتبار الجنوب دولة أجنبية تأخذ هذه السلع من السودان بالدولار (2) .

لقد شهد السودان في عهد ثروة الإنقاذ الوطني 1989م تحولات إقتصادية هامة خاصة في مجال إكتشاف البترول بواسطة الشركات الأجنبية بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل عام 2005م ، إلا أن البترول وللأسف الشديد لعب دوراً سلبياً في توتر الوضع بين السودان ودولة جنوب السودان وخصوصاً مع السياسات الحكومية من جانب الطرفين والداعمة لهذا التوتر ، بدايةً بالمخاوف من إكتشاف المزيد من النفط في الجنوب مروراً بعدم إستفادة مناطق إستخراجه من عائداته الإقتصادية ، هذا إلى جانب إستخدام

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقودم إلى لاهى - الجزء الأول - مرجع سابق - ص 172
(2) صحيفة الصحافة - العدد 6449 - 30 / يونيو 2011م - الخرطوم

العائدات النفطية من قبل الحكومة السودانية والجنوبية في تسليح الجيش في حربيهما ، حتى بعد إنفصال دولة الجنوب في التاسع من يناير 2011م لا تزال هناك قضايا محل خلاف مع السودان قد تؤدي إلى حرب أهلية ثالثة أبرزها قضية النفط وترسيم الحدود والنزاع بشأن تبعية منطقة أبيي الغنية بالنفط والتي أصبحت ذات وزن إستراتيجي تتصارع عليها القوى المحلية والدولية والتي شككت أحد الآثار الإقتصادية السالبة على التنمية بالبلاد وعلى منطقة أبيي على وجه الخصوص .

لقد كان لإكتشاف النفط بالسودان أثره الإقتصادي الواضح وبحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة فإن إحتياطات النفط المؤكدة في السودان في يناير 2011م نحو (5) خمسة مليارات برميل يومياً⁽¹⁾ - وكان لظهوره أثر كبير في تغيير أوضاعه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في السودان ، فقد إرتفعت إسهاماته في موارد الميزانية بشكل ملحوظ منذ عام 2000م أي بعد سنة فقط من بدء الإنتاج والتصدير عام 1999م وأصبح النفط جزءاً أساسياً في برامج التنمية الإقتصادية في البلاد في السنوات (2000م - 2010م) فعلى مستوى الموازنة الداخلية بلغت نسبة عوائد النفط 14.5% من الإيرادات العامة لعام 2010م وتصاعدت العائدات النفطية بما يزيد عن 59% من إجمالي حصيلة الصادرات السودانية ، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو بلغ 5.2% وبمعدل تضخم 13% عام 2010م ، وقد سجل دخول عائدات النفط في الموازنة العامة نهاية العجز في المصروفات الجارية ، بل أنه حول

⁽¹⁾ Country analysis brief : Sudan – US Department of Energy Information Administration- Sep – 2011

هذا العجز إلى فائض ليصل إلى 3.4 مليار جنيه سوداني عام 2010م⁽¹⁾.

أما بعد إنفصال الجنوب ، فقد إنخفض معدل الناتج الإجمالي لإقتصاد الشمال إلى 2.1 % وذلك لفقدان العائدات النفطية التي ذهبت لصالح الدولة الوليدة في الجنوب ، وبلغ تأثير فقدان هذه العائدات في الإيرادات ما نسبته 30 % من جملة إيرادات الموازنة خلال عام 2011م وبمعدل تضخم بلغ 2.7 %⁽²⁾ ويرجع إنخفاض معدلات النمو عموماً بعد الإنفصال إلى إعتماد الدولة بشكل شبه كامل على إيرادات النفط خصوصاً المستخرج من الجنوب ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحويل الإقتصاد السوداني إلى إقتصاد زراعي تقليدي والإعتماد على تحويلات العاملين ، وبالتالي إهمال تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني وفقدان إيرادات النفط وهذا يؤثر على الموازنة العامة للدولة ويقلص تدفقات العملة الأجنبية اللازمة لشراء الغذاء وغيره من الواردات .

تكمّن أهمية منطقة أبيي إقتصادياً في أنها تضم أكبر حقلي نفط في السودان بولاية غرب كردفان هما حقل هجليج ودفرا ، وهجليج مدينة تقع قرب الحدود مع دولة جنوب السودان ، وتبعد نحو 45 كلم إلى الغرب من أبيي ، ضمن حوض المجلد وهو حوض أحودى يحتوى على معظم إحتياطي النفط السوداني المؤكد ، وتعتبر من المناطق الغنية بالنفط والمهمة للإقتصاد السوداني ، حيث توجد بها قرابة 75 بئراً من النفط تغذى الإقتصاد السوداني ، وتوجد في هجليج المنشآت الرئيسية لمعالجة ونقل النفط في كل من السودان وجنوب السودان على السواء ، ففيها محطة ضخ النفط

(1) تقرير بنك السودان المركزي - الخرطوم - 2010م
(2) النشرة الدورية لبنك السودان المركزي - الخرطوم - 2011م

الرئيسية ، ومحطة معالجة خام النفط الرئيسية ، وخذانات الوقود الخام بسعة تزيد عن 400 ألف برميل ، ونحو 69 معسكراً لموظفي الشركات العاملة في مجال النفط المحلية منها والأجنبية ، بالإضافة إلى محطة لتوليد الكهرباء تغذى كافة حقول النفط في المنطقة ومستودع للمحطات النغطية ، لقد تم تطوير حقل هجليج النفطي عام 1996م من قبل شركة أراكيس للطاقة والتي إندمجت تحت شركة تليسمان الكندية للطاقة لاحقاً ، ويدار الحقل حالياً من قبل شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (QNPOC) وتسمى لونسوسيوم تضم شركات صينية وماليزية وهندية وسودانية وينتج الحقل 60 ألف برميل يومياً وتتوقع الشركة أن يرتفع الإنتاج إلى 70 ألف برميل يومياً عند تطبيق خططها لزيادة الإنتاج . ويمتد من هجليج أمبوب للنفط بطاقة 450 ألف برميل يومياً لمسافة ألف ميل من حوض المجلد إلى ميناء بشائر في بورتسودان حيث يتم تصديره إلى دول مثل الصين وقد تم تمديد الخط إلى جنوب السودان لينقل أيضاً نفط ولاية الوحدة والحقول الصغيرة المجاورة لهما ، وتكمن أهمية هجليج أيضاً في أنها البوابة الرئيسية لولايات جنوب وشمال كردفان وشرق وجنوب دارفور ، حيث تقطنها جماعات من قبائل هذه الولايات مثل المسيرية والرزيقات وقد ساهم وجود شركات النفط بالمدينة في توافد الكثيرين إليها وفي تنميتها وفي تخفيف حدة البطالة في كثير مما جاورها من مناطق ، أما الحقل الثاني هو حقل دفرا الذي ينتج أكثر من نصف إنتاج السودان من النفط البالغ 500 ألف برميل يومياً والذي يتم تصدير معظمه إلى الصين .

من آثار البترول أنه أصبح جازياً لهجمات الحركات المسلحة الدارفورية المتضامنة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ، حيث قامت مجموعة من الجبهة الثورية صباح يوم السبت الموافق 2012/4/18م بالهجوم على معسكر شرطة النفط بحقل دفرا شرق

الميرم بقوة قوامها ثلاثة عربات مدرعة و (35) فرد إلا أنه تم التصدي لهم من قوة الشرطة وجهاز الأمن الوطنى واستشهد فرد من الشرطة ، وتم إستلام عربة من الجبهة الثورية ودوشكا و(2) لاب توب و(2) جهاز ثريا وعدد من الأجهزة والمعدات وقتل (3) منهم وأسر (6) منهم وهروب باقي القوة وكانت مدة الإشتباك بين 20 إلى 30 دقيقة وتعرض ضابط شرطة برتبة ملازم لبعض الحريق⁽¹⁾ ومن جانب آخر بدأت حركة العدل والمساواة إحدى الفصائل المتمردة الرئيسية في دارفور بتهديد الشركات النفطية العاملة في منطقة أبيي لمغادرة السودان بعد ما خطفت إثنين من موظفي شركة كونسوسيوم (عراقي وكندي) في هجوم على حقل دفرا وإثر ذلك توقفت عن العمل ثمانية حقول نفطية مجاورة خشية تعرضها لهجمات ، وكانت الحركات المسلحة المتمردة بتهديدها وهجومها على آبار النفط تتهم حكومة الخرطوم بأنها سبب الإبادة الجماعية في دارفور وأنها تستخدم الموارد المالية النفطية لشراء الأسلحة من أجل قتل أهلهم بدارفور وبذلك تريد الحركات أن توقف هذه الإبادة الجماعية حسب قولهم .

أدت ظروف الحرب المفروضة بأن أصبحت منطقة أبيي تعيش الإهمال خاصةً مواطنو جنوب أبيي كأنما يعيشون في العصر الحجري أو يكادون ، فهناك معاناة يعيشها هؤلاء المواطنون والغريب في الأمر أنهم يقطنون في وسط حقول البترول وتجري من تحت أقدامهم شرابين النفط التي تعمر مدن أخرى ، فقد عانى إنسان هذه المنطقة من السرطانات نتيجة لآثار البترول السالبة والإجهاض المبكر وتشوهات الولادة ، كل هذا وإنسان هذه المنطقة يواجه الموت والخراب سنوياً حيث تحصد معارك الحكومة السودانية والجيش الشعبي مئات من شبابه وترمل المئات من النساء

⁽¹⁾ تقرير رئاسة الشرطة - الخرطوم - 2012م

وتؤتم الآلاف من أبنائه وبناته . أما منطقة شمال أبيي بها أكثر من 40 ألف مواطن يعيشون فيها وحولهم حقل دفرا للبترول الذى يبعد حوالى 30 كيلو متراً منهم ولا يتمتعون بأبسط حقوقهم من الخدمات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن منطقة مكينيس التى أطلق عليها أهلها (الموصل) تقع على بعد ست إلى سبع كيلومترات للشرق من مقر شركة النيل الكبرى للبترول وسكانها قد تم ترحيلهم من قريتهم السابقة التى أصبحت حقلاً بترولياً موعودين بإنشاء قرية نموذجية لهم في المنطقة التى هُجروا إليها منذ سنين إلا أن الشركة لم تف بشئ من وعودها .

لقد لعب الإعلام الخارجى وبهذيمته للإعلام المحلى دوراً بارزاً في تخويف المستثمرين بمنطقة أبيي فكان الإعلام الخارجى يتحدث عن الأوضاع الأمنية المذرية بالمنطقة مما أدى إلى هروب الكثير من المستثمرين كان يمكن أن يدفعوا بعجلة التنمية إلى الأمام ، ولكن فوق كل ذلك إذا حدث إستقرار سياسى يتحقق خافاً له إستقرار إقتصادي . وما حدث في منطقة أبيي بهذه الصورة له تأثير على إنعدام بعض السلع وارتفاع أسعار سلع أخرى كما سيرتفع بعدها الصرف على القوات المسلحة والشرطة التى تواجه المهددات الأمنية بالمنطقة مما يؤدي إلى ضغط على الموازنة العامة للدولة ولكن يبقى إستقرار المواطنين هو الأهم . وبالرغم من تحديد إتفاق نيفاشا للسلام 2005م نسبة لا تقل عن 2 % من إيرادات النفط للولايات المنتجة للنفط ، إلا أن تقسيم عائدات النفط في منطقة أبيي كان بشكل مختلف حيث كان توزيع العائدات النفطية خلال الفترة الإنتقالية على ستة أقسام ، الحكومة القومية 50 % وحكومة الجنوب 42 % ، وبحر الغزال 2 % ، وغرب

كردفان 2 % ، ودينكا نفوك 2 % ، والمسيرية 2 % (1) . وبالتالي لم تحظ منطقة أبيي بأى تنمية للضبابية في نصيبها ، لذا فإن تأجيل الإستفتاء على تقرير مصير أبيي يجعله من أهم العوامل المحفزة للحرب بين السودان وجنوب السودان خاصة بعد فشل الجانبين في التوصل لإتفاق نهائي بشأن تصدير النفط الجنوبي عبر موانئ السودان ، أحياناً تطالب الخرطوم برسوم قيمتها 32.2 دولار لبرميل النفط الجنوب سوداني ، بينما تقترح جوبا 0.62 دولار وفق الأعراف الدولية وذلك لرفضها تحمل نصيب من ديون السودان الخارجية ، وهناك عدة أسباب تقف وراء التصعيد الجنوبي لعل أبرزها محاولة الضغط على الخرطوم للتوصل إلى إتفاق ليس فقط بالنفط ، وإنما أيضاً القضايا المعقدة لاسيما أبيي التي تكمن أهميتها بالأساس في مواردها النفطية . فيما أسباب تصعيد حكومة الخرطوم في رغبتها في إثبات قدرتها على إدارة مقاليد الأمور بقوة ، وأنها لن تفرط في أبيي بخصوص النفط الذي يشكل جانباً مهماً وكبيراً من موارد السودان ، فالسودان يسعى لتعويض ما فقده من العائدات النفطية بعد الإنفصال بأى صورة من الصور بما في ذلك إحتمال العودة لسيط سيطرته على الحقول النفطية . إزاء هذه المواقف من الجانبين تواصلت بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا مباحثات لإزالة أزمة الثقة ومناقشة القضايا العالقة التي توجب الصراع بين الدولتين في التاسع من مارس 2012م وجاء في مقدمتها قضية النفط بإعتباره المورد الإقتصادي الرئيسي للدولتين ، وترسيم الحدود المشتركة على الأرض ، والمناطق الخلافية الخمسة التي تتمثل في منطقة (جودة) و (كافياكانجي) و (جبل مديريس) بين الحدود بين جنوب كردفان وأعالى النيل ومنطقة

(1) نجلاء مرعى - النفط والدماء - الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا - السودان نموذجاً - القاهرة - المركز العربي للدراسات الإنسانية - 2012م - ص 137-138

(كاكا التجارية) ومنطقة جنوب بحر العرب بجنوب دارفور ، وحل النزاع بشأن تبعية منطقة أبيي الفنية بالنفط ، وكيفية قيام منطقة حدود مشتركة ، يبتعد الجيشان عنها لمسافة عشرة كيلومترات من كل جانب ، وإنشاء آليات مشتركة لمراقبة المنطقة لتحقيق الأمن وضمان سلامة السكان هناك وممتلكاتهم والتوصل لحل قضية الديون الخارجية والمياه⁽¹⁾ . وقد جاء ذلك إستكمالاً لجولة المفاوضات التي أجريت في يناير 2012م ووقع الجانبان فيها على إتفاقية أمنية تسمى (إتفاقية عدم إعتداء) التي تهدف إلى تفادي نشوب صراع مسلح بشأن أموال النفط ، وأكدت إحترام كل من الجانبين لسيادة الآخر ، ووحدة أراضيه ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ورفض إستخدام القوة ، والمساواة ، والمصالح المشتركة ، والتعايش السلمي ، فضلاً عن إيجاد حل لمشكلة أبيي الحدودية المتنازع عليها ، وترسيم حدودهما المشتركة ، ووقف تبادل كل من الدولتين للإتهامات بدعم المتمردين في أراضي الدولة الأخرى ، إلا أن هذا التقدم الإيجابي تعثر إثر رفض رئيس دولة الجنوب سلفاكير ميار ديت توقيع مسودة الإتفاق الإطاري التي أعدتها الوساطة الأفريقية ، وقد إتهم السودان دولة جنوب السودان بوضع شروط تعجيزية على طاولة المفاوضات وبالتعامل بصورة غير عقلانية مع هذه القضية ويتمثل ذلك في إعتراف وتنازل السودان الفوري عن منطقة أبيي النفطية ، والمناطق الحدودية المتنازع عليها ، بجانب تنازل الحكومة عن كل أسهمها في شركة سودابت النفطية⁽²⁾ . وقد زاد ذلك من إحتمال نشوب حرب نفطية بين الدولتين لتتبدد مقولة (سلام مع إنفصال خير من وحدة مع حرب) وفوجئ السودانيون بأوامر سلفاكير في يناير 2012م لجيشه الشعبي بقفل آبار البترول

(1) أحمد يونس - مفاوضات شطرى السودان - الخرطوم - 11 مارس 2012م - ص 25
(2) مجلة الخليج الإماراتية - أبيي أم الحدود ؟ - مفاوضات أديس المتعثرة ولعنة النفط تطارد السودان - 2 فبراير 2012م

حتى بعد أن أفرج السودان أوامر مباشرة من الرئيس عمر حسن أحمد البشير عن ناقلات النفط التي كانت محتجزة بعد رفض الجنوب دفع رسوم مرور النفط بالشمال وفق المعايير الدولية والتي عرفت إعلامياً بمبادرة (حسن النية) .

لم يؤثر بتروول أبيي إقتصادياً على المنطقة على وجه الخصوص وعلى السودان على وجه العموم فحسب ، بل صار النفط حرباً للمصالح الدولية كأحد مصادر إمدادات الطاقة الرئيسية للدولة المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل إجمالي الإستهلاك الأمريكي من النفط إلى 36 % في عام 2035 م حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية حالياً ما يتراوح ما بين 22 و 25 مليون برميل يومياً من النفط ، أى ما يوازي 25 % من الإنتاج العالمي في حيث لا يزيد إنتاجها على 8 - 10 ملايين برميل يومياً ، أى ما نسبته 10 % من الإنتاج العالمي ⁽¹⁾ . عليه فإن العين على المناطق المنتجة للنفط في السودان وهذا ما أكدته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في مايو 2010م التي ركزت على التنمية الإقتصادية والتي تعتمد على النفط بإعتباره ركيزة الأمن القومي الأمريكي لتحقيق نمو إقتصادي متوازي ومستدام في ظل قطب واحد ، وإن لم تستطيع إقصاء الصين فإنها ستعمل على خلق بؤرة نزاع في منطقة أبيي وهذا ما نلاحظه اليوم . أما الصين فقد إستغلت خروج أمريكا من السودان عام 1995م واعتمدت إستراتيجية جديدة تمثلت في (تنويع مصادر النفط) وقد أعطت أفريقيا الأولوية في التوجه نحو الطاقة في إطار إستراتيجية أكبر ، هي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط ، فقامت بتكريس كل مواردها الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية والعسكرية بهدف

(1) International Energy Outlook 2012 – US Department of Energy – Energy Information Administration , Jon 2012

السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا بعيدة عن منافسة الشركات الغربية ، كما إنتهجت الصين سياسة واقعية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ، ففي السودان حاولت تخفيف الضغوط الغربية عليه ، لاسيما في مجال حقوق الإنسان ، وأزمة دارفور ، إنطلاقاً من أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي ، وقد وجدت الصين الطريق ممهداً بخروج إمريكا من السودان عام 1995م لتحظى بإستثمارات نفطية كبيرة ، كما قامت بتوقيع إتفاق مع السودان بلغت قيمته 8 مليارات دولار بشأن إكتشاف وإستخراج النفط ، ومن أهم إستثمارات هيئة النفط الوطنية الصينية حقول في كردفان ودارفور ، ولا زالت الصين الوحيدة التي تحظى بإستثمارات السودان بالرغم من أن الصين تسير في خط توازن على معادلة لعبة (تقديم المصالح) .

خلاصة الأمر فقد أثر الصراع والنزاع القبلي بمنطقة أبيي على الأنشطة التجارية التي كانت تتمتع بها ، حيث أدى إلى زوال الكثير من الأسواق المحلية بعد أن كانت منتعشة ، وتوقفت هذه الأسواق عن أنشطتها تماماً بسبب الصراع ، ولم يعد الآن في إستطاعت أى مواطن في منطقة أبيي أن يتجول في الأسواق المحلية بحرية دون أن يخشى عصابات النهب المسلح أو المليشيات أو حتى المتفادين من قوات الحركة الشعبية ، وهذا أثر أيضاً على روح العمل بالنسبة للمزارعين وأوقف حركة الإنتاج التجارى للمحاصيل بقل الأسواق وتقليص القوة الشرائية لدى المواطنين ، وأقف تبادل السلع بين عرب المسيرية ودينكا نقوك بسبب عدم الثقة ، فضلاً عن ذلك فإن كثير من الأموال ذهبت إلى الديات والغرامات التي كانت تدفع مقابل الأرواح التي ذهقت في الصراعات وضياع الزمن والأموال في مؤتمرات الصلح التي لم تحقق أى نتيجة إيجابية ، فكان يمكن أن تستثمر تلك الأموال في

بناء المدارس والمستشفيات والمصانع والبنى التحتية بصورة عامة ، وكان يمكن لهذه الأموال أن توفر العديد من فرص العمل للعطالة المقنعة وبالتالي تقلل من هجرة أبناء المنطقة للعاصمة الخرطوم للعمل في مهن هامشية مثل بيع الماء والسجاير وغسيل السيارات وحراسة العمارات . من ناحية ثانية فإن عدم إستقرار الوضع الأمني بالمنطقة أدى إلى إجماع رؤساء القطاع الخاص والشركات الأجنبية عن الإستثمار بالمنطقة لإرتفاع نسبة المخاطرة . عليه فإن الإستقرار السياسي والإجتماعي يعتبر أهم المقومات الأساسية للتنمية الإقتصادية ، وأن إختلاله دليل على إختلال مسيرة التنمية ، وأشارت الدراسات إلى أن من أهم أسباب التخلف في كثير من الدول النامية الإضطرابات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تسود فيها حالات إنعدام لأمن بكافة أنواعه وأشكاله ، وإذا إنعدم الأمن قطعاً سيؤثر سلباً على التنمية الإقتصادية لما يحدثه الخلل الأمني من إعاقة أنشطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم السياسية ، وذلك فضلاً على أن إنعدام التنمية أو ضعفها يؤثر سلبياً على الأمن إذ أن الفقر والبطالة وشح الموارد المالية تتيح فرصاً أوسع للجريمة والإنفلات الأمني ، وأن الأمن والتنمية طرفا معادلة فلا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر ، فلا يمكن تصور مجتمع يسوده الأمن والهدوء في ظل إنعدام التنمية ولا يمكن تصور مجتمع ينعم بالتنمية والإزدهار والرخاء في ظل غياب الأمن .

المبحث الثاني

الآثار السياسية

لقد ظهرت الآثار السياسية لقضية أبيي في شكل حوارات ومفاوضات بين الأطراف المتنازعة ، ثم وضع الحلول السياسية بموجب إتفاقيات سياسية إدارية ، والخلاف حول تبعية منطقة أبيي إلى أي من السودان أم إلى جنوب السودان ، وهذا الخلاف الذي صعد القضية إلى العالم الخارجي لتناقش في المنابر الدولية وصدور قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن أبيي ، والإتهامات المتبادلة بين دولتي السودان وجنوب السودان وإتهام كل طرف للآخر بإيواء المعارضة المسلحة ، حيث يتهم السودان دولة جنوب السودان بإيواء الحركات المسلحة الدارفورية بأراضيها ، ويتهم الجنوب دولة السودان بإيواء قوات ريباك مشار المعارضة لنظام الجنوب وتقديم العون والدعم لها .

1. إتفاقية أديس أبابا 1972م وأثرها على أبيي :

لقد كان لأحداث عامي 1964م و1965م في العهد المايوي بين المسيرية ودينكا نقوك الأثر السياسي الواضح في تغيير مسار قضية أبيي ، فقد أدت إلى إثارتها ولأول مرة في مفاوضات أديس أبابا 1972م على الصعيد الرسمي بواسطة أبناء قبيلة الأنقوك بإعتبار أبيي جزء من الجنوب ، وكان تبنى الأنايا لقضية أبيي أكسبها تعاطف وتدافع أبناء الأنقوك خاصة وأنهم الأكثر تعليماً بين بطون الدينكا ، لذا كانت المعالجات السياسية والإدارية هي الغالبة في مآلات الأمور لأنها أصبحت الأكثر تعقيداً ، وكانت المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود فقد رفضت الحكومة مطالبة الأنايا بإعتبار أبيي جزء من الجنوب مستتدةً إلى حدود 1956م ، ولكن بعد نقاش طويل في المفاوضات توصل الطرفان إلى صيغة توفيقية كحل وسط في نص المادة (3) من الإتفاقية

روعت فيها عدم ذكر إسم أبيي فيها حتى لا يتسبب في إستفزاز المسييرية ، ويقول النص (المديريات الجنوبية بالسودان تعنى مديريات بحر الغزال والإستوائية وأعلى النيل وفقاً لحدودها التي كانت قائمة في 1956/1/1م ، وأية مناطق أخرى كانت ثقافياً وجغرافياً جزءاً من المجتمع حسبما قد يتم تحديده بواسطة إستفتاء)⁽¹⁾ ، وكان المقصود من عبارة (مناطق أخرى) هي منطقة أبيي ، وقد أتفق على هذا التعريف نظراً لموقف الرئيس النميري المتشدد حول مبدأ الإستفتاء ، وبالرغم من ذلك فإنه مجرد ذكر كلمة إستفتاء في الإتفاقية كان له الأثر السياسي لدينكا نقوك كخطوة متقدمة وجريئة لهم نحو الأمام وأول الغيث قطرة .

وفي ظل العبارات الفضاضة في نص المادة (3) أدركت حكومة الجنوب بأن الصيغة غير ملزمة لإجراء الإستفتاء لمنطقة أبيي فإتهم أبناء الأنقوك الحكومة بخرق الإتفاقية واتهموا حكومة الجنوب بغض الطرف عن قضيتهم ، ولكن لم يكن كل أبناء دينكا نقوك غير راضين بالحل الذي توصلت إليه الإتفاقية ، فتصاعد الإنقسام في الرأي بين أبناء الأنقوك إلى الحد الذي صارت فيه القضية وكأنها بين طرفين أحدهما يود البقاء في كردفان والآخر يدعو إلى إنضمام المنطقة إلى الإقليم الجنوبي⁽²⁾ . وهناك قسم يري بأن الحل السياسي والإستمرار في التفاوض من أجل تسوية القضية هو الحل الأسلم ، بينما يري آخرون ضرورة الإستمرار في العمل المسلح ضد حكومة المركز ، وهذا الإنقسام كان إيجابياً للحركة الشعبية حيث كسبت من ورائه مقاتلين جدد من الأنقوك .

لم تتوقف جهود مثقفي دينكا نقوك نحو موضوع الإستفتاء إلى أن نجحوا في نوفمبر 1972م وبمساعدة الدكتور فرانسيس دينق

(1) سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقذوم إلى لاهاى - ج 1 - ط 1 - هيئة الخرطوم للصحافة والنشر - الخرطوم - ص 63
(2) الشبلي عبد الحميد محمود وآخرون - برتكول منطقة أبيي - بحث جماعي (غير منشور) - كلية الدفاع الوطنى - الأكاديمية العسكرية العليا - (2004 - 2005) - ص 26

بالإجماع بالرئيس نميري الذى وعدهم بزيارة منطقة أبيي لكن أثناء زيارته لها في ديسمبر 1972م برفقته نائبه أبو القاسم محمد إبراهيم كان دبلوماسياً جداً حيث لم يشر إلى كلمة إستفتاء أو مجرد التلميح له مما أدى إلى إرتياح من قبل المسيرية عكس الأنقوك ، وفي هذه الزيارة ألغى الرئيس نميري سلطنة دينكا نقوك في إطار حل الإدارة الأهلية لجميع نظارات العرب بما فيهم المسيرية واستعاض عنها بفكرة عقد المؤتمرات التى لم تنجح في حل النزاعات ، لأن مسألة السلام متداخلة تحتاج إلى معرفة عميقة بالأبعاد القبلية والسياسية والثقافية والتنمية وهذا ما تفقده المؤتمرات فكان مصيرها الفشل والإنهيار بسبب الخلاف في الرؤى والحلول .

لقد بدأت محاولات مثقفي دينكا نقوك مرة أخرى لإيجاد مدخل آخر للزج بمنطقة أبيي جنوباً عن طريق إقتراح يعطى أبيي حكماً ذاتياً في الشمال ومشاريع تنمية خاصة ، وبالفعل تمكنوا من إدراج موضوع أبيي ضمن جدول أعمال البرلمان القومي سنة 1980م عندما تقدم البرلمان الجنوبيون بإقتراح يطلبون من الحكومة إجراء إستفتاء في أبيي ، وهذه الخطوة لها أثرها السياسي السلبي للدينكا نقوك عندما قُوبلت بالرفض الشديد من قبل الذعماء القبليين لعشائر الأنقوك قبل الحكومة فأرسلوا برقيتهم المشهورة إلى البرلمان بتاريخ 1980/12/8م تقول (نحن نرفض بشدة أصوات أولئك المعزولين عن أهلهم ولم يتمكنوا من أن يدعوا بحق أنهم يتحدثون بالنيابة عنا ، وفيما يتعلق بالحدود ، فإننا جزء لا ينفصل من إقليم كردفان) (1) . وتعتبر إتفاقية أديس أبابا 1972م أكبر إنجاز سياسي في تلك الحقبة ، فقد توقف القتال لمدة سبعة عشر عاماً ، ودخلت البلاد مرحلة جديدة شهدت فيها تطوراً في كافة الأصعدة فقام مشروع سكر

(1) سليمان محمد الديبلو – أبيي من شقنوم إلى لاهاي - مرجع سابق - ص39

كنانة واكتشاف البترول وطريق الخرطوم بورتسودان وجامعة جوبا وغيرها .

2. أبيي في ظل حكومة الصادق المهدي (1985 – 1989) :-

ظل الوضع هكذا إلى أن إنتهى عهد الرئيس نميري بإنتفاضة شعبية في 1986/4/6م وفيها قام قادة التجمع الوطني بالإتصال بالحركة الشعبية لتحرير السودان وعقد إجتماع شارك فيه كل ألوان الطيف السياسي أسفر عن بيان كوكادام في 1986/3/24م والذي أتفق فيه بأن تتناقش كل مشاكل السودان على أساس قومي وليس مشكلة الجنوب وحدها في المؤتمر الدستوري المقترح عقده في 1986/6/3م ، وبالتالي لم يتم التعرض إلى قضية أبيي إنما هي تتأثر ضمناً بالأجندة التي أتفق عليها ⁽¹⁾ . وشهدت الفترة من 1983م إلى 1989م نهاية حكومة الصادق المهدي تنامي تيار فقدان الثقة بين الجنوب والشمال في ذلك الوقت وبرزت قضايا أساسية ممثلة في الحدود والبترول ، مما أدى إلى الحرب التي شارك فيها أبناء منطقة أبيي بصورة فاعلة بجانب الحركة الشعبية ، وأن الحكومات السابقة المتعاقبة مدنية كانت أم عسكرية لم تتوصل لحل نهائي للقضية ولم يزد إعلان كوكادام عن كونه إعلاناً لحسن النوايا ومزايدات الأحزاب التي تريد الكسب السياسي دون الخوض عميقاً في الحلول المباشرة للقضايا ، وإمتنع قائد التمرد جون قرنق عن الإنضمام لحكومة الصادق المهدي المنتخبة في أبريل 1986م لتوقفها عن العمل بمبادرة كوكادام مما أعاد التوتر إلى الجنوب ، وفي 1988/11/16م وقع قرنق مع الحزب الإتحادي الديمقراطي وزعيمه محمد عثمان الميرغني إتفاقية سلام لم تطبق ، عرفت فيما بعد بإتفاقية (الميرغني – قرنق) .

(1) إيناس محجوب زيادة – السلام في السودان حقن للدماء وتحد البناء – ط1-الخرطوم-الإتحاد العام للمرأة السودانية – يناير 2005م- ص253

3. أبيي في ظل حكومة الإنقاذ الوطنى 1989م :-

إستولت ثورة الإنقاذ الوطنى بزعامة عمر حسن أحمد البشير على الحكم في 30/يونيو/1989م ، وقد ظل التوتر أيضاً سيد الموقف بين حركة قرنق وحكومة الإنقاذ ذات التوجهات الإسلامية ، وكان أهم نقاط الخلاف بينهما مطالبة قرنق بفصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير للجنوب ، ولكن زيادة سقف طموحات قرنق السياسية ومناداته بإقامة دولة سودانية علمانية واحدة أدى لأول إنشقاق في حركته في أغسطس 1991م حيث إنسلخ عنها ريباك مشار (النوير) ولام أكول (شاك) وكونا حركة عرفت بحركة الناصر ، إستفادت حكومة الإنقاذ من هذا الإنشقاق فقامت بضربات موجعة على معاقل الحركة الشعبية في الفترة (1991م - 1995م) وألحقت بها هزائم عنيفة وتعاضم القتال في المناطق (واط) و (أيور) و (كنغور) وأصبحت تعرف (بمثالث الموت) الذى مات فيه عشرات الآلاف . إلا أن الفرج جاء من أمريكا التى تهدف إلى عزل الرئيس البشير وإنقاذ حركة قرنق من هذه الهزائم المتتالية ، فقامت بإتهام حكومة الخرطوم برعاية الإرهاب وجعلت قرنق وحركته يتصدران السياسة الأمريكية مما أعاد النشاط إليها من جديد ، وفي مارس 1997م وقع قرنق مع فصائل المعارضة السودانية إتفاق أسمر الذى تبنى إسقاط حكومة البشير ، لكن حكومة البشير إستفادت أكثر من إنشقاق الحركة فبدأت بإستقطاب بعض رموز وعناصر الجنوبيين المناوئين لحركة قرنق لإضعاف حركته ، فعقدت إتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل 1997م وقع عليها ريباك مشار زعيم حركة إستقلال السودان ، وكارينو كوانين قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان وهرون كافي زعيم مجموعة جبال النوبة وكان أهم بنودها الإعتراف بالحدود القائمة في 1/1/1956م وإعطاء حق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان خلال إستفتاء شعبي ، كما

جرت مناقشة قضية أبيي وأحيل أمر الوصول لحل نهائي إلى مؤتمر أبيي يعقد خلال الفترة الإنتقالية التي حددت بأربع سنوات (1) . لكن عجز الطرفان على إقامة هذا المؤتمر ، الملاحظ عدم وجود إختلاف بين إتفاقية الخرطوم 1997م وأديس أبابا 1972م بشأن أبيي . وعاد ريبك مشار ليتصالح مع قرنق في يناير 2002م .

رغم أن الحكومة عقدت إتفاقية الخرطوم لمعالجة قضية أبيي إلا أنها أساءت التقدير والتخطيط فكانت النتيجة الفشل ، وكان هدف الحكومة فقط إضعاف قوة حركة قرنق مستفيدة من إنشقاق حركة الناصر ، كما أن الإتفاقية لم تضم في صفوفها قبيلة الدينكا نقوك وهم أصحاب القضية الأصليين ، وبالتالي إنعكس الأثر السياسي لهذه الإتفاقية إيجابياً لحركة قرنق التي كسبت مزيد من ثقة الدينكا بصفة عامة والأنقوك بصفة خاصة ، زمن أبرز المكاسب السياسية التي حققتها حركة قرنق من هذه الإتفاقية هي الإستفادة وبكل ذكاء من بنودها في مفاوضات نيفاشا للسلام الشامل خاصة في مجال النواحي الأمنية والعسكرية حيث إحتفظت بجيشها دون دمج أو تسريح وأيلولة الأمور لها في كل ما يخص الأجهزة الأمنية من الشرطة والأمن بالولايات الجنوبية .
(أ) برتكول أبيي وأثره على منطقة أبيي :-

عقدت الحكومة السودانية والحركة الشعبية عدة مباحثات من أجل التوصل إلى حل سلمي وكان نتاج تلك المباحثات إعلان المبادئ في نيروبي بتاريخ 20/مايو/1994م الذي إرتكزت عليه إتفاقية نيفاشا للسلام 2005م ، وشمل إعلان المبادئ على برتكولات ستة منها برتكول إتفاقية تسوية نزاع أبيي 26/مايو/2004م ، وجاء هذا البرتكول كوثيقة من قبل المبعوث الأمريكي الخاص السيناتور جون دان فورث ولكن الكثير من نقاطه

(1) إيناس محبوب زيادة - السلام في السودان حقن للدماء وتحد البناء - المرجع السابق - ص 260 - 261

ضاعفت من أحاسيس الفرقة لعدم قبولها خاصةً من جانب الحكومة السودانية والمسيرية ، وكان الخلاف حول قضية أبيي قد عطل سير مفاوضات السلام وكادت أن تؤدي إلى إنهاء كامل لعملية السلام ، فالحكومة تتمسك بحدود 1956م وأن منطقة أبيي تعنى لها المثلث جنوب بحر العرب ، أما الحركة الشعبية أصبحت تطالب بأراضي أكثر عمقاً شمالاً تمتد حتى الأضية ، وكان أهم نقاط برتكول أبيي الأساسية الآتية :-

أ. تعرف حدود منطقة أبيي بمنطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي أُحيلت إلى كردفان في 1905م .

ب. أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط بين شعب السودان .

ج. للمسيرية والقبائل الرعوية الأخرى الإحتفاظ بحقوقهم التقليدية في رعى الأبقار فيها والتحرك خلال حدودها ولأبيي وضع إدارى خاص يتبع للرئاسة .

د. تبقي حدود 1/يناير/1956م الحدود بين الشمال والجنوب إلا ما أتفق عليه أعلاه (المنطقة التي أُحيلت من الجنوب إلى الشمال) .

هـ. مواطنو منطقة أبيي هم أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون الذين يعيشون بها ، تحدد مفوضية الإستفتاء التي تعينها الرئاسة معيار مواطنة أبيي ، على أن يكون مواطنو أبيي مواطنين في جنوب كردفان وبحر الغزال ويمثلون في المؤسسات التشريعية في كل ولاية .

و. تحديد نسب من البترول المنتج في هذه المنطقة لكل من المسيرية ودينكا نقوك وبحر الغزال ، إضافةً إلى نصيب كل من الحكومة والحركة الشعبية - 50% للحكومة المركزية ،

42% للحركة الشعبية ، 2% لولاية بحر الغزال ، 2% لولاية غرب كردفان ، 2% لدينكا نقوك ، 2% للمسيرية .

بتحليل نقاط الخلاف في بركول أبيي بين الحكومة والحركة الشعبية سوف نلاحظ الأثر السياسي الواضح من قبل أمريكا ممثلة في مبعوثها دان فورت والمتمثل في زيادة حدة التوتر بين الجانبين وجر المنطقة إلى نزاع ، وتشمل نقاط الخلاف في الآتي :-

أ. تعريف أبيي : ورد أنها جسر بين الشمال والجنوب يربط بين شعب السودان ، لكن في الحقيقة أنها منطقة تجمع بين قبائل الدينكا والمسيرية وهي إحدى مناطق التماس والتداخل القبلي (ليست جسراً) .

ب. جاء أيضاً أنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولت إلى كردفان في 1905م ، هذه الفقرة أثارت شعور المسيرية وأدخلت المنطقة في توتر ، بل إنقلب المسيرية على الحكومة بعد إحساسهم بأن البرتكول أجحف في حقهم لأن التعريف لم يفرق بين مشيخات دينكا نقوك التسعة وأبيي التي يعيش فيها بقية الدينكا والمسيرية .

ج. أيضاً هذا التفسير لدينكا نقوك كأنما يعتبروهم هم الأغلبية في بحر الغزال وكان المقصود منه جر المجتمع الدولي لفهم مغلوط ، وهو أن الدينكا نقوك هم أكثر القبائل عدداً ، في حين أنهم الأقل عدداً مقارنةً بدينكا ملوال وأشويق ، ويعتبر دينكا نقوك أول ضحايا هذا التعريف الذي أفقدهم بقية الدينكا والعرب على حدٍ سواء .

د. جاء في التعريف تحتفظ المسيرية وغيرها من البدو الرُّحل بحقوقهم التقليدية برعى ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيي ، فقد أهمل هذا الجانب المجموعات المستقرة من السكان .

هـ. يري الدينكا أن البرتكول إنتقص من حقهم بتعريفه المنطقة لحق الإنتخاب في الضم أو الانفصال ، في حين أنهم يرون تسليم تبعيتها لهم دون أى إنتخاب .

و. إن برتكول أبيي يحتمل التفكير والتعديل والتأويل لأن كثير من نصوصه لم تضع أى إعتبار للتدابير السابقة كالخلفية التاريخية للنزاع ومستقبله ، وحالياً تفتقر لأى حكم إدارى من المركز أو حكومة الجنوب ، بل أصبحت تُحكم بواسطة الأجهزة الأمنية الموجودة في المنطقة فضلاً عن قوات اليونسفا الأممية .

ز. البرتكول نص على وضع خاص لأبيي في حالة إختيارهم للشمال ولم ينص على نفس الشئ في حالة إختيارهم للجنوب ، وهو بذلك يوحي بوضوح أن كونها جزء من الجنوب يعتبر أمراً طبيعياً ، بينما كونها جزءاً من الشمال يعتبر أمر غير طبيعي .

ح. البرتكول أهمل تحديد أسلوب عمل مفوضية ترسيم الحدود مما جعل الخبراء الأجانب يتفردون بإعداد التقرير الذى عمق وعقد الأزمة بأكثر مما كانت عليه بكثير .

ط. البرتكول هو بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطنى ولا دور لشعب منطقة النزاع فيه .

ي. حرمان قبيلة المسيرية من حقهم في المواطنة في المنطقة ، وليس واضحاً حقهم في التصويت للإستفتاء حول المنطقة مستقبلاً .

ك. البرتكول تجاوز حدود الإستقلال 1956م خلافاً للقانون الدولى .

(ب) أثر إتفاقية السلام الشامل على منطقة أبيي :-

1. بعد إتفاقية السلام الشامل دخلت منطقة أبيي في نزاعات متعددة ، وكان أهم خصائصه لفت نظر المراقبين محلياً ودولياً إلى منطقة أبيي بوصفها بؤرة نزاع تلقي بظلالها السالبة على إتفاقية السلام الشامل .

2. إنقسام النزاع الدائر في منطقة أبيي إلى قسمين ، هما نزاع الهوية في بعده الإجتماعي والتاريخي والثقافي ، والنزاع السياسي العسكري .

3. النزاع السياسي والعسكري دفع بملف أبيي برمته إلى دائرة الإستقطاب والتكتلات الدولية وصارت قضية أبيي دولية تناقش في المنابر العالمية (محكمة التحكيم الدولية) .

4. نزاع الهوية (أحد أسباب الصراع) أدى إلى إنهيار الثقافة المحلية ونمط العيش المشترك الأمر الذى باعد بين إمكانية التعايش السلمي بين القبائل بالمنطقة .

5. النزاع السياسي في نطقة أبيي أدى إلى إرساء دعائم الحُكم من مؤسسات وخلافه ، تشكيل الجسم الإدارى الوارد بالإتفاقية ، إعادة إنتشار القوات الموجودة في المنطقة ، وحسم مسألة المليشيات ، ويطفو فوق ذلك كله الثروة البترولية المكتشفة وتداعياتها على حدود الثروة نفسها وقسمتها .

(ج) إتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي 20 يونيو 2011م :-

لقد شدد قرار مجلس الأمن الدولى رقم (2179) على أهمية تنفيذ الإلتزامات التى تعهدت بها حكومة السودان والحركة الشعبية في 20/يونيو/2011م بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وحث القرار الرئيسيين عمر حسن أحمد البشير وسلفاكير ميار ديت لعقد مزيد من الإجتماعات واللقاءات لمواصلة الحوار ، وكذلك أشار قرار مجلس الأمن رقم (2046/2012م) بأن

يعاود الطرفان المفاوضات فوراً تحت رعاية فريق الإتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ ، من أجل التوصل إلى إتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي ، وأنه يجب على الطرفين أن ينفذا على الفور الجوانب العالقة في إتفاقية الترتيبات الأمنية المؤقتة خاصةً منجلس منطقة أبيي وإنشاء إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي (ملحق رقم 10) ، ولاحظ القرار هشاشة الوضع الأمني في منطقة أبيي وبالتالي لابد أن تساهم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة (UNISFA) لأبيي في تعزيز السلام والإستقرار ، ومنع تكرار العنف ضد المدنيين أو تشريدهم وتحاشي النزاع القبلي ، وأن يوضع الوضع المستقبلي لأبيي بين الطرفين عن طريق المفاوضات بين الطرفين على نحو يتسق مع إتفاق السلام الشامل لا عن طريق إجراءات إنفرادية يتخذها أى من الطرفين ، وأبدي مجلس الأمن الدولي قلقه إزاء الفراغ الذى تعاني منه منطقة أبيي فيما يتعلق بالإدارة العامة وسيادة القانون ، نتيجة لإستمرار التأخر في إنشاء إدارة منطقة أبيي ومجلسها وشرطتها ، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة لمعالجة مسائل محددة متصلة بهجرة الرُّحل ، وهى مؤسسات لاغنى عنها للحفاظ على القانون والنظام ومنع النزاع القبلي في أبيي ، وشدد القرار على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع فئات السكان المتضررين في منطقة أبيي ، ويؤكد على أهمية عودة النازحين إلى ديارهم عودة طوعية ، وإزالة الألغام والمتفجرات التى أصبحت خطراً يهدد السلم والأمن في أبيي ، ودعم إستئناف الحوار بين القبائل خاصةً المسييرية والأنقوك ، كما طالب القرار بأن تعمل فوراً ومن دون شروط مسبقة حكومة الجنوب على نقل جميع عناصرها الأمنية من منطقة أبيي ، وحكومة السودان على نقل شرطة النفط في حقل دفرة من منطقة أبيي وإخلاء منطقة أبيي من أى قوات ومن العناصر المسلحة التابعة

للقبائل المحلية بإستثناء القوة الأمنية المؤقتة لأبيي ودائرة شرطة أبيي ، وينبغي أن تكون منطقة أبيي خالية من السلاح ، وأن القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وحدها هي المأذون لها بحمل السلاح داخل المنطقة ، وأن تقوم الحكومتين بإتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لإخلاء أبيي من السلاح بطرق منها برامج لنزع السلاح .

4. قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن أبيي :-

أ. قرار مجلس الأمن رقم (2011/1990م) :-

بتاريخ 27/يوليو/2011م وفي جلسته رقم (6567) أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2011/1990م) والذي رحب فيه بالفاق الذي تم بين الحركة الشعبية وحكومة السودان في 20/يونيو/2011م في أديس أبابا بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة ، وقرر مجلس الأمن في هذا القرار بأن الحالة الراهنة في أبيي تقتضي الإستجابة العاجلة ، وتشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، وإِ نشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لفترة مدتها (6) ستة أشهر تتألف من قوة أقصاها (4200) من الأفراد العسكريين و(50) فرد من الشرطة ، وعدد مناسب من موظفي الدعم المدني ، وأن تكون مهام هذه القوة رصد إعادة نشر أى أفراد من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أو من يخلفه في منطقة أبيي على النحو الذى حددته محكمة التحكيم الدائمة ، وأن تكون منطقة أبيي خالية من أى قوات عدا أفراد القوة الأمنية المؤقتة ودائرة شرطة أبيي ، وتعزيز قدرة دائرة شرطة أبيي عن طريق توفير الدعم بما في ذلك تدريب الموظفين والتنسيق مع دائرة الشرطة في مسائل القانون والنظام ، وتوفير الخدمات الأمنية للهياكل الأساسية النفطية في منطقة أبيي .وقد أشار القرار أيضاً بأن تتصرف وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي بالإجراءات الضرورية لحماية أفرادها ومرافقها

ومنشآتها ومعداتنا وحماينة موظفي الأمم المتحدة ، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأعضاء اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين والأفارقة المشتركة للمراقبين العسكريين ، وحماينة المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني وحماينة منطقة أبيي من القارات التي تشنها عناصر غير مأذون لها على النحو المحدد في الإتفاق وكفالة الأمن في منطقة أبيي .

ب. قرار مجلس الأمن رقم (2011/2032م) :-

بتاريخ 22 / ديسمبر 2011م وفي جلسته رقم (6699) أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2011/2032م) أشاد فيه بسرعة نشر قوة الأمم المتحدة وحكومة أثيوبيا في هذا الصدد . إلا أن مجلس الأمن في هذا لقرار ثاوره القلق إزاء أعمال العنف التي ترتكب في منطقة أبيي ضد المدنيين إنتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، كذلك أبدى قلقه بشأن وجود أفراد عسكريين وأفراد شرطة من السودان ومن جنوب السودان في منطقة أبيي ، وما يشكله ذلك من إنتهاك لإتفاق 20 يونيو 2011م أيضاً إلى الإلتزامات التي تعهدت بها حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في الإتفاق المبرم في 20 يونيو 2011م. ويساوره القلق أيضاً إزاء التأخر في إنشاء إدارة منطقة أبيي وعدم إحراز أى تقدم في إنشاء دائرة شرطة أبيي ، والتأخر في إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها ، ويشير القرار إلى أن الحالة الراهنة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، وقد قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة (5) خمسة أشهر ، وطالب مجلس الأمن بأن تقوم حكومتا السودان وجنوب السودان بنقل جميع ما تبقي من الأفراد العسكريين وأفراد

الشرطة من منطقة أبيي على الفور ، ودون شروط مسبقة ،
والإنهاء من إنشاء إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي وفقاً
للإلتزامات الواردة في إتفاق 20 يونيو 2011م ، والإيفاء
بإلتزاماتهما بموجب إتفاق السلام الشامل بتسوية مسألة الوضع
النهائي لأبيي بالوسائل التي سيقدمها فريق الإتحاد الأفريقي الرفيع
المستوى المعنى بالتنفيذ لتسوية هذه المسألة.

ج. قرار مجلس الأمن رقم (2012/2046م) :-

بتاريخ 2/ مايو 2012م وفي جلسته رقم (6764) أصدر
مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2012/2046م) أشار فيه إلى
أهمية مبادئ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وحسن الجوار وعدم
التدخل والتعاون الإقليمي ، والتأكيد على أن الحدود الإقليمية للدول
لا ينبغي تغييرها بالقوة وأنه يتعين تسوية أى منازعات إقليمية
بالوسائل السلمية حصراً . وأدان المجلس الإستيلاء على هجليج
واحتلالها من قبل الحركة الشعبية ، وعمليات القصف الجوى التي
تقوم بها القوات المسلحة السودانية ، لكنه رحب بسحب جيش جنوب
السودان من هجليج ، ودعا إلى القيام بعملية محايدة لتقصي
الحقائق بغية تقييم الخسائر والأضرار الإقتصادية والإنسانية
والأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية وغيرها من البنى التحتية
الأساسية في هجليج ، كما قرر المجلس أن يستأنف السودان
وجنوب السودان المفاوضات بلا شروط تحت رعاية الإتحاد
الأفريقي رفيع المستوى بدعم من الإيقاد في وقت يحدده فريق
الإتحاد الأفريقي بالتشاور مع الشركاء الدوليين المعنيين ، ولكن في
غضون فترة لا تتجاوز إسبوعين من تاريخ إتخاذ هذا القرار ، من
أجل التوصل إلى إتفاق بشأن القضايا التالية ذات الأهمية
القوى:-

1. الترتيبات المتعلقة بالنفط وما يتصل به من مدفوعات .
2. وضع رعايا كل البلدين المقيمين في البلد الآخر ، بما يتفق مع الإتفاق الإطاري بشأن مركز رعايا الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة .
3. تسوية وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها ، وترسيم الحدود .
4. الوضع النهائي لمنطقة أبيي .

المبحث الثالث

الآثار الاجتماعية

عانت منطقة أبيي من مشكلات وآثار إجتماعية كثيرة بسبب النزاع في المنطقة ، هذه الآثار والمشكلات انعكست سلباً في شكل معاناة يومية يعانيها المواطنون في سبيل لقمة العيش وتفاقت حالات الفقر والجوع والجهل والمرض ، وازدادت الشقة بين الأغنياء والفقراء ، وقد أثر النزاع على سير حركة التعليم بالمنطقة والذي يعتبر طوق النجاة للخروج من النعرات والصراعات القبلية في المنطقة ، وانهارت المؤسسات التعليمية وانتشرت الأمية وانعدمت التنمية ، بالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت المنطقة بالمجاعة بسبب النزاع في الجنوب في عامي 1988م - 1989م وتأثرت مناطق شمال بحر الغزال وأعلى النيل وبالطبع أرض الدينكا نقوك بشكل واضح ، وجردت تلك المناطق كلياً من مواردها الطبيعية نتيجة الحرب الأهلية بين المسيرية والأنقوك ، وما أن فر دينكا نقوك إلى الشمال بحثاً عن الأمن حتى تحرك الدينكا الآخرون ومن عمق الجنوب إلى أرض دينكا نقوك لنفس السبب وبدلاً من أن يجدوا الأمن المنشود ، واجهوا المجاعة الجماعية ، وحسب مصادر الأمم المتحدة فقد بلغت الوفيات في أبيي خلال يونيو 1988م ما يقدر بمائة وخمسون شخص في اليوم ، وبحلول نوفمبر من ذلك العام ، هلك جوعاً ثمانية آلاف شخص ولم يبق على قيد الحياة أطفال دون الثانية من العمر ، وتم تسجيل مائتي وستين ألف حالة وفاة بالمجاعة في المنطقة خلال عام 1988م وحده ، وأضحت أبيي بؤرة تركيز وسائل الإعلام العالمية مجسدةً المأساة الإنسانية التي أدت إلى إنقسام البلاد بحدّة .⁽¹⁾

⁽¹⁾ فرانسيس دينق - صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان - مرجع سابق - ص315-216

كان تأثير إغلاق الحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان عام 2015م بسبب الخلافات السياسية بين الدولتين أثره الواضح والكبير في ارتفاع أسعار البضائع بالمنطقة ، فقد كشف وزير المالية بإدارة أبيي أشويل أكول عن مبلغ (2) مليون دولار عبارة عن منحة من البنك المركزي بدولة جنوب السودان بغرض جلب البضائع من الخارج لأسواق أبيي لمقابلة إحتياجات المواطنين ، كاشفاً عن أنهم يقومون بتخصيص عطاء للتجار لإستجلاب البضائع بسبب إغلاق المعابر الحدودية بين البلدين ، كما تأثرت المنطقة بوعورة الطرق المؤدية من جانب ولايات جنوب السودان المجاورة لها مما فاقم من معاناة الأهالي (1) .

أصبحت ظاهرة نزوح القبائل من منطقة أبيي إلى المدن الكبرى واحدة من أهم إفرازات وآثار النزاعات بالمنطقة ، حيث يتجه الشيوخ والأطفال الأيتام والمرضى والنساء الأرامل والمشردين إلى المدن الكبرى كالنهود والفولة والأبيض والعاصمة الخرطوم ويستقرون في أطراف هذه المدن وغيرها ، حيث إنعدام الصحة وخدمات التعليم والمأوى وتكون فرصتهم الوحيدة في قطاع الأعمال الهامشية (الورنيش - غسيل العربات - بيع الماء الخ) ، وأدى النزاع والحرب في دولة الجنوب بين سلفاكير ميار ديت ونائبه المعارض رياك مشار إلى نزوح أكثر من خمسة وستون ألف من دينكا نقوك حيث إستقروا بأبيي (2) .

ومن جانب آخر فقد فر ستون ألف شخص أثناء أحداث القتال التي دارت بين القوات المسلحة السودانية وجيش حركة تحرير السودان من أبيي في مايو 2008م ، وطالت عمليات تدمير موسعة في البلدة ، وتم إحراق أكثر من نصف بيوت بلدة أبيي

(1) المثني عبد القادر - صحيفة الإنتباهة - الخرطوم - 16/يناير/2015م - ص4

(2) صحيفة الإنتباهة - الخرطوم - 24/مايو/2014م - ص5

ودمرت منطقة السودق بالكامل نتيجة القصف بالقنابل ولم يتسنى للأطراف المتنازعة إجراء أى تحقيق لهذه الانتهاكات والخسائر ، وتؤكد الأمم المتحدة بأن ستون ألف شخص فروا إلى الشمال وخمسون ألف فروا جوباً إلى منطقة تويك في جنوب السودان ومازالوا يعيشون في أكواخ مؤقتة أو في منازل مكتظة بشاغليها من عائلات أخرى (1) . وأصبحت أوضاعهم الصحية متردية في ظل مستشفيات ومراكز صحية فقيرة إنحصر عملها في إستقبال جرحى الصراعات . ولم يسلم أطفال منطقة أبيي من عمليات التجنيد القسري ، فقد دفعت قيادات من قبيلة الدينكا نقوك بشكوى للآلية الأفريقية رفيعة المستوى ومجلس السلم والأمن الأفريقي ضد الجبهة الثورية وذلك بسبب إختطاف أطفالهم وتجنيدهم قسرياً ، بجانب الإعتداءات المتكررة تجاه المواطنين ونهب ممتلكاتهم ، وقال كوال مليك شول الأمين العام لنظارة دينكا نقوك ، أنهم قاموا بتسليم شكوى لقوات اليونسفا بمنطقة أبيي وذلك عقب إختطاف (22) من أطفال القبيلة بجانب الإعتداءات المتكررة على نساء الدينكا من قبل الجبهة الثورية (2) .

بالرغم من وجود حقول البترول بالقرب من منطقة أبيي إلا أن مواطنوها يعيشون الإهمال خاصةً مواطنو جنوب أبيي الذين يعيشون في العصر الحجري بحسبان التاريخ الراهن ، فنظرة بسيطة على أحوالهم هناك تبين مدى الإهمال والمعاناة التي يعيشها هؤلاء المواطنون ، والغرابية أنهم يقطنون في وسط حقول البترول وتجري تحت أقدامهم شرابين النفط التي تعمر مدن أخرى ، أما شمال منطقة أبيي فأكثر من أربعين ألف مواطن يعيشون في هذه المنطقة وحقل دفرا للبترول يبعد حوالى ثلاثون كيلومتراً منها ولا يتمتعون

(1) تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - 2011
(2) صحيفة ألوان - العدد (5999) - الخرطوم - 10/سبتمبر/2015م - ص2

بأبسط حقوقهم من الخدمات والتنمية ، فمنطقة مكينيس التي أطلق عليها أهلها (الموصل) تيمناً بموصل العراق البترولية ، تقع على بعد ست إلى سبع كيلومترات للشرق من مقر شركة النيل الكبرى للبترول وسكانها قد تم ترحيلهم من قريرتهم السابقة التي أصبحت حقلاً للبترول يغزى خزينة الدولة بالأموال ، موعودين بإنشاء قرية نموذجية لهم في المنطقة التي هُجروا إليها منذ عقد ونيف من السنين إلا أن الشركة لم تف بوعدها ، ولكن الشركة قامت ببناء مركزاً صحياً ضمن برامج تنمية المجتمع ، ولكن هذه المراكز عبارة عن مبنى بلا أى مقومات والآن أصبح سكناً لإحدى شركات الطرق العاملة في صيانة طرق خدمات البترول ، وما ينطبق في مكينيس (الموصل) ينطبق على مناطق الدائري الجنوبي ، العازة ، الرضايا ، وأم خير التي حظيت بمباني شبيهة كمراكز صحية ولاشئ آخر ، أما مناطق العسكر و أم كناشل و قولى وأم خرائط فلم تحظى بشئ مطلقاً ، وقد تركزت الآثار الإجتماعية الإيجابية في ولاية غرب كردفان في عاصمتها الفولة وبعض المدن ، حيث شيدت شبكة توزيع الكهرباء في مدينة الفولة وقامت مستشفى بالمدينة ، كما تم إنشاء طريق بليلة الفولة الذى ربط الفولة ببقية مدن الولاية كالمجلد وهجليج والميرم والدبب ، كما تم توسيع شبكة الكهرباء القديمة في مدينة النهود ، وتم إعادة تأهيل المستشفى ، كما قام مشروع الكهرباء في مدينة أبوزيد ، وتم بناء خزان لتجميع مياه الآبار ، أما في مدينة المجلد فقد قامت شبكة لتوزيع المياه ، وشيدت مدرسة للبنين ومدرسة البترول الأساسية للبنات ، إضافة لخدمات المياه والتعليم والصحة في بقية مدن الولاية مثل لقاوة ، الدبب ، الميرم ، الستيب ، صفع الجمل .⁽¹⁾ عليه فقد كان من سلبيات البترول ما يسمى (بلعنة البترول) والتي تتلخص في أن يكون البترول

(1) عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - النفط والصراع السياسي في السودان - مرجع سابق - ص75

هو مدخل من مداخل عدم التوزيع العادل للثروة ، أى أن تتركز الموارد البترولية في مدن معينة وتقتصر عليها دون الأخرى ، ولا يكون للبترول معنى من وجهة نظر مواطنو منطقة أبيبي ، ولم يكن النفط إلا وبالأعلى المنطقه عندما قامت مجموعة من الجبهة الثورية الساعة السادسة صباحاً من يوم السبت 18/أبريل/2007م بالهجوم على معسكر شرطة النفط بحقل دفرا شرق الميرم بقوة قوامها ثلاثة عربات مدرعة وخمسة وثلاثون فرداً وتم التصدى لهم من قوة الشرطة وجهاز الأمن وأستشهد فرد من الشرطة ، وتم إستلام عربة من الجبهة الثورية ودوشكا وإثنان جهاز لاب توب وإثنان جهاز ثريا وعدد من الأجهزة والمعدات وقتل ثلاثة من الجبهة الثورية وأسرت ستة منهم وهروب باقي القوة وتعرض ضابط شرطة برتبة ملازم لبعض الحريق (1) ، وهددت حركة العدل والمساواة المتمردة شركات النفط الأجنبية بعدم العمل عندما أمهلت شركة كونورسيوم إسبوعاً لمغادرة السودان بعدما خطفت إثنين من موظفيها (عراقي وكندي) في هجوم على حقل دفرا الذى ينتج خمسمائة ألف برميل يومياً والذى يتم تصدير معظمه إلى دولة الصين ، وإثر ذلك توقفت عن العمل ثمانية حقول نفطية مجاورة خشية تعرضها للهجوم ، وقالت حركة العدل والمساواة (هذه رسالة إلى حكومات السودان والصين وماليزيا ... إننا نريد وقف إنتاج النفط لأننا نريد وقف الإبادة الجماعية في دارفور) (2) .

من الآثار الإجتماعية السالبة إنتشار السلاح الحديث بين المواطنين خاصة قبيلتى المسيرية ودينكا نقوك بالمنطقة التى تعانى الدمار الإجتماعى ، وقد تبين ذلك من خلال أشكال مختلفة من الجريمة أفرزها وجود أكثر من (300) ألف قطعة سلاح بالمنطقة

(1) تقرير ممثل الشرطة في لجنة المراقبة المشتركة بأبيبي - 2013م - الخرطوم
(2) صحيفة السودانى - الخرطوم - مارس 2013م - ص3

في يد المدنيين بعد أن فشلت فيها سياسات الدمج وإعادة التسريح (DDR)، كما أن الأثر الإجماعي تبين في تجيش مجتمع المسيرية ودينكا نقوك في منطقة أبيي وأن قبيلة المسيرية يسيرها الآن أمراء الدفاع الشعبي والمنطقة تتعرض إلى فشل في نمط الحياة، وهناك إنتشار للجيش بالمنطقة بنسبة ستة من كل عشرة من المواطنين وإصابة سبعة من كل عشرة بمرض الإيدز في ظل غياب الخدمات الصحية، وأن ما ولد العنف في المنطقة هو الإحساس بالدونية وأن المجتمع دُمر تماماً بأسباب التسييس والعسكرة من قبل الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني ومن خلال زرع الخلاف بين المواطنين في المنطقة⁽¹⁾. ويسبب إنتشار السلاح إنتقلت المنطقة من مرحلة ثقافة السلام التي كانت سائدة إلى مرحلة ثقافة الحرب والنزاع المسلح ففقدت فيها الوسائل التقليدية لفض النزاعات والتعايش السلمي فاعليتها تماماً، وهذا الإنتشار للسلاح كفيل بأن يخلق نوعاً من الفوضى والخسائر وعدم الإستقرار وسط مجتمع أبيي، وقد أستخدم هذا السلاح في الإغتيالات التي طالت قادة ورموز الإدارة الأهلية الذين تركوا إرثاً قوياً ومتميناً في رتق النسيج الإجماعي بين القبائل فكان التسامح بين القبائل عنواناً ومثالاً يحتذى به، ففي الرابع من مايو 2013م قتل السلطان كوال دينق مجوك في منطقة بين قولى وبلوم على الطريق بين حقل دفرا النفطى ومدينة أبيي والذي كان في زيارة تحت حراسة القوة الأمنية المؤقتة الأثيوبية التابعة للأمم المتحدة وبحضور قائد القوات الأثيوبية لمنطقة أبيي، وقد قتل في الحادث عدد (17) من المسيرية وجرح عدد (12) وقتل جندي أثيوبي وهو الذى كان يقود العربة التي كانت تقل السلطان كوال دينق مجوك⁽²⁾. لقد أدت

(1) تقرير ممثل الشرطة في لجنة المراقبة العسكرية المشتركة بأبيي - وزارة الداخلية - الخرطوم - 12/مايو/2013م
(2) أبو القاسم محمد فور - ندوة الأثار الإجتماعية والإقتصادية لأحداث أبيي - صحيفة الصحافة - العدد (6449) - الخرطوم
30/يونيو 2011م

تداعيات إغتيال السلطان كوال دينق مجوك إلى قيام بعثة اليونسفا بتاريخ 7/مايو/2013م بإجلاء جميع السودانيين الشماليين العاملين كعمال وفنيين مع البعثة بأبيي إلى مدينة كادقلي وعددهم (104) شخص كإجراء وقائي حتى لا تحدث إعتداءات عليهم من قبل الدينكا نسبةً لأن هؤلاء العمال يسكنون في معسكر تابع لليونسفا بمنطقة دكرة في أطراف مدينة أبيي ، كما تم حرق سوق أبيي بالكامل بتاريخ 6/مايو/2013م بعد أن إعتدى على السوق مجموعات من الدينكا نقوك كرد فعل على مقتل السلطان كوال دينق مجوك وقد كان السوق مغلقاً ومحروساً بواسطة قوات اليونسفا بعد أن تم إجلاء التجار الشماليين إلى منطقة دفرا شمال أبيي ، وبتاريخ 11/مايو/2013م قام عدد من أفراد قبيلة المسيرية بنهب عدد (150) رأس من الأبقار التابعة لدينكا نقوك وقد حدث إشتباك مع الدينكا في منطقة تاج اللي في محاولة لإسترداد الأبقار وقد قتل جراء هذا الإشتباك عدد (7) أشخاص من الدينكا ومقتل واحد (1) من المسيرية وجرح آخر ، وبتاريخ 11/مايو/2013م غادر اللواء جون يوهانس قائد القوة الأمنية المؤقتة بأبيي ورئيس بعثة اليونسفا إلى مدينة كادقلي للإجتماع مع والى ولاية جنوب كردفان ثم غادر كادقلي إلى جوبا وذلك في إطار السعى لتهدئة الخواطر بين مجتمعي المسيرية ودينكا نقوك بمنطقة أبيي حتى يستتب الأمن بين المجتمعين ⁽¹⁾ . أدت هذه الأحداث إلى إنتشار الهلع والخوف والتوتر والترقب وسط إنسان منطقة أبيي الذى فقد ثقته في كل المؤسسات إلا قبيلته وفصيلته التى تأويه ، وأدى هذا التعصب القبلى أحياناً إلى التفكك الأسري وإِنهاء العلاقات الزوجية لينطلق كل من الزوج والزوجة إلى قبيلته مدافعاً ومؤازراً لها ، وهذا يعنى سقوط جدار الثقة بين مواطن منطقة أبيي والقضاء على روح

(1) تقرير ممثل الشرطة في لجنة المراقبة العسكرية المشتركة بأبيي – المرجع السابق – 2013/5/12م

التسامح والتكاتف ونسيج العلاقات الإجتماعية خاصةً الزواج
والجيرة .

يمكن القول أن البيئة الإجتماعية في منطقة أبيي قد أصابها
الدمار بسبب لتدهور في التعليم والخدمات الصحية والنزوح والتشرد
والأرامل والأيتام وزرع الألغام ومئات الأرواح التى أزهقت وضعف
الوازع الدينى بين القبائل المتحاربة الذى ظهر مؤخراً والتى تتقاتل
لأبسط الأسباب حتى أصبحت منطقة أبيي بسبب هذه الآثار
الإجتماعية السالبة نموزجاً فعلياً وحيوباً وجازياً لدراسة آثار الحرب
على حياة الناس وثقافتهم و انعكاس ذلك على طبيعة حياتهم
وتفكيرهم وقيمهم الإنسانية .

إن منطقة أبيي بوصفها منطقة بتروى إضافةً إلى أنها غنية
بالموارد الأخرى ومساحتها التى تقدر بـ 1% من جملة مساحة
السودان و 3% من مساحة جنوب السودان ، جعلها منطقة نزاع ،
كذلك توجد علاقة جدلية بين الإستقرار والأمن ، فالمجتمع في
منطقة أبيي مكون من قبائل رعوية ومزارعين ولكل قبيلة ومجتمع
منهجه وثقافته ومكوناته النفسية والمعتقدية ، فجد الراعى يتصف
بالغظة والخشونة وفقاً لطبيعة عمله التى تعرضه لكثير من
المشكلات حتى يدافع عن مئات الآلاف من رؤوس أبقاره ، أما
المجتمع الزراعى فطبيعته الإستقرار لذا يكون ميالاً للسلم ويتأمل
الأشياء بطريقة مختلفة . وجدلية الإستقرار الأمنى في المجتمعات
تكمن في ضرورة وجود آلية وجهاز وتركيبية لها تعتبر في تلك
المناطق هى نظام الإدارة الأهلية ، فالقانون والشرطة والحكومة
والمحاكم وغيرها تعتبر إضافات على المجتمع ولكن الإدارة الأهلية
هى جزء من المكون الأسري ، وصراع الراعى المسيري والمزارع
من قبائل الأنقوك صراع أذلى وتاريخي كان في الماضي يتم حله
عن طريق الإدارات الأهلية وبصورة يرضاها كل الأطراف ، وتكمن

قوة الإدارة الأهلية في معتقدات الناس بها وهم يرونها ممثلاً لهم أكثر من الدولة وكانت تسوية النزاعات لا تقف عند التعويضات ودفع الديات بل تتعداها إلى المصاهرة والزيجات ... وهناك رموز من مجتمع الإدارة الأهلية حريصين جداً على إستمرار حميمية التواصل والتماسك بينهم منهم كوال أروب ودينق مجوك والناظر علي جلّه وبابو نمر ... ألخ فضلاً عن المصالح التجارية حيث يتبادل المسيرية الذرة والسكر والملح والشاي مقابل الأسماك واللحوم الجافة للصيد من الأنقوك ، وحتى السلاح كان يعتمد في الماضي كمظهر إجتماعى فقط ويستخدم في حماية النفس وفي أيام المناسبات كالأعياد والزواج والختان ، لكن حالياً وبسبب التوترات الأمنية تأثرت منطقة أبيي تماماً وتوقفت الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتدافع الناس إلى الصراع والنزاع والقتل وإجهت مصالح السياسيين من أبناء شمال السودان والجنوب إلى تسييس الأمر فضلاً عن القوى الغربية التى تدير العمل من بعيد وفقاً لمصالحها مستفيدةً من التنافس والصراع بين الأطراف المتنازعة الأمر الذى أدى إلى تفرق الأسر وتشثيتها وتهديد القرى وفقدان الثقة ، عليه فإن المطلوب من حكومتى السودان وجنوب السودان التعاون وأن تكف الحكومتان من وضع الدينكا والمسيرية وقوداً للحرب وأن تعملان على إعادة البناء الإجتماعى والنفسى مع إعادة الإدارة الأهلية وتقويتها وتمكينها لتؤدى دورها في ترميم المنطقة إجتماعياً .

المبحث الأول ماهية النزاعات

النزاعات عبارة عن منافسة من أجل الحصول على حاجات الإنسان المادية كالموارد والثروات أو العقائدية كالأديان السماوية عامةً وغيرها من الأيدلوجيات الوضعية مثل الماركسية الليبرالية والرأسمالية ، أو الحاجات الإجتماعية كالتى بين الإثنيات المختلفة بنقسيمااتها بسبب الهوية والثقافات أو النفسية كالحصول على السلطة والمراكز العليا ومواقع النفوذ .

النزاع في اللغة من نزع أى خلع ، وقد وردت الكلمة في هذا السياق في القرآن الكريم طَأْتَأُ ⁽¹⁾ أى خلع الحياة من المخلوق الحى ، والتنازع عبارة عن تجادل واختلاف كما في قوله تعالى أَمْ حَرَجْنَاكَ مِنْهَا لِيَسْخَبَ لَكُمُ الْكُفْرُوتُ يَوْمَ تُنْفَخُ السُّنُورُ ⁽²⁾ . والنزاع

هو حالة تقع نتيجة الاختلاف في الإدراك والتضارب في الأهداف بين جماعات مختلفة في موضوع معين مما يقوم للعنف ، وهناك فرق بين النزاع بمعنى (Conflict) والذي عبارة عن متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم الوسائل السلمية أو العنيفة ، والنزاع بمعنى (Dispute) والذي يدور حول مصالح ، لذا يمكن التفاوض حول تسويته ⁽³⁾ ، كذلك وردت مفردة النزاعات في القرآن الكريم لتحتمل معنى الخير في قوله تعالى أَأَمْرٌ أَنْ يَسْمَعُوا سُرُوتًا ⁽⁴⁾ ، والتي تصف حال أهل الجنة في تجازيهم الكؤوس مع الأانس والتلذذ ، ووردت المفردة أيضاً في القرآن الكريم لتحمل معنى الشر وضرره كما في الآية الكريمة طَأْتَأُ ⁽⁵⁾ فقد بينت الآية المدى الذى يمكن أن تبلغه مضار النزاعات

ومفاسدها ، حيث التصوير القرآنى البليغ والذي يفوق مجرد الهلاك ليصل إلى ذهاب الريح ، فالوحوش في الغابات تتنازع ، ثم تتصارع ، فتقتل وتهلك ثم تشتم رائحتها

(1) سورة النزاعات - الآية (1)

(2) سورة النساء - الآية (59)

(3) محمد زين محمد أحمد - سياسات الولايات المتحدة في فض النزاع وتأثيرها على الأمن القومى السودانى (1983م - 2003م)

رسالة دكتوراة - جامعة أفريقيا العالمية 2008م - ص30

(4) سورة الطور - الآية (23)

(5) سورة الأنفال - الآية (46)

وهى جيفة ، ثم تذهب ريحها تماماً ، فإذا ما أنذل هذا التصوير على مآلات النزاع في حال البشر ، تبين مقدار الخطر والمصير . عليه فإن مدلول النزاع يحتمل معانى الخير في ميادينه كما يحتمل معانى الشر في ميادينه الشاسعة .

ويعرف النزاع بأنه تضارب القوى على المصالح حيث أن الجماعات والشعوب والدول تتبنى أهداف غير منسجمة ولها مصالح متباينة ومتعارضة ، أحياناً هذه المصالح قد تكون سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية وفي خضم التفاعل والحراك الإقتصادي والسياسي والإجتماعي (1) .

وفي علم الإجتماع يعرف النزاع بأنه الصراع المباشر بين طرفين من أجل الوصول إلى نفس الغايات إلا أن هزيمة الطرف الآخر ضرورية لتحقيق هذه الغاية ، وقد يحدث أحياناً أن تكون هزيمة الطرف الآخر مقدمة على تحقيق الغايات (2) .

أما علماء النفس فقد عرفوا النزاع بأنه كل تنافس بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع ، وبناءً عليه إنقسم النزاع إلى سلمي وعنيف . وسياسياً عرفه بعض الباحثين بأن النزاع الداخلى هو إنهيار أو تعطل في النظام الإجتماعي والسياسي وآخرون ذكروا أنه تنازع بين مجموعات مختلفة عرقياً - سياسياً - دينياً ، من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع ، ولكن هذا التعريف ذكر أنه بوجود مخالفات غير منطقية ، ويمكن أن تكون هناك أسباب منطقية ينتج عنها بالضرورة أحداث أو سلوك أو تصرفات قد تكون مرفوضة إلا أنها بالضرورة منطقية ، بل نجد في الإسلام أن للنزاع تفسيرات متباينة ما بين الرفض أو التحريم وما بين الأمر بالقتال و الوجوب حسب الأسباب التي تقف وراءها ، فالإسلام مثلاً يدعو لمبدأ العلم والعدل ، **ثَأْتَأُ الْجُلُودَ لِهَجْمِمْ نَجْرُ نَجْرٍ** (1) ، كما يدعو الإسلام إلى القتال أو النزاع ويعتبره وجوباً وفرضاً وعبادة ، **ثَأْتَأُ**

بر بنى بي تر تن تي تي ، كما **ثَأْتَأُ** الخ لم لي (3) ،

(1) ربيع عبد العاطي - دورة منظمة الوحدة الأفريقية في فض النزاعات - سولو للطباعة والنشر - ص5

(2) روجر بنشر ووليم أدري - فن التفاوض - ترجمة منى الأعرج - منشورات مجلة الصناعة - بغداد - ص 2

(1) سورة الأنفال - الآية رقم (61)

(2) سورة البقرة - الآية (246)

(3) سورة البقرة - الآية (216)

وفي علم النفس يفسر النزاع بأنه التعارض بين إثنين من الرغبات غير المتوافقة ، مما يؤدي أحياناً إلى حالة من التوتر العاطفي وتكون مسؤولة عنه الأعصاب مما يترتب عليه سلوك غير متوقع⁽⁴⁾ ، والنزاع إصطلاحاً ترجمة حديثة لكلمة (Conflict) الإنجليزية المأخوذة بدورها من الكلمة اللاتينية (Conflicyus) وتعنى إستخدام القوة وهى تدل على عدم الإتفاق ، والمعنى اللفظي يشير إلى التفاعل الذى تتعارض فيه الكلمات والعواطف والتصرفات مع بعضها البعض مما يؤدي إلى آثار تمزيقية ، ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والإجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة منها تضارب المصالح ، صراع الحضارات ، صراع الثقافات ، نزاع مسلح ، نزاع حدودى⁽⁵⁾ .

أما ميثاق الأمم المتحدة لم يضع تعريفاً للنزاع يمكن اللجوء إليه إلا أنه يمكن تعريف المنازعة قانونياً على أنها (خلاف حول حق أو مصلحة أو مسألة قانونية لدولة معينة أو شخص من أشخاص القانون الدولى ، بحيث يتمسك بها شخص ويذكرها وينازع بها شخص آخر) ، أما من خلال تعريف محكمة العدل الدولية يمكن تعريف المنازعة على مسألة من القانون أو الواقع بأنها (أى خلاف تعارض بين وجهات نظر قانونية أو مصلحة بين شخصين)⁽⁶⁾ . نجد في كل التعريفين إستخدام مصطلح (خلاف) ، والخلاف في اللغة من أصل كلمة (خلف) أى تعارض أو تعاكس مع آخر ، ومن تعريفاتها (تخالف - إختلف - خلاف) ويتطلب الخلاف على الأقل جهتين أو تيارين ، وينشأ بسبب وجود أهداف يعتقد كلا الطرفين أنها الأصح ، ويصبح الخلاف نزاعاً عندما يدخل فيه طرفاً آخر نتيجة لحقائق يمكن أن تكون موضوعية ،

(4) مصطفى عثمان إسماعيل - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - القاهرة - مكتبة مدبولى - 2014م - ص30

(5) المرجع السابق - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - ص 28 - 29

(6) زين حسين العفيف - حل النزاعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة - الدليل الإلكتروني للقانون العربي - 2009م - ص3 .

أو قيم فردية أو حتى وجهات نظر ، ويمكن البدء في حله في هذه المرحلة .

إن النزاع هو مرحلة تسبق إستخدام العنف وهو أمر وارد في حياة الإنسان ، وتلافي وقوع خلافات يعد أمر غير منطقي وغير طبيعي لأنه سنة الحياة ، ووجود النزاع يستوجب تدخل طرف ثالث وقد يتفاقم لأشكال غير مرغوبة من العداة والعنف ، ثم تأتي مرحلة الحرب التي يتم فيها إستخدام السلاح وبالمقابل نجد أن المعانى الثلاث (خلاف - نزاع - حرب) باللغة الإنجليزية مجملة في كلمة (Conflict) ويقابل هذه الكلمة عدة معانى في اللغة العربية مثل الصراع - تضارب - معركة - قتال ألخ ، والحرب أبشع صور المنافسة التي يتم فيها إستخدام قوة السلاح ، كذلك لا يوجد إتفاق على تعريف الحرب ، وعادةً ما تسفر عنها ضحايا كثر وإصابات وخسائر غير عسكرية بنسب عالية ، وللحرب أسباب متنوعة ، إلا أنه يوجد عامل أساسي واحد وهو توافر الأسلحة التي ما أن يتم حيازتها حتى يجري إستخدامها (1) .

والنزاع سمة متلازمة في كل مراحل التطور البشري ، إذ توجد قوى في المجتمع تساعد على ترابطه وقوى أخرى مناوئة تسعى إلى تفكيكه ، ربما يفسر ذلك على أساس تنازع بين قوى الخير وقوى الشر ، أو لوجود أهداف مغايرة ومتناقضة بين فئات المجتمع لا تتسجم مع بعضها البعض (2) . من جهة أخرى فإن النزاع يظل أحياناً كامناً بين مكونات وعناصر المجتمع وقد ينفجر بفعل المسببات العاطفية أو الإدارية أو السلوكية ، فينتقل المجتمع من الوضع الذي يتسم بالرضا إلى أوضاع النزاع والصراع ، فإذا أيقنا أن تلك البذرة الكامنة في الحياة الإجتماعية تثبت بظهور أى سبب ، قد يتأكد لنا ضرورة المقاربة المتواصلة بين ظروف السلم والنزاع (1) .

(1) موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت - المعرفة - 2009م - صفحة مهارات إدارة الخلافات

(2) هويدا صلاح الدين العتباتي - الهوية والتعدد الأثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان 1955م - 2005م - الخرطوم - مركز

دراسات المراف - شركة مطابع العملة المحدودة - 2012م - ص39

(1) الطيب حاج عطية - مدخل لمفاهيم وآليات فض النزاع - مجموعة أوراق عمل حول قضايا الوفاق والسلام في السودان - المحرر

عوض السيد الكرسي - مطبعة جامعة الخرطوم - السودان - ص6

والإختلاف من سنن الله فالناس مختلفون في ألوانهم وألسنتهم وعقولهم ومعتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم ^{ثأتأني} ير ين ^{بجاً} (2) والإختلاف آية من آيات الله قال تعالى ^{أأخ لم لي} (3) .

وهكذا نجد الإختلاف سنة طبيعية وماضية إلى يوم القيامة ، وإذا ما إلتزم الناس بقوانين وآداب الإختلاف كان ظاهرة إجتماعية إيجابية ، لكن المشكلة تكمن في أن يتحول هذا الإختلاف إلى نزاع وجدل وشقاق فتذهب ريح الأفراد والجماعات ومسايعهم من أجل إعمار الأرض .

النزاع يمكن أن يكون ممتداً (Protracted) أو صعب الحل (Intractable) أو يكون عميقاً ومتجزراً (Deeprooted) وأصعب أنواع النزاع هو الممتد لأنه يبقى لأزمان طويلة .

أن مصطلح فض النزاع (ConflictResolution) مصطلح حديث ويعني الشروع في عملية توفيقية لإحلال الحوار والتفاوض محل العنف والإقتتال لتحقيق السلام والمعالجة الجذرية لأسباب النزاع ، وعليه فإن عملية فض النزاع تحتاج إلى معرفة لأسباب وجذور النزاع (RootCauses) لوضع رؤية تحليلية موضوعية وقد يأتي من أجل صياغة موقف تفاوضي . وعملية فض النزاع تحسم عبر مراحل ، أولها الوعي والإدراك بطبيعة المشكلة ، وثانيها التعرف على أطراف النزاع المباشرة ، وثالثها فتح باب الحوار ، ورابعها الشروع في مباحثات مباشرة للدخول في مفاوضات ، وخامسها الإتفاق وصولاً للتسوية . وتحتاج عملية فض النزاع إلى طرف ثالث محايد لأن الفرقاء من الصعب أن يصلوا لإتفاق مباشر ، وتأتي أهمية الطرف الثالث إلى ضرورة إفتراض توفر الثقة فيه ،

(2) سورة الروم - الآية رقم (22)

(3) سورة هود - الآية (118 - 119)

مما يكسر حاجز الكراهية بين الأطراف المتنازعة فتفتح آفاق جديدة تمتاز بعدم وجود مصلحة وعدم الإنحياز إلى طرف ما ، ومن هذا المنطق يقوم الطرف الثالث بالمساعدة في فض النزاع عن طريق عدد من الأساليب مثل التوسط (Mediation) أو التحكيم (Arbitration) أو التوفيق أو ممارسة الضغوط (Exert Pressure) ، وقد عرف السودان أساليب وآليات تقليدية للتسوية والقيام بدور فض النزاعات مثل الجودية والروايب والمؤتمرات القبلية وإقرار التعويضات وفرض العقوبات ... ألخ ولكن هذه الآليات تحتاج إلى أن تطور بصورة علمية حتى تواكب التعامل مع النزاعات في السودان في هذا العصر الحديث .

1. آليات فض النزاعات في الإسلام :-
(أ) المصالحة :-

شرع الله تعالى الصلح كأعظم آلية لإنهاء النزاعات سواء أن كانت بين المسلمين وغيرهم وبين المسلمين أنفسهم ، فقد رغب ووافق النبي صلى الله عليه وسلم بصلح الحديبية رغم شروطه المجحفة التي فرضها المشركون على المسلمين ، وكان صلى الله عليه وسلم يرى في هذا الصلح مصلحة للإسلام لذا فقد تخطى كل ما واجهه من صعاب وعقبات كادت أن تعصف بالصلح وتقضي عليه في مهده ، فقد وافق الرسول صلى الله عليه وسلم على كافة شروط قريش المجحفة بنظرة ثاقبة ورؤية واقعية رغم غضب الصحابة رضوان الله عليهم من هذا الصلح الذي يرون فيه هضم لحقوقهم إلا أن النبي عليه السلام أمضى الصلح وعمل بمقتضاه ولولا هذا الصلح لسالت الدماء أنهاراً من المسلمين الذين بايعوا الرسول (ص) على الموت ، والمشركين الذين أبوا أن يدخل عليهم الرسول (ص) عنوة هو وأصحابه ، ورغم أن ظاهر هذا الصلح هو هضم وظلم لحقوق المسلمين

إلا أن الله تعالى سماه فتحاً مبيناً أُلخ لم لي ١ لأنه في فترة وقف القتال الوجيزة قطعت الحركة الإسلامية أشواطاً طويلة لم تكن لتقطعها لو ظلت تقاتل لسنوات طويلة ، فقد خرجت الدعوة الإسلامية من الإقليمية (مكة والمدينة) إلى العالمية حيث راسل عليه السلام الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام ، وقد أنهى الوجود اليهودي في المدينة وقضى عليهم في آخر معاقلم خبير ، وقد خرج معه عليه الصلاة والسلام يوم صلح الحديبية ألف وخمسمائة من المسلمين ، وكان معه يوم الفتح أى بعد عامين فقط عشرة ألف مقاتل ثمرة عامين من العمل الهادئ والدعوة السلمية ، فالصلح جائز إذا كان فيه مصلحة للمسلمين ودرء للمفسدة قال تعالى أألخ لمل لمل .

(ب) الحوار :-

فضل الله سبحانه وتعالى بنعمتى اللسان والعقل على سائر المخلوقات تكريماً له قال تعالى أأ

نى (1) ،

ويستطيع الإنسان بلسانه وعقله أن يناقش ويتدارس ويشرح قضاياها ويتحاور في شأن نقاط خلاف بينه وبين غيره ليصل إلى إتفاق ، وقد ورد لفظ الحوار في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع ، الأول في قوله تعالى أألخ لمل لمل نه (1) ، والثانى في قوله تعالى أ* بر (2) ، والموضع

الثالث في قوله تعالى أألخ لمل لمل نمل (3) ،

وكان منهج الإسلام في الحوار هو التخاطب والتشاور والتحاور والتفاهم والتجادل بالتى هى أحسن وبالذعوة إلى الحوار وليس بالعصبية والشقاق والتطرف والغلو قال تعالى أأ* بر بن بى بى تن تنى

(4) ، وقال تعالى أأ* برب برب برب برب (5) ، وأن إحترام قواعد الحوار

(1) سورة الإسراء - الآية رقم (70) .

(1) سورة الكهف - الآية رقم (34) .

(2) سورة الكهف - الآية رقم (37) .

(3) سورة المجادلة - الآية رقم (1) .

(4) سورة آل عمران - الآية رقم (64) .

ومنهجه واجب وهو أن لا يكون لإختلاف الآراء أثر في العلاقات الطيبة القائمة بين الأطراف ، لأن أسباب الإختلاف لم تكن أسباباً شخصية قائمة على أمور ذاتية ، بل كانت تقوم على أمور موضوعية .

2. الآليات السياسية لفض النزاعات :-

أ. المفاوضات :-

المفاوضات تعنى تبادل الآراء بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما ، وهى من الوسائل السلمية لفض النزاع ، ويقوم بالمفاوضات عادةً المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأطراف في النزاع عن طريق وزراء الخارجية ، ويمكن تعيين مندوبين خصيصين للتفاوض ، ويكون تبادل الآراء بين المفاوضين شفاهةً أو بموجب مذكرات مكتوبة أو بلطريقين معاً ، وإذا كان النزاع يحتاج حله إلى تدخل فنى لتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين يتم تكوين لجنة فنية بواسطة الدولتين تتولى دراسة الموضوع ووضع تقرير برأيها فيه يسترشد به المفاوضون الأصليون .

والمفاوضات ليست قيمة قانونية ملزمة خاصةً إذا كانت شفوية ، أما إذا كانت كتابية وصادق عليها البرلمان فهى ملزمة للأطراف لأنها مقدمة لإلتزام دولى وخاصةً إذا كانت بصدد إتفاقية جماعية ، ويمكن أن تتم المفاوضات في إقليم أطراف النزاع أو في دولة محايدة⁽¹⁾ .

ب. المساعي الحميدة :-

يقصد بها تدخل دولة من تلقاء نفسها أو أشخاص لا علاقة لها بالخلاف القائم بين دولتين متنازعتين من أجل إنهاء النزاع والعمل على الحيلة دون تطوير هذا النزاع ، فقد

⁽⁵⁾ سورة النحل - الآية رقم (125) .
⁽¹⁾ مصطفى عثمان إسماعيل - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - الطبعة الأولى - القاهرة - مكتبة مدبولي - 2014م - ص240-

تدخلت تركيا ومصر بمناسبة النزاع العراقي البريطاني عام 1941م ، وتدخلت قطر لإنهاء الصراع الإرتيري الجبوتي والمساعي التي قامت بها الجزائر في الصراع الأثيوبي الإرتيري⁽²⁾ .
ج. الوساطة :-

عندما تفشل المفاوضات بين الدولتين المتنازعتين في حل النزاع القائم بينهما ، كان هناك محلاً للإلتجاء إلى الوساطة ، والوساطة نوع من المساعي الحميدة لكنها تتضمن عنصراً جديداً ألا وهو إشترك الشخص الثالث في التفاوض مع الدول المتنازعة فينقل إلى كل من الطرفين وجهة نظره الخاصة ويقترح حلولاً للتوفيق ، ويجوز أن يستدعي الطرفان المتنازعان وسيطاً في حالة إستفحال النزاع بينهما ، ومن أمثلة الوساطة تلك التي قام بها الرئيس مانديلا رئيس جنوب أفريقيا الأسبق لحل النزاع الليبي الأمريكي البريطاني في قضية لوكاربي ووساطة الجزائر لحل النزاع الإيراني الأمريكي ، ووساطة الوسيط الأفريقي ثامبو أمبيكي رئيس جنوب أفريقيا السابق لحل النزاع بين دولتي السودان وجنوب السودان .
د. التحقيق :-

التحقيق من الوسائل السلمية التي تناولتها إتفاقية لاهاي الأولى (1889 - 1907م) لتسوية النزاعات وفق إجراءات وقواعد معينة ، فإذا وقع خلاف بين دولتين على وقائع نزاع لا يمس شرف الدولة أو مصالحها الأساسية ، أن تعين الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية لفحص وقائع النزاع وتحقيقها بموجب إتفاق خاص بين الدولتين ، وإذا لم تتفق الدولتان على تشكيل خاص للجنة ، يتم تشكيل لجنة من

(2) المرجع السابق - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - ص 241-242

خمسة أعضاء تنتخب كل من الدلتين إثنين منهم يجوز أن يكون أحدهما من رعاياها ، ويقوم هؤلاء الأربعة بانتخاب العضو الخامس ، وتقوم اللجنة بمهمتها في جلسات غير علنية وتكون مداولاتها سرية وتتخذ قراراتها بأغلبية الآراء وتحرر به تقريراً يوقع عليه جميع أعضائها ويتلى التقرير في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين المتنازعين ثم تسلم لكل منهما نسخة ، وليس لهذا التقرير صفة قرار التحكيم ، ويؤخذ على نظام التحقيق بأن الرجوع إليه ليس إلزامياً وأن أمره متروك لإرادة حكومات الدول المتنازعة ، وليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالإلتجاء إليها على الفور عند بدء النزاع ، ومن أمثلة التحقيق ، تحقيق مليس حول إغتيال الحريري .

هـ. التوفيق :-

التوفيق من الوسائل حديثة العهد ، حيث لم تتعرض له إتفاقيتي لاهاي الأولى والثانية ولم يعرف في القانون الدولي إلا إعتباراً من سنة 1919م ، وقد ورد النص على اللجوء إليه كوسيلة ودية لحل الخلافات الدولية في كثير من المعاهدات (البولونية) و (الألمانية الفرنسية) وأهمها معاهدة (لوكانو) سنة 1925م التي وضعت قواعد التوفيق مثل تكوين لجان التوفيق من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وتكون دائمة ، وأن ينحصر إختصاصها في الخلاف على المصالح وليس على الحقوق ولا يكون الإختصاص إلزامياً ، كما أن نتيجة التقرير ليس ملزمة للطرفين بل يكون مستند الحكم تحكيمياً أو قضائياً لاحقاً⁽¹⁾ ومن أمثلة التوفيق في سنة 1948م إقتراح وسيط أممي تأليف لجنة التوفيق لفلسطين للإشراف على تنفيذ التوصيات التي إقترحها ومنها إعادة اللاجئين إلى وطنهم

(1) مصطفى عثمان إسماعيل - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب- المرجع السابق - ص244

وتعويضهم عن ممتلكاتهم ورعاية مصالحهم وإيوائهم والإهتمام
بمشاكلهم الإجتماعية والإقتصادية .
3. عرض النزاعات على المنظمات الدولية أو الإقليمية :-

عرض النزاع على المنظمات الدولية أسلوب جديد من
أساليب الطرق الودية لتسوية النزاعات لأنه بدأ مع بداية القرن
العشرين نظراً لعدم ظهور المنظمات الدولية كشخص من
أشخاص القانون الولي العام إلا مؤخراً مثل عصبة الأمم والأمم
المتحدة ومنظمة التجارة الدولية .

أشارت المادة (12) من عهد عصبة الأمم على إلتزام
الدول الأعضاء بعرض نزاعاتها على مجلس العصبة إذا لم يتم
تسويتها بالوسائل الدبلوماسية والقضائية ، وإذا جاء قرار المجلس
بالأكثرية حول أى نزاع لا يكون ملزماً وفي هذه الحالة قد يقود
الطرفين إلى حرب ، أما إذا صدر بالإجماع يكون ملزماً .
أما المادة (33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة فقد أشارت إلى
تبنى المنظمة لمختلف الطرق لحل المنازعات الدبلوماسية
بمختلف أنواعها وعليها أن تعهد ذلك إلى مجلس الأمن الدولي
والجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة ، ويقوم مجلس
الأمن بالتحقيق في كل نزاع أو أى حالة قد تؤدي إلى خلاف
بين الدول من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين ، وعليه أن
يقوم بالتوصيات في حالات النزاعات البسيطة أو أن يقرر بعض
التدابير في الحالات الخطرة قد تصل إلى التدخل وفق الفصل
السابع (التدخل العسكري) . أما الجمعية العامة فإن دورها في
حل النزاعات نصت عليه المواد (10 - 11 - 14 - 45) من
ميثاق الأمم المتحدة ويتمثل في الآتى (يمكن أن تناقش أى
مسألة داخلية في نطاق الميثاق - تقديم توصيات إلى الدول
أو إلى مجلس الأمن - تقوم بإجراء تحقيقات - توصي بإتخاذ

تدابير تسوية مختلفة) ، أما الأمين العام للأمم المتحدة فإن المادة (99) من الميثاق تكفل له الحق بأن يخطر الجمعية العامة بأى نزاع أو أن يخطر مجلس الأمن ، أو أن يجرى تحقيقات في أى نزاع أو أن يكلف بإجراء وساطة ومساعي حميدة (1) . أما منظمة التجارة العالمية فقد أنشئت في إتفاقية مراكش عام 1994م لتحل محل الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، وكانت فكرة إنشاء المنظمة قد نبعت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد تميزت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها بآلية فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية أفضل بكثير من (الجات) ولها نظام قوى لفض المنازعات يقوم على أساس المساواة بين القوى والضعيف في الحقوق ، ولها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة .

4. الوسائل القضائية لفض النزاعات :-

أ. التحكيم الدولي :-

التحكيم هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع إلزامهم بتنفيذ القرار الذى يصدر في النزاع وقراره بمثابة حكم قضائي له صفة الإلزام . وللدول أن تعرض على التحكيم أى نزاع يقوم بينها سواء كان هذا النزاع ذا صفة قانونية كالاخلاف على تفسير معاهدة أو على تطبيق قاعدة دولية ، أو كان مادياً كالنزاع الخاص بتعيين الحدود .

ويكون عرض النزاع على التحكيم بناء على إتفاق الدول المتنازعة وقد يتم هذا الإتفاق عند قيام النزاع أو قبل وقوع أى نزاع ، ولأطراف النزاع الحرية الكاملة في إختيار الجهة التى

(1) مصطفى عثمان إسماعيل - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - المرجع السابق - ص246-247

يحتكمون إليها ، فيمكن أن يكتفوا بحكم واحد أو جملة محكمين ، أو لرئيس دولة أو إلى إحدى الهيئات القانونية أو القضائية في بلد أجنبي كمحكمة عليا أو كلية حقوق ، ولكن الغالب تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي ، ويصدر قرار التحكيم بالأغلبية ويكون مسبباً ، وله قوة الأحكام القضائية وملزم للو أطراف النزاع ، وإلتزامها هذا منشق من إتفاقها على عرض النزاع على التحكيم وهو نهائي غير قابل للطعن إلا إذا إستجدت ظروف كان من شأنها أن تجعل القرار يصدر بشكل آخر . ومن أمثلة حالات التحكيم النزاع الحدودي الداخلي في منطقة أبيي بجمهورية السودان .

ب. القضاء الدولي :-

ويقصد بالقضاء محكمة العدل الدولية ، وللدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة النظام الأساسي للمحكمة للتقاضي أمامها ، وتشمل هذه الدول بجميع الأعضاء في الأمم المتحدة وكذا الدول غير الأعضاء التي تنضم إلى النظام الأساسي بالشروط التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على توصية مجلس الامن ، وتتنظر المحكمة في جميع المنازعات القانونية التي تتعلق بتفسير معاهدة من المعاهدات ، أو أى مسألة في القانون الدولي ، أو تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقاً لإلتزام دولي ، أو نوع وقدر التعويض المترتب على خرق إلتزام دولي . وحكم المحكمة نهائي غير قابل للإستئناف ، على أنه يمكن إلتماس إعادة النظر في الحكم في حالة ظهور وقائع تؤثر بصفة حاسمة في الدعوى وكانت هذه الوقائع غير معلومة للمحكمة وقت إصدار الحكم .

المبحث الثاني أثر النزاعات في السودان

يعانى السودان مثل بقية دول القارة الأفريقية من معضلة النزاعات المسلحة ، ففي دارفور الكبرى ما زالت النزاعات مستمرة ، كما أن منطقة جبال النوبا في ولاية جنوب كردفان ومنطقة الإنقسنا في ولاية النيل الأزرق تشهد لئوأ مسلحاً مدمراً ظل مستعراً منذ العام 1984م ، وفي مطلع عام 1997م إنضم شرق السودان إلى بقية مناطق النزاع الأخرى حيث لجأ التجمع الوطنى الديمقراطى إلى حمل السلاح ضد النظام الحاكم في الخرطوم ، كذلك شهد شمال السودان النزاع لكنه أقل النزاعات في السودان بسبب تهجير بعض القبائل (النوبة) إلى مناطق شرق السودان ، وفي جنوب السودان (قبل الانفصال) اندلعت الشرارة الأولى وأطلقت أول رصاصة عام 1983م واستمرت الحرب بين جنوب السودان وشماله راح ضحيتها أكثر من مليونى شخص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى بسبب الموارد ولازالت آثارها باقية ومستمرة .

هنالك العديد من الأسباب التى أدت إلى حدوث النزاعات في السودان خلال القرن الماضى وأهم هذه الأسباب هى الحاجة إلى

الأمن والإعتراف بوضعه ، التفاعلات القبلية وهي الأكثر تفشياً في السودان نسبةً لوجود أكثر من (570) مجموعة عرقية مختلفة (1) ، الحاجة إلى التنمية والإحتياجات الأساسية ، التنافس على الموارد الطبيعية بين القبائل ، الحراك السكاني والهجرات الداخلية التي أدت إلى زيادة العصبية القبلية وخلق النزاع بين الجماعات العرقية المختلفة والتوتر بين القبائل ، النزاع السياسي والتنافس على السلطة، و النهب المسلح الذي إستشرى في دارفور إعادة التوطين والذي يتمثل في تهجير المناشير وأهالي وادي حلفا ، تلك كانت أسباباً للنزاع شكلت مهدد لأمن السودان القومي . (ملحق رقم 2) أثر النزاع في جنوب السودان :-

1. الأثر الإجتماعي :-

السودان هو ملتقى بين أفريقيا العربية في الشمال وأفريقيا غير العربية في الجنوب (أفريقيا السوداء جنوب الصحراء) ومتعدد القبائل والثقافات والتقاليد والمعتقدات ، ووضعه الإقتصادي جعل منه مزيجاً من الإختلافات الإجتماعية وكثرت الولاءات القبلية والعرقية والمعتقدات ، وقد ركز الإستعمار البريطاني التنمية في منطقة الجزيرة لإنتاج القطن لتغذية مصانع النسيج في مانشستر ولاتكشير وليفربول ، وأصبح من الضروري أن يوفر للشمال قدراً من التعليم العام والفني لتخريج كوادر من الموظفين لمساعدة الإدارة الإستعمارية في مناطق أواسط السودان وإقامة المشاريع الزراعية والصناعية ومشاريع البنية التحتية ، مما خلق فوارق حضارية وإجتماعية كبيرة بين الشمال والجنوب .

أ. لقد ترتب على النزاع في الجنوب هجرات جماعية للمدن الرئيسية والعاصمة الخرطوم ، فتكدست هذه الجموع حول

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - الطبعة الثالثة - الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع ، 2006م ، ص118

المدن وهى لا تملك المسكن والملبس والمأكل ، ولا الخبرة والقدرة على العمل ، فتفشيت العطالة والتسول واستفحلت الجريمة وانحدرت الأخلاقيات وتفشيت ظواهر الندرة في السلع المختلفة ، كذلك أدى هذا النزوح العشوائي لإنهيار البنيات الأساسية المحدودة من مرافق تعليمية وصحية وطرق ووسائل مواصلاتفي الشمال ، وأفرزت ظواهر مشوهة جديدة في مجتمع السودان .

ب. عندما انفجرت حركة التمرد في مايو 1983م رفعت شعارات قومية بموجبها تم إستقطاب عناصر شمالية رخوة ، إلا أن مطالباتها كانت قبالية وعنصرية تحت هيمنة قبيلة الدينكا ، وخير مثال لذلك إنسلاخ جماعات الأثانيا (2) وهم من قبائل النوير شاهداً على ذلك ، إعتدت حركة التمرد على البنيات الأساسية بالجنوب من وسائل تعليم وصحة وطرق ومواصلات فإنهارت تماماً ، ونتيجة لعدم الإستقرار الذى أشاعته حركة التمرد وسط المواطنين وسلب إحتياجاتهم الغذائية ترك المواطنون الزراعة فنزحوا حول المدن الرئيسية بالجنوب في واو ، ملكال ، جوبا يطلبون المأوى والسلام ، وهاجرت أعداد كبيرة منهم لمدن شمال السودان في كردفان ودارفور والخرطوم والإقليم الأوسط والشرقي والشمالي . وتقدر التقارير بأن ما بين 300.000 إلى 350.000 لاجئ جنوبى نزح إلى أثيوبيا ، وحوال 50.000 لاجئ نزح إلى يوغندا ، ونزوح ما يقارب المليون نازح جنوبى لمدن السودان الشمالية بما فيها الخرطوم وحوالي 200.000 ماتوا جوعاً خلال التمرد (الأخير) وما يقارب المليونين معرضين للموت جوعاً منهم 100.000 مواطن جنوبى حول مدينة جوبا إذا

لم تتم إغاثتهم قبل حلول خريف 15 أبريل 1989م⁽¹⁾ . ولازال النزاع الجنوبي الدائر بين المعارضة الجنوبية بقيادة ريباك مشار والرئيس سلفاكير أدى إلى نزوح آلاف الجنوبيين إلى السودان خاصة ولاية النيل الأبيض .

ج. من آثار النزاع في جنوب السودان نمو ظاهرة قتل السودانيين على أساس العنصرية والهوية ، فقد عادت الظاهرة مجدداً إلى السطح بعد ما انحسرت بفعل إنشغال المكونات المحلية في جنوب السودان بصراعاتها ونزاعاتها القبلية التي توشك أن تفتك بالدولة الوليدة تماماً (نزاع المعارضة بقيادة ريباك مشار مع الحكومة بقيادة سلفاكير) ، والجدير بالذكر أن ثلاثة من التجار السودانيين لقوا مصرعهم في حادثين منفصلين بالولاية الإستوائية الوسطى في جنوب العاصمة جوبا ، وبينت المصادر أن المسلحين المجهولين نهبوا سيارة وبضائع التجار الشماليين وتوجهوا إلى مدينة مندرى ، بينما قتل آخر في حادث إطلاق نار منفصل بالقرب من منطقة روكون إثر إطلاق النار على عربة تجارية عندما حاول مسلحون نهبها ، وكان ذلك بتاريخ 2016/10/01م⁽¹⁾ .

2. الأثر السياسي :-

أ- ظلت حركات التمرد في الجنوب قبل الانفصال تمثل هاجساً لكل الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان ، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية استطاعت إخماد شرارة التمرد الأول في 1955م ، إلا أن جزوة التمرد ظلت نيرانها مشتعلة تحت الرماد إلى أن تأججت نيرانها عام 1963م نتيجة للمعاجات الخاطئة من النظام العسكري الأول (عبود) ، فكانت حركة التمرد من ضمن أسباب أخرى ساعدت على إسقاط النظام

(1) مستر أندرسون - محاضرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية - الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم - كلية الدفاع الوطني - 9 مارس 1989م
(1) صحيفة الصيحة - العدد 750 - 1/أكتوبر 2016م - ص9 بعنوان (القتل على أساس الهوية)

العسكري ، وتعاقبت بعد ثورة أكتوبر الشعبية حكومات ديمقراطية حزبية مختلفة تساقطت تباعاً لفشلها في معالجة قضية الجنوب ، وعند قيام ثورة مايو 1969م فطن قادتها بأن مشكلة الجنوب وراء تفكك الجبهة الداخلية الذى بدوره سينعكس على السياسة الداخلية ، فعملت على حلها عبر طريق إتفاقية أديس أبابا 1972م ، لكن سرعان ما أخل نظام مايو ببنود الإتفاقية ساعده في ذلك أطماع بعض الشخصيات الأقلية القبلية في الجنوب مما أدى إلى قيام تمرد مايو 1983م الذى ساعد في إسقاط نظام مايو ، جاءت الفترة الإنتقالية بعد نجاح الإنتفاضة الشعبية في أبريل 1986م التى أطاحت بالنظام المايوي ، وجاء بعدها العهد الديمقراطي فتساقطت حكوماته تباعاً ويعزى ذلك لفشلها في حل مشكلة الجنوب .

عليه فإن مشكلة الجنوب ظلت دائماً وراء تفكك الجبهة الداخلية والسبب الرئيسي في عدم الإستقرار السياسي وتساقط الأنظمة الحاكمة مدنية كانت أم عسكرية ، والآن تسعى حكومة الجنوب وبعد إنفصالها من الشمال لإسقاط نظام الإنقاذ بنفس السيناريو الذى تتولاه وتتبناه مايسمي بالحركة الشعبية قطاع الشمال الذى تسعى لتفكيك نظام الإنقاذ والجبهة الداخلية ومن ثم إسقاط حكومة الإنقاذ .

ب- ظلت مشكلة جنوب السودان تهدد سياسة السودان الخارجية سواء كانت على النطاق الإقليمي أو الدولي ، فنجد أن دول الجوار الأفريقي تأثرت بمشكلة الجنوب فظلت حركات التمرد المختلفة تحظى بعطف ومساعدة الدول المحيطة بالسودان خاصةً دول الجوار الأفريقي ، أثيوبيا ، كينيا ، يوغندا ، زائير ، أفريقيا الوسطي ، كما ظلت سياسة السودان الخارجية تجاه

الدول الأفريقية كسيحة في ظل إعلامه الصامت ، وقد تجاوز العطف الذى ظلت تكنه الدول الأفريقية لحركة الجيش الشعبي إلى أن صار معاً عسكرياً وإعلامياً من جانب أثيوبيا وكينيا .

ج- دولياً استطاعت حركات التمرد ومن بعدها دولة الجنوب كسب الرأى العام الغربي لصالحها ، ويعزى ذلك لكرهية حكومات الدول المسيحية للإسلام عموماً ، كذلك ساند الجنوب الإعلام الغربي ، وفي مجال المعسكر الشرقي كسبت الحركة الشعبية سياسياً من وراء إدعائها لتبني النهج الشيوعي ، فوجدت الدعم من كافة المجالات بعد أن وجد المعسكر الشرقي ضالته لتحقيق حلمه القديم القاضي بإقامة حاجز النفوذ الشيوعي الممتد من أفغانستان ومدن أثيوبيا ، السودان ، حتى ليبيا ، ساعد هذا الإنفتاح السياسي الحركة الشعبية لتعاطف العالم الغربي أيضاً مقابل ذلك عدم وضوح الرؤية السياسية الخارجية للسودان والأهداف القومية التى ظلت تتخبط وتدور في المحورية التى أفقدته عطف ومساعدة الدول العربية الشقيقة ، ومن أهم الآثار السياسية التى أثرت سلباً على السودان هو استطاعت أمريكا وعبر سيناريو محكم إضافة برتكول أبيي وملحقه في إتفاقية السلام الشامل بواسطة السيناتور دان فورث ليتولد منه تقرير الخبراء الأجانب بشأن ترسيم حدود منطقة أبيي الذى رفضته قبيلة المسيرية ومن بعدها حزب المؤتمر الوطنى الحاكم .

3. الأثر الإقتصادي :-

أ- كانت المشكلة الإقتصادية من الأسباب الرئيسية لإندلاع النزاع في جنوب السودان عندما خرج المستعمر من السودان ولم يترك أى بنىات إقتصادية بجنوب السودان ، عدا بعض

المشاريع الزراعية كمشروع الزاندى ، لقد كان حلم المثقفين الجنوبيين عقب الإستقلال إحداث طفرة تنموية في جميع المجالات لتقريب الشقة الإقتصادية بين الشمال والجنوب ، وأن يتأهلوا لحكم أنفسهم تحت الدولة الفدرالية الموحدة ، لكن سودنة الوظائف بالجنوب لم تشمل غير ستة مناصب هامشية شغلها جنوبيون فكانت سبباً من أسباب التمرد الأول 1955م .

ب- سعت الحكومة الديمقراطية بعد الإستقلال لتنمية الجنوب فأقامت المشاريع الزراعية والمؤسسات التعليمية والخدمية ، إلا أنها لم ترضي تطلعات الجنوبيين فاندلع التمرد عام 1963م لينادى بالظلم الذى حاق بالجنوب نتيجة التخلف الإقتصادي مقارنةً بالشمال ، وبعد توقيع إتفاقية أديس أبابا 1972م سعى نظام مايو لإقامة المشاريع التنموية بالجنوب وحدث إنتعاش إقتصادي نوعاً ما ، إلا أن ذلك واكبته إخفاقات من الحكومة المركزية منها إنشاء قناة جونقلي وما رافقها من تخطيط لتوطين مليونى ونصف فلاح مصري حولها حسب إدعاء حركة جيش تحرير السودان ، كذلك محاولات إعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لضم مناطق البترول والمناطق الزراعية الغنية في الرنك ومناطق النيكل واليورانيوم في الجنوب إلى الشمال (1) .

ج- ظلت حركة التمرد تقوم بتخريب أعداد من النيات الأساسية بجنوب السودان ، كالطرق والكبارى والمدارس والمستشفيات ، وتدمير المشاريع ومعدات حفر قناة جونقلي ومشروع سكر ملوط وغيرها ، وظلت الحكومات المتعاقبة في فترات الإستقرار القصيرة تقوم بتأهيل وإنشء مشاريع البنية الأساسية

(1) منغستو الحركة الشعبية لتحرير السودان - وثيقة رقم (1) / أ - ص 50

والمشاريع التنموية الأخرى ، لكن سرعان ما تبذرت هذه المشاريع بإندلاع التمرد مما أدى إلى إنهيار الإقتصاد السودانى ، وظلت الدولة السودانية كأنها تحترق البحر ، إذ تحملت الدولة مديونية عالية للبنوك والمؤسسات الدولية التى أقرضت الحكومة قروضاً لتمويل الإنفاق على هذه المشاريع .

د - تم إكتشاف البترول بمنطقة المجلد وبانتيو وقدرت الكمية المكتشفة من هذه الحقول بحوالى مليار ونصف برميل بترول ، يمكن إنتاج حوالى 60.000 برميل بترول في اليوم منها ، هذه الكمية المنتجة تزيد عن حاجة السودان الإستهلاكية ، علاوة على الإكتشافات التى كان يمكن إكتشافها وتطويرها والتي تم تقديرها مبدئياً في حقل بانتيو فقط بحوالى (11) مليار برميل بترول (1) .

إستهدفت الحركة الشعبية حقول البترول المكتشفة فعملت على خطف المهندسين الأجانب العاملين في هذا المجال مما حدا بشركة شيفرون التوقف عن العمل في هذه الحقول عام 1985م ، مما أفقد السودان مليارات الدولارات من العملات الحرة التى كان يمكن الحصول عليها من هذه الثروة (2) .

هـ - أثبتت الدراسات التى قام بها الخبراء الأجانب بأن فاقد المياه في منطقة السدود بجنوب السودان حوالى (42) مليار متر مكعب ، لذا تم التوصية بشق قناة بمنطقة السدود بطول (360) كيلو متر ، وبدأ العمل في حفر قناة جونقلي بواسطة شركة فرنسية عام 1976م والتي قامت بإنجاز حوالى (66%) من حجم العمل حتى عام 1983م والذي توقف

(1) علم الهدى محمد الحسن - بترول السودان - محاضرة بالأكاديمية العسكرية العليا - كلية الدفاع الوطنى - 13/أكتوبر 1988م

(2) الرشيد عبد الله محمد - حركة التمرد وأثرها على الأمن القومى السودانى - بحث لنيل زمالة كلية الدفاع الوطنى - الخرطوم - 1989م - ص97

بفعل هجمات حركة جيش تحرير السودان⁽³⁾ . لو قدر لهذا المشروع أن يتم لوفر للسودان ومصر حوالى (15) مليار متر مكعب يتم إقسامها مناصفةً بينهما ، هذه الكمية كانت ستساعد في إقامة مشاريع زراعية بالسودان والتوسع في المشاريع الزراعية القائمة ، إضافةً إلى مساعدة المواطنين الجنوبيين بالمنطقة بإستصلاح الأراضي التى كانت تغمرها المياه وإستغلالها في زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة ، ومن فوائدها القضاء على الأمراض الوبائية المتفشية في منطقة السدود .

و- منذ إندلاع تمرد الجيش الشعبي ، سعت الحركة على إيقاف الملاحه عبر النيل بين الشمال والجنوب لإيقاف حركة البضائع الإستهلاكية للمواطن الجنوبي ، وتعويق حركة القوات والأفراد بين الشمال والجنوب ، فقامت بإغراق باخرتين عام 1985م بمنطقة بور مما أوقف الإمدادات للإستوائية إلا عبر الجو أو من شرق أفريقيا ، كذلك سعت للتعرض للقاطرات التى تحمل المواد التموينية لمنطقة بحر الغزال وقامت بنسف كبرى نهر اللول وقامت بإقتلاع القضبان الحديدية مما أوقف حركة القاطرات⁽¹⁾ . تسببت هذه الأعمال العدائية في حرمان المواطنين من مقومات الحياة مما أدى إلى نزوح آلاف المواطنين للشمال ولدول الجوار هذا بخلاف المواطنين الذين توفوا من الجوع والمرض .

ز- منذ قيام إنتفاضة رجب الشعبية ظلت الحكومات الجنوبية المتعاقبة تقوم بإدارة جنوب السودان من الخرطوم ، تبع هذا عدداً كبيراً من الموظفين المدنيين وأسرههم إضافةً إلى القوات النظامية الأخرى ، أفرز ذلك صرف بدلات وعلاوات إضافية

(3) حسن أحمد - محاضرة إتفاقية مياه النيل - الأكاديمية العسكرية العليا - 27/ديسمبر 1988م
(1) الرشيد عبد الله محمد - حركة التمرد وأثرها على الأمن القومي السوداني - مرجع سابق - ص67

، كذلك لجوء بعض الموظفين والوزراء وغيرهم إلى السكن في الفنادق مما ترتب عليه منصرفات إضافية لجهاز الدولة ، كذلك وجود هذا العدد الهائل من الموظفين أدى إلى نقشي ظاهرة الإرتشاء والفساد بإستغلال الكوتات التموينية التي يتم التصديق بها للأقاليم الجنوبية بالمتاجرة بها في السوق السوداء ، فظهرت طبقات طفيلية من المواطنين الجنوبيين أثروا ثراءً فاحشاً على حساب المواطن الذي يموت جوعاً بالجنوب .

ح- لقد أصبح الدعم الذي يأتي للسودان من الدول الغربية ، والذي كان من المفترض إنفاقه في المشاريع التنموية مثل المعونات من السوق الأوروبية المشتركة والمنظمات الطوعية ، أصبح كله يتركز في أعمال إغاثة المتضررين في نزاع الجنوب ، إستغلت بعض المنظمات والهيئات الدولية هذا الوضع في مساعدة المتمردين مما أثر على الأمن القومي السوداني ، كذلك ظلت الدولة تنفق من خزبتها العامة التي تشكو من الإفلاس في إعانة المتضررين وصارت الدولة تنفق بلا عائد على الجنوب الذي أصبح يبتلع كل ميزانيات الدولة مما أوقف حركة التنمية في السودان .

4. الأثر العسكري :-

أ- ظلت القوات المسلحة والشرطة وقوات الدفاع الشعبي تتصدى لحركة جيش تحرير السودان ، وظلت تقدم الشهيد تلو الشهيد بإمكانيات شحيحة للغاية أمام حركة جيش تحرير السودان ، فتآكلت أصول هذه القوات من معدات وآليات وعناصر خدمة وإسناد ، مما أثر سلباً على معنويات أفرادها ، إذ توقف سيل الدعم من الأصدقاء والأشقاء ، وكانت الحرب التي خاضها السودان في جنوب السودان أظهرت بُعداً إستراتيجياً جديداً

وفريداً لم يشهده عالمنا المعاصر ، فكان المعسكر الشرقي والغربي قد توحدوا في دعم وتعضيد حركة جيش تحرير السودان ، وأن الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لجيش التحرير ، بينما يوظف العالم الغربي كل إمكانياته المادية والإعلامية لخدمة أهداف الحركة ، بل تمكن العالم الغربي من فرض حصار وترهيب على الدول المعتدلة في العالم العربي حتى لا تجود على السودان بالقليل من إحتياجاته الدفاعية ، بينما ظل دعم العالم الغربي يذهب إلى معسكرات الحركة براً وجواً تحت مظلة الإغاثة (1) .

ب- إن إشتراك القوات المسلحة السودانية بكامل إمكانياتها لمقاومة الحركة التي تجد الدعم من المعسكران الشرقي والغربي ودولة إسرائيل ، أثر على كفاءة الأسلحة والمعدات التي تستخدمها القوات المسلحة والتي لاتجد الدعم اللوجستي في شكل قطع غيار لإصلاح هذه الأسلحة ، أغرى ذلك بعض دول الجوار التي لها أطماع في السودان مثل أثيوبيا التي تساند الحركة ، كذلك دعوى كينيا التي تدعم الحركة بأحقيتها بمثلث إيليمي ، كذلك إنصراف القوات المسلحة لمقاومة إفرازات الحرب التشادية التشادية ، والحرب الليبية التشادية التي ظهرت في شكل نهب مسلح في منطقة دارفور ، كذلك إنشغالها في عمليات إستتباب الأمن الداخلى بالعاصمة القومية الخرطوم ، والنزاعات المسلحة بين القبائل المختلفة ، كل ذلك يغرى دول الجوار ذات الأطماع في السودان من تفجير الوضع الأمن بضم أراضي سودانية إليها ، أو تأثير ذلك على الجبهة الداخلية من إنفراط في الأمن

(1) مذكرة القوات المسلحة للسيد القائد الأعلى للقوات المسلحة والسيد رئيس مجلس الدفاع الوطنى - 20/فبراير 1989م

وإغراء بعض الأقليات التي ظلت الحركة الشعبية تعمل على
إستقطابها بالتمرد على السلطة .

ج- إن ظهور الميليشيات المسلحة بعد عودتها للسودان إثر إنتهاء
مقاومة الجبهة الوطنية لحكم مايو السابق ومحاولة بعض
القوى السياسية في تقوية نفوذها لهذه الميليشيات أو محاولتها
تصفية خصوماتها السياسية بإستخدام هذه الميليشيات شكل
تهديداً أمنياً على القوات المسلحة والأمن القومي السوداني .
5. الأثر المعنوي :-

أ- ظلت حركات التمرد والحروب الأهلية في دول العالم تؤثر
سلباً على معنويات المواطنين عموماً بهذه الدول ، والحركة
الشعبية بحجم قوتها حوالي 50.000 مقاتل⁽¹⁾، وإمكانيات
الدعم الهائل الذي تحظى به بأعمال تخريبية ، كذلك الأثر
النفسي الذي أحدثته في مواطني جنوب السودان بهجرتهم
فزعاً للدول المجاورة ، والتدمير الهائل الذي أصاب الزرع
والضرع ، والإستيلاء على معظم الثروات الحيوانية من أبقار
المواطنين لإستخدامها في طعامهم أو متاجرتهم بها
لإستجلاب إحتياجاتهم من دول الجوار ، كذلك تسببت
الحركة الشعبية في الفزع والهلع بسبب حرب الألغام التي
تقوم بزراعتها حول المدن والطرق وغيرها مما أزهق كثير من
أرواح المواطنين الجنوبيين الأبرياء⁽²⁾ .

ب- مارست الحركة الشعبية الإرهاب ضد المواطنين العزل وذلك
بإجبار السلاطين بتجميع الأطفال في سن العاشرة لإرسالهم
إلى كوبا الشيوعية بواسطة الحركة لتدريبهم على الحرب
والقتال ونشر الفكر الشيوعي في عقولهم البكرة ، كذلك
أرهبت الحركة المواطنين الأقل كفاءة ومقدرة بتسخيرهم للعمل

(1) مستر أندرسون - محاضرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية - مرجع سابق - 9/مارس/1989م
(2) الرشيد عبد الله محمد - حركة التمرد وأثرها على الأمن القومي السوداني - مرجع سابق - ص70

كحمالين لقواتهم المقاتلة في ظروف قاسية وتعريضهم للموت جوعاً ومرضاً ، كذلك ممارستهم لسبي النساء وتشريد المواطنين ومنعهم من الزراعة ، كل هذه الأعمال البشعة حطت من إنسانية المواطن الجنوبي البسيط وغرست في قوات الحركة بالمقابل التوحش وعدم الأدمية في ممارساتهم الوحشية .

ج- إن قيام الحركة الشعبية بضرب مناطق المواطنين الأمنيين على المدن والأحياء السكنية الآمنة وإسقاط الطائرات المدنية التي تقل الركاب المدنيين ، وهجماتهم على القرى الحدودية بجنوب كردفان وممارستهم السلب والنهب وقتل الأبرياء وسبي النساء وحرق المناطق الزراعية بجنوب كردفان والمناطق الزراعية بالرنك ، ومحاولتهم التغلغل في المناطق الزراعية بجنوب النيل الأزرق ، كل هذه الممارسات تعنى تجويع وفناء الإنسان السوداني .

د- المطلاع على منغستو الحركة الشعبية الصادر في 1983م ، يلاحظ أنها تبنت إعلام سالب عبر إذاعتها في أثيوبيا ، والذي يحمل في طياته توجهاً عنصرياً وتهديداً لبث الرعب في أوساط المواطنين الأبرياء ، بالرغم من رفعها لشعارات براقية تستهوى الشباب اليافع في برامج الحركة كالحكم الإشتراكي وتوزيع ثروات السودان الموحد ، وحكم البلاد بواسطة أبنائه ، مصورةً لهم خراب وفساد الأحزاب الطائفية التي ظلت تحكم البلاد في كل فترات الديمقراطية والتي أثبتت فشلها ، إن هذا الإعلام الذي تبثه إذاعة الحركة الشعبية وسط السلبات التي يعيشها المواطن أمام وضوح الرؤية والأهداف القومية للدولة قطعاً أثر سلباً على معنويات الشعب

السوداني تجاه قيادته السياسية التي لم ترضي طموحاته في الإستقرار والنماء والأمن والحياة الكريمة .

أثر النزاع في دارفور :-

1. الأثر الإقتصادي :-

تتميز دارفور بكثافة عالية للثروة الحيوانية والحبوب الزيتية والفواكه خاصةً في مناطق زالنجي بجبل مرة وكبكايبة بشمال دارفور ونيالا بجنوب دارفور والجنينة بغرب دارفور ، وتزخر بالعديد من الموارد الطبيعية النادرة مثل النحاس في منطقة حفرة النحاس بجنوب دارفور وخام الحديد والغاز الطبيعي بجبل مرة والزنك والعطرون والذهب والرصاص والأسمنت بشمال دارفور ، بالإضافة إلى المناطق السياحية كشلالات قولو ومرتلجو وبحيرة الفيل بجبل مرة وبحيرة عين فرح بكم وحظيرة الردوم بجنوب دارفور وبحيرة كندى ببرام وغيرها من المناطق السياحية .

أدى عدم إستتباب الأمن بسبب النزاعات بالإقليم إلى إجماع رأسمال القطاع الخاص والشركات الأجنبية عن الإستثمار في دارفور لإرتفاع نسبة المخاطرة ، بالإضافة إلى تعرض عصابات النهب المسلح وقطاع الطرق للعربات التجارية التي تأتي من دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي وهي توفر السلع الإستهلاكية وبأثمان زهيدة لإنسان دارفور ، كذلك أدى النزاع إلى عدم إستثمار موارد الإقليم الإقتصادية لحل الضائقة الإقتصادية المزمنة ، كما تعرض بعض التجار وأصحاب المصانع للخطف والتهديد به من قبل المتقلتين مما أثر على الأنشطة التجارية التي كانت تتمتع وتتميز بها دارفور ، أثر النزاع أيضاً على زوال كثير من الأسواق المحلية بالقرى بعد أن كانت منتعشة وتوقفت أنشطتها تماماً وكانت تغزى المدن الرئيسية بدارفور بالسلع الضرورية الإستهلاكية ، ولم يعد في

إستطاعة أى مواطن في دارفور أن يتجول في الأسواق المحلية دون أن يخشى عصابات النهب المسلح والمتفلقين ، وهذا أيضاً أثر على روح العمل بالنسبة للمزارعين وأوقف حركة الإنتاج التجارى للمحاصيل بقلل الأسواق وتقليص القوى الشرائية لدى المواطنين .

أثر النزاع في دارفور على أرواح المواطنين التى أزهدت وذهبت كثير من الأموال أثناء الأحداث إلى الديات والغرامات وضياع الزمن في مؤتمرات الصلح التى لم تحقق أى نتيجة إيجابية لحل النزاعات ، وكان يمكن أن تستثمر تلك الأموال في بناء الجامعات ومصانع تعليب الفاكهة والمستشفيات وتأهيل المدارس وغيرها ، وكان يمكن أيضاً بهذه الأموال أن توفر العديد من فرص العمل للعطالة المقنعة وبالتالي تقلل من هجرات أبناء دارفور للعاصمة والمدن الأخرى بالسودان ، وبإختصار شديد كان يمكن لهذه الأموال أن تحدث التنمية بدارفور وهى العلاج الوحيد والناجع لحل الأزمة في دارفور .

من آثار النزاع أيضاً توقفت مشاريع التنمية أهمها مشروع جبل مرة للتنمية الريفية الذى يعمل بدعم من السوق الأوروبية المشتركة وأصبح العاملين به هدفاً للعناصر المسلحة ، كذلك توقف مشروع السافنا بولاية جنوب دارفور ، وتعرضت كثير من المراعى والغابات والأشجار للحرائق المتعمدة مما دمر الغطاء النباتي وأحال الأرض إلى رماد وصحراء جرداء . وتعرضت البنوك لعمليات السطو والنهب فقد تعرض بنك السودان المركزى للنهب ، وتوقف البنك الزراعى عن العمل الذى كان يدعم صغار المزارعين ، وكانت معظم الإعتمادات العالمية المصدقة للولايات توجه لتحقيق الأمن والإستقرار وبالتالي تعجز الولايات عن وضع إستراتيجيات للتنمية ترفع من شأن الإقتصاد .

2. الأثر الإجتماعي :-

أثرت النزاعات في دارفور على حركة سير التعليم الذى يعتبر طوق النجاة للخروج من النعرات والنزاعات إلى بر الأمان ، ونجد كثيراً من مدارس القرى والفرقان لم ينجح أحد من تلاميذها ، وهناك الكثير من المدارس لم يجلس طلابها لإمتحان طوال فترة النزاعات خاصةً في ولاية غرب دارفور في الفترة من (1988م - 1992م) مما أدى إلى زيادة نسبة الأمية بصورة واضحة بهذه الولاية ، وقد حظيت ولاية غرب دارفور بأعلى نسبة أمية في التعداد السكاني لسنة 1993م⁽¹⁾ .

أهم آثار وإفرازات النزاعات في دارفور حركة النزوح الواسعة إلى المدن الكبيرة حيث يتجه الشيوخ والمرضى والنساء والأطفال إلى هذه المدن ويستقرون حولها ، مع إنعدام الصحة وخدمات التعليم والأموى وتكون فرصتهم الوحيدة هى قطاع الأعمال الهامشية بدلاً من كولا منتجين في قراهم ، واكتظت المدن بمعسكرات النازحين على سبيل المثال لا الحصر معسكر كلمة وودمايا والسريف والسلام وعطاش بولاية جنوب دارفور ، ومعسكرات الحميدية وخمس دقائق والحصاحيصا وطيبة والسلام بولاية وسط دارفور ، ومعسكرات أبوشوك وزمزم ونيفاشا وأبوجا بولاية شمال دارفور ، هذه المعسكرات التى أصبحت ملاذاً جازياً للمنظمات الأجنبية ذات الأجندة الخفية ، وبسبب النزاع وضعت دارفور تحت البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة بإرسال بعثة قوات دولية هجين لحفظ السلام (UNAMID) مهمتها مراقبة الأطراف المتنازعة .

(1) حسن إبراهيم على فضل - ورقة غير منشورة روى حول النزاعات القبلية في السودان - من تبعات الصراع القبلي - 1989م - ص236

إنعكس النزاع سلباً على الأوضاع الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاعات وأدى إلى ترديها والضغط على خدمات المرافق الصحية المتاحة و انحصرت أعمال المستشفيات والمراكز الصحية في إستقبال جرحى النزاعات والنهب المسلح على السواء . كذلك أدى النزاع إلى سقوط جدار الثقة بين مواطن دارفور والقضاء على روح التسامح والتكاتف والتآزر ونسيج العلاقات الإجتماعية التي بناها الإسلام ، وظهرت القبلية والجهوية بصورة خطيرة وصار الإنسان في دارفور ولائه لقبيلة أكبر من الدولة ، وفوق كل هذا وفدت سلالات وقبائل من دول مجاورة تختلف عاداتها وتقاليدها عن إنسان دارفور بدأت ترتكب أشنع الجرائم وتتهب وتقتل وتختطف وأدخلت الذعر في نفوس المواطنين ويمكن أن تقتل الإنسان في أبسط وأتفه الأسباب (نهب موبایل) بسبب ضعف و انعدام الوازع الديني لهذه الجماعات .

من آثار النزاع في دارفور أنه فرخ قوات مرتزقة لتقاتل في فناء الإقليم الأفريقي وتزعزع أمن الدول الأفريقية خاصة دول جوار السودان ، فقد إتهمت قيادات بارزة من ثوار لیبیا ، الحركات المتمردة السودانية بالمساهمة في فتك النسيج الإجتماعي بإعتبارها داعمة بصورة أساسية للنزاع العسكري المسلح بين القبائل الليبية عبر مسانبتها لقبيلة التبو في حروبها ضد الزوى والطوارق وأولاد سليمان بالجنوب والجنوب الشرقي الليبي ، وقال أبوبكر الهلالي أحد قيادات الثوار أن الحركات المتمردة السودانية بمساندتها أحد أطراف النزاع الليبي ، ساهمت في إطالة أمد الإنقسام السياسي والأمنى بليبيا ، فضلاً عن زيادة التقلت الأمنى بالجنوب والجنوب الشرقي من خلال نشاط هذه الحركات في عمليات النهب والسلب وتجارة المخدرات والسلاح والذخيرة وخطف المواطنين للیبیین و إطلاق سراحهم بعد دفع

فدية ، بجانب نشاطهم المشترك في عصابات وشبكات الهجرة غير الشرعية ، قائلين إن حركات دارفور درجت على نهب ممتلكات الشعب الليبي خاصة النفط من واقع وجودهم ببعض حقول البترول والموانئ شرقى ليبيا ، واعتبر الهلالي الحركات المتمردة بأنها أصبحت (خميرة عكنة) وفقاً لصحيفة السودان في التوافق السياسي الليبي والإستقرار في ليبيا ، واصفاً الحركات بأنها مرتزقة تقاتل في ليبيا وجنوب السودان ، محزراً من أنها يمكن أن تصبح نواة لمرتزقة في الإقليم بأكمله (1) .

3. الأثر السياسي :-

ينقسم مجتمع دارفور عرقياً إلى مجموعتين ، الأولى هي القبائل العربية أصحاب الأبل (الأباله) وأصحاب الأبقار (البقارة) ، والمجموعة الثانية هي القبائل الأفريقية ، ورغم هذا الإختلاف العرقي إلا أن المجموعتين عاشتا و إختلطتا على مدى قرون عديدة بروح التسامح وفق قيم وتقاليد وأعراف متفق عليها . إلا أن تيك الأعراف والتقاليد السمحة قد إنهارت بفعل النزاعات وظهرت مصطلحات جديدة في دارفور في الثمانينات لم تكن موجودة من قبل ، مثل دارفور للفور ، والتجمع العربي ، ودولة زغاوة الكبرى ، والآن ظهرت مصطلحات الجنجويد والتورابورا والباشمركة ، وتمخضت إنتخابات الحكم الإقليمي في الثمانينات عن تصنيف المواطنين إلى كتل سياسية متناحرة ، وبدأت النزاعات تأخذ شكلاً سياسياً جديداً ، فقد إتهم العرب الحاكم أحمد إبراهيم دريج في ذلك الوقت بتقريب أهله الفور وتسليحهم ، وبالمقابل إتهم الفور حزب الأمة بدعم العرب بالمال والسلاح ، وكذلك إتهم العرب الحزب الإتحادى الدسمقراطى بدعم الفور (2)

(1) صحيفة السودان - بعنوان ثوار ليبيا يتهمون حركات دارفور بدعم النزاع المسلح بين القبائل - العدد 3854 - 1/أكتوبر/2016م - ص2

(2) حسن إبراهيم على فضل - ورقة غير منشورة روى حول النزاعات القبلية في السودان - مرجع سابق - ص229

وظل كل من الحزبين الكبيرين يقومات بالإغراءات ويساوم القبائل الكبرى الكفور والقبائل الغربية والزغاوة والمسالييت للوقوف معهما في الإنتخابات من أجل كسب الأصوات ، وتشمل الإغراءات الوعود بتعيين أبناء تلك القبائل في المناصب الدستورية إذا تحقق الفوز ، واستطاعت هذه الأحزاب أن توّطر العمل السياسي في دارفور على أساس الإلتفاء القبلي بدلاً عن الفكر ، وكما هو متوقع فقد تمخض عن تلك السياسة بروز عدة جماعات ضغط قبلية سياسية تسعى للإستحواذ على الحقائق الوزارية مما أضعف شبكة العلاقات الإجتماعية (1) ، وعاشت دارفور في واقع سياسي مريب .

هكذا ظهر الإستقطاب العرقي السياسي في دارفور ووضح جلياً حتى في مؤتمرات الصلح ، ففي مؤتمر الصلح بين العرب والفور في 15/أبريل/1989م بالفاشر تبودلت الإتهامات ، فالفور صبوا جام غضبهم على جبهة التجمع العربي ، والعرب صبوا غضبهم على جبهة نهضة دارفور ، وخطاب المسالييت في مؤتمر الصلح بينهم والعرب يرون أن النزاع هو عرقي وعنصري شامل (2) .

لم تقتصر آثار النزاع في دارفور فقط بل تخطاها لتظهر تبعاته ومآلاته على المستوى القومي في شكل كتل ومجموعات تتعدى حدود الإقليم بداية بحركة بولاد المشهورة عام 1991م مروراً بحركة تحرير دارفور ، التي قامت بأحداث مدينة الفاشر يوم الجمعة 25/أبريل/2003م عندما هاجمت المطار وأسفر عن إستشهاد (32) من القوات المسلحة ببرام وضابطان وتخريب (4) طائرات وقتل (20) من المجموعة المهاجمة ، وكان

(1) التجاني محمد صالح - الصراع القبلي في دارفور - أسبابه وتداعياته وعلاجه - 1998م - ص146
(2) يوسف تكنه - الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدارفور - 1989م - الخرطوم - ص221

المتسللون يرتدون زياً عسكرياً ويحملون أسلحة مدفعية ثقيلة⁽³⁾ .
هكذا تطورت الأحداث من نزاع إلى إستقطاب عرقي سياسي
داخلي إلى قضية بدأت فصولها تتأقش في المنابر الدولية .

أثر النزاع في جبال النوبا بكردفان :-

جبال النوبا هي المنطقة التي تقع بين خطى الطول
(29 - 31) وخطى العرض (10-12) بمساحة (82) ألف
كيلومتر مربع ، أي ما تعادل دولة الإمارات تقريباً ، وهي منطقة
تماس قبلي بين الشمال والجنوب ويمر بها خط أنابيب نقل النفط
من حقول هجليج مروراً بمدينة الأبيض إلى ميناء بشائر على البحر
الأحمر ، وهي أرض طينية تتخلها سلسلة عنقودية تتكون من
(99) هراً من الجبال المتفرعة ، مناخها سافنا غنية ، ويبلغ عدد
سكانها حوالي مليون ونصف نسمة ، وتسكنها أكثر من (42) قبيلة
يشكل النوبا فيها نسبة 90% من سكانها بينما ينتمي الآخرون
الذين يشكلون 10% إلى قبائل البقارة (رعاة البقر) كالحوازمة
والمسييرية وأولاد حميد ومجموعات وافدة من غرب السودان كالداجو
والفلاتة .

من آثار النزاع في جبال النوبا عزل المنطقة بواسطة
الإستعمار مما أدى إلى تخلف المنطقة ودعوى التهميش وعدم
وجود تطوير وتنمية ، السياسة الإستعمارية حيث أن السياسة التي
طبقتها الإستعمار كانت السبب الرئيس والمباشر في التمرد وذلك
ببذر بذور الفتنة والشقاق ووضع قانون المناطق المقفولة ، سياسة
الحكومات الوطنية منذ الإستقلال حيث لم تلتفت هذه الحكومات

⁽³⁾ صحيفة الرأي العام - العدد (2045) - أبريل 2003م - ص1

إلى محو آثار السياسة الإستعمارية ولم تقم بتقديم خدمات لهذه المنطقة ، التركيبة السياسية والممارسات الحزبية ورغم إنتهاء هذه المنطقة لحزب الأمة وبعض الإتحاديين إلا أن قيام إتحاد عام جبال النوبا بعد أكتوبر 1964م أدى إلى تأجيج المشاعر العنصرية والشعور بالظلم والتخلف ، ويعتبر النزاع في جبال النوبا من أخطر النزاعات فقد ظلت قضية جبال النوبا تتمثل في تكوين كيانات سياسية تعبر عن الرفض لواقع المنطقة ثم تطور الأمر بإنضمام مجموعات من أبناء المنطقة إلى حركة الجيش الشعبي بجنوب السودان في عام 1984م مما أدى إلى تصاعد الأزمة وتطورها وإتهام الدوائر الأجنبية للسودان بممارسة الإضطهاد الديني والعنصري⁽¹⁾ . غير أن النزاع حول ملكية الأرض والزراعة الآلية والظلم الإجتماعي والتركيبة السياسية والممارسات الحزبية مثلت أهم آثار النزاع بالمنطقة .

1) إنتهاكات الزراعة الآلية لأراضي النوبا :-

تأسست مؤسسة الزراعة الآلية عام 1968م بتمويل من البنك الدولي للإشراف على نشر الزراعة الآلية في مناطق عديدة من السودان ومن ضمنها جبال النوبا في منطقة هبيللا (بين الدلنج ودلامى) وإمتداداتها في أم لوبيا ، البيضاء ، كرندل ، القردود ، توس ، كركراية ، كرتالا ... ألخ وقد قارب عددها (650) مشروعاً تم التصديق بها على أثر نزع أراضيها من أصحابها ، ولم تراعى في توزيعها أى عدالة ، ولم تساهم بأى قدر في تنمية المنطقة ، وحتى مؤسسة تنمية جبال النوبا التى تم إنشاؤها عام 1970م للمساهمة في تطوير القدرة الإنتاجية لطرق الزراعة النوباوية التقليدية لم تخصص إلا 37% من مساحتها وخدماتها إلى عشائر النوبا وخصصت ما يقارب 45% منها للقبايل العربية و19%

(1) سراج الدين عبد الغفلر - الصراع في جبال النوبا - دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة - الخرطوم - 1997م ص 236-237

لعشائر الفلاتة (الهوسا والبرقو) ، ومن بين (200) مشروع للزراعة الآلية منحت عقود (4) لمشاريع تعاونية محلية ، ومنح عقد إيجار واحد لمجموعة من التجار من هبيللا ، وأربعة مشاريع لتجار محليين ، أما البقية والتي تبلغ (191) مشروعاً مُنحت لأفراد من غير أهل الجبال معظمهم تجار وموظفون حكوميون وجنرالات متقاعدون من القوات النظامية من الشمال ، وقد صرح أحد قادة المجتمع المحلي في كرونكو عبد الله لمنظمة الحقوق الأفريقية عام 1995م قائلاً (أن مشكلة الأرض مشكلة كبيرة ، وفي أبو شنب كانت الأرض قد أعدت للزراعة بواسطة السكان المحليين لكن الحكومة جلبت جراراتها كي تمهد الأرض للزراعة ، وعندما طلبنا منهم الذهاب إلى موقع آخر رفضوا) ⁽¹⁾ . وقد ضاق النوبا من ذلك ولم يتقبلهم سوى الكفاح والمقاومة ففي عام 1978م تم سجن الملك حسين الأحيمر من منطقة ريفي الدلامى لرفضه مصادرة أراضي المواطنين لصالح مشاريع الزراعة الآلية ، وقد ساعدت عوامل أخرى على زيادة حدة التوتر في المنطقة أهمها تقلص منسوب الأمطار في غرب السودان منذ العام 1967م إلى أقل من نصف معدله السنوى أدى ذلك لنزوح رعاة من القبائل العربية إلى المنطقة بحثاً عن مكان إقامة طويلة الأمد أو دائمة في منطقة الجبال المطيرة الخصبة ، مما أدى إلى زيادة حدة آثار النزاع بالمنطقة .

(2) عدم المساواة الإجتماعية :-

عانت منطقة الجبال من التخلف المريع والإهمال الإجتماعي فترة طويلة من الزمن ، وإذا كان نصيب كل جنوب السودان (4) وظائف إدارية خلال فترة السودان عند فجر الإستقلال 1954م فقد خرجت منطقة جبال النوبا صفر اليدين ، ولم تشهد المنطقة تعليماً ثانوياً إلا عند مطلع العقد السابع من القرن العشرين عندما أنشئت

⁽¹⁾ محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص219

أول (8) مدارس ثانوية في الجبال ، (2) في كل من الريح وكادقلي وأبو جبيهة وواحدة في كل من العباسية والمجلد . وسياسياً لم يجد أبناء المنطقة حظهم من التمثيل في مراكز القيادة واكتفى حزب الأمة بتأييد قبائل البقارة بينما إستند الحزب الإتحادي إلى الوافدين إلى المنطقة من القبائل الأخرى والمؤيدين له ، ولم يجد مواطنو الجبال إلا مؤسسات سرية قاموا بتأسيسها إرتبطت بقضايا التخلف مثل منظمة (الكتلة السوداء) التي تأسست عام 1938م ، ومنظمة (الزنج الأحرار) التي تأسست عام 1967م و (الجبهة المتحدة لتحرير السودان الأفريقي) التي تأسست عام 1969م والتي خرجت من رحمها منظمة (كومولو السرية) عام 1972م والتي لعبت دوراً مميزاً في التأثير على الحياة السياسية والإجتماعية لأهل المنطقة وشكلت القاعدة التي إنطلقت منها الطليعة التي إنتهت بحركة جيش تحرير السودان ، وبعد ثورة 1964م تشكلت (رابطة أبناء جبال النوبا) ثم تطورت إلى (الإتحاد العام لجبال النوبا) خلال فترة التعددية الثانية (1964م - 1969م) وتبلورت لاحقاً كتيار رئيسي في الحزب القومي السوداني خلال فترة التعددية الثالثة (1985م - 1989م) .

من الآثار المهمة التي مثلت نقطة التحول النوعية في مطلع عام 1984م إنضمام مجموعة من السياسيين والمثقفين من مناطق الجبال المختلفة إلى معسكرات تدريب الحركة الشعبية لتحرير السودان بدولة أثيوبيا على رأسها يوسف كوه مكى ودانيال كودي أنجول وإسماعيل خميس جلاب وكانوا ينادون بوحدة السودان في إطلو التوزيع العادل للثروة وإحترام الكيانات الثقافية الأخرى وتطويرها ، وكانت أول معركة منظمة قام بها جيش حركة تحرير السودان مع النوبا في يوليو 1987م بدخول ما يعرف بكتيبة البركان إلى منطقة طابولي وزحفها إلى محور سرف جاموس -

أم دورين في منطقة جبال المورو ، وكان هدفها العسكري هو مشاريع الزراعة الآلية وطحابها وإستطاعت خلال فترة وجيزة أن توقف العمل في (510) مشروع بالمنطقة تمثل حوالي 80% من جملة المساحة الكلية لمشاريع الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان ، وواصلت كتيبة البركان هجومها على مناطق إستيطان قبائل البقارة في خطوط التماس في مناطق الليري والقرود والأزرق والأحمر والأبيض ، ودفعت الحركة الشعبية في إتجاه آخر بالكتيبة (حديد) من منطقة بانتيو لأعلى النيل بقيادة الدكتور رياك مشار لفتح خطوط عمليات وإسناد لكتيبة البركان وأعلنت المنطقة منطقة عمليات ، ورغم تصدى القوات الحكومية لهذه الكتيبة إلا أنها إستطاعت أن تمنح قيادات النوبا فرصة لتجنيد أفرادها ، وتدريبهم بمعسكرات جمبىلا بأثيوبيا والعودة بهم لاحقاً تحت لواء (كوش الجديدة) في العام 1989 م .

3) التركيبة السياسية والممارسات الحزبية :-

في يوليو 1987م قررت حكومة الصادق المهدي (حزب الأمة) تسليح قبائل البقارة وبالتحديد المسيرية وقد أسندت لتنفيذ هذه المهمة لوزير الدفاع الجنرال فضل الله برممه ناصر (مسيري أزرق) الذى أشرف على تكوين (مليشيا المراحيل) وكان الهدف تدمير معسكرات المتمردين ، وكانت مليشيا المراحيل يحصلون على السلاح كغنائم من هذه المعسكرات ، وفي إحصائية رسمية في أغسطس 1993م تم الإعتراف علنياً وللمرة الأولى بأن قطع السلاح المتوفرة لدى قبيلة المسيرية وحدها تجاوزت (100) ألف قطعة⁽¹⁾ ، وفي مارس 1989م تصادعت حدة النزاعات المسلحة عندما أقدمت (كتيبة كوش الجديدة) بقيادة يوسف كوه على توزيع نطاق عملياتها العسكرية في منطقة أم دورين و أم كرنكو وهييان

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - المرجع السابق - ص226

والكواليب وريفى البرام ، إستراتيجية يتمثل فى إحتلالها لعاصمة الإقليم كادقلى . وهذه الإشتباكات أدت إلى عدم الثقة بين النوبا والبقارة و انعكس إيجاباً على الحزب القومى السودانى الذى وجد تأييداً كبيراً من قبل أبناء النوبا وهو الحزب النوباوى الذى يتزأسه القس فليب غبوش .

عندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطنى فى يونيو 1989م أجازت فى أكتوبر 1989م قانون الدفاع الشعبى وبالتالى منحت الشرعية والحماية والدعم المباشر لمليشيات المراحيل ، وخضعت قوات الدفاع الشعبى لتدريب جيد ومتقدم وكان طابع الإجراءات تجاه قضية تمرد الجبال طابعاً عسكرياً أمنياً بحتاً تعاملت به الحكومة الجديدة واستغلت الحكومة إنشقاق حركة جيش تحرير السودان بقيادة ريباك مشار ولام أكول وبدأت حملتها العسكرية واسعة النطاق على جبال النوبا فى نوفمبر 1991م وبنهاية شهر فبراير 1992م أعلن الجنرال محمد عبد الله عويضة بأن القوات المسلحة وبمساندة قوات الدفاع الشعبى قد بسطت سيطرتها على منطقة جبال تلتشى وإحتلال مرتفعات شوة وسمنة حيث توجد مخازن ذخائر المتمردى وأسلحتهم ودمرت معسكراتهم فى كجور ووادى نيقور وكيقا الخيل - (ملحق رقم 6) .

ولم تمض خمسة سنوات من العمليات العسكرية حتى بدت آثارها واضحة على المنطقة من دمار شامل للبنية الإقتصادية وبدأت هجرات النزوح لعشرات الآلاف من النوبا فى معسكرات صغيرة فى كل أرجاء ولاية شمال كردفان فى بارا والأبى وأم روابة والنهود وفيماوجهة النقص الحاد للأيدى العاملة تم تشغيل القادمين منهم فى مشاريع الزراعة الآلية ، وتضرر من الحرب بشكل مباشر نصف مليون شخص هم سكان ريفى جنوب كردفان وبلغ عدد القتلى من قوات الدفاع الشعبى ما يزيد عن أربعة آلاف مجند

وأربعمائة مفقود وهناك عدد كثير من المعاقين لم يحصروا ، وتعطلت (156) مدرسة ما بين ابتدائية ومتوسطة وتم تشريد 45 ألف تلميذ من مواقعهم الدراسية وتعطل (51)مركزاً صحياً ، وتوقف العمل تماماً في (1853)مشروعاً زراعياً وحديقة لإنتاج الخضر الفواكه وفقدان (71) رأس من الأبقار وحوالي (99) ألف رأس من الأغنام ، وتدهور الوضع الصحي إلى حد بلغت فيه الإصابة بأمراض الدودة الغينية نسبة تفوق 14% من مجموع سكان المنطقة ، وتصل إلى 34% في القرى التي دمرت آبار مياه الشرب فيها من جراء الحرب (1) .

تلك كانت آثار النزاع بالمنطقة ، ورغم ذلك أبرمت العديد من إتفاقيات السلام الأهلية المباشرة بين عشائر النوبا والبقارة منها إتفاقية البرام 1993م ، وإتفاقية الرجفي 1995م ، وإتفاقية الكاين 1996م والتي هدأت من النزاع إلا أن الوضع لا زال محفوف بالمخاطر والتهديد الآمنى للسودان .
أثر النزاع في النيل الأزرق :-

شهدت منطقة النيل الأزرق عدة نزاعات وكانت آثارها شبيهة ببقية آثار النزاعات في السودان ، كالإحتكاك بين الرعاة والمزارعين والزراعة الآلية ، وظهور الطموح السياسي لبعض القبائل (الفلانة) ، والتمرد ضد السلطة المركزية ، والإستقطاب القبلي ، كلها مثلت آثاراً بالمنطقة .

1) الإحتكاك بين الرعاة والمزارعين والزراعة الآلية :-
ولقد حدثت الإحتكاكات والنزاعات في ثلاثة مناطق في الولاية ، الأولى جنوب الولاية ، والثانية في حظيرة الدندر والثالثة عند خزان الرصيرص ، حدث النزاع في جنوب النيل الأزرق في سبعينات القرن العشرين بسبب إدخال الزراعة الآلية بالمنطقة والذي

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص232

أدى تلقائياً لإقفال مسارات الرعاة التقليدية المعروفة وبدأ النزاع بين الرعاة والمزارعين ، وكانت المنطقة في السابق منطقة رعي طبيعي للقبائل (رعاة وكنانة) يستخدمونها في الرعي الموسمي . وبدأت محاولات الصلح بأن إنعقد مؤتمر المزموم 1976م الذى أوصى بفتح المسارات القديمة ، الأمر الذى لم يحدث مما أدى لتجدد آثار النزاع في عامى 1990م و 1993م نسبةً للتوسع الزراعى الكبير بالمنطقة ، وفي عام 1993م عملت الحكومة بتوصية فتح المسارات القديمة لكنها قللت من مساحة عرض المسار من (8) كيلومترات إلى (4) الأمر الذى لم يحسم النزاع⁽¹⁾ . وبالرغم من أن بعض الدراسات ترى بأن مشاريع الزراعة الآلية قد أسهمت في تطوير المنطقة إلا أن أهالى المنطقة يرون غير ذلك ، فإنهم يقولون أن مواطنى المنطقة لم يستوعبوا في وظائف أساسية في هذه المشاريع وكانت تدار بواسطة أشخاص من خارج الولاية ويستوعبون أبناء الولاية في الوظائف الهامشية ولم تقدم أى خدمات للمنطقة رغم قيامها في أراضي بعض القبائل مثال ذلك شركة التكامل المصري السوداني التى قامت في أراضي قبيلة الكادالو - (ملحق رقم 5) .

أما النزاع في منطقة حظيرة الدندر كانت آثاره بين الرعاة وحرس الحظيرة ، وبموجب قانون إنشاء الحظيرة عام 1935م أصدر وزير الداخلية سنة 1982م أحمد عبد الرحمن محمد أمراً بتوسيع الحظيرة التى توسعت إلى أراضي القبائل ، ورغم أن القانون يعطيه حق التوسيع إلا أن ضابط المجلس المحلى للنيل الأزرق وهو من أبناء المنطقة إعترض على هذا الأمر الذى أثر على ست قرى ، خمسة منها تخص قبيلة الكادالو والواحدة تخص قبيلة الهمج ، وقد وجد إعتراض الضابط قبولاً لدى أعضاء المجلس المحلى

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص238

باعتبار عدم إستشارته في الموضوع وأوقف أمر الوزير الخاص بالتوسيع عام 1986م وتمت التسوية وكان أمر الوزير أصلاً لا داعى له لأن الحظيرة ليس بها الكثير من الحيوانات وبالتالي إنتهى الصراع بين سلطات الحظيرة والقبائل الرعوية ، لكنه تجدد مرة ثانية بين قوات حرس الحظيرة والقبائل عام 2008م عندما أرادت قوات حرس الصيد تنفيذ قرار وزير الداخلية لعام 1982م بالرغم من تسويته عام 1986م ، ولكن لحسن الحظ بأن الضابط المحلى الذى كان قد إعترض على هذا الأمر قد أصبح في هذا الوقت وزيراً للحكم المحلى بالولاية وهو موسى طه الشايب الذى أوضح لسلطات الحرس أمر التسوية وحل الأمر ، لكن في عام 2012م تجددت آثار للزاع مرة أخرى عندما أصرت قوات حرس الحظيرة على التوسع ورفع الأمر إلى القضاء المركزى وكونت لجنة عليا قامت بتسوية النزاع .

أما منطقة النزاع الثالثة هى المنطقة الوسطى (خزان الرصيرص) الذى نشب فيها النزاع بين الرعاة والمزارعين عند تشييد خزان الرصيرص عام 1966م ، تكونت بحيرة خلف الخزان غطت الأرض التى كان يستخدمها سكان القرى الأمر الذى أجبرهم على النزوح إلى مناطق أخرى ، والتعدى عليها وإستغلالها في الزراعة وهى أصلاً مناطق رعى يستخدمها الرعاة الأمر الذى أدى إلى نزاع بينهما ، كما أن تعليية الخزان والتى إفتتحت عام 2009م تأثرت بها المناطق التى حولها وبالبالغ تعداد سكانها (22) ألف أسرة وكان يفترض أن يتم بناء (12) قرية نموذجية لإستيعاب هذه الأسر ولكن لم يكتمل بناء هذه القرى لإستيعاب (الهمج و البرتا و الكادالو و الهوسا والوطاويط) وبالرغم من ذلك تم إفتتاح تعليية الخزان في 2012/11/21م الأمر الذى يوحى بإندلاع نزاع في المستقبل .

(2) طموح القبائل :-

قبيلة الفلاتة من القبائل الوافدة لهذه المنطقة تدار تحت إمرة ناظر الفونج ولهم عدة مشايخ تحت إمرة نظارة جنوب الفونج ، ونال الفلاتة قسطاً من التعليم وصار طموحهم السياسي ينمو لإدارة الولاية ، وكانوا يرون أن هذا حق طبيعي لأنهم يمثلون كثافة سكانية مقدره بالولاية وأنهم إنضموا لحزب المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في الدولة بعد مجئ حكومة الإنقاذ و أظهروا تأييدهم له و انخرطوا في برامج الحزب كالدعوة الشاملة ومنظمة النشاط الطلابي والخدمة الوطنية ، وفي عام 1993م طالبوا بنظارة خاصة بهم وتعاطف معهم محافظ النيل الأزرق إبراهيم عبد الحفيظ إلا أن الفونج والهمج إستتقروا ذلك لأنهم يرون أن النظارة منصب وراثي يعطى فقط للقبيلة صاحبة الأرض التي تمتلك الأرض . وأن الفلاتة وافدون لا يستحقون هذا اللقب . وعندما عين إبراهيم عبد الحفيظ عام 1997م وزيراً للتربية ونائباً للوالي ، وعندما كان الوالي أبو فاطمة خارج الولاية ، كتب إبراهيم عبد الحفيظ لمحافظ الدمازين يأمره بإنشاء مشيخات في منطقة كرمة للفلاتة الذين كان لهم وجود مقدر فيها ، وقام المحافظ بتقسيم كرمة إلى ستة مشايخ أعطى الهمج مشيخة واحدة وأعطى الفلاتة خمس مشايخ وأعطاهم عدد من المشيخات في قرية بيشان ومجموعة قرى أخرى ، هذه الزيادات الجديدة للفلاتة زادت مشايخ الفلاتة من (18) إلى (64) مشيخة ، وحسب القانون الأصلي فإن المشايخ هم الذين ينتخبون العمدة وهذه الزيادة تهدد عمودية الهمج أصحاب الأرض الأصليين ، فخاف عمدة الهمج شوتال من أن يفقد عموديته التاريخية ، وعندما عاد الوالي أبو فاطمة طلب منه وزير الرعاية الإجتماعية موسي طه شايب إلغاء أمر إنشاء المشايخ ولكن الأمر كان قد صدر وتمسك الفلاتة بهذه المشايخ وكان هذا سبب نزاع دموى بين الفلاتة والهمج في منطقة كرمة وبيشان و أم درفا أدى إلى مقتل (4) من

الفلاتة و(5) من الهمج ، ونتيجة لهذا ذهب شوتال إلى التمرد لينضم إلى مالك عقار الذي رحب به واعتبره سنداً قوياً له بإعتباره من قبيلة غير قبيلته ، لكنه عاد مرة أخرى للدمازين سنة 2002م بعد إختلافه مع مالك عقار على رئاسة منطقة النيل الأزرق في الحركة الشعبية وفي عام 2011م خرج مرة أخرى للتمرد مع مالك عقار⁽¹⁾ ، وأخيراً تم تسوية النزاع بين الفلاتة والهمج بواسطة مؤتمر صلح تم فيه إعطاء الفلاتة عموديتين شمال الرصيرص وشمال الدمازين على أن يظلوا جزءاً من إدارة قبيلتي الكماشير والأشراف ، ومن قرارات المؤتمر أيضاً هو إذا كان الفلاتة موجودين في منطقة قبائل أخرى وكانت الكثافة السكانية كبيرة يعطوا منصب وكيل شيخ مع الإبقاء على الشيخ من القبائل الأصلية صاحبة الأرض ، وإذا وجدوا في منطقة ليس بها شيخ ففي هذه الحالة يمكن إعطائهم منصب الشيخ ، وهكذا حل النزاع⁽¹⁾ .

3) التمرد ضد السلطة المركزية :-

كانت ولاية النيل الأزرق من أفقر الولايات شأنها شأن ولايات دارفور وجنوب كردفان والجنوب قبل الانفصال ، وزاد من حدة التخلف قانون المناطق المقفولة 1922م الذي وضعه المستعمر والذي حرم دخول مواطنيها للشمال إلا بإذن في إطار سياسة العزلة إقتصاديّاً وسياسياً ودينيّاً وإجتماعياً وثقافياً ، وحتى في عهد الحكم الوطني كانت الأحزاب التقليدية ترسل بممثلين من خارج المنطقة لكي يفوزوا بالدوائر الإقليمية في منطقة النيل الأزرق (النواب المصدرين) و (نواب الإشارة) وذلك حتى آخر إنتخابات في 1986م إذ فاز في دائرة قيسان مرشح حزب الأمة مهدي داوود الخليفة ، ولكن المعركة الحقيقية بدأت منذ العام 1986م عندما ترشح ابن المنطقة الشريف الجاك من منطقة يابوس في دائرة

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص312

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص315

الكرمك عن الحزب الإتحادي الديمقراطي ، ولكن الرئيس إسماعيل الأزهرى أرسل برقية ألغى فيها ترشيح الشريف الجاك الإمام ورشح بشير محمد سعيد بدلاً عنه ، إحتج أبناء الولاية المتعلمين على هذا القرار ، وفطن الصادق المهدي لهذا النزاع فإستقل الموقف ورشح أحد أبناء المنطقة عن حزب الأمة وهو عبد الباقي عبد الله زروق فساند أبناء الولاية بمختلف إنتماتهم السياسية مرشح حزب الأمة وبالفعل فاز في دائرة الكرمك ومنذ ذلك الوقت لم يفز في دائرة الكرمك إلا أبناء المنطقة حتى إنتخابات 1986م فاز فيها عبد الرحمن أبو مدين عن حزب الجبهة الإسلامية القومية ، ولكن كان النزاع قد تطور بدخول عناصر من أبناء المنطقة بقيادة مالك عقار إلى الحركة الشعبية ، وفي عام 1984م بدأت الحركة الشعبية أول عملياتها العسكرية بهجوم على المنطقة قاده سلفاكير ميار ديت (الرئيس الحالي لدولة الجنوب) مع مالك عقار إنطلاقاً من الأراضي الأثيوبية من منطقة قمبيلا بإستخدام أسلوب حرب العصابات ، وفي عام 1987م قاد كارينو كوانين هجوماً وإستطاع أن يحتل الكرمك لأقل من شهر ، وكذلك في عام 1989م إحتلت الكرمك مرة أخرى تحت قيادة وليم نون ، ومنذ عام 1996م وحتى تاريخ توقيع إتفاقية السلام الشامل 2005م تم إحتلال الكرمك بصورة كاملة وأصبحت مركزاً سياسياً وعسكرياً للحركة الشعبية وذلك بواسطة الدعم الأثيوبي.

أفردت إتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطنى برتكولاً خاصاً لمعالجة قضايا الحرب والإستقرار في النيل الأزرق وجنوب كردفان والذى نجح في إيقاف نزيف الحرب وشهدت النيل الأزرق إستقراراً كبيراً في الفترة من (2005م - 2011م) وفتحت آليات سياسية جديدة لمعالجة القضايا بالمنطقة كالمشورة الشعبية التى تهدف إلى قياس ما تم

تنفيذه من الإتفاقية في ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان ، وفي إنتخابات 2010م فاز مالك عقار مرشح الحركة الشعبية بالإنتخابات عن منصب الوالى وأصبح والياً للولاية ولكنه في سبتمبر 2011م خرج الوالى المنتخب مالك عقار وعدد من أبناء المنطقة للتمرد وعادت الولاية للحرب مرة أخرى مما أدى إلى فرض حالة الطوارئ ، ودائماً كان أبناء المنطقة يشكون من قلة التمثيل في الوزارات الولائية في مناطق السودان المختلفة مع أنه في كل حكومة في ولايتهم درج على أن يكون هناك وزير من خارج الولاية ، أيضاً يشكون من ضعف التمثيل في كل من السلك الدبلوماسي والقضاء وقيادات الخدمة المدنية .
أثر النزاع في شرق السودان :-

شرق السودان جغرافياً هو الرقعة التى تقع بين خطى عرض 10 - 22 شمالاً وخطى طول 23 - 35 شرقاً ويضم ولاية البحر الأحمر و كسلا والقضارف وسنار والنيل الأزرق وهو المنطقة التى تشمل كل الحدود الإرتيرية السودانية بطول 310 كيلو متراً وجزءاً من الحدود مع أثيوبيا وبها محور همشكوريب وهو الجزء الأكبر لمسارح العمليات وتمتد شمالاً إلى منطقة قرودة على شاطئ البحر الأحمر ، وتضم ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف وسنار والنيل الأزرق - (ملحق رقم 3) .

تضم المنطقة قبائل البجا الحامية الأصل وهى أكبر الوحدات السكانية بالمنطقة وتنقسم إلى أربعة مجموعات رئيسية هى البشاريون والأمرار والهندوة والبنوعامر ، وتعتبر قبيلة الهندوة أكبر المجموعات وتمتد مراحلها إلى داخل الأراضي الأثيوبية والإرتيرية ، أما البنوعامر فهى أقل المجموعات تأثراً بالثقافة العربية ويتحدثون لغة التغراى السامية ، وهناك مجموعات أخرى مثل العبابدة والأرتيقا والحلقنة والحباب وقبيلة الرشايده ، وهى أحدث

القبائل العربية الرعوية القادمة من شبه الجزيرة العربية في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي - (ملحق رقم 4) ، وفي الجزء الشرقي من ولاية النيل الأزرق توجد قبائل كنانة ورفاعة الهوى ، وفي منطقة الفونج جنوب ولاية النيل الأزرق في هضاب سلسلة جبال الإنقسنا توجد مجموعات الإنقسنا والبورون والوطاويط والمابان .

أما الأطراف التي دخلت النزاع فهي تنظيم مؤتمر البجا وفصيل الأسود الحرة والتجمع الوطني الديمقراطي .

أثر التنظيمات السياسية بالشرق :-

1. تنظيم مؤتمر البجا :-

تأسس تنظيم مؤتمر البجا عام 1958م كأقدم تنظيم سياسي إقليمي مطلب بواسطة عدد من أبرز نشطاء المنطقة منهم علي سبيل المثال محمد الأمين ترك والدكتور محمد جرتلي وعلي المليك ومحمد باكاش وعبد القادر أوكير وهاشم بامكار بقيادة الدكتور طه بلية⁽¹⁾ ومؤتمر البجا لم يرفع شعار الانفصال بل كانت أهدافه حل مشكلة التخلف والمظالم الواقعة على المنطقة وكيفية الخروج بأهل الشرق من هذه الوهدة عن طريق لامركزية الحكم ، وقد تمرد على الحكومة المركزية في تسعينات القرن الماضي ، وقد إرتكزت القيادة الجديدة لمؤتمر البجا على إرث التنظيم التاريخي القديم في النضال ضد الإستعمار الخديوي (المصري التركي) وتضحياتهم ضد المشاريع الإستعمارية البريطانية ، وقد حدد محمد طاهر أبوبكر رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا الهموم الأساسية بأنها ما زالت هي إمتداد للقضية القديمة ، مزيد من الحقوق السياسية والعدالة الإجتماعية والظلمات في حق المنطقة وأبنائها ، ونهب ثروات المنطقة ، وأراضي القاش التي تحتكرها الحكومة المركزية وكذلك أراضي دلتا طوكر ونادي كذلك بتثبيت الحقوق الشرعية في التنمية

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - الخرطوم - دار عزة للنشر والتوزيع - ط3 - 2006م - ص296

واقتسام عادل للسلطة والثروة⁽²⁾. وقوام تنظيم البجا يقوم أيضاً على أسس عرقية ثقافية إثنية ويتحدث بإسم قبائل البجا التي تشكل 30% من سكان الشرق وكان يطالب بأن تعترف له الحكومة المركزية بحق السلطة الكاملة في إدارة شؤون الإقليم ، وتتمركز قواعده في دولة أرتريا التي توفر له الدعم والمساندة ، وبسبب تواجد قبائل البجا داخل الأراضي الأرترية فقد جعلت منه الحكومة الأرترية الحليف المدلل بين سائر فصائل المعارضة السودانية خاصة وأنه يقدم لها الكثير من الخدمات الإستخباراتية في الأمور المتعلقة بمطاردة حركات المعارضة الأرترية المتواجدة في شرق السودان .

2. فصيل الأسود الحرة المسلح :-

يتكون هذا الفصيل بشكل رئيسي من أفراد قبيلة الرشايدة وكان من أسباب قيامه تداعيات الحملات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة على عصابات التهريب المسلحة في شرق السودان ، والتي تتكون من أفراد قبيلة الرشايدة ، الأمر الذي أدى إلى إستفحال العداء بين قبيلة الرشايدة والحكومة المركزية ، ولم يكن لفصيل الأسود الحرة المسلح أى برامج سياسية واضحة إلا أن المعارضة السودانية والحكومة الإرترية والتي كانت على خلاف مع الحكومة السودانية قد إستغلت هذه الظروف وأقنعت قبيلة الرشايدة بتسييس خلافها مع السلطة السودانية .

3. التجمع الوطنى الديمقراطى (جبهة الشرق) :-

التجمع الوطنى الديمقراطى هو عبارة عن تحالف عريض ضم كل القبائل أعلاه مؤتمر البجا والأسود الحرة تحت مسمى جبهة الشرق (1992م - 2005م) ، وتاريخياً صنفنا الأجزاء الشمالية من مناطق البجا لصالح الحزب الإتحادى الديمقراطى لولائها للطريقة الختمية ، بينما غالبية الهندوة إرتبطوا بإرث طائفة

(2) محمد سليمان محمد - المرجع السابق - ص296- 297

الأُنصار ، ولكن على المستوى العام كان نهوض التنظيمات الجهوية في شرق السودان والتي عبرت عنها هذه التجمعات شكلت معالم بارزة في حدة الإستقطاب وتجدد الولاءات السياسية والقاعدة التي إسقذت إليها مشروعية حمل السلاح مؤخراً . ويتراوح عدد قوات التجمع الوطنى الديمقراطى ما بين (10) إلى (15) ألف مقاتل لهم قدرات قتالية وتدريبية متباينة في مواجهة قوات الجيش الحكومى ووحدات الدفاع الشعبى المتمركزة بالمنطقة ، وكانت دولة إرتريا تزود التجمع الوطنى الديمقراطى وقوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا بالقواعد ، الشئ الذى مكن هذه القوات من نقل الحرب من جنوب السودان إلى شمال السودان .
الأثر العسكري :-

كانت أول العمليات العسكرية التى قامت بها قوات التحالف السودانية بقيادة العقيد عبد العزيز خالد عثمان في 20 أبريل 1996م على معسكر مدسسه التابع للجيش السودانى على بعد 15 كيلو متراً جنوب شرق مدينة كسلا ، تبعها دخول قوات الأحزاب المنضوية تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى (التحالف + البجا + حركة تحرير السودان) في 8/أكتوبر 1996م هجومها على مقر الكتيبة 130 (اللواء 6) حيث رئاسة القطاع الشمالى لحامية كسلا على بعد 60 كيلو متراً شمال شرق مدينة أروما ، أعقبها مبادرة قوات التحالف بتنفيذها لتسعة عمليات عسكرية في المناطق المحيطة بمدينة كسلا ودلتا القاش ، وتبعها عمليات همشكوريب الفاصلة (البجا + الحركة) بقيادة عبد العزيز الحلو في ديسمبر 1996م⁽¹⁾ .

وفي أواخر مارس 1997م تواصلت إنتصارات المعارضة بإحتلال حامية قرورة وحامية عتريا القريبتين من مدينة طوكر ،

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص303

وفي الإِسبوع الأول من أبريل 1997م كانت قوات مشتركة من حركة تحرير السودان وقوات التحالف وقوات مؤتمر البجا قد أكملت سيطرتها على مرسي عقيق على ساحل البحر الأحمر . ويذكر أنه وفي مطلع يوليو 1995م قبل هذه العمليات من قبل المعارضة صرح مبارك الفاضل الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي بأن برنامج التجمع وأهدافه تنحصر في ثلاثة أوجه هي العمل الدبلوماسي والعسكري والتواصلات إجتهدات قيادات المعارضة المسلحة في تحديد إستراتيجية ومهام العمل العسكري الميداني حيث ذكر القائد ياسر سعيد عرمان ممثل حركة تحرير السودان في إجتماع عقد بأرتريا في أوائل عام 1997م أن تأسيس إطار العمل العسكري في شرق السودان يشمل خطوات محددة هي كسر أجهزة النظام الأمنية وتمكين الناس من الإنتفاضة لإسقاط النظام ، والجدير بالذكر أن الإجتماع ترأسه العقيد جون قرنق وبحضور العميد عبد الفعيز خالد والجنرال فتحى أحمد علي والدكتور عمر نور الدائم والتجاني الطيب والدكتور جعفر محمد عبد الله نيابةً عن محمد عثمان الميرغني ، وأعقبه بعد أسابيع قليلة الجنرال عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة القيادة مؤكداً أن إستراتيجية التجمع تلخص في أن تشن قواته عملياتها وفق خطة عسكرية متدرجة ، وأن قواتهم تسيطر على شمال الجبهة الشرقية في منطقة همشكوريب ومنطقة كسلا ، ثم منطقة النيل الأزرق محور الكرمك قيسان ومنطقة المابان ، ومدينة الدمازين هدف إستراتيجي ⁽¹⁾ . وفي منتصف أبريل 1999م تصاعدت هذه المواجهة العسكرية على الجبهة الشرقية بتنفيذ قوات التجمع الوطني الديمقراطي عمليات في العمق على مشارف مدينة كسلا وخشم القرية واستطاعت قفل طريق بورتسودان الخرطوم عدة مرات .

(1) محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - مرجع سابق - ص305

بالرغم من هذه الانتصارات إلا أن المعارضة فشلت في تحقيق أهدافها وتراجعت آمالها لعدة أسباب منها النقص الكبير في الأغذية والإمدادات والخدمات الأخرى ، وعدم توحيد العمليات العسكرية لمليشيات الأحزاب ، كما تأثرت العمليات العسكرية سلباً بالنزاع الأثيوبي - الأرتري الذي بدأ في مايو 1998م إذ قلصت أثيوبيا دعمها للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة تحرير السودان ، كما سعت حكومة أديس أبابا في الوقت نفسه على تطبيع علاقاتها مع النظام في الخرطوم ، وبنهاية العام 1998م إنسحبت القوات الأثيوبية من مدينة الكرمك الحدودية التي حاول الجيش السوداني إستعادتها من دون نجاح متكبداً خسائر فادحة في الأرواح ، ومن أسباب فشل قوات المعارضة أيضاً حصار قوات الجيش السوداني لها وحقول الألغام والقصف الجوي المستمر عليها وإفجار الخلافات بين فصائل المعارضة المسلحة للتجمع من وقت لآخر عطلت مسيرة التنسيق والتوحيد بين الفصائل ، وعبر عدد من القادة الشماليين عن إستيائهم تجاه سلوك مقاتلي جيش حركة تحرير السودان عندما تعرضت منطقة مينزا في ولاية النيل الأزرق إلى النهب والسلب والسرقة من قبل قوات الحركة ، كما أن إتفاق السلام الشامل 2005م بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان (نيفاشا) أدت إلى تحييد ثلاثة آلاف عنصر من مقاتلي الحركة كانوا ناشطين عسكرياً في شرق السودان ، كذلك تخلت أحزاب كبيرة عن التجمع الأمر الذي أثار بقدر كبير على القدرات والفعاليات العسكرية لفصائل شرق السودان المسلحة خاصة مؤتمراً البجا والأسود الحرة .

الأثر السياسي :-

بجانب ذلك لعب الجانب السياسي دوراً كبيراً في الوصول لإتفاق سلام مع جبهة الشرق في العاصمة الأرترية أسمرا في

2006/10/14م ونالت بموجبه جبهة الشرق مناصب حكومية في ولايات الشرق وفي حكومة المركز مثل حصول السيد موسى محمد أحمد على منصب مساعد رئيس الجمهورية ، وبدأ إعمار الشرق ، ولكن يكمن التحدى والضمان الوحيد لإستمرار السلام هو الإلتزام بتنفيذ بنود هذه الإتفاقية وإلا فإن الخطر لا محالة قادم والنزاع سيتجدد مع وضع في الإعتبار مطامع إسرائيل وأمريكا في هذه المنطقة والتي إتخذت من إرتريا قواعد لها ، والمنافسة الإسرائيلية الإيرانية المتزايدة حول البحر الأحمر تؤدي إلى وجود لاعبين محليين وإقليميين ودوليين يستخدمون الفصائل الشرقية كمثلين عسكريين لهم ، ويتميز شرق السودان بخصائص جغرافية عسكرية وفقاً للمنظور الجيوسياسي الأكثر خطورة من بين سائر ولايات السودان ، ويتمتع بسلسلة جبال بركانية شاهقة الإرتفاع تجعلها ذات قيمة حربية إستراتيجية هائلة ، لأن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على الممرات الجبلية لخط السكة حديد والطريق البري الرئيسي اللذين يربطان موانئ البحر الأحمر ببقية السودان وممر أنابيب النفط الذى يتم تصديره عبر الموانئ ، وبالتالي فإن الطرف الأقوى في هذه المنطقة يستطيع أن يخنق الإقتصاد السوداني ، كذلك وعورة هذه السلاسل الجبلية تعطيها القدرة على الملاذ الآمن للتحركات العسكرية لمجموعات حرب العصابات مما يتطلب من جيش حكومة السودان عقيدة قتالية أكثر تعقيداً منه في بقية مساح العمليات والنزاعات وإذا ما سيطرت الحركات المسلحة المعارضة على الممرات الجبلية بمنطقة البحر الأحمر سيؤدي ذلك إلى جعل السودان دولة حبيسة ويصاب الإقتصاد بالشلل التام وتدخل الدولة في حالة من الصوملة (أى إنهيار الدولة) ، ولا يستبعد بأن تكون إرتريا هى البلد المرشح لإستضافة القوات الأجنبية إذا قررت أمريكا وحلفاؤها غزو السودان ، عليه فإن الإلتزام بتنفيذ بنود إتفاقية سلام

الشرق ضرورة قصوى وإلا فإن المهدد الأمنى القومى السودانى
سيظل ماثلاً .

أثر النزاع في شمال السودان :-

يعتبر شمال السودان ونقصه به ولايتى نهر النيل والشمالية
أقل المناطق تأثراً بالنزاعات والصراعات الداخلية نسبةً لدرجة
الوعى التعليمي لدى مواطنيها ، وكانت النزاعات الداخلية تتمثل في
تعدي القبائل الرعوية على المناطق الزراعية التى تقع على ضفاف
نهر النيل والواديان ، لكن أهم آثار النزاعات تلك التى نتجت بسبب
تهجير لبعض القبائل وأهمها تهجير أهالى وادى حلفا من النوبة إلى
منطقة خشم القرية في شرق السودان بعد أن غمرت مياه خزان السد
العالى مناطقهم ، وتم ذلك بناءً على إتفاقية مياه وادى النيل بين
السودان ومصر عام 1959م والتى بموجبها وافقت حكومة السودان
على إقامة السد العالى في أسوان على أن تتخذ الحكومة السودانية
كل الإجراءات اللازمة لترحيل السكان قبل يوليو 1963م ، علماً
بأن مياه البحيرة الصناعية ستمتد مسافة 170 كيلو متراً داخل
حدود السودان .

لقد قابل أهالى وادى حلفا هذا القرار والخاص بتهجيرهم بنوع
من الأسى والحزن ورفضه البعض الآخر وقابلوه بالإستتكار رغم
تقديرهم لأهمية إنشاء السد العالى ، ولم يصل هذا الإستتهجان
و الإستتكار إلى درجة النزاع المسلح ، وفي نهاية الأمر خضع
الجميع للأمر الواقع ⁽¹⁾ . ولم تصل درجة آثار المواجهة إلى أبعد
من المظاهرات والجلوس على الطرقات لقطع حركة المرور بين
الفيئة والأخرى في مسألة التعويضات - (ملحق رقم 7) .

كانت آثار عملية التهجير القصري التى تعرض لها النوبيين
وتوطينهم في أراضي مشروع خشم القرية عاملاً إضافياً زاد من حدة

⁽¹⁾ متوكل أحمد أوين - النوبة التراث ، الإنسان عبر القرون - مؤسسة القرشي للطباعة - الخرطوم - ص115

التوتر والنزاع حول الموارد في المنطقة ، فأهل النوبة ما زالوا يعتقدون بأن زعزعتهم وترحيلهم الإجبارى إلى منطقة غريبة عنهم مناخياً واجتماعياً فرضت عليهم تغيير نمط حياتهم التى إعتادوا عليها ، ولم يكن إلا لصالح مشاريع الجارة الشمالية مصر ولم يكن بأى حال ذا مردود يربطهم بالأرض وهم ما زالوا يتطلعون إلى العودة إلى حلفا والمساهمة في إعادة تعميمها . وعلى الرغم من أن إدارة المشروع عملت على تخفيف حدة آثار النزاع بمحاولة إقناع وتشجيع القبائل الرعوية على الإستقرار في حرم المشروع والإستفادة من خدماته الزراعية والصحية والتعليمية والإقتصادية إلا أن القبائل الرعوية ما زالت أيضاً تتعامل مع النوبة كدخلاء على أراضيهم ، بل هى تؤكد إحتياجاتها بإعتبار أن ما يقدم لمجتمعاتهم الرعوية أو التى إستقرت في مشروع خشم القرية من خدمات أساسية لا يبرر في المقابل توطين حوالى (8)آلاف أسرة نوبية وإسكانهم (25) قرية نموذجية وفي مدينة حلفا الجديدة بمستوى من الخدمات يفوق بشكل كبير ما قدم لهم وعلى حساب مواردهم وحساب مراحييل ومراعى مواشيهم . وقد قامت الحكومة بوضع بعض الإجراءات الأمنية التأمينية منذ 1973م تتمثل في وجود قوات عسكرية مسلحة تابعة للفرقة (2) رئاسة مشروع الرهد واللواء (20) بمدينة مدنى واللواء (4) بالقضارف لحماية المشاريع الزراعية طوال العام .

عليه نخلص إلى أنه يكاد تكون كل مساحة السودان صارت مسرحاً للنزاعات سواء كان قبلية أو نزاعات بسبب الحدود أو السلطة أو الثروة ، الأمر الذى جعل آثارها مدمرة على الصعيد الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والأمني ، وأصبحت تهدد كيان السودان الأمني . لقد جلبت النزاعات الدموية خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وقدرأ كبيراً من التعاسة لكل سكان السودان ، وتركت آثاراً وخيمة على علاقات التعايش السلمي والتراحم بين القبائل ، وأوقفت حركة التنمية ، ولم تكن التمايزات

العرقية أو الدينية أو الثقافية أو الأثنية في يوم من الأيام سبباً من أسباب النزاعات وقد أثبتت إحدى فرضيات هذه الدراسة ذلك ، ولكن وجود بعض العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية بمساعدة أيادي داخلية أجبت هذه النزاعات لأهداف تخدم مصالحها مما يتطلب أطراف النزاع توفر الإرادة القوية للوصول إلى حل شامل يحقق الأمن والإستقرار في السودان .

المبحث الثالث

أثر النزاع في منطقة أبيي على الأمن القومي السوداني

أثر نزاع أبيي على الأمن القومي السوداني :-

مفهوم الأمن القومي :-

ليس هناك تعريف عام متفق عليه بين الباحثين والكتاب لمفهوم الأمن القومي ، بعضهم يؤكد أن الأمن القومي ليس مجرد حماية الدولة لأجوائها وشواطئها من أى عدوان خارجي مسلح ، لأنه مفهوم يتعلق بمسئولية الدولة في مجالات أخرى كالإقتصاد والسياسة والإجتماع وبالتالي فإن أى تهديد أو فقدان الدولة لأى من مصالحها الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية أو العسكرية فيه تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها ولوجودها ، لكن بعضهم يعرف الأمن القومي بأنه ، يعنى حماية كيان الأمة وشخصيتها الوطنية من تهديدات القوى الأجنبية ، وشهور الأمة بالأمان في ظل الدولة بفعل غياب المهددات الخارجية ، أو قدرة الدولة على ردع تلك المهددات حال وجودها مؤكداً في ذات السياق على أن مفهوم الأمن القومي مرتبط بفلسفة النظام السياسي في لحظة معينة من واقع أن التهديد لا يتجه للفرد وإنما للجماعة (1) .

ولعل أدق مفهوم للأمن ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى أأ

نم نى
(2) وهنا الأمن ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يعنى التهديد الشامل

(1) الخبير عمر أحمد سليمان - العلاقات السودانية المصرية - منظومة الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية - مجلة الإستراتيجية والأمن الوطنى - العدد (1) - الخرطوم - ديسمبر 2006م - ص185
(2) سورة قريش - الأيتين (3) ، (4)

سواء منه الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي الداخلي منه والخارجي ، والإنسان في نظر الإسلام هو جوهر العملية الأمنية لأنه مناط به التكليف في هذه الحياة ، والأمن في مفهوم الإسلام يعنى السلامة الحسية والمعنوية والطمأنينة الداخلية والخارجية وكفالة الحياة السعيدة للفرد والمجتمع والدولة ، ومشروعية الأمن وأهميته في الإسلام جاءت في نصوص القرآن الكريم ، بقول الله تعالى ⁽¹⁾ **بِإِذْنِ اللَّهِ** ، وقوله تعالى ⁽²⁾ **لَا يَأْتِيَنَّكَ السُّلُوكُ** ، وفي السنة النبوية دعا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى كل عمل يبعث الأمن والطمأنينة في نفوس المسلمين ، ونهى عن كل فعل يبعث الخوف والرعب في جماعة المسلمين ، قال عليه الصلاة والسلام (لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً) ⁽³⁾ ، وقال عليه الصلاة والسلام (لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدرى أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار) ⁽⁴⁾

لقد ظهرت آثار النزاع في أبيي في شكل مهددات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية على الأمن القومي السوداني ، وفرضت أوضاعاً مأساوية لا تتفق ومصالح الدولة القومية ، ويتضح ذلك التأثير الكبير من خلال هذا النزاع ودوره في إشعال الأزمة بين السودان ودولة الجنوب ، ورغم الإتفاق على معالجة القضايا المسببة للأزمة إلا أن قضية أبيي لم تبارح مكانها حتى الآن .
أولاً : الآثار السياسية :-

تنقسم الآثار السياسية إلى محورين ، محور داخلي وآخر خارجي .
الآثار الداخلية :-

أ. الحدود تمثل أهم النقاط الخلافية بين مواقف الطرفين من تقرير لجنة الخبراء ، الذي وجد موافقة من الحركة الشعبية لتبعيته

(1) سورة آل عمران - الآية (96 - 97) .

(2) سورة العنكبوت - الآية (67) .

(3) سنن أبي داؤود - 5/274 .

(4) صحيح البخارى - 4/315

لما يسمي منطقة أبيي التي حددها التقرير والتي ستخضع للإستفتاء حول إنضمامها لأي من جنوب السودان أو السودان ، علماً بأن الذين يحق لهم التصويت في الإستفتاء هو دينكا نقوك فقط دون المسيرية ، وتراهن الحركة الشعبية على كسب الرهان لصالحها بسبب العوامل الثقافية والعرقية والدينية واللغوية ، ومن هنا تأتي أهمية تبعية المنطقة للجنوب مبدئياً بتحديد حدودها بواسطة اللجنة ونهائياً بعد الإستفتاء عليها ، وفي الجانب الآخر رفض المسيرية تقرير الخبراء وإِعتبروه تجاوزاً لصلاحيه وإِختصاصات اللجنة .

ب. شعور قبائل المنطقة خاصةً دينكا نقوك بعدم مكافأتهم ومساندتهم من قبل حكومة السودان وإِحساسهم بعدم رد الجميل ، قد يدفعهم لمناصرة ومؤازرة حكومة الجنوب خاصةً في الإستفتاء تحت الإغراءات الممنوحة بتحقيق مصالحهم التي عجزت عنها حكومة السودان .

ج. عدم مقدرة حكومة السودان على السيطرة على زمام ومقاليد الأمور بالمنطقة وتركها للمعالجات الأمنية من قبل القوات النظامية ، قد يدفع بالحركات المسلحة المناوئة (حركات دارفور) التي بدأت تنشأ وتنشط في المنطقة نحو مناصرة قوات الحركة الشعبية وبالتالي السيطرة على المنطقة فتزداد الأمور تعقيداً ، ربما يستدعي ذلك التدخل الدولي (تحت البند السابع) .

د. ضعف تناول وسائل الإعلام السودانية للقضية وبُعد منطقة أبيي عن المركز وعكس ما يجري من أحداث لأبناء المنطقة ، جعلهم غير ملمين بتواتر الأحداث ومسايرتها ، مما أتاح الفرصة لِبث الشائعات من أصحاب الأغراض الخاصة وجعلهم يجنحون للشك والنوفر تجاه حكومة السودان .

هـ. وصفت مفاوضات إتفاقية السلام الشامل منطقة أبيي بأنها إحدى المناطق المهمشة وإهمال وتقاعس الحكومة في حسم أمرها ، يعطى لإطباعاً سالباً لبقية المناطق التي تم التوصل معها لإتفاق أو جارية حالياً المفاوضات معها (دارفور - جنوب كردفان - النيل الأزرق) بعدم جدية حكومة السودان في التفاوض مع تلك الفئات ، وبالتالي ستصبح كل تلك الإتفاقيات أو المفاوضات خصماً على الأمن القومي السوداني .

و. نظرة حكومة الجنوب إلى منطقة أبيي بمنظار إستراتيجي وآخر تكتيكي ، فالإستراتيجي يتمثل في كسب مناصرة دينكا بحر الغزال لإخوانهم من الدينكا الآخرين خلافاً لدينكا نقوك بالإقليم الجنوبي تحسباً لمآلات المستقبل ، والمنظور التكتيكي يتمثل في تداعيات إتفاقية السلام الشامل ومآلاتها ، أى إستخدامها في وجه حكومة السودان ، والمنظورين لا علاقة لهما بمشكلة الحدود وبالتالي الأمر قابل للأخذ والعطاء مع شريكي الإتفاقية (مساومات) ، خاصة أن أبناء منطقة أبيي من النخب المتعلمة يمثلون قوة الدفع الحقيقية للنزاع الدائر بالمنطقة وخصوصاً الموالين للحركة الشعبية .

الآثار الخارجية :-

أ. تعتبر حكومة السودان الشريك الأكبر في إتفاقية السلام الشامل ، ويقع عليها العبء الأكبر حول معالجة القضايا العالقة حالياً منها (قضية أبيي) ، وفي ظل الشعور بالإنتماء الأفريقي ستجد الحركة الشعبية مناصرة سياسية من الدول الأفريقية خاصة التي رعت وشاركت في التوقيع على الإتفاقية ، مع الوضع في الإعتبار الإنفتاح الكبير لحكومة الجنوب وعملها على إقامة روابط إقتصادية وتجارية وعسكرية مع تلك الدول تؤسس لمصلحة دائمة ومستمرة .

ب. مخرجات تقرير لجنة الخبراء والكيفية التي خرج بها كلها مؤشرات لوجود أياد خفية أجنبية دولية لها مصالح تتعارض تماماً مع مصالح حكومة السودان ، وقبول رفض حزب المؤتمر الوطني لتقرير الخبراء بالإدانة والإتهام بتقويض الإتفاقية نفسها ، في حين تمسكت الحركة الشعبية به ، كلها مؤشرات لوقوف هذه الدول الأجنبية بجانب الحركة الشعبية ودفعها لإتخاذ تلك المواقف التي تتعارض مع شريكها في الإتفاقية ، مما يهدد الأمن القومي السوداني .

ج. لم يشفع للسودان إنتمائه العربي الإسلامي في كسب السند والدعم السياسي من الدول العربية والإسلامية تجاه قضية أبيي ، لتأثيرها بالمواقف الغربية وعلى رأسها أمريكا .

د. الدور السالب الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الدولية في تأجيج النزاع بالمنطقة ، فقد سبق أن أثارت ما يسمي بقضية الرق مما أتاح لها الإنتشار وتتنوع المقاصد ، فعملت على زرع الفتنة وخلف الجفوة بين سكان المنطقة ، وذلك بمحاولة تحويل النزاع الدائر بين أهل المنطقة من نزاع تقليدي أساسه التنافس على الماء والكلأ إلى نزاع قائم على أسس عرقية ودينية ، وعكس ذلك للمجتمع الدولي مما ينبئ بحدوث كارثة ، وعلى ضوء ذلك فإن المهددات الحالية ستكون فرصة سانحة للمنظمات ذات الأجندة الخاصة لتلعب دوراً أكبر وأكثر خطورة بما يهدد الأمن القومي السوداني .

ثانياً : الآثار العسكرية والأمنية :-

تتميز منطقة أبيي جغرافياً بميزات طبيعية تجعلها منطقة حصينة ، وهذا يتطلب وجود قوات مسلحة ذات مواصفات عالية في التدريب والإعداد والتجهيز ، وهذه الطبيعة قطعاً ستأخذ جهد وقدرات القوات المسلحة للدفاع عنها ، مما يؤثر على القدرات الكلية

للقوات المسلحة ويزيد من المهددات العسكرية والأمنية في مناطق أخرى من السودان .

أ. عدم حسم قضية أبيي حتى الآن سيؤدي إلى المزيد من إنتشار المعسكرات في المنطقة وستسعي حكومة الجنوب إلى الهيمنة العسكرية خاصةً على الأجزاء التي أقر بها تقرير الخبراء لصالح دينكا نقوك ، مما يُعجل بالواجهة العسكرية المسلحة بين الطرفين في ظل تقييد المؤتمر الوطني لموقفه الرفض للتقرير وتمسك الحركة الشعبية بموقفها المؤيد للتقرير دون تعديل .

ب. أتى تقرير لجنة الخبراء بمفهوم قبلي لتحديد الحدود ، مما أشاع البغضاء وكرس للقبالية والعنصرية والجهوية بين قبائل المنطقة ، وأدى للتباعد بين الحكومة والأهالي وأصبح مهدداً حقيقياً لضرب النسيج الإجتماعي بالمنطقة .

ج. إهتزاز التعايش السلمي وضرب النسيج الإجتماعي في المنطقة والجنوح نحو التدريب القتالي ، يزيد الحاجة إلى إمتلاك السلاح والترويج لتجارته وإنتشاره ، وبالتالي تصعب السيطرة عليه وعلى جمعه ، وقد يمتد تأثيره إلى بقية ولايات السودان ، خاصةً دارفور التي ستكون الممول الأول بالسلاح .

د. إن تنفيذ قرار لجنة خبراء ترسيم حدود منطقة أبيي كما جاء في تقريرهم سيجعل كل قبائل التماس الحدودية شرقاً وغرباً من حدود تشاد وأفريقيا الوسطي إلى ولاية النيل الأبيض تتحسب لنفس مصير المسيرية من حيث نزع أراضيهم وفرض اللجوء عليهم ، مما يولد روح التطرف ، وأن أى محاولة لتطبيق قرار لجنة خبراء ترسيم الحدود على أرض الواقع عن طريق أى قوة حكومية أو إقليمية أو دولية سوف تفرض وضعاً أمنياً سالباً يصعب السيطرة عليه .

هـ. أى نزاع مسلح ومواجهة عسكرية بالمنطقة سوف تخلق بيئة صالحة وجازية لظهور منظمات إرهابية ومجموعات متطرفة ، ويزور ظاهرة النهب المسلح في ظل عدم الإستقرار ونزوح المواطنين مع توقف الفقية وإعدام أساسيات الحياة ، مما يشكل مهدداً للأمن الإجماعي والإقتصادي ومن ثم الأمن القومي السوداني .

و. القوات المسلحة المنتشرة حسب إتفاقية السلام الشامل تكلف حكومة السودان مبالغ كبيرة من الميزانية وهذا يأتي خصماً على التنمية ، كما أن التحسب للإنقضاض أو التدخل في المنطقة يستوجب بناء قوات مسلحة بمواصفات وقدرات عالية بما تمليه طبيعة المنطقة ، وهذا أيضاً لا يقل كلفة عن سابقه ، أضف إلى ذلك إهتزاز الثقة عند الشعور بأن الطرف الآخر في كامل إستعداده لنيل مبتغاه بالقوة ، مما يخلق سباق تسلح يصب في ميزان مهددات الأمن القومي السوداني .

ثالثاً : الآثار الإقتصادية :-

إن تأهيل وإعداد وتأمين مؤسسات الدولة الإقتصادية ومواردها والمحافظة عليها من ضروريات الأمن القومي ، وتوقف أى جزء منها حتماً سيؤثر على الناتج القومي ، وما أفرزه النزاع في أبيي من تداعيات ينزر بتوقف إنتاج النفط بالمنطقة علاوة على بقية النشاطات الإقتصادية الأخرى .

أ. إن البترول المكتشف في المنطقة وبدء إنتاجه يجعل من مشكلة تحديد الحدود بين السودان وجنوب السودان أمراً بالغ التعقيد والتأثير ، فالحدود تؤثر في نسبة قسمة الثروة النفطية المكتشفة والمنتجة ، علماً بأن المنطقة حول وجنوب الخط 22.5 - 10° هي منطقة تركيز البترول المكتشف ، مما أعطى عملية تحديد الحدود والإستفتاء قيمة كبرى لطرفي الإتفاقية لإرتباطها بالناتج

القومي السوداني وقسمته ، حيث أصبح النفط العامل الأول في دعم إقتصاديات البلاد ، وأى إهتزاز يتعرض له سيشكل تهديداً للأمن القومي السوداني .

ب. إن أى نزاع أو إشتباكات قبلية حول حدود أبيي نتيجة لتداعيات برتكول أبيي أو تقرير لجنة الخبراء ، سيترتب عليه نتائج سالبة ، هذه النزاعات والإختلافات ستؤدى إلى إعاقة النشاط الإقتصادي في المنطقة ، وخاصةً قطاع البترول والثروة الحيوانية والزراعية ، وستتأثر صادرات السودان تبعاً لذلك ، ولربما هربت الإستثمارات الأجنبية وتوقف الدعم المادى والنقى والمالى الأجنبي للبلاد ، وستكون النتيجة النهائية تدهور الإقتصاد السوداني الذى يقود إلى الإنهيار الكامل ، مما يشكل تهديداً للأمن القومي السوداني.

ج. تدهور الناحية الإقتصادية سيؤدى إلى ظهور العديد من المشاكل الحياتية الخاصة بالإنسان ، وسيتصاعد التزممر الشعبى (مظاهرات) فتضطرب الأوضاع الأمنية والسياسية والإجتماعية التى تحتاج لجهود مالية من قبل الحكومة لإعادتها إلى نصابها، وذلك سيكون خصماً على إقتصاديات السودان المنهكة أصلاً .
رابعاً : الآثار الإجتماعية :-

تتمثل الأثر الإجتماعية في تهديد حالة التعايش السلمى والإخاء والتراحم التى عرف بها مجتمع أبيي منذ القدم ، وتمتد الآثار لتشمل كل مظاهر التهديد بأبعاده في الحياة الإجتماعية المتمثلة في الآتى :-

أ. أدت إفرزات برتكول أبيي وملحقه إلى تنامي روح القبليّة والعنصرية والجهوية وسط مجتمع أبيي ، وشكل البرتكول تهديداً لضرب النسيج الإجتماعى وتماسكه ، مع ملاحظة أن تلك الإفرزات تتناسب طردياً مع موقف طرفي إتفاقيه السلام الشامل ضد بعضها البعض ، وذلك ما شهدت به حالة التعايش

والرضا أثناء المباحثات في نيفاشا ، وحالة التنافر والملاسة والإستعداد للمواجهة بعد التوقيع على البرتكول وملحقه .

ب. تأثرت مهنتي الزراعة والرعي التقليديين بتردى الأحوال الأمنية في المنطقة ، فالرعي المتنقل الذى تمارسه القبائل بالمنطقة يحتاج إلى مساحات واسعة للتجوال حولها ، إلا أن الموقف الأمني يقف حائلاً دون ذلك ، فضلاً على زيادة الضرائب التى تفرضها حكومتى الجنوب والسودان (القطعان) والضرائب المفروضة على الزراعة .

ج. أدى النزاع المسلح إلى إهتزاز قيم المجتمع و بروز آثار الحروب عليه من تشريد وعطالة وفقر وجهل ومرض ، وعدم التحمس للعودة الطوعية للنازحين ، وشعور المنظمات الدولية بعدم تعاون الحكومة معها ووضع العراقيين لها ، كما أن العائدين أنفسهم قد انفصلوا من مجتمعاتهم طيلة فترة الحروب السابقة ، مما أكسبهم عادات وتقاليده وسبل حياة جديدة لا تتماشى ونمط العيش بالمنطقة ، أضف إلى ذلك عدم الترحيب بهم من قبل الذين ظلوا متمسكين بالديار ، لشعورهم بمنافستهم لهم في الأرض نفسها ومواردها وعدم رضائهم، مما يشكل مهدداً إجتماعياً يستوجب المعالجة .

د. حاجة منطقة أبيي للعون الإنساني مع غياب الأجهزة الحكومية الإدارية وضعف القوات النظامية يتيح مجالاً واسعاً للمنظمات الطوعية الأجنبية ذات الأغراض الخاصة لتحقيق أهدافها بالتغلغل إلى مفاصل المجتمع ومحاولة الإستفادة القصوى من الواقع المائل ، وبالتالي ممارسة العديد من الأنشطة أقله الإتجار بالأطفال كما حدث في دارفور .

هـ. أدى مقتل السلطان كوال دينج في 3/مايو/2013م إلى نزوح المسييرية من شمال أبيي وترك مدينة أبيي نهائياً وذلك خوفاً من

إنتقام دينكا نقوك وبالمقابل تزايد عدد الدينكا بمدينة أبيي حيث نزحوا إليها من جنوب أبيي من مناطق (أقوك) و (البنطون) و (آنتوني) تحت حماية بعثة اليونسفا ، ما كان له الأثر الإجماعي السالب بالمنطقة ، وقامت البعثة بعمل الخط العازل بين شمال وجنوب أبيي (BuffenZoon) ، وأدى ذلك الحادث إلى فقد المسيرية لأكثر من (600) رأس من المواشي (1) .

و. بالرغم من أن منطقة أبيي لم يكن بها الغمام تذكر لأنها لم تدخل في صراعات أثناء حرب الجنوب إلا أن هناك بعض الدانات والشظايا كمخلفات للنزاع المسلح لم تتضرب أثارت القلق والتوتر لسكان المنطقة مما حدا ببعثة اليونسفا بتشكيل تيم خاص بها للتعامل معها بكل سهولة .

مآلات إستفتاء أبيي :-

بالرغم من أن بنود برتكول أبيي وملحقه يحمل في طياته ضمانات بواسطة مراقبين وبإشراف أمريكا وجهود حكومتى السودان وجنوب السودان نحو إرساء قواعد السلام إلا أن مآلات الإستفتاء ومستقبل السلام بمنطقة أبيي سيكون تحت خيارين :-

1. حال إنضمام منطقة أبيي للشمال :-

إذا تحقق هذا الخيار فإن مستقبل المنطقة سيكون على ما كان عليه من تداخل وتعايش سلمي بين القبائل بالمنطقة وستجد الحكومة السودانية فرصة سانحة لزراع مزيد من التآخي والترابط بين سكان المنطقة مستفيدة من الأخطاء الماضية من خلال واجباتها التى تفرضها عليها مسئولياتها الوطنية دون تمييز بين عرق و دين والعمل على تنمية المنطقة وإرساء قواعد السلام من خلال الآتى :-

(1) محمد جمعه جودة – عضو اللجنة العسكرية لمراقبة الحدود – وزارة الداخلية – مقابلة – الخرطوم – يوليو 2016م

أ. العمل على تنمية إنسان المنطقة وذلك بالإهتمام بالمتطلبات الحياتية والأساسية من تعليم بشقيه الفنى والأكاديمي والصحة ونحوها .

ب. أعمال التنمية المستدامة والبنىات الأساسية بحيث يتم ربط المنطقة بشبكة طرق برية وتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وتوفير الكهرباء وإنشاء مشاريع التنمية لتستوعب الأيدى العاملة مع التركيز على الزراعة والرعى التقليديين ، وتوطين الرحل ، وفي ذلك معالجة لأهم جزور المشكلة بما يحقق الإستقرار الأمنى ومنع المصادمات بين الرعاة والمزارعين .

ج. تسخير موارد المنطقة لصالح إنسانها بما يوفر له سهولة العيش الكريم والرخاء ، والعمل على إستقطاب المزيد من الموارد التى تدفع بعجلة التنمية والإعمار .

د. تقليل المنصرفات العسكرية بشمول السلام في المنطقة وتركيز معظم الجهود نحو التنمية والإعمار .

2. حال إنضمام منطقة أبيي للجنوب :-

أ. إذا إنضمت منطقة أبيي للجنوب عن طريق الإستفتاء ، فإن المنطقة ستحرم من صلتها بالمركز (الخرطوم) لأول مرة في تاريخها ، وسيكون الوضع صعباً على القبائل الرعوية الأخرى خلاف قبيلة الدينكا نقوك وتحديداً ذات الأعراق القبلية أو التى تحسب موالاتها لحكومة السودان .

ب. كل عائدات النفط بالمنطقة ستؤول لحكومة الجنوب مما يؤثر على الإقتصاد في السودان ويقوى المركز الإقتصادي للجنوب .

ج. إثارة النعرات العربية والزنجية بين قبائل المنطقة ، وون ذلك الدافع الأساسي لتشويه صورة التآلف القبلي بالمنطقة الذى إمتد لسنوات عديدة ، وربما لحق بذلك تميز ديني .

د. سيشهد مستقبل السلام بالمنطقة مزيداً من التدخلات الأجنبية التى تتطلع إليها الأجنحة الغربية ، وربما أفردت حكومة الجنوب مساحة واسعة للتدخلات المعادية للسودان .

هـ. قد تشهد المنطقة إختراقات أمنية من قبل المنظمات الأجنبية الدولية والجماعات التبشيرية التى تعمل فى المنطقة تحت مظلة الإغاثة وغيرها ، مما يعزز إشعال الفتنة من جديد بعد هدوء نسبي .

و. ستجد قبيلة دينكا نقوك وبقية القبائل المنضمة معها صعوبة كبيرة فى الملاءمة مع الوضع الجديد (بولاية شمال بحر الغزال) وستبرز المشاكل الإدارية التى دعت المستعمر البريطانى لتلافيها بضمها لكردفان إدارياً فى الماضى ، كما أن محاولة إندماج دينكا نقوك مع قبائل ولاية بحر الغزال قد يذيب هويتهم وشخصيتهم الإعتبارية التى تميزوا بها خلال تاريخهم الماضى وهنا يبرز صراع الهوية مع قسمة الموارد والسلطة مما يسبب عدم إستقرار بالمنطقة .

ز. تبعية منطقة أبيي للجنوب بحدودها الواردة فى تقرير لجنة الخبراء قد يدفع قبيلة دينكا نقوك للمطالبة بأن تكون كياناً مستقلاً عن بحر الغزال ، وربما يثير وضع المنطقة نعرات قبلية أخرى داخل الجنوب لديها ولاءات لحكومة السودان وبالتالي يبدأ النزاع من جديد .

ح. إنضمام أبيي للجنوب لن يكون فى صالح قبيلة المسيرية ، إذ تفقد القبيلة أماكن مصائفها تماماً وتصبح بين مطرقة حكومة الجنوب وسندان قبيلة دينكا نقوك ، مما يهدد ببقاء

القبيلة نفسها ، إلا في حالة واحدة وهي أن يتم تعديل حدود منطقة أبيي الشمالية وتبقي جنوب بحر العرب .

ط. ستمسك قبيلة المسيرية وأيها الرفض لتقرير الخبراء (إذا لم يتفق الطرفان على تعديله) وبالتالي محاولة مقاومة هذا الخيار عن طريق العمل المسلح في حالة عجز الطرق السلمية ، ويتوقف تأثير ذلك على موقف حكومة السودان إذا كان مسانداً لهم أم لا .

ي. العدول عن رأى المسيرية الرفض لتقرير الخبراء سيؤثر تأثيراً بالغاً على نمط حياتهم ، ولكنه يتيح لحكومة السودان محاولة الإتفاق على توفيق أحوال المسيرية في المستقبل ، وذلك بأن توقع معاهدة بموجبها يستمر المسيرية في التجوال في المنطقة لمدة محددة حتى تتمكن حكومة السودان من تغيير نمط حياتهم بالتوطين وخلافه ، ولكن مثل هذه المعالجة إذا قبلت بها الأطراف تحتاج لضمانات إقليمية ودولية .

ك. أن تطالب قبيلة المسيرية بالحاق بدينكا نقوك والإنفصال عن السودان مستكملة إنفصال كل منطقة أبيي إضافةً لحدود منطقتهم جنوب الأضية ، هذا الخيار هو الأصعب لقبيلة المسيرية لأنه سيجعلهم أقلية ، ويُعرض هويتهم وديانتهم للإحتواء ، الذى حتماً سينتهى بهم إلى الزوال .

ل. إن إنفصال أبيي وتبعيتها للجنوب سيقطع الطريق أمام قبيلة المسيرية للمرعى جنوباً مما يضطرهم إلى الإتجاه غرباً وبالتالي الإحتكاك مع عرب دارفور خاصة الرزيقات ويحدث النزاع .

المقابلة الأولى :-

الإسم : عبد الرسول النور إسماعيل (مسيري) .

المهنة : حاكم إقليم كردفان الأسبق - قيادي بحزب الأمة .

التاريخ : 10/أبريل/2014م .

المكان : بمنزله بالحتانة - أم درمان .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي بين المسيرية والدينكا نقوك بأبيي ؟

قال : قبيل الثورة المهديّة إندلعت عدة معارك طاحنة بين قبيلاتي دينكا نقوك ودينكا توج في منطقة قوقريال جنوب بحر العرب ، وكان الدينكا نقوك تحت إمرة سلطانهم روك كوال مما أدى إلى هجرتهم وعبروا شمالاً واستقروا في منطقة أبيي ، وفي عهد المهديّة وبتكليف من الأمير محمد الرقيق ود إبراهيم أحد قادة المهديّة تم عقد إتفاقية التعايش السلمي بين المسيرية ودينكا نقوك وعاشوا في سلام ووئام لفترة طويلة ، ولم يكتفوا بذلك بل هاجروا مع المسيرية إلى أم درمان ليقاتلوا صفاً واحداً مع المهديّة تحت راية القائد محمد الرقيق ود إبراهيم ، وبعد نهاية المهديّة رجعوا إلى منطقة أبيي وكان دينكا نقوك أكثر تأثراً بالمهديّة وقد سمي سلطانهم أروب إنه بالمهدى تيمناً بالإمام المهدي وكانوا يدفعون الضرائب لكردفان ، وكانت حركة الدينكا نقوك شمالاً أسهل من الجنوب للظروف الطبيعية ، إلا أن قبائل التوج تشن غارات عليهم بسبب عدم دفع الضرائب لهم ، عليه تحرك سلطان دينكا نقوك شير ريجان إلى مدينة النهود لمقابلة المفتش العام ونجت باشا واشتكي له قائلاً أن قبائل التوج تشن غارات علينا ونحن ندفع الضرائب لكردفان ، وبعد مشاورات قرر الحاكم الإنجليزي ونجت باشا بأن يظل دينكا نقوك تحت إدارة واحد

في كردفان ليسهل مراقبتهم وحمايتهم ، وقام الحاكم بإضافة دينكا توج ودينكا روينق وأبقارهم في شرق أبيي وكان ذلك في عام 1905م ، وكان أهم قرار في هذا التاريخ هو أن ينتقل أروب كوال لطان دينكا نقوك والسلطان شير ربحان سلطان دينكا توج من بلدهم جنوب البحر من بحر الغزال إلى كردفان ، وقد طلب ونجت باشا من حاكم مديرية كردفان وحاكم بحر الغزال تنفيذ القرار .

أسمرت العلاقة بين المسيرية ودينكا نقوك جيدة ومثالية إلى أن جاءت سنة 1929م فقرر دينكا توج العودة إلى بحر الغزال ربما بسبب حنينهم للوطن فصدر مرسوم من الحاكم الإنجليزي بإرجاعهم فرجعوا ، وبعد عامين أي في سنة 1931م أيضاً قرر دينكا روينق الذين يقطنون شرق أبيي العودة إلى بحر الغزال فصدر قرار بإرجاعهم فرجعوا ، أما دينكا نقوك رفضوا العودة إلى بحر الغزال وفضلوا البقاء مع المسيرية في منطقة أبيي رغم محاولات الإنجليز المتكررة .

في عام 1952م قرر الحكم الثنائي ترسيم الحدود الإدارية بين المديرية بين الشمال والجنوب تمهيداً لإجراء إنتخابات عام 1956م ، وشكل الحاكم العام لجنة لهذا الغرض ، إلا أن اللجنة واجهت مشاكل حدودية تتمثل في النزاع الحدودي بين دارفور وبحر الغزال في مناطق راجا وفياكنجي وغيرها ، وفي كردفان في منطقة أبيي ، وبين أعالي النيل وكردفان في منطقة كاكما التجارية ، وبين أعالي النيل والنيل الأبيض في مناطق الرنك والكويك وود دكونا ، وعلى صعيد آخر قامت اللجنة بأخذ ناظر دينكا نقوك دينق مجوك والعمد التابعين له إلى منطقة قوقريال ثم إلى النهود وقالوا لهم نحن بصدد ترسيم الحدود النهائية بين الشمال والجنوب فإذا رضيتم البقاء في قوقريال نعتبركم جنوبيين وتابعين للجنوب ، وإذا رضيتم البقاء في النهود نعتبركم شماليين ، إلا أنهم وبالإجماع قرروا أنهم شماليون

تابعين للنهود وقام السلطان دينق مجوك وقال قولته المشهورة (أنا عاوز أبقى ذى الإبرة أخط أى فتك بين الشمال والجنوب) وكان موقف السلطان دينق مجوك وعشيرته ضد رغبة الإنجليز .

في عام 1953م أنشأ الإنجليز مجلس ريفي المسييرية في مدينة الفولة وقامت قبيلة الأنقوك بمباركة هذا المجلس وأعلنوا تبعيتهم له وكانوا يدفعون الضرائب لهذا المجلس ، مقابل ذلك قدر المسييرية هذا الموقف النبيل من دينكا نقوك فإنتخبوا الناظر دينق مجوك كأول رئيس لمجلس ريفي المسييرية بالأغلبية وأسقطوا الناظر بابو نمر ، وظل الناظر دينق مجوك في ولائه الشديد لكردفان ليس إدارياً فقط بل ظل ولاءه في الزى واللبس والعادات حيث لم تفارقه لبسة الجلابية والعمة والعصا ، وذهب المسييرية أكثر من ذلك حيث تبنى المجلس تعليم أبناء الدينكا نقوك بدفع مصاريف ورسوم الدراسة والتعليم لهم ومن ضمن التلاميذ دكتور فرانسيس دينق وشقيقه دكتور زكريا دينق مجوك وإدورد لينو وغيرهم ، وكان عدد المتعلمين من أبناء الدينكا نقوك أكثر من أبناء المسييرية ، وكان أول شخص تخرج في الجامعة كان الدكتور فرانسيس دينق مجوك وشقيقه دكتور زكريا دينق مجوك ، وكان أول من تعين وزيراً للخارجية هو الدكتور فرانسيس دينق ، وهنا نحن اليوم ندفع ثمن تعليمهم ووجودهم بالشمال) .

وفي تقديري أن الفرص التي أتاحت لأبناء الأنقوك سواء أن كان في التعليم أو السلطة لم تتاح لأى فرد من قبيلة المسييرية والدليل كما أسلفت دكتور فرانسيس دينق وزيراً للخارجية ، وحسن دينق مجوك وزيراً إقليمياً في حكومة الفاتح بشارة في كردفان وهو المترجم المعتمد لدى حكومة كردفان وديوان الحكم الإتحادي حتى عام 2011م ، والناظر كوال دينق كان نائباً لرئيس المؤتمر الوطنى في غرب كردفان وممثل الحركة الإسلامية وأميراً للحج لثلاثة بعثات

متتالية وآخرين لا حصر لهم ، وفي عام 1978م فاز الأستاذ دمونيك دينق بالدائرة القومية في مجلس الشعب القومي عن ريفي المسيرية ولم يعين من المسيرية أحد فأصبح نائبها الوحيد ، ولكن عندما فزت أنا عبد الرسول النور سنة 1981م في أول إنتخابات المجالس التشريعية الإقليمية أُتخبت نائباً عن دائرة أبيي وأصبحت أنا النائب المنتخب فقام الرئيس نميري بإستدعائي وقال لي بأنه يريد أن يُمثل أبناء دينكا نقوك في المجلس وبما أنك فزت فهل لك أى إعتراض أن أعين أحد أبناء دينكا نقوك عضواً في المجلس من ضمن الخمسة الذين يعينهم رئيس الجمهورية؟ قلت له لا مانع ويسرني أن تكون لمنطقتنا نائبان ، فقام بتعيين الأخ مكواج أبيونق وكنا نحن الإثنيين نزور المنطقة معاً أنا منتخب وهو معين ، فلم أمانع في تعيينه مثلما حصل منهم في عام 1978م وإستمرت العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية في سلام وتعايش سلمي لا مثيل له ولم يحصل أى صراع أو نزاع أو حروب بين الطرفين حتى عام 1964م . ولم تكن القبالية أو الجهوية كانت في يوم من الأيام سبباً للنزاع .

السؤال الثاني :-

رغم هذا التعايش الذى يعتبر نموذج بين القبيلتين ، ما سبب النزاع وكيف بدأ ؟

قال : شعر المتعلمين والنخبة من أبناء دينكا نقوك برغبتهم في حكم جنوب السودان وأن تعليمهم رفع سقف طموحاتهم ولكن لا يمكن أن يحكموا جنوب السودان إلا إذا كانت لهم أرضية أو قاعدة ينطلقون منها ، فأرادوا أن تكون منطقة أبيي جزء من الجنوب والقاعدة التى ينطلقون منها فإنضموا إلى الأثانيا ومن ثم إلى الحركة الشعبية ، ويعتبر عام 1964م البداية لدخول العامل السياسي كأحد أسباب النزاع بالمنطقة ، ففي عهد الحكومة الإنتقالية برئاسة سر الختم

الخليفة كان كلمنت أمبوروزيرا للداخلية الذى لا زال سقف طموحاته عالياً ليحكم جنوب السودان هو ورفاقه ولن يتأتى ذلك إلا إذا نقلوا الحرب للشمال ولن يحدث ذلك إلا إذا سببوا حرباً بين المسيرية ودينكا نقوك ، فقام دينكا نقوك بالهجوم على الرقبة الزرقاء ومات الكثير من أبناء المسيرية الذين قاموا برد فعل عنيف فقتلوا ما قتلوا من الدينكا نقوك ، فكانت هذه أول مواجهة مسلحة بين الطرفين ، إلا أنه في عام 1965م تم عقد صلح بين الطرفين وقع عليه السلطان دينق مجوك والناظر بابو نمر بإشراف الرشيد الطاهر بكر النى كان وزيراً للعدل وسمي هذا الصلح (بالصلح الأبيض) لأن كل طرف تنازل عن حقه للطرف الآخر ، ورغم هذا الصلح إلا أن هناك بعض الشكوك والظنون لدى الطرفين ، فكان الدينكا نقوك يعتبرون المسيرية العرب جواسيس للحكومة ، والعرب المسيرية يعتبرون الأنقوك جواسيس للمتمردين الذين لا يرغبون بإقامة أى علاقات طيبة مع الشمال بقيادة المتمرّد أحمد دينق مجوك الذى عين ضابطاً إدارياً بعد الصلح ، بل في إنتخابات عام 1986م ترشح عن حزب الأمة جناح الصادق المهدي وفاز بأصوات العرب المسيرية والأنقوك على حدٍ سواء وكان نائباً في البرلمان ، وكان محافظاً على الهدام المسيري بلبسه للجلابية والملفح (الشال) ولم يرجع للتمرد قط إلى أن توفاه الله .

في عام 1972م جاءت إتفاقية أديس أبابا في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري فكان أبناء الدينكا نقوك المتعلمين والنخب وبتأثيرات منهم أدخلوا فقرة في الإتفاقية تفيد بأن المناطق التى هى في الشمال وبعض أهلها لهم إرتباطات في الجنوب يعاملوا معاملة خاصة ، وكان أبيل أليير أصبح نائباً لرئيس الجمهورية والمجلس الإنتقالي لجنوب السودان وهو دينكاوى قام بتعيين زكريا بول دينق مجوك (من أبناء الأنقوك) وزيراً للصحة في حكومته بالجنوب ، فقام

الجنوبيون بالإحتجاج على هذا التعيين بإعتبار أن زكريا بول دينق ليس من جنوب السودان وهذه حقيقة تؤكد شمالية أبيي ، فسعى زكريا بول دينق بإقناع الرئيس نميري بضم منطقة أبيي إلى الجنوب ، فقام الرئيس نميري بتكوين لجنة برئاسة كبير الإداريين الشيخ بشير الشيخ وتوصلت اللجنة إلى أن منطقة أبيي وبكل الأعراف والوقوانين هي منطقة كردفانية وأوصت اللجنة بأنه إذا كانت هناك أى مشكلة فيها أن تعالج وتحل بواسطة أهلها في كردفان ، فقام الدكتور فرانسيس دينق بإيجاد مدخل آخر حيث أحضر فريق أجنبي من جامعة هارفارد لتقديم الخدمات من صحة وتعليم ألخ في منطقة أبيي واختار اللجنة مناطق تواجد ينكا نقوك كمنطقة عمل ، فقامت اللجنة وتحت هذا الستار بالتعبئة السياسية الكنسية وسط الأتقوك والتبشير وزرع الفتنة والكرهية تجاه المسيحية وكان فرانسيس دينق وزير دولة في الخارجية السودانية وقبلها كان سفيراً في بريطانيا وألمانيا ومتزوج من أمريكية ربما زوجته لها علاقة بأعمال إستخباراتية لصالح الغرب ولها تأثيرات سياسية بالمنطقة .

إستمر ولاء دينكا نقوك للحركة الشعبية التي نشأت في العام 1983م كتنظيم عسكري إلى أن حصل الإنشقاق فيها عام 1991م بين ريباك مشار ولام أكول وكارينو كوانين ضد جون قرنق وكونوا مجموعة الناصر حيث كان دينكا بحر الغزال موالين لكارينو ومعظم النوير موالين لريباك مشار ومعظم الشاك موالين للام أكول فقامت مجموعة الناصر بمطاردة جون قرنق إلى أن أوصلوه إلى كاجوكاجي وكان أبناء دينكا نقوك وكتيبة النوبا بقيادة يوسف كوه وكتيبة الإنقسنا بقيادة مالك عقار ساندوا جون قرنق في حربه ضد مجموعة الناصر .

في عام 1997م قامت مجموعة الناصر بمصالحة النظام الحاكم في الخرطوم (حكومة الإنقاذ) وعقدوا إتفاقية سلام بالخرطوم

في نفس العام وبموجب الإتفاقية أصبح ريباك مشار مساعداً لرئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير ولام أكول وزيراً للنقل وأصبحا عضوين بارزين في حزب المؤتمر الوطني ، ومن أهم بنود هذه الإتفاقية أنها تمخضت عنها دستور عام 1998م وتحديث عن المواطنة كأساس الحقوق والواجبات والإعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان ولم تشر الإتفاقية لأى بند يخص منطقة أبيي .

السؤال الثالث :-

هل هناك أى أياد خفية وآليات دولية تحرك هذا النزاع بالمنطقة بمساعدة عناصر محلية ؟

قال : نعم لقد وجدت الدول الأجنبية وعلى رأسها أمريكا وإسرائيل عناصر محلية من أبنا المنطقة وهى النخب المتعلمة التى أشرت إليها سابقاً لتنفيذ المخطط ، وقد بدأ تدخل الدول الأجنبية واضحاً في مفاوضات السلام خاصة فيما يختص بالنزاع الحدودى بمنطقة أبيي ، فقد بدأ نظام الخرطوم محادثاته مع جون قرنق منذ العام 1994م الذى عين أولاد منطقة أبيي والإنقسنا والنوبة كمفاوضين أساسيين ، فمن الشلك باقان أمون ومن النوير جون لوك ومن الإنقسنا مالك عقار ومن النوبة يوسف كوه ومن أبيي دينق ألور وإدورد لينو ودينق أروب كوال ، وكان مهمهم أن يجدوا وضعية خاصة لمناطقهم .

في عام 2002م تم التوقيع على بريتول مشاكوس الذى أعتبر المناطق الثلاثة جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي مناطق شمالية تحل مشكلاتها من خلال الدولة الشمالية إرتكازاً على إعلان مبادئ الإيقاد سنة 1994م والذى تم التوقيع عليه في 1997م بواسطة شركاء الإيقاد وإحتوى على ستة بنود من أهمها أن الجنوب هو المنطقة الواقعة جنوب خط 1956م ، وكان من أفضل البرتكولات ، إلا أن المجموعات الثلاثة إحتجوا ورفضوا الدخول في

مفاوضات السلام لمدة (9) أشهر إلى أن توسطت دولة كينيا فجاء برتكول أبيي ضمن البرتكولات الثلاثة ، وكان أبناء أبيي يريدون قرار من الرئيس عمر حسن أحمد البشير بإعادة أبيي إلى جنوب السودان بإعتبارها ضمت بقرار إداري ، وكان الإشكال في أين تقع منطقة أبيي ؟ ، حكومة الخرطوم تقول أن أبيي تقع جنوب بحر العرب وأبناء منطقة أبيي يقولون أن أبيي تقع جنوب حدود دار حمر ، وتأزم الموقف بشأن حدود أبيي إلى أن جاء إقتراح المبعوث الأمريكي السيناتور دان فورث بتشكيل مفوضية ترسيم تتكون من (15) عضواً ، (5) من الحكومة ، (5) من الحركة الشعبية ، (5) من المجتمع الدولي وأنا كنت ضمن أعضاء وفد الحكومة ، وكان مهمتها وتفويضها ترسيم حدود منطقة أبيي ، وكان دور المفوضية أن تطلع على الوثائق والخرط وزيارة المنطقة لكي تحدد حدود المنطقة ، والخمسة الخبراء يفترض أن يتم إختيارهم بين الحكومة والحركة الشعبية فأختاروا سفير أمريكا دونالد بيترسون الذي طُرد من السودان عام 1992م رئيساً للمفوضية ، ودوقلاس جونسون من بريطانيا وهو مستشار الحركة الشعبية ، وممثل من أثيوبيا وكينيا وواحد من جنوب أفريقيا لم يحضر ، وكان مهمتهم إذا عرضوا قرار لم يتم الإتفاق عليه من قبل المسيرية ودينكا نقوك أن يقترحوا حل وسط ، وإذا رُفض يكون القرار ساري وملزم للطرفين ، وفد الحكومة أحضر (72) وثيقة تثبت شمالية منطقة أبيي ، أما الحركة الشعبية لم تحضر ولا وثيقة واحدة ، وقمنا بزيارة المنطقة ووقفنا على الشواهد وتحدثنا مع كل الأطراف بالمنطقة من المسيرية والدينكا نقوك ، والحصل أنه وبعد هذه الزيارة يفترض أن يتم دعوتنا لإجتماع من قبل المفوضية ويقدم الإقتراح ويجرى عليه التصويت ، إلا أن الخبراء لم يفعلوا ذلك فقاموا بكتابة التقرير بمفردهم بحضور شخص كيني أحضروه من جنوب أفريقيا بدلاً من العضو الجنوب أفريقي

الذى لم يحضر ، وقاموا الخمسة بالتوقيع على التقرير قالوا فيه أن المفوضية لم تجد حدود منطقاًبيي وإنما تقترح خريطة تصل شمالاً بالقرب من المجلد ، وأدخلوا في الخريطة منطقة الميرم وهجليج وغيرها من مناطق لا علاقة لها بالتفويض ولا علاقة لها بمنطقة أبيي وإعتبروا التقرير هو للمفوضية ولكن التقرير أصلاً أعده الخبراء الأجانب (سرقوا ليسانا)، حتى هذا التقرير لم نراه إلا بعد ما قام الرئيس عمر حن البشير بدعوتنا بالقصر الجمهوري للإستماع إلينا كمفوضية بحضور نائبه وجون قرنق ، وفي الإجتماع أنا قلت للسيد رئيس الجمهورية عمر حسن الشير نحن لم نوقع على أى إقتراح وهذا التقرير من طرف واحد وإعتبرناه متجاوزاً للتفويض ، ورفض السيد رئيس الجمهورية التقرير وأبدي عدم قبوله به ، وتقدم وسطاء كثر بمقترح لتقسيم المنطقة بأن يعطى الجنوب جنوب بحر الغزال فقبلت حكومة الخرطوم وقالت لا مانع وهو إقتراح وجيه ، إلا أن أبناء منطقة أبيي من الدينكا نقوك عندهم مشاعر عميقة نحو أبيي المدينة وهى تبعد (11) كيلو شمال بحر العرب طالبوا بخط موازى لها شمال على نحو (6) كيلو وتم رفضه من قبل حكومة الخرطوم لأنه يُدخل بحر العرب إلى الجنوب ، أنا قصدت بهذا السرد المطول لأوضح مدى الأطماع والآليات الخارجية التى كانت تستهدف المنطقة وكان هدفهم هو البترول والموارد الأخرى ولن يتأتى لهم ذلك إلا إذا خلقوا نزاع بالمنطقة وتبعوا أبيي إلى الجنوب.

السؤال الرابع :-

هل يمكن للتنمية بأشكالها السياسية والإقتصادية والإجتماعية أن تكون أحد السبل لمعالجة النزاع القائم بالمنطقة ؟

قال : نعم إذا حدثت تنمية حقيقية في منطقة أبيي قطعاً ستساعد وتسهم في حل النزاع ، لكن الحل محتاج لإرادة قوية من الطرفين المسيرية والدينكا نقوك .

السؤال الخامس :-

النزاع في أبيي بات ظاهرة تهدد الأمن القومي السوداني خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة لاهاي) هل توافقتي الرأي ؟

قال : كانت النزاعات في المنطقة تقليدية بين الراعي والمزارع وتحل ودياً عن طريق آليات الإدارة الأهلية ، لكن تطور النزاع من تقليدي إلى سياسي وأخذ بـُعداً جديداً نحو التدويل بسبب تشابك وتعاضد المصالح الأجنبية ، وعندها لم يتوصل الطرفان إلى حل بسبب النزاع الحدودي أخيراً توصل الطرفان الحكومة والحركة الشعبية لإتفاق بأن يحول الأمر إلى محكمة التحكيم الدولية باهاي ، وكان السؤال للمحكمة واحد فقط (هل الخبراء تجاوزوا التفويض أم لا ؟) ، وبعد مناقشات في المحكمة الدولية يبدو أن هناك تسوية سياسية في تقديري الشخصي قد تمت لأن المحكمة أصدرت حكمها بأن المفوضية تجاوزت في الحدود الغربية وأخرجت الميرم من الخريطة وتجاوزت في الحدود الشرقية وأخرجت هجليج وتجاوزت من الناحية الشمالية ورجعت الحدود إلى 10^{-10} ° ولكنها لم تتجاوز من الجنوب ، ورفضت المسيرية قرار المحكمة بإعتبارها تجاوزت صلاحياتها وأن المحكمة ليس لها إختصاص في أن تعدل تجاوزات المفوضية ، أما حكومة السودان أعلنت قبولها لقرار المحكمة واعتبرته إنتصار لها لأن المحكمة أدخلت هجليج الغنية بالنفط إلى حظيرة الشمال ونظرت الحكومة لها بإعتبارها غنية بالبترولا لا أكثر ، أما الحركة الشعبية فقد رحبت بالقرار لأنه يعطيها أرض جديدة ، الملاحظ أن المسيرية كقبيلة وبالرغم من أنها طرف في النزاع إلا أنهم ذهبوا إلى المحكمة كشهود فقط وليسوا طرفاً في الإلتزام ، ولكن قرار المحكمة وبهذا التجاوز رفضه عضو المحكمة الثالث القاضي الأردني الجنسية الهوانة واستقال عن المحكمة وقال أن المحكمة

تجاوزت تكاليفها وتفويضها وقرارها . إذاً بهذا الفهمتم تدويل القضية ودخلت فيها عناصر أجنبية دولية لها مصلحة في ذلك وقطعاً ذلك سيهدد أمن السودان الإقتصادي والسياسي والأمني ولن يكون هناك إستقرار ليستفيد السودان من موارد المنطقة .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل النزاع في أبيي ؟

قال : أنا أقترح الحلول الآتية :-

1. أن يكون الحاكم لمنطقة أبيي من دينكا نقوك وأن يحكم لمدة (25) خمسة وعشرون سنة قادمة وعلينا نحن المسييرية السمع والطاعة بشرط أن تظل أبيي كما هي عليه شمالية ، بل نوافق على أن يمدوا فترة الحكم لأي مدة طويلة يريدونها .
2. نقتسم السلطة والحكم والثروة بالتساوي على إثنين ، وأي شئ يقبل القسمة نقسمه على إثنين والذي لا يقبل القسمة على إثنين نسقط حقنا ونعطيه لهم .
3. أن تبدأ التنمية في منطقة أبيي من الجنوب من مناطق تواجد الدينكا نقوك ثم تتحدر نحو الشمال ديار المسييرية .

المقابلة الثانية :-

الإسم : محمد جابر برام (مسييري) .

المهنة : معتمد محلية كتم .

التاريخ : 10/أكتوبر/2015م .

المكان : بمنزله بأبي سعد مربع (19) - أم درمان .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسييرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

قال :

أولاً : التعايش السلمي تاريخياً ظل قائماً في مجتمع أبيي بين قبيلتي المسييرية والدينكا نقوك على الرغم من بدائية المجتمع حينها حيث نمت هذه العلاقة وتقوت في عهد الثورة المهدية الأول حيث جاء السيد / علي الجلة قائد قبيلة المسييرية العجايرة حينها وروب بيونق قائد قبيلة دينكا نقوك تمرت هذه العلاقة وزادت وا زدهرت في عهد أبناؤهما بابو نمر علي الجلة ناظر المسييرية ودينق مجوك روب ناظر دينكا نقوك وا شتركا في حكم قبيلتيهما ونظما سبل التعايش بين القبيلتين ونظما المرعى والزراعة وا شتركا إجتماعياً وسياسياً في تبادل الأدوار والتنسيق السياسي والإدارى بينهما وهى علاقة راسخة لا أحسب أنها تعود لسابق عهدا حتى لو زالت الأسباب وذلك لتطور الحياة وحدثتها وا إختلال نظام القيادة في هاتين القبيلتين والتطورات الدولية والإقليمية والمحلية .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

قال : نعم تعتبر الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم فهى أسباب إنطلاق الشرارة الأولى لهذا الصراع.

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

قال : توجد عدة أيدى دولية وجهات الإقليمية ومنظمات لها آليات تأجج نيران هذا النزاع تبحث له عن وقود فتارة بحجة إختلاف الديانة إسلام ومسيحية وتارة بحجة الإفريقية والعروبة وتارة أخرى

المطامع الإقتصادية بوجود حقول للبتروول بالمنطقة أو تعتبر المنطقة غنية بالبتروول ومعادن أخرى إضافةً لمواردها الطبيعية وقربها وجوارها لجنوب السودان الدولة الوليدة ، وفي سبيل ذلك تحرك هذه الأيادي عناصر محلية خاصةً أبناء دينكا نقوك .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

قال : إحداث التنمية بأنواعها الإقتصادية والإجتماعي والسياسي في المنطقة لا يمكن أن تعالج المشكلة في أبيي فهو مشكل سياسي محض فقد سق أن قامت تنمية خدمية واجتماعية بالمنطقة تقدر بحجم معقول ولكنها لم تحدث أثراً على مجريات تطورات مشكلة أبيي .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمناً خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

قال : فعلاً مشكلة أبيي مهدد كبير للأمن القومي السوداني الآن وفي المستقبل البعيد فهي تظل لو قدر لدولة جنوب السودان أن تهدأ فيها الأحوال وتصبح دولة قائمة ذات قيادة مركزية ووحدة سياسية وجغرافية وقومية حينها ستصبح مشكلة أبيي كشمير السودان ودولة الجنوب فهي أصبحت شائكة تخطت الأبعاد المحلية والإقليمية بل ما عادت مشكلة بين قبيلتين أو مجموعتين تقطنان المنطقة أو بين دولتين فهي أصبحت سياسية وقانونية تدخلت قوة دولية عظمي تسعى للهيمنة وخلق بؤر وكونتانات تتيح لها الفرصة للتدخل بحجة حماية الأقليات أو الوقوف مع تلك الدولة وضد

الأخرى فقمة المطامع الدولية السياسية برزت من خلال ما يسمى بتقرير الخبراء الذى أعد وعقد المشكلة في نوفمبر 2005م أعقب ذلك عمل سياسي دولي في منابر دولية وإقليمية أدى إلى تطور مشكلة أبيي ووصولها (لمحكمة التحكيم في لاهاي) والتي أصبحت الصبغة القانونية والدولية وملزمة للقرارات التي خرجت بها مما زاد من تعقيد الأزمة ومساراتها وجعل الحل بعيداً .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

قال : مقترحات لحل قضية أبيي

1. تحتاج مشكلة أبيي لحل دبلوماسي بعمل كثيف وسط المجتمع الإقليمي والدولي خاصةً (الإتحاد الأفريقي) وعبر دول الجوار .

2. الإتفاق السياسي والتعاون الوثيق مع دولة جنوب السودان ورعاية المصالح والمنافع المشتركة بين الدولتين بشكل حقيقي وعلى كل المستويات (مركزي ومحلى) يعطى أمل في بعض الحلول .

3. خلق مناطق تماذج وتعايش على طول الشريط الحدودى بين دولة السودان وجنوب السوانق وإتاحة حرية الحركة والتنقل بين سكان الدولتين يمكن أن يجعل أبيي نموذج من هذه المناطق التي جعلت للتماذج .

4. خفض مستويات التوتر في حدود الدولتين سواء بين جيش الدولتين أو على مستوى القبائل الموجودة في مناطق التداخل والتماذج .

5. خفض نسبة إنتشار السلاح في أيادى مواطنى الدولتين مما يقلل نسبة الإحتكاكات .

6. توفير الخدمات اللازمة في المناطق الحدودية ورفع مستوى معيشة مواطني تلك المناطق .
المقابلة الثالثة :-

- . الإسم : إسماعيل عبد الله محمد نعمة (حنوال) (مسيري) .
 - . المهنة : منسق ومشرف قرى ولجان أبيي .
 - . التاريخ : 23/أكتوبر/2016م .
 - . المكان : الخرطوم – مكتب لجنة إشرافية أبيي .
- السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

كان هناك تعايش سلمي بين المسيرية والدينكا نقوك في منطقة أبيي لدرجة التصاهر والزواج المتبادل وميثاق أخوي (يسمي بقسّم الأخوة) .

وكانت العلاقة بين الناظر بابو نمر والسلطان دينق مجوك نموزج لهذه العلاقة الطيبة بين الرجلين وأدت لإستقرار المنطقة إلى أن غيبيهما الموت عن وجه الأرض

واستمرت العلاقات الطيبة حتى بعد وفاة الرجلين حتى ظهور التمرد الأول في ثمانينات القرن الماضي وتدخل أبناء الدينكا المتعلمين والذين بدورهم غيروا الموثيق والعهود والمواريث المجتمعية بين القبيلتين (مسيرية - دينكا) اتباع رغباتهم السياسية والولوج لعالم الحكم والسلطة .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإلتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

النفوذ القبلي تجاه المنطقة ومحاولة كل طرف الهيمنة وإدعاء ملكية الأرض سبب أساسي للتوترات في أبيي حيث إدعى متقفي أبناء الدينكا تبعية أبيي لهم رغم وجودها داخل الحدود السياسية لدولة السودان ولكن الطمع في النفوذ والوصول إلى كرسي الحكم من خلال المنطقة كقاعدة إنطلاق لأي سياسي طامع في الحكم أدت إلى ظهور التوترات .

السؤال الثالث :-

هل من أيلد وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

أيضاً المنطقة غنية بثرواتها المعدنية والغابية والحيوانية الأمر الذى جعلها تقع تحت الأطماع الإقليمية والدولية وظهر هذا الأمر جلياً في إتفاقية السلام الأخيرة الموقعة بين السودان وجنوب السودان (المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية) وإقحام أبيي في هذه المشكلة (برتكول أبيي الملحق) ثم تقرير الخبراء ثم خارطة الطريق ثم محكمة لاهاى . وهذه الأطماع الدولية تحرك العناصر المحلية من أبناء دينكا نفوك ليكونوا مطية لهذه الأطماع .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

لا أعتقد أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السبل التى تنهى النزاع في المنطقة من دون إصطحاب والأخذ في الحساب الأطماع الغربية والدولية .

ولأن المنطقة مختلف عليها بين فئتين من المجتمع المحلى (المسيرية ودينكا نفوك) وكل طرف متمسك بحقة في إمتلاك الأرض . حتى لو أحدثت تنمية هناك إرادة التملك تطغى على إرادة

العيش سوياً خاصةً من جانب الدينكا لأن من وراءهم جهات أخرى غير معلومة هي التي تحرك الصراع بالمنطقة .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

النزاع حول أبيي مهدد للأمن القومي السوداني لأبعاد إستراتيجية منها أن المنطقة حدودية بين الدولتين والتداخل القبلي أيضاً بين الدولتين ، والمنطقة غنية بالبتروول حيث بها أكبر مخزون نفطى وهو أساس الصراع والإستقطاب الحاد سكانها (دولة الجنوب تريد تبعية السكان لها وبالتالي تبعية المنطقة ودولة السودان لها السيادة لوقوع المنطقة داخل الحدود 1956/1/1م) .

المنطقة الآن تحكمها إتفاقيات دولية (إتفاقية 20 يونيو 2011م) ووجود قوات أممية تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

مقترحات دّ ل القضية تكمن في السماح للمجتمعات المحلية الجلوس مع بعض وتحديد طريقة عيشهم كما هو في السابق في زمن الناظر بابو نمر والسلطان دينق مجوك .

إستبعاد السياسيون من ألبئم الطرفين وإبعاد الأجندة السياسية وسّد باب الزرائع الخارجية من المجتمع الدولي .

أو على دولة السودان وضع يدها على المنطقة طالما هي تقع داخل الحدود السياسية للدولة (حدود 1956/1/1م) .

المقابلة الرابعة :-

الإسم : زكريا أتييم فين (دينكا نقوك) .

المهنة : سلطان دينكا نقوك - ولاية الخرطوم .

التاريخ : 26/أكتوبر/2016م .

المكان : مكتب السجل المدني أم درمان .

أعجبنى تواضع وإحترام السلطان زكريا أتييم فقد دخلت عليه بمكتب السجل المدني بأم درمان ووجدت حوله مواطنى دينكا نقوك بأعداد كبيرة جداً يقوم بإعتماد أوراقهم الثبوتية لإستخراج الرقم الوطني ، ورغم ذلك وافق وبكل أريحية أن يصطحبني لمكتب آخر مستقطعاً من زمنه الغالى ومرحباً بي لإجراء هذه المقابلة وهذه شهادة للأمانة والتاريخ .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمى بينكم والمسيرية ؟

قال : أنا بشرك شديد لأنك مهتم بهذا الموضوع وأنت رجل أمن وقضية بتاع أبيي قضية أمنية في المقام الأول ، وأنا أى كلام بقولوا هو من واقع وجودى وتجربتى الطويلة بالمنطقة وهو كلام صحيح ، ونحن كدينكا نقوك عندما جئنا إلى أبيي جئنا من الشمال أى قطعنا البحر ناحية مدينة كوتى الحالية وإستقرينا في أبيي وما كان في أى وجود لأى شخص ، عشان كده أبيي تعتبر شمالية وما عندها أى علاقة بالجنوب ، ونحن خضنا حروب مع النوير الوافدين من الجنوب وهزمناهم وكان القبائل الموجودة قبيلة الشات والداجو ، وكان وصولنا لمنطقة أبيي قبل المهديّة .

عندما إستولى الإمام المهدي على السلطة ذهب دينكا نقوك إليه وبإيعوه في أم درمان وحاربنا معه وكل أفراد القبيلة الذين ذهبوا

إلى المهدي صاروا مسلمين والإمام المهدي قال لهم إذا رجعتم إلى أبيي موا أولادكم الذين يولدون بالمهدي ، فقام السلطان أروب وسمي ولده المهدي تيمناً بالإمام المهدي ، وآخر سُمي صباحي ، لكن عند رجوع دينكا نقوك إلى أبيي من أم درمان وجدنا شوية مقاومة من أهلنا بأبيي لأنهم مسيحين لكن تأثيره كان بسيط ، وعندما إنتشر وباء مرض الجدري في الحيوانات ماتت الأبقار والإمام المهدي منع الدينكا نقوك من أكل اللأبقار الميتة (القطيس) إلا أنهم رفضوا وبدأت شوية كراهية للمهدية ، وقالوا بدلاً من أن تأكل الطيور أبقارنا نحن أولى بها .

أما التعايش السلمي بين الأنقوك وقبيلة المسيرية كان مضرب مثل وكنا نتزوج مع بعضنا ونحل مشاكلنا بواسطة الإدارة الأهلية وكان الأخاء والمحبة بيننا والمسيرية هي السائدة ، وحاول المستعمر الإنجليزي أن يفرق بيننا لكن لم يستطع خاصة مَترى (Ray) الذى حاول عدة مرات أن يتبع أبيي للجنوب لكل كل الأنقوك رفضوا وقالوا أبيي شمالية ولا تتبع للجنوب ، ولا توجد أى قبيلة ولا عنصرية وهى غير معروفة للناس ولا يمكن أن تكون هى السبب للنزاع القائم الآن .

السؤال الثاني :-

هل هناك أى آياد وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي ؟

قال : هناك أطماع خارجية واضحة لكل الناس وعلى رأسهم أمريكا وسبب هذه الأطماع البترول وموارد أبيي الغنية ، وأنا أذكر لك قصة أنا كل شاهد عينا فيها ، في عام 1984م أرسلت أمريكا طائرة إستكشاف لمنطقة أبيي كانت تقوم بإستكشاف مناطق البترول والموارد الأخرى ، وحطت الطائرة في فسحة جوار سجرة لالوب كبيرة على الشارع الرئيسي المؤدى إلى مدينة المجلد ، وكان ذلك في فصل الخريف في شهر أغسطس 1984م ، وكان الطائرة بها

أمريكان وشخص من دولة كينيا ، عندما رأينا الطائرة تحركنا نحوها وكان برفقتي ابن الناظر مايكل دينق وكان يحمل ماعز (تيس) وأنا كنت أحمل عيش الريف (الذرة الشامي) ضيافةً لهم ، إلا أنهم رفضوا الضيافة وقال الأمريكي نحن لا نأكل الذرة الشامي بل تأكله خيولنا وليس لدينا زمن لأكل الماعز ، سألوني عن أمي قلت لهم زكريا ، ضحك الأمريكي ، وكانت ضحكته تعبر عن إستتكاره لأسمي لأنه إسم مسلمين ، قلت له ما سبب مجيئكم هنا ، مك شجرة اللالوب وقال لي نحن نريد أن نقيم هنا ، وأشار للشجرة ، ومعه يتحدث مع الشخص الكيني عن البترول وقال له أن البترول داخل هذه الأرض يمتد من أبيي حتى دولة تنزانيا ، وأذكر في عام 1985م أرسل الأمريكيان منظمة للتنمية وكانت عبارة عن ستار ، شيدت المنظمة مكاتب لها بالمنطقة ، وقامت الشركة بتربية الأبقار لأغراض حراثة الأرض والزراعة إلا أن الدينكا نفوك رفضوا الفكرة لقدسية الأبقار لديهم وكانو يسمون أنفسهم بأسماء الأريقار ، لأن الأبقار لها قيمة عندهم ، وكان يمكن لهذه الشركة أن تعمل تنمية في أى مشاريع أخرى لكن جاءت للمنطقة لغرض الكشف عن البترول وسرقة موارد المنطقة ، هذه شواهد قليلة عن مدى تدخل الدول الأجنبية وأطماعها في المنطقة لذا تقوم بإشعال الفتنة بين أهالى المنطقة وترفض أن يكون هناك تعايش سلمي بينها ، والآن تدخلت أمريكا وعملت ملحق برتكول أبيي في إتفاقية السلام و زاد من المشاكل والنزاع في المنطقة .

السؤال الثالث :-

هل التنمية بالمنطقة علاج للمشكلة ؟

قال : نعم يمكن أن تساهم كثير في حل المشكلة لأن أبيي ومنذ زمن بعيد ليس بها تنمية وحتى الحكومات الوطنية والمستعمر لم تقوم بالتنمية في المنطقة مما أدى إلى تخلف سكان المنطقة وكان

بُعداً من المركز أيضاً سبب ، واستغل الإستعمار هذه النقطة ،
والآن التنمية التي بدأت بسيطة في عهد الرئيس الأسبق نميري
توقفت ولا توجد تنمية الآن ، وأببي الآن خالية من السكان إقوات
اليونسفا وهي قوات غير محايدة .

السؤال الرابع :-

النزاع في أبيي بات يهدد الأمن القومي السوداني في كل النواحي
السياسية والعسكرية والإقتصادية حتى وصل إلى المحاكم الدولية
ما تعليقك ؟

قال : نعم النزاع في أبيي أصبح يهدد أمن السودان ، وسياسياً ومن
ناحية تاريخية معظم دينكا نقوك يتبعون لحزب الأمة بقيادة الصادق
المهدى لأنهم ناصروا الإمام المهدي منذ زمن طويل ، والآن حزب
الأمة معارض لحكومة الإنقاذ بقيادة المشير عمر البشير وقطعاً هذا
يؤثر في المنطقة ومتاج لأن يكون هناك وفاق بين كل الأحزاب ،
وكان يتم إختيار مرشح من حزب الأمة من الخرطوم ليفوز في
منطقة أبيي وقد فاز المرشح الفاضل المهدي في إنتخابات الحكومة
الأولى ، وبالتالي إذا لم يحصل وفاق بين حزب الأمة والمؤتمر
الوطني قطعاً سيؤثر على المنطقة ويهدد أمن السودان ، أما
إقتصادياً فإن الحرب والنزاع في المنطقة لم يمكن الحكومة من
إستغلال البترول ليصرف في التنمية وأصبح البترول عامل من
عوامل النزاع وهدف للدول الأجنبية التي تسعى للحصول عليه بأى
ثمن وهذا يهدد الأمن القومي السوداني ، ومن الجانب الآخر تسعى
حكومة الجنوب أيضاً في إدخال مناطق البترول في دائرة
إختصاصها عشان كده بدأ النزاع في حدود أبيي بين الجنوب
والسودان ولم يحل حتى الآن ، أما من ناحية عسكرية فقد صرفت
حكومة السودان والجنوب كل مواردها على الجيش والقوات النظامية
وهذا أثر في التنمية في السودان والجنوب بشكل عام .

السؤال الخامس :-

مقترحاتك لحل النزاع في منطقة أبيي ؟

قال : بدأ النزاع في منطقة أبيي بشكل رسمي وواضح بين المسييرية والأنقوك عند تمرد الأنايا في عهد الرئيس الأسبق نميري ، ونازت الأنايا لجيش تحرير السودان بالجنوب وبدأت تقاتل الحكومة ، وناز المسييرية للحكومة وبدأت الحكومة في تسليح قبيلة المسييرية وتمدهم بالسلاح وكان القائد فضل الله برمة ناصر يقوم بهذه المهمة ، وحاول الرئيس نميري حل المشكلة وبدأ بإدخال الخدمات الأساسية للمنطقة إلا أن الظروف لم توفر له . أما حل المشكلة في أيدي قبيلة المسييرية والأنقوك فقط ، لو جلسوا بصفاء قلب ونية حقيقية بواسطة زعماء الإدارة الأهلية الكبار يمكن أن يحلوا المشكلة دون تدخل من أحد ، وأن يكون ذلك بإشراف أشخاص وطنيين ومحايدين ،

أما مقترحي الرسمي لحل النزاع في أبيي يكون في الآتي :-

1. ترفيع منطقة أبيي إلى ولاية سودانية لأن حقوق دينكا نقوك كلها في السودان ولا علاقة لهم بالجنوب .
2. تشكيل حكومة مشتركة لولاية منطقة أبيي بين المسييرية ودينكا نقوك بالتشاور والإتفاق بين حكومة السودان وجنوب السودان .
3. أن تعمل كل من حكومة السودان والجنوب على تنفيذ بنود الإتفاقيات بشأن أبيي .

المقابلة الخامسة :-

- الإسم : أقور نوور كوال (دينكا نقوك) .
المهنة : وزير الصحة الأسبق بولاية غرب كردفان .
التاريخ : 9/نوفمبر/2016م .
المكان : مكتب السجل المدني أم درمان - لجنة أبيي .
السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمى الذى كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

التعايش السلمى بين المسيرية والدينكا نقوك معروف لكل السودانين ، كان تعايشاً سلمياً وجيداً وكنا أهل وكأنا نمثل قبيلة واحدة نسكن في رقعة جغرافية واحدة ، وكان أهلنا المسيرية يتحركون بمواشيهم وأبقارهم ويتوغلوا نحو أقصى الجنوب حتى أويل دون أى إعتراض أو مشكلة من الدينكا نقوك وكانوا يتركون أبقارهم مع الدينكا نقوك وكان هناك تبادل في السلع ومصالح مشتركة ونحن كدينكا نقوك درسنا وتعلمنا مع الشماليين في مدارس واحدة ، لكن بدأ النزاع قليلاً قليلاً يظهر على السطح ، وبدأ النزاع أهلي ثم صالر سياسياً والآن مشكلة أبيي أصبحت دولية وقطعاً إذا زالت أسباب النزاع سيزول النزاع .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

الجهوية والعصبية أو القبلية ما كانت في يوم من الأيام هى السبب في النزاع وطالما الناس المسيرية والدينكا نقوك عاشوا عيشة سليمة وجيدة في الماضي هذا دليل على أن العصيان ما كانت السبب في

النزاع ، والنزاع كان يحدث في شكل إحتكاك بين المزارع والراعى ويحل بواسطة الإدارة الأهلية ويمكن أن نطلق عليه نزاع أهلى بين الأهل .

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

أنا لا ألوم الدول الأجنبية التى لها مطامع في موارد المنطقة ، لكن الإعلام هو الذى صور المنطقة بأنها غنية ولفت إنتباه العالم الخارجى وحتى لفت إنتباه العالم الداخلى لمنطقة أبيي ، فأصبحت الدول الخارجية تنظر للمنطقة بأنها غنية وبالتالي يأتى إستهداف المنطقة من أى جهة ، فإذا كان الإعلام لم يظهر المنطقة بأنها غنية لما كان الوضع هكذا ، والإعلام هو الذى مهد للدول الأجنبية وبالتدخل ومن ثم خلق التوتر بالمنطقة وهذا ما نلحظه في النزاع الدائر بسبب الحدود .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

التنمية بدأن في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري لكنها لم تكتمل ، وفي عهدى عندما كنت وزيراً للصحة في الفترة من (2003م - 2005م) بدأت التنمية بالطرق حيث عملنا الرميات في بعض الطرق الرئيسية لكن تجدد النزاع مرة أخرى ولم يترك للتنمية مجالاً لأن تستمر ، ولكن إذا قدر أن بدأت التنمية في المنطقة قطعاً ستساهم في حل النزاع القائم الآن .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

أنا كما قلت بدءاً بأن النزاع بمنطقة أبيي كان نزاع أهلي ثم تطور مع الزمن ليصبح نزاع دولي أى أصبحت قضية أبيي دولية ، قطعاً هذا سيؤثر على الأمن القومي ، إن محكمة لاهاي فصلت في القضية لكنها تركتها هكذا كما هي الآن ولم تتحرك خطوة للأمام ، وأنا وغيري يعلمون بأن منطقة أبيي هي شمالية بحسب الخرطة وحدود 1956م ولا جدال في ذلك ، ولكن الجدل حصل في ترسيم الحدود الذي لم يحسم القضية حتى الآن وبالتالي هذا يؤثر على الأمن لأن النزاع لا زال قائماً بين حكومة الجنوب وحكومة السودان بسبب الحدود . وهذا النزاع سيؤثر في جميع الأشياء سواء كان في الإقتصاد أو السياسة أو الحالة الإجتماعية للقبائل بالمنطقة أو الحالة الأمنية .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

الحل يكمن في نتيجة الإستفتاء الذي لم يقام حتى الآن ، لأنه سيحسم القضية ، والإستفتاء ورد في إتفاقية السلام الشامل وأصبح واجب التنفيذ ، الآن جنوب السودان يعمل على كسب ثقة الدينكا نقوك في أبيي للإتضمام إلى الجنوب وكذلك السودان يعمل على كسب ثقة الدينكا نقوك ولكن المطلوب في كل حالة من هو الذي يوفر للمواطن العيشة الآمنة الهنية ، الذي يوفر ويرغب المواطنين ويوفر لهم العيشة المصحوبة بالأمن هو من يكسب الرهان ، ولكن أنا شخصياً أقول ليس للدينكا نقوك ولا للمسيرية مصلحة في إستمرار النزاع في المنطقة ، ومن أسباب الحلول أيضاً هو الإرادة

الحقيقية بين المسيرية والدينكا نقوك في الرغبة الأكيدة في الحل ، وكذلك الإعراف بحق الآخر ، لكل جانب من الجانبين يجب أن يحترم ويعترف بحق الطرف الثاني ، وكلنا كنا نسأل أنفسنا نحن الطرفين ما ذنب الأجيال التي ستأتي من بعدنا ألي من حقها أن تعيش في أمن واستقرار ؟ وأنا دائماً أقول أن أبيي هي المفتاح المفقود بين جنوب السودان والسودان .

المقابلة السادسة :-

الإسم : شول مليك رياك (دينكا نقوك) .

المهنة : موظف بولاية النيل الأزرق - الدمازين .

التاريخ : 12/نوفمبر/2016م .

المكان : الخرطوم .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

قال : التعايش السلمي بين قبيلتنا والمسيرية كان منذ أجدادنا وآبائنا وكان سلمياً للنهائية والتعايش كان بين أسرة واحدة لأن الدينكا نقوك والمسيرية يمثلون أسرة واحدة ، وكان نموذج لكل القبائل بالسودان ، وكنا نحن صغار نلعب مع أطفال المسيرية ولا نعرف أى شئ غير الأخوة وكنا نتبادل الملابس والأحذية ، وأذكر عندما يأتي المسيرية في الصيف بأبقارهم إلى منطقة أبيي في أكتوبر من كل عام يتركوا بعض أبقارهم أمانات طرف الدينكا نقوك وعندما تبدأ الأمطار بالهطول يعودوا إلى الشمال وعند عودتهم لأبيي في الصيف القادم يجدوا أماناتهم (الأبقار) موجودة بطرف الدينكا نقوك ويرفض المسيرية أن يأخذوا كل أماناتهم بل يقوموا بإعطاء جزء من الأبقار

الأمانات للدينكا نقوك مكافأة لهم بل أحياناً المسيري يعطي كل أبقاره الأمانات للأنقوك ، وإذا ماتت الأبقار الأمانات يقوم الأنقوك بالإحتفاظ بالجلد والرأس كدليل حتى عودة المسيرية ، لقد وصل التعايش أبعد من ذلك حيث يقوم المسيرية بتسمية أبنائهم بأسماء الدينكا والعكس صحيح ولازالت هناك أسماء عرب موجودة عند الدينكا نقوك وهناك أسماء عند العرب هي أسماء للدينكا نقوك (أسماء مشتركة) كل ذلك لإظهار الأخوة والمحبة بين الطرفين ، وهناك عدد كبير من الدينكا نقوك إعتقوا الإسلام طوعاً للمعاملة الكريمة والسمة التي وجدوها عند المسيرية ولايوجد أحد من المسيرية يرغب الدينكا للدخول للإسلام ، وما كان الدين يمثل أى فرقة بين الطرفين وكان الطرفين يشاركان في الأفراح والأترح ويتبادلون الزيارات بصورة مستمرة والأبقار والذرة وكان النزاعات بسيطة التي تحدث بين الطرفين لاتكاد تكون إحتكاكات فقط ، وإذا حدث نزاع فيه قتل تحل المشكلة بين قيادات الإدارة الأهلية وعلى رأسهم الناظر بابو نمر والناظر دينق مجوك ولايفتح أى بلاغ عند الشرطة ، حيث يجلس الناظرين والعمد والمشايخ من الطرفين تحت الشجرة ويتم تحديد الدية عبارة عن أبقار وتنتهى المشكلة .

إستمرت العلاقة جيدة بين الطرفين إلى أن جاء عام 1964م ، في هذا العام حدثت مشكلة ليس للدينكا أى طرف فيها حيث جاء رعاة من دينكا بحر الغزال وتحديداً (قبيلة دينكا حجير) إلى منطقة أبيي واحتكوا مع العرب المسيرية وحصلت مشكلة بينهما وقام المسيرية بقتل شخص من دينكا بحر الغزال وقطعوا يده وشهروا بها رافعين اليد على أنغام النقارة وكان الحكامات يزغردن ويزدن في حماس المسيرية وحضر دينكا نقوك إلى المسيرية وقالوا لهم قطع اليد والتشهير بها بهذه الكيفية ليس صحيحاً وقاموا بنصحهم إلا أن المسيرية رفضوا الإنصياع لإخوانهم الدينكا نقوك بل إعتبروهم

مناصرين وواقفين مع صف دينكا بحر الغزال فحصل صدام ونزاع بين المسييرية والدينكا نقوك في يناير 1964م ومات فيه بعض الأشخاص من الطرفين وكان هذا أول نزاع يحصل بين الطرفين ، واستطاع الناظر بابو نمر والناظر دينق مجوك من حل المشكلة وعاد التعايش السلمي كما كان في السابق . إلا أنه في عام 1977م حصل نزاع بين الطرفين بسبب الأراضي الزراعية وكان في أذهان الطرفين مرارات 1964م ومات فيه أشخاص بين الطرفين وتم إحتواء المشكلة وحل النزاع بواسطة الإدارة الأهلية وبتدخل من الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري .

في عام 1984م بعد سنة من إندلاع تمرد جون قرنق في جنوب السودان بدأت الحركة الشعبية تستقطب عناصر من قبيلة الدينكا نقوك باعتبارهم مظلومين وأن الحكومة كانت تقف بجانب المسييرية ، وكان من الأخطاء الكبيرة أن إعتبرت الحكومة قبيلة الدينكا نقوك متمردة وشننت الحرب ضد المتمردين بما فيهم الأنقوك، لكن قبيلة الأنقوك لم تكن متمردة وفي خضم الحرب استطاعت قوات المراحل وكانوا من عرب المسييرية نهب أبقار الأنقوك وحرق قراهم ، واستمر النزاع بين المسييرية والأنقوك إلى أن تبنى جون قرنق مشكلة أبيي دولياً واستقطب بعض من أفرادها أمثال دينق ألور وفينق دينق (مير عام قوات الشرطة بجنوب السودان سابقاً) وغيرهم وبدأوا ينادون بأن تنضم أبيي إلى جنوب السودان ومن هنا تطورت المشكلة من نزاع قبلي إلى نزاع سياسي إلى أن صارت المشكلة سياسية وهذا التحول الكبير هو الذى أدى إلى تأجيج النزاع وصعب الحل . ولا زالت قضية أبيي تناقش بين أضاير السياسة وصارت مشكلة بين جنوب السودان والسودان .

في الوقت الراهن خطت الإدارة الأهلية بين القبيلتين خطوات أعتقد أنها تصب في الإتجاه الصحيح نحو الحل ، حيث تم تكوين

لجنة للتعايش السلمي بين القبيلتين وعلى رأس هذه اللجنة العمدة أحمد الدودو عمدة المزاغنة من المسيرية ، ومن الأتقوك العمدة جون فوقت أمير أمانة قبيلة اللي ، استطاعت هذه اللجنة إنشاء سوق في منطقة أنجيت شمال أبيي برعاية الأمم المتحدة (اليونسفا) وأعتقد أن هذا السوق هو سوق للتعايش السلمي بين القبيلتين والآن حركة العربات والناس مستمرة والسوق منتعش إقتصادياً ، والشئ المهم الذى أريد أن أقوله بأن هذه اللجنة كونت بين القبيلتين دون تدخل حكومي من حكومة الجنوب وحكومة السودان أو تدخل أممي ، مما يدل على أن النزاع القائم الآن في المنطقة يمكن حله بواسطة الطرفين فقط دون سواهما .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

قال : القبلية والجهوية والعنصرية لم تكن في يوم من الأيام سبباً للنزاع والدليل على ذلك ما ذكرته في السؤال الأول من تعايش سلمي ومحبة بين الطرفين لكن السياسة هى السبب الرئيسي في النزاع وليس القبلية ولا حتى الدين أو المعتقدات ، والنزاع كما قلت سببه السياسة لأن الجنوبيون بدولة الجنوب تدخلوا سياسياً وكان هدفهم ضم المنطقة إلى الجنوب لما تزخر به من موارد وعلى رأسها البترول والغاز ، ونفس الإتجاه تجده عند الشماليين بدولة السودان والدليل عندما حكمت محكمة لاهاي وضمت هجليج إلى الشمال أيدت حكومة السودان القرار فكاد ذلك أن يحدث نزاع بين المسيرية والحكومة في السودان واتهم المسيرية الحكومة بأنها باعت القضية.

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآلياتٍ دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

قال : نعم هناك دول تدخلت في مشكلة أبيي تدخلاً سافراً وعلى رأس هذه الدول أمريكا لأن لديها مصالح قديمة في المنطقة ، ونحن نذكر أن أول شركات تنقيب واكتشاف البترول كانت شركة شيفرون بالمنطقة ، ولأسباب سياسية طردت حكومة السودان شركة شيفرون واستبدلتها بشركات صينية مما تسبب في إستعداد أمريكا للسودان ولإزالة الإستعداد قائماً ، لأن أمريكا تريد أن تهيمن على البترول بالمنطقة ، لذا إنتهجت أمريكا سياسة جديدة في المنطقة بأن حرضت جنوب السودان بالإصرار على ضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان لتستفيد هي من البترول لا الشعب الجنوبي ، وبالتالي لن تتوقف أمريكا عن هذه السياسة ، ونلاحظ أيضاً السيناريو الذى فرضته أمريكا على طرفي التفاوض في مفاوضات السلام عندما أدخل السيناتور دان فورث برتقول أبيي ضمن إتفاقية نيفاشا الذى أعطى خيار الإستفتاء لأبناء دينكا نقوك دون غيرهم من قبائل المسيرية والغرض منه زعزعة المنطقة وخلق توترات لإتاحة مزيد من الفرص للتدخل الأجنبي وربما تدخلت الأمم المتحدة تحت البند السابع في المنطقة بإعتبار المنطقة تهدد الأمن والسلم الدوليين .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

قال : بدأت التنمية في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري حيث بدأت بتشبيد المدارس المتوسطة إلا أنها توقفت ، وعندما جاءت حكومة

الإنقاذ الوطني بدأت التنمية في عام 2005م بعد التوقيع على إتفاقية السلام الشامل وكانت التنمية بدأت بواسطة اللجنة الإدارية والمشاركة وبرعاية شخصية من نائب رئيس الجمهورية الأسبق علي عثمان محمد طه حيث تم وضع أعمدة الكهرباء وحفروا مياه الشرب التي ما زالت تعمل وبناء مستشفى كبير ، ولكن للأسف توقفت التنمية بعد تجدد النزاع وأصبحت المنطقة تحت سيطرة قوات اليونسفا الأثيوبية ، وقطعاً إذا حدثت التنمية ستساعد كثير في حل النزاع القائم وا إذا إستمرت التنمية ستعيد الأمل للمواطنين بالمنطقة وتساهم في رجوع وعودة النازحين والفارين إلى قراهم ومناطقهم ليساهموا في التنمية والهدوء سيصبح سيد الموقف وسينشغل الناس بالزراعة والتجارة دون الإلتفات لأي شئ آخر .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة مع ظهور بؤر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

قال : النزاع القائم الآن إذا إستمر قطعاً سيهدد الأمن القومي من جميع النواحي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ، لأن النزاع قد تم تدويله وخرج من أيدي الطرفين جنوب السودان والسودان بفعل عدم الحكمة والنظرة الثاقبة ، وأصبح كل من دول الجنوب والسودان يعد العدة لأي طارئ ، والآن أصبحت منطقة أبيي أشبه بكشمير ، وصارت قبلة موقوتة ، ولاقدر الله إذا حدثت الحرب أو المواجهة بين الدولتين سيكون التأثير كبير سياسياً سيؤدي إلى تدخل بعض الدول لمساندة طرف دون الآخر ، واجتماعياً سيتم تدمير المنطقة ويحصل التشرد والنزوح والقتل للمواطنين وستصبح المنطقة أشبه بالأشباح ، واقتصادياً ستضطر كل دولة الصراف على الحرب وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على التنمية وتتهار البني التحتية من

مؤسسات تعليمية وصحية وغيرها وأمنياً وعسكرياً سيزداد الصرف على الجيش وفقدان الكثير من الأرواح ، وستصبح المنطقة جازبة لتدخل الدول الأجنبية بقصد الحماية والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة ذات الأجندة الخفية وكل ذلك ليس من مصلحة الدولتين ولربما أتهم رئيسي الدولتين بجرائم الحرب والإبادة الجماعية .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

قال : قبل أن أقترح الحل ، أنا بقول أن الحل في أيدي المسيرية والأنقوك فقط دون أى طرف ثالث ، والطرفين يمكن أن يخلقوا المعجزات لحل النزاع ، والآن التفاوض والحوار بين العمدة جول فوقت والعمدة أحمد الدودو والذي أفضي إلى إنشاء سوق التعايش السلمي شمال أبيي دليل على ذلك ، والجو الآن مهيباً لإلتقاء الأطراف وحل النزاع ، أنا شخصياً قابلت العمدة جول فوقت وتحدثت معه عن مشكلة أبيي قال لي أن موت السلطان أكوال دينق مجوك عام 2013م أدخل المرات في نفوس الأنقوك ولكن رغم ذلك إذا أتت الحكومة والمسيرية وجلسنا مع بعض يمكن أن نصل إلى حل ، لأن الأنقوك يتهمون الحكومة بأنها قتلت السلطان أكوال دينق بواسطة قوات الدفاع الشعبي وليس للمسيرية يد في ذلك، والحكومة حتى الآن لم تجلس معهم في هذه المشكلة ، وكان مقترح الأنقوك إذا جلست الحكومة معهم بأن يعملوا مدرسة أو قاعة أو أى شئ آخر بإسم السلطان كُوَال دينق مجوك تخليداً لذكراه وهذا يهدئ النفوس والخواطر ، من ناحية ثانية وبتاريخ الجمعة 2016/11/11م إستتمعت لمقابلة أجراها تلفزيون جنوب السودان مع نائب رئيس الجمهورية تعبان دينق عن العلاقات بين السودان ودولة الجنوب وقال نائب الرئيس بأن قوات المعارضة السودانية (حركات دارفور) يجب أن ينسحبوا من جنوب السودان خارج حدود

1956م واذا أرادوا أن يبقوا بالجنوب عليهم تسليم أسلحتهم وبقوا بدون سلاح ، وكان نائب الرئيس يعتقد أن توتر العلاقات بين البلدين سببه وجود الحركات المسلحة الدارفورية في أراضي الجنوب، وكذلك أرسل الدكتور فرانسيس دينق مذكرة من أمريكا لحكومة الجنوب يقترح فيها حل مشكلة أبيي والمذكرة سرية جداً ، يقترح فيها بأن حل مشكلة أبيي يكمن في إرجاع أبيي إلى الشمال أى إلى السودان وبذلك يتم تجنب النزاع والحرب بين الدولتين ، إلا أن أصحاب المصلحة والذين لا يريدون حلاً للمشكلة رفضوا المذكرة واتهموا فرانسيس دينق بأنه لم يناضل ولم يحارب في مشكلة الجنوب ولا أبيي ، كذلك مقترح دولة النرويج أعتقد أنه من أفضل الحلول حيث إقترحت بأن تكون منطقة أبيي (منطقة تكامل) بين دولتين أى (مانتي شعبين) ، أنا قصدت بهذا الحديث بأن الجو مهياً قبلياً وسياسياً للقاء الطرفين وحل النزاع ، أما إقتراحي لحل المشكلة لا يذهب بعيداً عن المقترحات التي قدمت سالفه الذكر ، أولها أن يترك الحل لأصحاب المصلحة المسيرية والأنقوك وأن يتم إرجاع الإدارة المشتركة (أجوك) بصلاحيات وسلطات قوية لأنها الآن توقفت وليس لها أى صلاحيات خاصة في القرارات التنفيذية التي تصدر من الحكومتين السودان وجنوب السودان ، بل حل محلها قوات اليونسفا وأصبحت الأجوك عبارة عن لجنة تسيير عادية ، ومن المقترحات أيضاً تكوين حكومة مؤقتة من الطرفين المسيرية والأنقوك لحين وضع الدستور الدائم للبلاد بموافقة حكومة السودان وجنوب السودان وأن ترفع أبيي إلى ولاية .

المقابلة السابعة :-

- . الإسم : رحمة الله عبد الرحمن أحمد عبد الكريم .
 - . المهنة : مدير الزراعة والثروة الحيوانية بإشرافية أبيي .
 - . التاريخ : 20/أكتوبر/2016م .
 - . المكان : الخرطوم - مكتب لجنة إشرافية أبيي .
- السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

1. كانت العلاقة بين المسيرية ودينكا نقوك تقوم على المصالح المشتركة بين القبيلتين إذا نجد أن مجموعة من شباب دينكا نقوك تبيع قوة عملها للمسيرية في شكل عمال للزراعة اليدوية في فصل الخريف ، كما نجد أن مجموعة منهم أي شباب دينكا نقوك يعملون رعاوية لبهائم الميرية . عندما تحدث فجوة في إنتاج الغلال عند المسيرية يسدون تلك الفجوة في جلب محاصيل الذرة والفول والسمسم والعسل من مناطق الدينكا . هنالك أعراف وعهود مرعية تحكم هذه العلاقة .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

2. لا لم تكن الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع ، بل النزاع كان يقوم نتيجة للصراع حول موارد المياه والمراعى . فأبقار الدينكا بحكم وجودها في المناطق الإستوائية ولعدم الرعاية البيطرية كانت كثيراً ما تحمل أمراض معدية وعندما يأتي المسيرية إلى منطقة بحر العرب في الصيف تنشأ نزاعات بينهم بحجة أن أبقار الدينكا تحمل أمراض معدية ولذلك

يرفض عرب المسيرية العيش بالقرب منهم خوف العدوى ، كذلك يحترف الدينكا حرفة صيد وتجفيف الأسماك في الأنهر الصغيرة وبحر العرب ، تجفيف الأسماك يحدث روائح كريهة في منطقة مناهل المياه ويتبب في أن تعاف بقر المسيرية الشرب من مياه تلك المناطق هذا يسبب إحتكاكات ونزاع .

السؤال الثالث :-

هل من أياذ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

3. بالتأكيد هناك أياذ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي خاصة إسرائيل وسياستها تجاه السودان في خلق مشاكل داخلية للسودان تضعف السودان إقتصادياً وتؤدي إلى تفكيكه كما حصل في مشكلة جنوب السودان فهي كذلك تحرك قضية أبيي لخلق عدم إستقرار في المنطقة وبالتالي يؤدي إلى تزمز أهل المنطقة وإحساسهم بالتهميش ودخولهم في نزاع مع المركز .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

4. إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يخلق إستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تغيير المفاهيم والممارسات الخاطئة نتيجة العطالة وعدم توفر فرص عمل . الآن تنظيم المنطقة خاصة شمال أبيي خدمات في مجال المياه النقية الصالحة للشرب وحفائر للشرب والزراعة وكذلك خدمات التعليم والصحة في كل لقرى أيضاً بإدخال الآلة في الزراعة لتحويل الإنتاج من النمط التقليدي الإعاشي إلى الإنتاج الحديث وسيؤدي ذلك قطعاً إلى كسر حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي

وتحسينه إلى سكان المنطقة والمحصلة النهائية لهذا الإستقرار سيزيد من فرص الإستقلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة من أراضي زراعية صالحة وأمطار مياه غزيرة وغابات ضخمة لإنتاج الصمغ العربي وأنهر عديدة لإنتاج الأسماك هذا على سبيل المثال لا الحصر .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

5. ما توصل إليه المحكمين في لاهاي من تحديد لمنطقة أبيي وحسم مصير المنطقة بواسطة الجنوبيين فقط في تقديري قرار خاطئ وينم على عدم دراية بالمنطقة ، الأوفق أن يشترك كل سكان المنطقة في تقرير مصيرها وتبعيتها سواءً كان ذلك لحكومة الشمال أو لحكومة الجنوب . والآن الأيام أثبتت خلل هذا الرأي فعدم الإستقرار في حكومة جنوب السودان أجبر كثير من الجنوبيين اللجوء إلى شمال السودان وليس إلى دول الجوار كيوغندا وكينيا .

مجتمع أبيي من المسيرية والدينكا نقوك قادر على رسم خارطة إستقرار وتعایش سلمي والدليل على ذلك نشأت أسواق كسوق النعام في العام الماضي 2016/2015 وسوق رقبة الزراف قامت هذه الأسواق وفرضت كواقع لتبادل السلع والمنافع فبالرغم من تحفظ الحكومة على تلك الأسواق إلا أنها غضت الطرف مرحلياً وسمحت لبعض السلع بالمرور إلى تلك الأسواق . الدينكا نقوك وصلوا إلى قناعة بأن الحرب لم تجلب لهم مصالح غير الدمار والتشريد والتشتيت ولذلك على الدولة رعاية هذه القناعات

وترسيخها لدى كل المجتمع من أجل الإستقرار والعيش في سلام.

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

6. حل مشكلة أبيي من وجهة نظري يتمثل في الآتي :

(1) ترك المجتمع المحلي في صياغة أسس التعايش بين القبيلتين وفقاً لأعرافهم وعهودهم السابقة .

(2) إحداث تنمية ريفية شاملة بتوفير فرص إستقلال الموارد الطبيعية الإستقلال الأمثل الذى يكسر حدة الفقر ويزيد من دخل المواطن ويمكنه من الإرتباط بالأرض دون اللجوء إلى الهجرة إلى المدن .

(3) تقديم الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم ومياه وطرق .

المقابلة الثامنة :-

الإسم : أمبدي يحي كباشي حمدوك .

المهنة : السكرتير التنفيذي للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي .

التاريخ : 24/أكتوبر/2016م .

المكان : الخرطوم - مكتب لجنة إشرافية أبيي .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمى الذى كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

إن العلاقة بين مجتمع المسيرية ودينكا نقوك كانت تتسم بالمودة والسلام والصدقة والمصير المشترك حيث التداخل المجتمعى الكبير الذى وصل إلى حد التزاوج والتصاهر وكثير من المسيرية

يتكلمون لغة الدينكا بطلاقة ويعرفون تاريخهم ويتمون بأسمائهم وكذا حال الدينكا نقوك فالمطلع على حال ثقافتهم وسلوكهم يجد التأثير الكبير الذى يميزهم عن جميع الدينكا في جنوب السودان ثقافةً وسلوكاً . (اللغة - الزى - العادات) .

نستطيع أن نقول أن النزاع القتل لي نزاعاً مجتمعياً بل هو نزاع سياسي بين الحزبين سابقاً والدولتين حالياً وطيلة فترة الحركة الشعبية منذ 1983م لم تتعرض أبيي وى لهجوم واحد في بداية نشوء الحركة وظلت المنطقة آمنة حتى جاءت إتفاقية السلام الشامل ، والآن المجتمع يتعايش مع بعضه فتجد أبناء نقوك الآن في منازل المسيرية بالمجلد دون حواجز وقيود ، بل كثر أرسلوا أولادهم لأصدقائهم المسيرية ليعبروا من خلالهم إلى الخرطوم . لذا نستطيع أن نجزم أن النزاع القائم يزول بزوال الأسباب .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإلتماءات لقبليّة والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

لا نستطيع أن نقول ذلك لأن النزاع في أبيي ليس نزاعاً قبلياً ولا جهوياً ، بل هو نزاع سياسي عززته الدولتان وأطماعهما في ثروات أبيي ولكن لا يوجد نزاع قبلي بمعنى النزاع في أبيي ، فالآن العلاقة متواصلة بين المجتمعات والدليل الآن الأسواق المشتركة التى تم فتحها من الطرفين وتوغل الرعاة في أماكن تواجد الدينكا دون مشاكل .

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

نعم أن قضية أبيي ذات أبعاد دولية وإقليمية كبيرة لعبت مع أبناء أبيي في الحركة الشعبية دوراً كبيراً في جعل القضية هكذا ، والدليل

أن قضية أبيي جاء برتكولها بمقتراح القس الأمريكي دانفورت والذي قال قولته المشهورة للمفاوضين (خذوه أو أتركوه) ، كما جاء في موضوع لجنة الخبراء لتحديد حدود المنطقة وإحيائها الواضح بتحديد مناطق تتبع لدارفور ضمن خارطتهم التي تم رفضها ، وكذلك الوجود الدولي الكبير في لاهاي ومن بعدها إتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي 2011/6/20 م .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

إن حل قضية أبيي تكمن في المسار الإجتماعي من وجهة نظري فلا يمكن أن تكون هنالك أبيي بدون ميريّة ودينكا والمدخل الإجتماعي له تأثير كبير جداً خاصة في ظل أوضاع دولة الجنوب الراهنة وإقتناع عدد مقدر من قيادات دينكا نقوك بأن الجنوب ليس مكانهم الموضوعي بعد أن أيقنوا أنهم غير مرحب بهم في الجنوب ومن الأمثلة :

- منذ العام 2013م حدث إنقطاع تام وتوقفت إجتماعات اللجنة المشتركة تماماً ، لكن بمبادرة إجتماعية عادت العلاقات في العام 2015م وتم فتح أسواق مشتركة وتوغل الرعاة جنوباً ونزح المتضررون من نقوك شمالاً عبر ديار المسيرية .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

إن النزاع في أبيي أحد مهددات الأمن القومي السوداني ، لما لهذه القضية من تداخلات إقليمية ودولية بل أن المنطقة الآن تعتبر

منطقة صراع إستخبارى دولى خاصةً بعد أن تم إجلاء القوات المسلحة منها ووضعها تحت حماية الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي (قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي) (يونسفا) فضلاً عن وجود المنظمات التى تدخل عبر الحدود المفتوحة من جنوب السودان دون رقابة مباشرة والفرغ الإدارى والتنفيذى بالمنطقة لغياب أجهزة الدولة التى تمارس عملية الضبط والرقابة .

كما أن منطقة أبيي أصبحت مدخل للتدخل الأجنبي المباشر من خلال القوات الأممية والمنظمات واللجان الرقابية الدولية .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

نقول أن هذه القضية وبناءً على التعقيدات التى مرت بها والإتفاقيات المتعددة تتحصر حلولها في الآتى :-

- 1) أن تتبع للشمال .
- 2) أن تتبع للجنوب .
- 3) أن تقم بين الشمال والجنوب .
- 4) أن تصبح منطقة تكامل بين الدولتين وينال سكانها الجنية المزدوجة .

ونفضل أن تصبح منطقة تكامل بين الدولتين لأنه الحل الوحيد الذى يضمن الإستقرار وما عدا ذلك سيدخل الدولتان في نزاع مستمر . ومجتمع الدينكا نقوك والمسيرية على قناعة أن لا خيار لهما سوى العيش المشترك معاً ولا يستطيع أيما منهم أن يعيش دون الآخر .

المقابلة التاسعة :-

الإسم : أ / عيسى إدريس دكو .

المهنة : مدير الشؤون الإجتماعية بإشرافية أبيي وباحث في عرف المسيرية .

التاريخ : 18/أكتوبر/2016م .

المكان : الخرطوم - مكتب لجنة إشرافية أبيي .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

الحديث عن التعايش السلمي بمنطقة أبيي يمكن القول عليه أنه أفضل نموذج بين قبيلتين عربية / أفريقية مسلمة / وثنية تمثله قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك هذا كان في الماضي الفترة منذ الإستقلال وما قبله وحتى عام 1964م تاريخ بداية النزاع - كان التعايش السلمي في ذلك الزمان الزرع بالزرع والفريق (بالركرك) والركرك هو فريق بقر الدينكا وكان الصداقات بين الرجال وتبادل الهدايا والأسماء كذلك بل الزواج فكثير من أبناء المسيرية أمهاتهم دينكاويات ويمكن أن يزول النزاع القائم بزوال الأسباب والأبواب سياسية وليست إجتماعية والسبب فيها المنقفيين من أبناء دينكا نقوك على رأسهم (أحمد دينج) الذي انضم إلى حركات التمرد بالجنوب مبكراً .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإلتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

لا ليست الإلتماءات القبلية والجهوية سبباً للنزاع حب علمي لأن النزاع ليس سببه القبيلة .

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

نعم هنالك أيدٍ خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية - فالأيادي الخفية المنظمات الكنية التي تتحرك خلف المنظمات الدولية والدوائر العدلية (لاهائ) كما تتحرك وسط مجتمعات المنظمة بحجة المساعدات الإنسانية والعناصر المحلية منوبة إلى جانب أبناء نقوك بالحركة الشعبية .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الاستدلال ببعض الأمثلة كمنادج) ؟

نعم إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية هي من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع ولكن التركيز على الجوانب الإجتماعية يمكن أن يأتي بنتائج أفضل لصالح الإقتصادية والسياسية لأن المنطقة غنية بالثروات إلا أن التخلف الإجتماعي والنظرة الإجتماعية للثروة واحدة من الأسباب المعيقة لتطور الإنسان كالترحال وعدم الإستقرار .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

خروج النزاع من محيطه الجغرافي إلى الدولي وخروج النزاع من محيطه الإجتماعي (مسيرية / دينكا نقوك) إلى الحركة الشعبية لتنظيم سياسي هي أكبر المهددات للأمن القومي يائاً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة بعد تدخل محكمة لاهائ .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

المقترحات لحل القضية :-

1. إعطاء فرصة لقبيلتى المسيرية ودينكا نقوك للجلوس لوحدهم

لتحديد مصالحهم وتوقيع إتفاق إجتماع للتعايش شريطة أن

يبارك رئيي الدولتين (شمال + جنوب) ما توصل إليه المجتمع

المحلى للمنطقة .

2. الإستفتاء ليس حلاً لأنه يجعل المنطقة لأحد الطرفين وهذا

ليس حلاً على أرض الواقع لأن أبيي ليست برشاً يطوى

لتذهب به شمالاً أو جنوباً إنما هى أرض ثابتة وأهل من

القبيلتين ليس لديهم أرض غيرها إذن لا داعى لإدخال طرق

ترجيح الأغلبية هذا لا ينفع في مجتمع مثل المسيرية / دينكا

نقوك إنما الأعراف السائدة بين القبيلتين هى التى يمكن أن

تجد الإحترام .

3. يمكن تطوير تجربة التعايش التى تمت في مارس وأغسطس

الماضي والتى أفضت إلى سوق سلام مشترك وأسس تعايش.

ملحوظة :

1. تمنياتى للباحث بالتوفيق .

2. في المستقبل أرجو من الباحث أن يسلك طريق الخيارات

في الإستبيان وليس نظام الأسئلة لأن ذلك مرهقاً للمستبين

والزمن لا يسمح .

المقابلة العاشرة :-

الإسم : دكتور / أحمد عبد اللطيف صالح .

المهنة : موظف - غرفة المعلومات - وزارة الداخلية .

التاريخ : 14/نوفمبر/2016م .

المكان : الخرطوم .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

تاريخياً التعايش بمنطقة أبيي بين القبائل والأثنيات بالمنطقة وخاصةً قبائل المسيرية الدُمر ودينكا نقوك تعايش ملئاً بالمتناقضاتما بين شدٍ وجزر سظمياً تارةً وصراعياً تارةً أخرى .

وذلك نتيجة طبيعية للنشاط السكاني بالمنطقة والذي يتنوع ما بين الرعى والزراعة وعدد من المهن والحرف والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية الأخرى .

ولكن النشاط الغالب نجده يقتصر على الرعى والزراعة تلك الحرفتان المتتاميتان الأمر الذي يصبح دافعاً أساسياً لنشوب الصراعات والإشتباكات بين القبائل وخاصةً المسيرية ودينكا نقوك .

ونعتقد أن هذه الصلوات نتاج وإفرازات طبيعية بحكم الطبيعة الرعوية والمرعى والكأ وبالتالي هي غير مؤثرة على التعايش بين هذه القبائل ، بدليل أن هنالك تداخل إجتماعى ومصاهرة بين المسيرية والدينكا رغم وجود هذه الصراعات بالإضافة للتمازج الثقافي والديني حيث نجد عدداً من الدينكا يعتنق الإسلام متأثرة بالإحتكاكات مع قبائل العرب الرحل (المسيرية) وفي الجانب الآخر نجد أن عدد من المسيرية يتحدثون لغة الدينكا بطلاقة وغير ذلك

من الإشارات والأمارات التي تدل على التداخل والتعايش السلمي رغم الصراعات التاريخية والطبيعية بالمنطقة .

المراقب للأحداث يجد أن هذا الصراع تبلور بسبب التدخلات السياسية والوجود الأجنبي بالمنطقة تحت عدد من المسميات التي لا تخدم قضية التعايش السلمي بالمنطقة .

هذا الأمر جعل من البعض سواء كان داخلياً أو خارجياً يتخذ من الصراع الطبيعي حول المرعى والكأ دوافع لتأجيج الأزمات والإحتكاكات بهدف تنفيذ أجندة معينة ، سياسية ربما؟! إقتصادية ... ألخ من الأجندة الخفية التي يربعاها ويذكي نلراً التدخل الأجنبي بالمنطقة تحديداً وبالقارة الأفريقية عموماً .

وبالتالى البعد عن بلورة الصراعات بمنطقة أبيي والنأى عن إكسابها الطابع السياسي ، وتركها على طبيعتها التاريخية والإجتماعية بإعتبارها نشاط طبيعي للسكان والقبائل المتداخلة وبحكم طبيعتها الرعوية إختلفت عاداتها وتقاليدها نعتقد أن ذلك قد يساهم في المحافظة على الإستقرار التاريخي لمنطقة أبيي .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإنتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

ذكرنا أن الصراع القائم بمنطقة أبيي بين قبائل المسيرية ودينكا نقوك صراع تاريخي وطبيعي بحكم التداخل والتمازج والمشاركة في الأرض والعشب والمرعى .

وبالتالى الإنتماءات القبلية لكلٍ والعصبيات الجهوية هى من مكونات هذا الصراع التاريخي والطبيعي بالمنطقة بحكم تعدد القبائل والأثنيات المتواجدة والمشاركة بذات المنطقة ولولا هذا التعدد لما كان هنالك صراع صيفي إذا جاز المسمى .

ولكن بالرغم من ذلك نعتقد أن هذه الأسباب ثانوية للإحتكاكات والصراعات بين المسيرية ودينكا نقوك وبالتالي هي غير مؤثرة على مستوى التعايش بينهما والذي كان دوماً في زيادة مطردة بينهما خاصةً من حيث التزاوج والتمازج والتبادل التجارى وغيرها من النشاط .

الذى يعتبر سبباً ضعيفاً للنزاع القائم الآن هو التدخل الأجنبي بالمنطقة بإعتباره العامل الرئيسي في البلورة السياسية للصراع القبلي بمنطقة أبيي .

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

لطالما كان التدخل الخارجى هو آلية التنفيذ للتدخل في شئون السودان تحت مسميات وشعارات متعددة منها التدخل الأجنبي بمنطقة أبيي تحت ظلال إتفاقية السلام الشامل في السودان 2005م .

هذا التدخل مكّن للأجنبي من أن يجد له موطئ قدم بمنطقة أبيي لأغراض وأهداف مصلته هي حفظ السلام والأمن والإستقرار بالمنطقة و إنزال قوات الأمم المتحدة (UNIMIS) بمنطقة أبيي .

ولكن الملاحظ أن موقع هذه القوات يقع شمال بحر العرب والذي يعتبر حدود فاصلة مقبولة نوعاً ما بين المسيرية والدينكا .

وبالتالى تواجد هذه القوات شمال بحر العرب ، وتحديداً على بعد إثنين كيلو تقريباً من مدينة أبيي مؤشر واضح على أن الهدف هو وضع اليد على خيرات المنطقة وحقول البترول في دفرة التى تقع شمال أبيي .

وبكل أسف نجد بعض العناصر المحلية المتمثلة في الحركات المسلحة والمنظمات تساعد وتدعم هذا الوجود ، سواء كان بوعى

منها أو بعدم وعي ، الأمر الذى لا يصب في وحدة وسيادة السودان وأمنه واستقراره وتنمية المنطقة تحديداً .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة كمنهج) ؟

بغير شك التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تؤدى إلى إستقرار أى منطقة ، خاصةً مثل أبيي ، ولكن هذا الأمر لا يتأتى في ظل الإنفلات الأمنى والذى يبطئ من عجلة التنمية بالمنطقة .
ونجد أن منظمة الإيقلد أنشئت بدايةً كمنظمة إقليمية للتنمية ، ولكن عند مباشرتها لنشاطاتها وجدت أن مسألة الإستقرار تقف عائقاً وعقبة كؤود أمام التنمية والإزدهار .

الأمر الذى دعى بإعادة جدولة (المانديت) مهامها لتكون منظمة للأمن والإستقرار والتنمية بالمنطقة وبدأت السعى لحل المشكلات والأزمات الأمنية بالإقليم توطئةً لخلق أرضية مناسبة ومناخ صالح للتنمية بالإقليم .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومى السودانى سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصةً مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

طبيعة أى نزاع عمومياً هو أن يساهم في إزكاء المهددات الأمنية والسياسية والإقتصادية والعسكرية لأى دولة توجد بها صراعات داخلية وبالتالي التأثير المباشر على الأمن القومى لتلك الدولة .

وبالنظر لقضية أبيي نجدها تتسم بأبعاد سياسية بحكم تورط الكيانات السياسية داخلياً وخارجياً بالقضية كلٍ يريد استثمارها لصالح أجندته والبعض يتخذها (كارت) للضغط على الآخر .

كما أن البعد الإقتصادي والمتمثل في وجود ثروات طبيعية بالمنطقة يستعر من حدة التسابق والصراع للسيطرة عليها أو ربما إدارة مقاليد الأمور بها .

كذلك تتطلب مسألة السيطرة على المنطقة العسكري وإنزال قوات بوضع يدها على المنطقة والمتحكم بها وهذا ظاهرة للعيان في تواجد القوات المسلحة والقوات النظامية جنباً إلى جنب مع القوات الأممية المتمثلة في قوات اليونيس (UNIMIS) بالإضافة للقوات المحلية المتمثلة في مقاتلي القبائل القاطنة بالمنطقة -وأخيراً الحركات المسلحة المتمردة على الحكومة والنظام .

وبالتالي كل هذا مؤثر على الأمن بالمنطقة تحديداً وعلى السودان عموماً وهو في ذات الوقت مؤشر قوى للتأثير على الأمن القومي للبلاد مما يؤدي لصرف الجهد في محاولة إقرار الأمن والإستقرار بدلاً من السعي لتنمية وتطوير المنطقة ، مما يخدم قضايا ومصالح التدخل الأجنبي ويحقق مكاسب للدول الراعية لآلية التدخل والوجود الأجنبي بالمنطقة .

تطور القضية الناتج عن فشل الجهات ذات الصلة والأطراف في الوصول إلى حل ناجع يرضي الجميع أي إلى ظهور بوادر وإتجاهات لتدويل القضية وإحالتها لمحكمة التحكيم بلاهاي وعملياً كانت هنالك خطوات إيجابية في هذا الإتجاه الأمر الذي يؤثر سلباً على سيادة الدولة ويؤدي لسحب البساط من تحت أقدامها في حل قضية هامة ومؤثرة كقضية أبيي .

المقابلة الحادية عشر :-

الإسم : دكتور الصادق محمد سليمان .

المهنة : الأمين العام المكلف للمجلس القومي للتراث الثقافي وتطوير اللغات .

التاريخ : 11/نوفمبر/2016م .

المكان : أم درمان .

السؤال الأول :-

حدثنا عن التعايش السلمي الذي كان قائماً منهجاً وسلوكاً في مجتمع أبيي خاصةً بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وهل يمكن للنزاع القائم الآن أن يزول بزوال الأسباب ؟

التعايش السلمي بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في أبيي هذا النوع موجود في مناطق كثيرة من السودان بين الحوازمة والنوبة في جنوب كردفان وبين مجموعات دارفور مع بعضها البعض ومع غيرها من المجموعات الأخرى . وهو تعايش فرضته ظروف بيئية وجغرافية واقتصادية وتاريخية واجتماعية وأخلاقية ، الفرد السوداني بطبعه متسامح وهذا التعايش إرتكز على هذه الخاصية فهي التي قام عليها تقبل الآخر ومن ثم سار التعايش في الدروب الأخرى - الإقتصادية - الإجتماعية ... الخ .

والنزاع القائم سببه العامل الإداري وهناك جدل كثير حول هذا الأمر - حدود 1956م أي عند حدوث الإستقلال كانت أبيي ضمن مديرية كردفان .

والموضوع معقد لدرجة بعيدة فكل طرف يعتقد أنه صاحب الحق - وهذا الجدل لم تفلح الوثائق الموجودة في حله بسبب أن أحد الطرفين يعلم بهذه الوثائق ولكن لا يريد الإعتراف بها .

السؤال الثاني :-

هل يمكن إعتبار الإلتماءات القبلية والعصبيات الجهوية أسباباً حقيقية للنزاع القائم بمنطقة أبيي ؟

بالطبع الإلتماء القبلي من الأسباب بل السبب الرئيسي لأن نظام الإدارة الأهلية كان يعتبر الأرض التي تعيش فيها القبيلة أرضها - لذلك إعتبرت القبيلة الأرض والمكان من ملكيتها وحدها .

السؤال الثالث :-

هل من أيدٍ وآليات دولية خفية تحرك مشكلة أبيي وتصعدها بمساعدة عناصر محلية ؟

لا أميل إلى إرجاع كل المشكلات المحلية إلى العامل الخارجى وإن كان لا يستبعد .

السؤال الرابع :-

هل في رأيك أن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يمكن أن تكون من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع بالمنطقة (يمكن الإستدلال ببعض الأمثلة ك نماذج) ؟

النزاع حله أصبح الآن سياسى أكثر منه إدارى أو يمكن حله بالتنمية وبالتالي لايمكن للتنمية وحدها حل النزاع .

السؤال الخامس :-

إن ظاهرة النزاع في منطقة أبيي باتت تهدد الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة مع ظهور بوادر تدويل القضية (محكمة التحكيم بلاهاي) ناقش ؟

إن التحكيم هو الخيار الوحيد لهذه المشكلة وقد تم من قبل - تبقي أن تتعاون الأطراف على تطبيقه وإمكانية تقديم بعض التنازلات من الطرفين بحيث تتأسس عليها إتفاقية قانونية تضمن للطرفين الحقوق المتعادلة .

السؤال السادس :-

مقترحاتكم لحل قضية أبيي ؟

الحل في تقديري يكمن في عقد إتفاقية بين الطرفين تتأسس على حكم المحكمة يراعى فيها كل طرف مصلحة الآخر . وتصيح هذه الإتفاقية ملزمة للطرفين بضمانة دولية تحت إشراف محكمة العدل التى نظرت في القضية من قبل وأصدرت الحكم بها .

مناقشة النتائج علي ضوء الفرضيات :-

الفرضية الأولى:-

إن مجتمع منطقة أبيي بقبائله المختلفة قام ونشأ على فطرة التعايش السلمي منهجاً وسلوكاً وأن النزاع القائم ظاهرة تزول بزوال الأسباب.

المراقب للأحداث يجد أن هذا النزاع تبلور بسبب التدخلات السياسية والوجود الأجنبي بالمنطقة تحت عدد من المسميات التي لا تخدم قضية التعايش السلمي بالمنطقة ، هذا الأمر جعل من البعض سواء كان داخلياً أو خارجياً يتخذ من الصراع الطبيعي حول المرعى والكأ دوافع لتأجيج الأزمات والإحتكاكات بهدف تنفيذ أجندة معينة ، سياسية ربما إقتصادية.

هذه النزاعات فتتاجج وإفرازات طبيعية بحكم الطبيعة الرعوية والمرعى والكأ وبالتالي هي غير مؤثرة على التعايش بين هذه القبائل ، بدليل أن هنالك تداخل إجتماعى ومصاهرة بين المسييرية والدينكا رغم وجود هذه الصراعات بالإضافة للتمازج الثقافى والدينى حيث نجد عدداً من الدينكا يعتنق الإسلام متأثرة بالإحتكاكات مع قبائل العرب الرحل (المسييرية) وفي الجانب الآخر نجد أن عدد من المسييرية يتحدثون لغة الدينكا بطلاقة وغير ذلك من الإشارات والأمارات التي تدل على التداخل والتعايش السلمي رغم الصراعات التاريخية والطبيعية بالمنطقة، التعايش فرضته ظروف بيئية وجغرافية وإقتصادية وتاريخية وإجتماعية وأخلاقية ، الفرد السودانى بطبعه متسامح وهذا التعايش إرتكز على هذه الخاصية فهى التي

قام عليها تقبل الآخر ومن ثم سار التعايش في الدروب الأخرى - الإقتصادية - الإجتماعية ، والنزاع القائم سببه العامل الإدارى وهناك جدل كثير حول هذا الأمر - حدود 1956م أى عند حدوث الإستقلال كانت أبيي ضمن مديرية كردفان بإعتبار أن الموضوع معقد لدرجة بعيدة فكل طرف يعتقد أنه صاحب الحق - وهذا الجدل لم تفلح الوثائق الموجودة في حله بسبب أن أحد الطرفين يعلم بهذه الوثائق ولكن لا يريد الإعتراف بها .

كان التعايش السلمي في ذلك الزمان الزرع بالزرع والفريق (بالركرك) والركرك هو فريق بقر الدينكا وكان الصداقات بين الرجال وتبادل الهدايا والأسماء كذلك بل الزواج فكثير من أبناء المسيرية أمهاتهم دينكاويات ويمكن أن يزول النزاع القائم بزوال الأسباب والأسباب سياسية وليست إجتماعية والسبب فيها المثقفين من أبناء دينكا نقوك على رأسهم (أحمد دينج) الذى إنضم إلى حركات التمرد بالجنوب مبكراً .

نستطيع أن نقول أن النزاع القائم ليس نزاعاً مجتمعياً بل هو نزاع سياسي بين الحزبين سابقاً والدولتين حالياً وطيلة فترة الحركة الشعبية منذ 1983م لم تتعرض أبيي لأي هجوم واحد في بداية نشوء الحركة وظلت المنطقة آمنة حتى جاءت إتفاقية السلام الشامل ، والآن المجتمع يتعايش مع بعضه فتجد أبناء نقوك الآن في منازل المسيرية بالمجلد دون حواجز وقيود ، بل كثر أرسلوا أولادهم لأصدقائهم المسيرية ليعبروا من خلالهم إلى الخرطوم ، لذا نستطيع أن نجزم أن النزاع القائم يزول بزوال الأسباب.

كذلك في الوقت الراهن خطت الإدارة الأهلية بين القبيلتين خطوات
أعتقد أنها تصب في الإتجاه الصحيح نحو الحل ، حيث تم تكوين
لجنة للتعايش السلمي بين القبيلتين وعلى رأس هذه اللجنة العمدة
أحمد الدودو عمدة المزاغنة من المسيرية ، ومن الأنقوك العمدة
جون فوقت أمير أمانة قبيلة اللي ، إستطاعت هذه اللجنة إنشاء
سوق في منطقة أنجيت شمال أبيي برعاية الأمم المتحدة (اليونسفا)
وأعتقد أن هذا السوق هو سوق للتعايش السلمي بين القبيلتين والآن
حركة العربات والناس مستمرة والسوق منتعش إقتصادياً ، والشئ
المهم الذى أريد أن أقوله بأن هذه اللجنة كونت بين القبيلتين دون
تدخل حكومي من حكومة الجنوب وحكومة السودان أو تدخل
أممى ، مما يدل على أن النزاع القائم الآن في المنطقة يمكن حله
بواسطة الطرفين فقط دون سواهما .

كان تعايشاً سلمياً وجيداً وكنا أهل وكأنا نمثل قبيلة واحدة نسكن
في رقعة جغرافية واحدة ، وكان أهلنا المسيرية يتحركون بمواشيهم
وأبقارهم ويتوغلوا نحو أقصى الجنوب حتى أويل دون أى إعتراض
أو مشكلة من الدينكا نقوك وكانوا يتركون أبقارهم مع الدينكا نقوك
وكان هناك تبادل في السلع ومصالح مشتركة ونحن كدينكا نقوك
درسنا وتعلمنا مع الشماليين في مدارس واحدة ، لكن بدأ النزاع قليلاً
قليلاً يظهر على السطح ، وبدأ النزاع أهلي ثم صار سياسياً والآن
مشكلة أبيي أصبحت دولية وقطعاً إذا زالت أسباب النزاع سيزول
النزاع .

أما التعايش السلمي بين الأنقوك وقبيلة المسيرية كان مضرب مثل
وكنا نتزوج مع بعضنا ونحل مشاكلنا بواسطة الإدارة الأهلية وكان

الأخاء والمحبة بيننا والمسيرية هي السائدة ، وحاول المستعمر الإنجليزي أن يفرق بيننا لكن لم يستطع خاصةً مستر رى (Ray) الذى حاول عدة مرات أن يتبع أبيي للجنوب لكن كل الأنقوك رفضوا وقالوا أبيي شمالية ولا تتبع للجنوب ، ولا توجد أى قبيلية ولا عنصرية وهي غير معروفة للناس ولا يمكن أن تكون هي السبب للنزاع القائم الآن .

وهي علاقة راسخة لا أحسب أنها تعود لسابق عهدها حتى لو زالت الأسباب وذلك لتطور الحياة وحدثاتها واختلال نظام القيادة في هاتين القبيلتين والتطورات الدولية والإقليمية والمحلية .

وفي تقديري أن الفرص التي أتاحت لأبناء الأنقوك سواء أن كان في التعليم أو السلطة لم تتاح لأى فرد من قبيلة المسيرية والدليل كما أسلفت دكتور فرانسيس دينق وزيراً للخارجية ، وحسن دينق مجوك وزيراً إقليمياً في حكومة الفاتح بشارة في كردفان وهو المترجم المعتمد لدى حكومة كردفان وديوان الحكم الإتحادى حتى عام 2011م ، والناظر كوال دينق كان نائباً لرئيس المؤتمر الوطنى في غرب كردفان وممثل الحركة الإسلامية وأميراً للحج لثلاثة بعثات متتالية وآخرين لا حصر لهم ، وفي عام 1978م فاز الأستاذ دمونيك دينق بالدائرة القومية في مجلس الشعب القومى عن ريفي المسيرية ولم يعين من المسيرية أحد فأصبح نائبها الوحيد ، ولكن عندما فزت أنا عبد الرسول النور سنة 1981م في أول إنتخابات المجالس التشريعية الإقليمية تُتخبت نائباً عن دائرة أبيي وأصبحت أنا النائب المنتخب فقام الرئيس نميري بإستدعائي وقال لى بأنه يريد أن يُمثل أبناء دينكا نقوك في المجلس وبما أنك فزت فهل لك أى

إعتراض أن أعين أحد أبناء دينكا نقوك عضواً في المجلس من ضمن الخمسة الذين يعينهم رئيس الجمهورية؟ قلت له لا مانع ويسرني أن تكون لمنطقتنا نائبان ، فقام بتعيين الأخ مكواج أبيونق وكنا نحن الإثنين نزور المنطقة معاً أنا منتخب وهو معين ، فلم أمانع في تعيينه مثلما حصل منهم في عام 1978م واستمرت العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية في سلام وتعايش سلمي لا مثيل له ولم يحصل أى صراع أو نزاع أو حروب بين الطرفين حتى عام 1964م . ولم تكن القبلية أو الجهوية كانت في يوم من الأيام سبباً للنزاع .

الفرضية الثانية:-

إن الإلتماءات القبلية والأثنية لاتمثل أسباباً حقيقية للنزاعات وإنما هناك أيادي خفية وآليات خارجية تحرك هذه الظاهرة وتصعدها .

الإلتماء القبلي من الأسباب بل السبب الرئيسي لأن نظام الإدارة الأهلية كان يعتبر الأرض التى تعيش فيها القبيلة أرضها - لذلك إعتبرت القبيلة الأرض والمكان من ملكيتها وحدها .

الإلتماءات القبلية لكلٍ والعصبيات الجهوية هى من مكونات هذا الصراع التاريخي والطبيعي بالمنطقة بحكم تعدد القبائل والأثنيات المتواجدة والمشاركة بذات المنطقة ولولا هذا التعدد لما كان هنالك صراع صيفي إذا جاز المسمي .

هو التدخل الأجنبي بالمنطقة بإعتباره العامل الرئيسي في البلورة السياسية للصراع القبلي بمنطقة أبيي .

ليست الإنتماءات القبلية والجهوية سبباً للنزاع حسب علمي لأن النزاع ليس سببه القبيلة .

النزاع في أبيي ليس نزاعاً قبلياً ولا جهوياً ، بل هو نزاع سياسي عززته الدولتان وأطماعهما في ثروات أبيي ولكن لا يوجد نزاع قبلي بمعنى النزاع في أبيي ، فالآن العلاقة متواصلة بين المجتمعات والدليل الآن الأسواق المشتركة التي تم فتحها من الطرفين وتوغل الرعاة في أماكن تواجد الدينكا دون مشاكل .

النزاع كان يقوم نتيجة للصراع حول موارد المياه والمراعى . فأبقار الدينكا بحكم وجودها في المناطق الإستوائية ولعدم الرعاية البيطرية كانت كثيراً ما تحمل أمراض معدية وعندما يأتى المسيرية إلى منطقة بحر العرب في الصيف تنشأ نزاعات بينهم بحجة أن أبقار الدينكا تحمل أمراض معدية ولذلك يرفض عرب المسيرية العيش بالقرب منهم خوف العدوى ، كذلك يحترف الدينكا حرفة صيد وتجفيف الأسماك في الأنهر الصغيرة وبحر العرب ، تجفيف الأسماك يحدث روائح كريهة في منطقة مناهل المياه ويتسبب في أن تعاف بقر المسيرية الشرب من مياه تلك المناطق هذا يسبب إحتكاكات ونزاع .

القبلية والجهوية و العنصرية لم تكن في يوم من الأيام سبباً للنزاع والدليل على ذلك ما ذكرته في السؤال الأول من تعايش سلمي ومحبة بين الطرفين لكن لسياسة هي السبب الرئيسي في النزاع وليس القبلية ولا حتى الدين أو المعتقدات ، والنزاع كما قلت سببه السياسة لأن الجنوبيون بدولة الجنوب تدخلوا سياسياً وكان هدفهم ضم المنطقة إلى الجنوب لما تزخر به من موارد وعلى رأسها

البتروول والغاز ، ونفس الإلآجاه آآده عند الشمالين بدولة السودان والدليل عندما حكمت محكمة لاهأى وضمت هآليآ إلى الشمال أأدت حكومة السودان القرار فآاد ذلك أن يآدث نزاع بين المسيرية والحكومة في السودان وا آتهم المسيرية الحكومة بأنها باعت القضية.

الجهوية والعصبية أو القبالية ما كانت في يوم من الأيام هى السبب في النزاع وطالما المسيرية والدينكا نقوك عاشوا عيشة سليمة وجيدة في الماضي هذا دليل على أن العصبية ما كانت السبب في النزاع ، والنزاع كان يآدث في شكل إآتكاك بين المزارع والراعى ويحل بواسطة الإدارة الأهلية ويمكن أن نطلق عليه نزاع أهلى بين الأهل.

النفوذ القبلى آآاه المنطقة ومحاولة كل طرف الهيمنة وا إءعاء ملكية الأرض سبب أساسى للتوترات في أبىي آيآ إءعى مثقفي أبناء الدينكا تبعية أبىي لهم رغم وجودها داخل الحدود السياسية لدولة السودان ولكن الطمع في النفوذ والوصول إلى كرسي الحكم من آلال المنطقة كقاعدة إنطلاق لأى سياسى طامع في الحكم أدت إلى ظهور التوترات .

الإلآتماءات القبالية والعصبيات الجهوية أسباباً آقيقية للنزاع القائم فهى أسباب إنطلاق الشرارة الأولى لهذا النزاع.

المآعلمين والنآبة من أبناء دينكا نقوك برآبتهم في حكم آنوب السودان وأن آعلمهم رفع سقف طموآاتهم ولكن لا يمكن أن يآكموا آنوب السودان إلا إذا كانت لهم أرضية أو قاعدة ينطلقون منها ، فأرادوا أن تكون منطقة أبىي آآء من الجنوب والقاعدة التى ينطلقون منها فإلآضموا إلى الأآانيا ومن آم إلى الحركة الشعبية ، ويعآبر عام 1964م البداية لءآول العامل السياسى كأآد أسباب

النزاع بالمنطقة ، ففي عهد الحكومة الإنتقالية برئاسة سر الختم الخليفة كان كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية الذى لا زال سقّف طموحاته عالياً ليحكم جنوب السودان هو ورفاقه ولن يتأتى ذلك إلا إذا نقلوا الحرب للشمال ولن يحدث ذلك إلا إذا سببوا حرباً بين المسييرية ودينكا نقوك ، فقام دينكا نقوك بالهجوم على الرقبة الزرقاء ومات الكثير من أبناء المسييرية الذين قاموا برد فعل عنيف فقتلوا ما قتلوا من الدينكا نقوك ، فكانت هذه أول مواجهة مسلحة بين الطرفين

الفرضية الثالثة:-

إن إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في مجتمع المنطقة تعتبر من أنجح السبل لمعالجة النزاع ليس في منطقة أبيي فحسب بل في كل المناطق الشبيهة .

النزاع حله أصبح الآن سياسي أكثر منه إدارى أو يمكن حله بالتنمية وبالتالي لايمكن للتنمية وحدها حل النزاع .

التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تؤدى إلى إستقرار أى منطقة ، خاصةً مثل أبيي ، ولكن هذا الأمر لا يتأتى في ظل الإنفلات الأمنى والذى يبطئ من عجلة التنمية بالمنطقة ، ونجد أن منظمة الإيقاد أنشئت بدايةً كمنظمة إقليمية للتنمية ، ولكن عند مباشرتها لنشاطاتها وجدت أن مسألة الإستقرار تقف عائقاً وعقبة كبيرة أمام التنمية والإزدهار . الأمر الذى دعى بإعادة جدولة (المانديت) مهامها لتكون منظمة للأمن والإستقرار والتنمية بالمنطقة وبدأت السعى لحل المشكلات والأزمات الأمنية بالإقليم توطئةً لخلق

أرضية مناسبة ومناخ صالح للتنمية بالإقليم . إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي من أنجع السبل لمعالجة ظاهرة النزاع ولكن التركيز على الجوانب الاجتماعية يمكن أن يأتي بنتائج أفضل لصالح التنمية الاقتصادية والسياسية لأن المنطقة غنية بالثروات إلا أن التخلف الاجتماعى والنظرة الاجتماعية للثروة واحدة من الأسباب المعيقة لتطور الإنسان كالترحال وعدم الاستقرار .

إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة أبيي يخلق إستقرار في المنطقة ويؤدى إلى تغيير المفاهيم والممارسات الخاطئة نتيجة العطالة وعدم توفر فرص عمل . الآن تتنظم المنطقة خاصةً شمال أبيي خدمات في مجال المياه النقية الصالحة للشرب وحفائر للشرب والزراعة وكذلك خدمات التعليم والصحة في كل القرى أيضاً بإدخال الآلة في الزراعة لتحويل الإنتاج من النمط التقليدي الإعاشي إلى الإنتاج الحديث وسيؤدى ذلك قطعاً إلى كسر حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي وتحسينه إلى سكان المنطقة والمحصلة النهائية لهذا الإستقرار سيزيد من فرص الإستقلال الأمثل للموارد الطبيعية التى تزخر بها المنطقة من أراضي زراعية صالحة وأمطار مياه غزيرة وغابات ضخمة لإنتاج الصمغ العربي وأنهر عديدة لإنتاج الأسماك هذا على سبيل المثال لا الحصر .

إذا حدثت التنمية ستساعد كثير في حل النزاع القائم وا إذا إستمرت التنمية ستعيد الأمل للمواطنين بالمنطقة وتساهم في رجوع وعودة النازحين والفارين إلى قراهم ومناطقهم ليساهموا في التنمية والهدوء

سيصبح سيد الموقف وسينشغل الناس بالزراعة والتجارة دون الإلتفات لأى شئ آخر .

أن بدأت التنمية في المنطقة قطعاً ستساهم في حل النزاع القائم الآن .

يمكن أن تساهم كثير في حل المشكلة لأن أبيي ومنذ زمن بعيد ليس بها تنمية وحتى الحكومات الوطنية والمستعمر لم تقم بالتنمية في المنطقة مما أدى إلى تخلف سكان المنطقة وكان بـُعداها من المركز أيضاً سبباً .

لا أعتقد أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من السبل التى تنهى النزاع في المنطقة من دون إصطحاب والأخذ في الحسبان الأطماع الغربية والدولية .

لا يمكن أن تعالج المشكلة في أبيي فهو مشكل سياسي محض فقد سبق أن قامت تنمية خدمية وإجتماعية بالمنطقة تقدر بحجم معقول ولكنها لم تحدث أثراً على مجريات تطورات مشكلة أبيي .

قطعاً ستساعد وتسهم في حل النزاع ، لكن الحل محتاج لإرادة قوية من الطرفين المسيرية والدينكا نفوك .

الفرضية الرابعة:-

إن قضية أبيي باتت ظاهرة واضحة تهدد الأمن القومي السوداني خاصة مع ظهور بوادر تدويل القضية .

إن التحكيم هو الخيار الوحيد لهذه المشكلة وقد تم من قبل - تبقي أن تتعاون الأطراف على تطبيقه وإمكانية تقديم بعض التنازلات من الطرفين بحيث تتأسس عليها إتفاقية قانونية تضمن للطرفين الحقوق المتعادلة .

بالنظر لقضية أبيي نجدها تتسم بأبعاد سياسية بحكم تورط الكيانات السياسية داخلياً وخارجياً بالقضية كلٍ يريد استثمارها لصالح أجندته والبعض يتخذها (كارت) للضغط على الآخر .

كما أن البعد الإقتصادي والمتمثل في وجود ثروات طبيعية بالمنطقة يسدّ عر من حدة التسابق والصراع للسيطرة عليها أو ربما إدارة مقاليد الأمور بها .

كذلك تتطلب مسألة السيطرة على المنطقة عسكرياً إنزال قوات بوضع يدها على المنطقة والتحكم بها وهذا ظاهرة للعيان في تواجد القوات المسلحة والقوات النظامية جنباً إلى جنب مع القوات الأممية المتمثلة في قوات اليونمس (UNIMIS) بالإضافة للقوات المحلية المتمثلة في مقاتلي القبائل القاطنة بالمنطقة -وأخيراً الحركات المسلحة المتمردة على الحكومة والنظام .

وبالتالي كل هذا مؤثر على الأمن بالمنطقة تحديداً وعلى السودان عموماً وهو في ذات الوقت مؤشر قوى للتأثير على الأمن القومي للبلاد مما يؤدي لصرف الجهد في محاولة إقرار الأمن والإستقرار بدلاً من السعي لتنمية وتطوير المنطقة ، مما يخدم قضايا ومصالح التدخل الأجنبي ويحقق مكاسب للدول الراعية لآلية التدخل والوجود الأجنبي بالمنطقة .

تطور القضية الناتج عن فشل الجهات ذات الصلة والأطراف في الوصول إلى حل ناجح يرضي الجميع أي إلى ظهور بوادر وإتجاهات لتدويل القضية وإحالتها لمحكمة التحكيم بلاهاي وعملياً كانت هنالك خطوات إيجابية في هذا الإتجاه الأمر الذي يؤثر سلباً

على سيادة الدولة ويؤدي لسحب البساط من تحت أقدامها في حل قضية هامة ومؤثرة كقضية أبيي .

خروج النزاع من محيطه الجغرافي إلى الدولي وخروج النزاع من محيطه الإجتماعي (مسيرية / دينكا نقوك) إلى الحركة الشعبية لتنظيم سياسي هي أكبر المهددات للأمن القومي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً خاصة بعد تدخل محكمة لاهاى .

إن النزاع في أبيي أحد مهددات الأمن القومي السوداني ، لما لهذه القضية من تداخلات إقليمية ودولية بل أن المنطقة الآن تعتبر منطقة صراع إستخبارى دولى خاصة بعد أن تم إجلاء القوات المسلحة منها ووضعها تحت حماية الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي (قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي) (يونسفا) فضلاً عن وجود المنظمات التي تدخل عبر الحدود المفتوحة من جنوب السودان دون رقابة مباشرة والفراغ الإدارى والتنفيذي بالمنطقة لغياب أجهزة الدولة التي تمارس عملية الضبط والرقابة .

كما أن منطقة أبيي أصبحت مدخل للتدخل الأجنبي المباشر من خلال القوات الأممية والمنظمات واللجان الرقابية الدولية .

النزاع القائم الآن إذا إستمر قطعاً سيهدد الأمن القومى من جميع النواحي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ، لأن النزاع قد تم تدويله وخرج من أيدي الطرفين جنوب السودان والسودان بفعل عدم الحكمة والنظرة الثاقبة ، وأصبح كل من دولة الجنوب والسودان يعد العدة لأى طارئ ، والآن أصبحت منطقة أبيي أشبه بكشمير ، وصارت قنبلة موقوتة ، ولا قدر الله إذا حدثت الحرب أو المواجهة بين الدولتين سيكون التأثير كبير سياسياً وسيؤدي إلى تدخل بعض

الدول لمساندة طرف دون الآخر ، واجتماعياً سيتم تدمير المنطقة ويحصل التشرد والنزوح والقتل للمواطنين وستصبح المنطقة أشبه بالأشباح ، واقتصادياً ستضطر كل دولة الصفر على الحرب وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على التنمية وتتهار البني التحتية من مؤسسات تعليمية وصحية وغيرها وأمنياً وعسكرياً سيزداد الصفر على الجيش وفقدان الكثير من الأرواح ، وستصبح المنطقة جازبة لتدخل الدول الأجنبية بقصد الحماية والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة ذات الأجندة الخفية وكل ذلك ليس من مصلحة الدولتين ولربما أتهم رئيسي الدولتين بجرائم الحرب والإبادة الجماعية .

النزاع بمنطقة أبيي كان نزاع أهلى ثم تطور مع الزمن ليصبح نزاع دولى أى أصبحت قضية أبيي دولية ، قطعاً هذا سيؤثر على الأمن القومي ، إن محكمة لاهاي فصلت في القضية لكنها تركتها هكذا كما هي الآن ولم تتحرك خطوة للأمام ، وأنا وغيري يعلمون بأن منطقة أبيي هي شمالية بحسب الخريطة وحدود 1956م ولا جدال في ذلك ، ولكن الجدل حصل في ترسيم الحدود الذي لم يحسم القضية حتى الآن وبالتالي هذا يؤثر على الأمن لأن النزاع لا زال قائماً بين حكومة الجنوب وحكومة السودان بسبب الحدود .

نعم النزاع في أبيي أصبح يهدد أمن السودان ، وسياسياً ومن ناحية تاريخية معظم دينكا نقوك يتبعون لحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي لأنهم ناصرُوا الإمام المهدي منذ زمن طويل ، والآن حزب الأمة معارض لحكومة الإنقاذ بقيادة المشير عمر البشير وقطعاً هذا يؤثر في المنطقة ومتاج لأن يكون هناك وفاق بين كل الأحزاب ، وكان يتم إختيار مرشح من حزب الأمة من الخرطوم ليفوز في

منطقة أبيي وقد فاز المرشح الفاضل المهدي في إنتخابات الحكومة الأولى ، وبالتالي إذا لم يحصل وفاق بين حزب الأمة والمؤتمر الوطني قطعاً سيؤثر على المنطقة ويهدد أمن السودان ، أما إقتصادياً فإن الحرب والنزاع في المنطقة لم يمكن الحكومة من إستغلال البترول ليصرف في التنمية وأصبح البترول عامل من عوامل النزاع وهدف للدول الأجنبية التي تسعى للحصول عليه بأى ثمن وهذا يهدد الأمن القومي السوداني ، ومن الجانب الآخر تسعى حكومة الجنوب أيضاً في إدخال مناطق البترول في دائرة إختصاصها لذلك بدأ النزاع في حدود أبيي بين الجنوب والسودان ولم يحل حتى الآن ، أما من ناحية عسكرية فقد صرفت حكومة السودان والجنوب كل مواردها على الجيش والقوات النظامية وهذا أثر في التنمية في السودان والجنوب بشكل عام .

النزاع حول أبيي مهدد للأمن القومي السوداني لأبعاد إستراتيجية منها أن المنطقة حدودية بين الدولتين والتداخل القبلي أيضاً بين الدولتين ، والمنطقة غنية بالبترول حيث بها أكبر مخزون نفطي وهو أساس النزاع والإستقطاب الحاد لسكانها (دولة الجنوب تريد تبعية السكن لها وبالتالي تبعية المنطقة ودولة السودان لها السيادة لوقوع المنطقة داخل الحدود 1/1/1956م) .

المنطقة الآن تحكمها إتفاقيات دولية (إتفاقية 20 يونيو 2011م) ووجود قوات أممية تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

مشكلة أبيي مهدد كبير للأمن القومي السوداني الآن وفي المستقبل البعيد فهي تظل لو قدر لدولة جنوب السودان أن تهدأ فيها الأحوال وتصبح دولة قائمة ذات قيادة مركزية ووحدة سياسية وجغرافية

وقومية حينها ستصبح مشكلة أبيي كشمير السودان ودولة الجنوب
فهي أصبحت شائكة تخطت الأبعاد المحلية والإقليمية بل ما عادت
مشكلة بين قبيلتين أو مجموعتين تقطنان المنطقة أو بين دولتين
فهي أصبحت سياسية وقانونية تدخلت قوة دولية عظمى تسعى
للهيمنة وخلق بؤر وكونتانات تتيح لها الفرصة للتدخل بحجة حماية
الأقليات أو الوقوف مع تلك الدولة وضد الأخرى فقمّة المطامع
الدولية السياسية برزت من خلال ما يسمي بتقرير الخبراء الذي أعد
وعقد المشكلة في نوفمبر 2005م أعقب ذلك عمل سياسي دولي
في منابر دولية وإقليمية أدى إلى تطور مشكلة أبيي ووصولها
(المحكمة التحكيم في لاهاي) والتي أصبغت الصبغة القانونية
والدولية والملزمة للقرارات التي خرجت بها مما زاد من تعقيد الأزمة
ومساراتها وجعل الحل بعيداً .

بهذا الفهم تم تدويل القضية ودخلت فيها عناصر أجنبية دولية لها
مصاحبة في ذلك وقطعاً ذلك سيهدد أمن السودان الإقتصادي
والسياسي والأمني ولن يكون هناك إستقرار ليستفيد السودان من
موارد المنطقة .

النتائج:-

(1) النزاعات في منطقة أبيي نتاج وإفرازات طبيعية بحكم الطبيعة الرعوية والمرعى والكأ وبالتالي هي غير مؤثرة على التعايش بين هذه القبائل ، بدليل أن هنالك تداخل إجتماعى ومصاهرة بين المسيرية والدينكا رغم وجود هذه الصراعات بالإضافة للتمازج الثقافي والديني حيث نجد عدداً من الدينكا يعتقد بالإسلام متأثرة بالإحتكاكات مع قبائل العرب الرحل (المسيرية) وفي الجانب الآخر نجد أن عدد من المسيرية يتحدثون لغة الدينكا بطلاقة وغير ذلك من الإشارات والأمارات التى تدل على التداخل والتعايش السلمى رغم الصراعات التاريخية والطبيعية بالمنطقة، لذا نستطيع أن نجزم أن مجتمع منطقة أبيي بقبائله المختلفة قام ونشأ على فطرة التعايش السلمى منهجاً وسلوكاً و أن النزاع القائم يزول بزوال الأسباب و هذا ما جاء في الفرضية الأولى.

(2) تم التأكد من الفرضية الثانية حيث إن الإنتماءات القبلية والأثنية هي السبب الرئيسى لأن نظام الإدارة الأهلية كان يعتبر الأرض التى تعيش فيها القبيلة أرضها - لذلك إعتبرت القبيلة الأرض والمكان من ملكيتها وحدها و بالتالي هي تمثل أسباباً حقيقية للنزاعات و أيضاً هناك أيادي خفية وآليات خارجية تحرك هذه الظاهرة وتصعدها بإعتباره نزاع سياسى عززته الدولتان بعد الأنفصال وأطماعهما في ثروات أبيي.

(3) إحداه التتممة الإقتصادفة والإجتمافة والسفاسفة فف مآتمع المنطقة تعتبر من أنآ السبل لمعالجة النزاع بإعتبار أن إحداه التتممة الإقتصادفة والإجتمافة والسفاسفة فف منطقة أفف فآلق إستقرار فف المنطقة ففؤدى إلى تآفر المفاهفم والممارسات الآطأة ننتفة العطالة وعدم توفر فرص عمل، و بالتالف الإستقرار سففزفد من فرص الإستقلال الأمثل للموارد الطففرفة التي تزآر بها المنطقة ، مع إصطحاب والأآ فف الآسبان المشكل سفاسف والأطماع الغربفة والدولة ، بإعتبار أن الآل محتاآ لإرادة قوية من الطرفين المسفرفة والدفنكا نقوك فف منطقة أفف فآسب بل فف كل المناطق الشفبفة ، و هذا فآقق الفرضفة الثالثة .

(4) تم الآقق فف الفرضفة الرابعة من أن قضية أفف باتت تهدد الأمن القومي السوداني ، كما أن النزاع آول أفف مهدد للأمن القومي السوداني لأبعاد إستراتيجية منها أن المنطقة آدوفة بفن الدولتفن والآداخل القبلف أفضاً بفن الدولتفن ، والمنطقة غنفة بالبتروآ آفآ بها أكبر مآزون نفطف وهو أساس النزاع والإستقطاب السفاسف، بهذا الفهم تم آدوفل القضية وآآلت ففها عناصر أآنبفة دولة لها مصلحة فف ذلك وقطعاً ذلك سففهدد أمن السودان الإقتصادف والسفاسف والأمنف ولن فكون هناك إستقرار لفستففد السودان من موارد المنطقة .

الخاتمة:-

من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع زعماء قبيلتي المسييرية والدينكا نقوك وأعضاء اللجنة الإشرافية لمنطقة أبيي وبعض من رموز المجتمع ، إتضح أن التعايش السلمي بين مكونات مجتمع أبيي خاصة قبيلتي المسييرية والأنقوك كان سائداً ونموذجاً بينهما منذ القدم ، وأن النزاع الذي كان قد نشأ فرضته وأفرزته متطلبات الحياة العادية مثل التنافس على الكلاً والماء والأرض فهو نزاع أهلي بين العشيرة الواحدة لم يؤثر على النسيج الإجتماعي بالمنطقة ، إلا أن هذا التعايش قد تعرض لنكبة خطيرة بدخول العامل السياسي كأحد أسباب النزاع في أحداث عام 1964م التي راح ضحيتها عدد كبير من جانب الدينكا نقوك وأحداث الأعوام (1966م - 1977م - 1980م) ، انفصال الجنوب عن السودان في العام 2011م مما أدي إلي توتر العلاقة بين القبيلتين وشعور الدينكا نقوك بهويتهم للإندماج إلي الجنوب ساعدهم في ذلك النخبة المتعلمة من أبنائهم وقد تمخض عن ذلك إجراء إستفتاء أحادي من طرف واحد في أكتوبر 2013م تجاوزت نسبته التسعة وتسعون بالمائة كخيار للإندماج إلي الجنوب ، تسارعت الأحداث السياسية وكان الجو مهيباً لدخول العوامل الخارجية في المنطقة فجاءت الورقة الامريكية التي قدمها المبعوث الأمريكي دانفورث بعد تهديد طرفي حكومة السودان والجنوب لتفرض عليهما كحل للنزاع والتي أصبحت فيما بعد برتكولاً لمنطقة أبيي تمخض عنه تقرير لجنة خبراء مفوضية ترسيم حدود أبيي الذي لم تقبله حكومة السودان وقبيلة المسييرية فأجج النزاع إلي أن إحتكم الطرفان إلي التحكيم الدولي فجاء قرار محكمة التحكيم بلاهاي معيباً شكلاً ومضموناً لم يرضي حكومة السودان والمسييرية مما أدي إلي إنكفاء روح الفرقة والشتات بين مكونات المجتمع المحلي بالمنطقة ولا زالت القضية معلقة بين أضايير السياسة المحلية والدولية .

لاحظ الباحث أيضاً آثار النزاع ومهدداته على الأمن القومي السوداني سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وأمنياً ، وسياسياً تمثلت في الحدود بين السودان وجنوب السودان كأحد أهم النقاط الخلافية وتراهن الحركة الشعبية على كسب الرهان لصالحها بسبب العوامل الثقافية والعرقية والدينية واللغوية في الإستفتاء المنتظر ، ومخرجات تقرير الخبراء والكيفية التي خرج بها كلها مؤشرات لوجود أيادٍ خفية أجنبية دولية لها مصالح تتعارض تماماً مع مصالح حكومة السودان ، فضلاً عن الدور السالب الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الدولية في تأجيج النزاع بالمنطقة ، أما إقتصادياً فقد توقفت تأهيل مؤسسات الدولة الإقتصادية ومواردها مما أثر على الناتج القومي خاصةً في ظل فقدان نسبة كبيرة من عائدات البترول ، ، وأي نزاع وإشتباك حدودي سيؤثر على إعاقة النشاط الإقتصادي وستنتشر صادرات السودان سلباً لذلك وهروب الإستثمارات الأجنبية وتوقف الدعم المادي والفني ، واجتماعياً فقد أدي النزاع إلي إهتزاز قيم المجتمع وبروز آثار الحروب عليه من تشريد وعطالة وفقر وجهل ومرض وظهور روح القبالية والعنصرية والجهوية التي مثلت تهديداً لضرب النسيج الإجماعي وتماسكه ، وعسكرياً فإن عدم حسم القضية سيؤدي إلي مزيد من إنتشار المعسكرات في المنطقة خاصةً حكومة الجنوب التي ستسعي إلي الهيمنة العسكرية على الأجزاء التي أقرها تقرير الخبراء الأجانب لصالح دينكا نقوك مما يعجل بالمواجهة العسكرية .

على الرغم من ذلك فإن مفتاح حل النزاع بمنطقة أبيي في أيدي قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك دونما سواهما إذا توفرت الإرادة القوية ونظرتهمما للقضية بمنظار ثاقب يحقق مصالحهما المشتركة مع توفر كذلك الإرادة السياسية لدولتي السودان وجنوب السودان وتقديمهما لبعض التنازلات .

التوصيات :-

- 1) مراعاة حقوق ومكتسبات كل الأطراف المعنية بالقضية بناءً على تسوية سياسية يكون مقبولة لكل الأطراف لأن القضية باتت سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية تتنازع عليها القبائل بالمنطقة وحكومتها السودان وجنوب السودان وأطراف دولية وإقليمية .
- 2) التخطيط والتنفيذ لمشاريع تنمية شاملة بمنطقة أبيي تستهدف إنسانها وسبل كسب عيشه وأساسيات الحياة من تعليم وصحة وإصحاح بيئة وبني تحتية .
- 3) تجنب حالة الإلتقارب الحاد لمجتمع أبيي وإجراء الإستفتاء دون ضغوط والإرتضاء بنتائجه مع التمسك بحدود 1956م .
- 4) ضرورة التمسك برفض تقرير خبراء مفوضية ترسيم حدود أبيي الأجانب والعمل على تجاوزه لأنهم تجاوزوا التفويض الممنوح لهم.
- 5) إعادة هيكلة الإدارة الأهلية وتقويتها وعدم تسييسها والإهتمام بها لتؤدي دورها الرسالي .
- 6) ضرورة توسيع قاعدة المشاركة في تسوية القضية سياسياً وبجهود وطنية خالصة دون تدخلات أجنبية لتشمل كل ألوان الطيف السياسي من حكومة ومعارضة مع إشراك زعماء الإدارة الأهلية والنخب من قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك .
- 7) ضرورة وضع إعتبار للدور الدولي والإقليمي في أي حل يتم التوصل إليه والتوظيف الأمثل لهذين الدورين ولجهود المجتمع الدولي من أجل إرساء دعائم السلام وتنمية وتطوير منطقة أبيي .
- 8) إعداد دراسة كاملة لتحويل كافة طاقات الميليشيات القبلية من القتال والدخول في بؤر النزاعات والإنحياز القبلي إلي عملية البناء والإعمار .

9) توظيف ثروات البلاد قومياً من خلال مشاريع مدروسة تربط البلاد بشبكة مواصلات خاصةً بمناطق النزاعات في جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق وتكون متشابكة لربط كافة أجزاء الوطن .

10) ضرورة توزيع الثروة (النفط) على أساس محو وإزالة آثار الخلاف من فقر وجوع ومرض وجهل وتنمية لا أن توزع جهوياً وفق الحدود السياسية الداخلية للمناطق والولايات .

11) على رئاسة الجمهورية إعادة تكوين مفوضية ترسيم حدود أبيي وفق الدستور الجديد التزاماً بروح الإتفاقيات من خبراء يتصفون بالنزاهة والصبر في البحث عن الحقائق ويكونوا مدركين وملمين بجغرافية وتاريخ منطقة أبيي ، لأن تعيين أعضاء مفوضية حدود أبيي في غياب أو إجازة دستور دائم للبلاد يجعل تكوينها غير دستوري وبالتالي فإن كل ما يترتب على أعمالها يعتبر غير دستوري ولاغي .

12) إمعان الدراسة والبحث في مجال القانون الدولي والإنساني والإتفاقيات الدولية حول قانونية تدخل أمريكا في شؤون دولة ذات سيادة بفض مقررحتها بالتهديد ليكون حلاً لنزاع حدودي داخلي حتى لا يكون سابقة قانونية (مقترح المبعوث الأمريكي دان فورث) .

13) تجدد الزيارات المتكررة من قبل رئاسة الجمهورية لمنطقة أبيي لإعطائها الإهتمام الكافي ولتجديد وإعادة الثقة لدي مواطن المنطقة .

14) التواجد الإعلامي الكثيف بالمنطقة وصدده لكل محاولات الإعلام الخارجي المعتاد الذي يهدف إلى زعزعة المنطقة وخلق بؤر نزاع بين المواطنين ووصفه للمنطقة بأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين لتكون مدخلاً لتدخل المنظمات الأجنبية ذات الأجندة الخفية وتدخل الأمم المتحدة تحت البند السابع .

قائمة المصادر والمراجع:-

المصادر العربية :

1. القرآن الكريم .

2. السنة النبوية .

المراجع العربية :

1. أحمد عبد الله آدم - قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش

- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة - الخرطوم -
1997م .

2. أحمد عبد الله آدم - العلاقات الأدلية بين الدينكا والمسيرية

- شركة مطابع صاك العملة المحدودة - الخرطوم -
1998م .

3. أبو القاسم حامد قور - الأبعاد التاريخية لمشكلة أبيي -

الخرطوم - 2003م .

4. أبو القاسم حامد قور - كتاب أبيي بين مستقبل السلم والنزاع

- مطبعة نيوستار - الخرطوم - 2006م .

5. أبو القاسم حامد قور - كتاب مقدمة في دراسات السلام

والنزاعات - مطبعة الإبتكار - الخرطوم - 2010م .

6. هويدا صلاح الدين العتباني - الهوية والتعدد الأثني في

الصراع بين شمال وجنوب السودان (1955م - 2005م) -

مركز دراسات المراف - شركة مطابع العملة المحدودة -

الخرطوم - 2012م .

7. التجاني محمد صالح - كتاب رؤى حول النزاعات القبلية في

السودان - ملحق الدراسات الأفريقية والآسيوية - الخرطوم -

1998م .

8. التجاني محمد صالح - الصراع القبلي في دارفور أسبابه

وتداعياته وعلاجه - شركة مطابع العملة المحدودة -

الخرطوم - 2012م .

9. القانون الدولي العام - د. علي صادق أبو صيف - الناشر منشأة المعارف - الإسكندرية - بدون تاريخ .
10. محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية - دار عزة للنشر والتوزيع - الخرطوم - 2010م .
11. محمد فضل عابدين - نصب الحماقة - دار عزة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - الخرطوم - 2012م .
12. محمد أحمد أونور - إستراتيجية الأمن القومي ومرتكزاته الأساسية - جامعة الرباط الوطني - الخرطوم - مايو 2013م .
13. مصطفى عثمان إسماعيل - إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب - دراسة مقارنة بين المنهج الإسلامي والممارسات الدولية - مكتبة مدبولي - القاهرة - 2014م .
14. متوكل أحمد أوين - النوبة التراث ، الإنسان عبر القرون - مؤسسة القرشي للطباعة - الخرطوم .
15. ناجي أحمد التوم أحمد - مشكلة أبيي التعايش السلمي جدلية الوحدة والانفصال - الخرطوم - 2014م .
16. سراج الدين عبد الغفار - الصراع في جبال النوبا - دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة - الخرطوم - 1997م .
17. سليمان محمد الديبلو - ترسيم حدود منطقة أبيي - شركة مطابع صك العملة المحدودة - الخرطوم - ديسمبر 2008م .
18. سليمان محمد الديبلو - رد حكومة السودان على الحركة الشعبية بخصوص النزاع حول ترسيم حدود منطقة أبيي أمام محكمة التحكيم الدائمة - شركة مطابع العملة المحدودة - الخرطوم - مارس 2009م .

19. سليمان محمد الديبلو - أبيي من شقذوم إلی لاهاي -
الجزء الأول - الطبعة الأولى - هيئة الخرطوم للصحافة
والنشر - الخرطوم - 2010م .
20. عوض الله عبد الغفار علي - أبيي نموذج للوحدة أم مقدمة
للإنفصال - مركز البحوث والدراسات السودانية - جامعة
الزعيم الأزهري - الخرطوم - يناير 2007م .
21. عبد العزيز خالد عبد الله - جنوب السودان إلی أين ؟
الطبعة الأولى - الخرطوم - 2007م .
22. عبد الرحمن أرباب مرسال صالح - كتاب بعنوان (ما بعد
إتفاقیة نیفاشا رصد وتحلیل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير
الخبراء) - معهد الراسد للدراسات السياسية والإستراتيجية -
الخرطوم - يونيو 2008م .
23. عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان - مكتبة جزيرة الورد
- الطبعة الأولى - الخرطوم - 2011م .
24. عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة من كتاب الصبر وديوان
المبتدأ أو الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم
من ذوی السلطان الأكبر - الجزء الأول - دار الفكر للطباعة
والنشر - بدون تاریخ .
25. فرانسيس دينق مجوك - ذكريات بابو نمر - مركز
الدراسات السودانية - الخرطوم - 2001م .
26. ربيع عبد العاطي - دور منظمة الوحدة الأفريقية في فض
النزاعات - سولو للطباعة والنشر - الخرطوم - 2001م .
الكتب والمذكرات المترجمة :
1. فرانسيس دينق مجوك - صراع الرؤى نزاع الهويات في
السودان - ترجمة عوض حسن محمد أحمد - الطبعة الأولى
- مركز الدراسات السودانية - الخرطوم - 1995م .

2. فرانسيس دينق مجوك - رجل يدعي دينق مجوك - ترجمة
بكري جابر - الطبعة الثانية - مركز الدراسات السودانية -
الخرطوم - 2004م .
 3. فرانسيس دينق - الدينكا في السودان - ترجمة شمس الدين
ضو البيت - مطبعة جامعة الخرطوم - الخرطوم -
1990م .
 4. مذكرة حكومة السودان التعقيبية إلى محكمة التحكيم الدائمة
بخصوص تحديد وترسيم حدود منطقة أبيي - بين حكومة
السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المترجم
القانوني د. البشير أحمد محمد - المراجعة والتنقيح
سليمان محمد الديبلو - شركة مطابع السودان للعملة
المحدودة - الخرطوم - فبراير 2009م .
 5. روجر بنشر وليم أدري - فن التفاوض - ترجمة مني الأعرج
- بغداد - مجلة الصناعة ص 2 .
- الدراسات والبحوث :
1. الشبلي عبد المجيد محمود وآخرون - برتكول منطقة أبيي -
بحث جماعي غير منشور - لكلية الدفاع الوطني -
الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم 2004م - 2005م .
 2. أبو القاسم حامد قور - أبيي حقائق ووقائع التاريخ والجغرافية
- دراسة بحثية - الخرطوم - 1426/6/15هـ .
 3. أبو القاسم حامد قور - دراسة في الأبعاد الإجتماعية
والإستراتيجية لمنطقة أبيي - الخرطوم - يناير 2006م .
 4. عمر سليمان آدم - قضية أبيي والنزاع بين المسيرية والدينكا
- دراسة بحثية غير منشورة - ديوان الحكم الإتحادي -
الخرطوم - 1999م .

5. جمال الدين نور الدين سرير الحاج - أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقيه السلام الشامل (2005م) - بحث إجازة درجة زمالة كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا - الخرطوم - 2007م - 2008م .
6. آمنة جمعة خاطر يوسف - أثر النزاعات في التنمية والسلام - دراسة حالة ولاية جنوب كردفان (1989م - 2012م) - رسالة دكتوراة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم - 2012م .
7. شرف الدين الأمين عبد السلام - ورقة بحثية - بعض تبعات النزاع القبلي في السودان - معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية - الخرطوم - 1998م .
8. محمد زين محمد أحمد - سياسات الولايات المتحدة في فض النزاع وتأثيرها على الأمن القومي السوداني (1983م - 2003م) - رسالة دكتوراة - جامعة أفريقيا العالمية - 2008م .
9. شهاب سليمان ومصطفى إبراهيم محمد - دارفور العدالة الدولية الغائبة - إدارة البحوث العسكرية - الخرطوم - 2008م .
10. حسن محمد صالح - ورقة النزاعات القبلية بدارفور - مجلة العلوم الحياتية والإجتماعية - العدد الثالث - مايو 2002م .
11. معاذ عبد الله حاج الأمين - رسالة دكتوراة في ثقافة السلام بعنوان (التعايش السلمي بين الدينكا نقوك والمسيرية بمنطقة أبيي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مركز دراسات وثقافة السلام - الخرطوم - فبراير 2011م .

التقارير والوثائق :

1. الإتحاد الإشتراكي السوداني - لجنة الدفاع والأمن - تقرير عن منطقة أبيي - الخرطوم - 1980م .
2. جمهورية السودان - الأمن العام - ملخص تقرير إدارة الجنوب - الخرطوم - مارس 2004م .
3. جمهورية السودان - وزارة الداخلية - تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب 1955م - ط2 - مركز الدراسات السودانية - الخرطوم - 2005م .
4. مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية - أبيي أبعاد الأزمة وآفاق الحلول - تقرير رقم (4) - الخرطوم - 2006م.
5. مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية - قسمة البترول في إتفاقية السلام الشامل في أى إتجاه الوحدة أم الانفصال - الخرطوم - يونيو 2007م .
6. وكالة السودان للأنباء - السودان الآن - الخرطوم - 2005م.
7. مفوضية ترسيم حدود منطقة أبيي - تقرير مفوضية ترسيم حدود أبيي - ترجمة أ د . محمد صقر و أ د . سليمان محمد الديبلو - الخرطوم - يوليو 2006م .
8. وثائق المؤتمر الإقليمي لأمن دارفور والفاشر - وزارة الداخلية - 1989م - ص8 - الخرطوم .
9. وثائق المؤتمر الإقليمي ولايات دارفور - توصيات مؤتمر الصلح بين قبيلتي المساليت والقبائل العربية بالجنينة - الخرطوم - نوفمبر 1996م .

10. وزارة الداخلية - رئاسة قوات الشرطة - تقرير رئيس اللجنة الفنية المشتركة لدولتي السودان وجنوب السودان حول تكوين شرطة أبيي - الخرطوم - 28/فبراير/2013م .
11. وزارة الداخلية - رئاسة قوات الشرطة - تقرير عضو لجنة المراقبة العسكرية المشتركة بأبيي عن مسيرة دينكا نقوك بأبيي بتاريخ 2013/4/6م - الخرطوم - 2013/4/7م .
12. وزارة الداخلية - رئاسة قوات الشرطة - تقرير عضو لجنة المراقبة العسكرية المشتركة بأبيي ممثل الشرطة عن تداعيات أحداث مقتل السلطان كوال دينق مجوك - الخرطوم - 12/مايو/2013م .
- الوثائق الحكومية :
1. جمهورية السودان - إتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان - نيروبي - كينيا - 9/يناير/2005م .
2. جمهورية السودان - وزارة العدل - دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م - الباب الثاني عشر - الولايات ومنطقة أبيي - الخرطوم - 2005م .
3. جمهورية السودان - وزارة الحكم الإتحادي - قانون تقسيم المحافظات - الخرطوم - 1991م .
- المجلات و الصحف و الدوريات:
1. مجلة الدفاع العربي - عبد الرحمن أرباب مرسال - قضية أبيي - العدد (70) - الخرطوم - يناير 2007م - ص190 .
2. صحيفة الإنتباهة - العدد 2843 - 19/مارس/2014م - ص1 .

3. صحيفة الإنتباهة - العدد 2825 - 29/مارس/2014م - ص1.
4. صحيفة الإنتباهة - العدد 2916 - 2/يونيو/2014م - ص2.
5. صحيفة الإنتباهة - العدد 2916 - 2/يونيو/2014م - ص4.
6. صحيفة الإنتباهة - العدد 2921 - 7/يونيو/2014م - ص2.
7. صحيفة الإنتباهة - العدد 2926 - 12/يونيو/2014م - ص1.
8. صحيفة ألوان - العدد 2421 - 23/4/2003م - ص9.
9. صحيفة التغيير - العدد 224 - 17/مايو/2014م - ص1.
10. صحيفة التغيير - العدد 224 - 17/مايو/2014م - ص8.
11. صحيفة المجهر - العدد 524 - 28/أكتوبر/2013م - ص4.
12. صحيفة اليوم التالي - العدد 243 - 24/أكتوبر/2013م - ص3.
13. صحيفة اليوم التالي - العدد 323 - 12/يناير/2014م - ص1.
14. حامد أحمد المنان - أبيي الماضي والحاضر والمستقبل - الملف الدوري - العدد (39) - مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا - الخرطوم - مارس أبريل 2004م - ص13.

الندوات والمؤتمرات والسمنارات :

1. عبد الرحمن مرسال صالح - متطلبات السلام القادم بمحلية أبيي - ورقة سمنار - الخرطوم - أبريل 2004م - ص 4 .
 2. د. حسن القوني - رؤية لحل قضية أبيي - ورقة قدمت في ورشة عمل عن قضية أبيي وآفاق الحلول - مركز دراسات سلام المستقبل - 17/أكتوبر 2007م .
 3. الطيب حاج عطية - مدخل لمفاهيم وآليات فض النزاع - مجموعة أوراق عمل حول قضايا الوفاق والسلام في السودان - المحرر عوض السيد الكرسي - مطبعة جامعة الخرطوم 2004م - ص 6 .
- المقابلات الشخصية :
- 1) مقابلة مع السيد /عبد الرسول النور إسماعيل - عضو لجنة مفاوضات نيفاشا من قبل الحكومة - قيادة بارز بحزب الأمة القومي - بمنزله بالحتانة أم درمان - بتاريخ 10/أبريل 2014م .
 - 2) مقابلة مع السيد /محمد جابر برام - معتمد محلية كتم - بمنزله بأبي سعد مربع (19) - أم درمان - بتاريخ 10/أكتوبر/2015م .
 - 3) مقابلة مع السيد /إسماعيل عبد الله محمد نعمه (حنوال) - منسق ومشرف قرى ولجان أبيي - بمكتب لجنة إشرافية أبيي - الخرطوم - بتاريخ 23/أكتوبر/2016م .
 - 4) مقابلة مع السيد / زكريا أتييم فين - سلطان دينكا نقوك - ولاية الخرطوم - بمكتب السجل المدني أم درمان - بتاريخ 26/أكتوبر/2016م .
 - 5) مقابلة مع السيد / أقور نوور كوال - وزير الصحة الأسبق بولاية غرب كردفان - بمكتب السجل المدني أم درمان - لجنة أبيي - بتاريخ 9/نوفمبر/2016م .
 - 6) مقابلة مع السيد / شول مليك رياك - موظف بولاية النيل الأزرق - الدمازين - بالخرطوم - بتاريخ 12/نوفمبر/2016م .

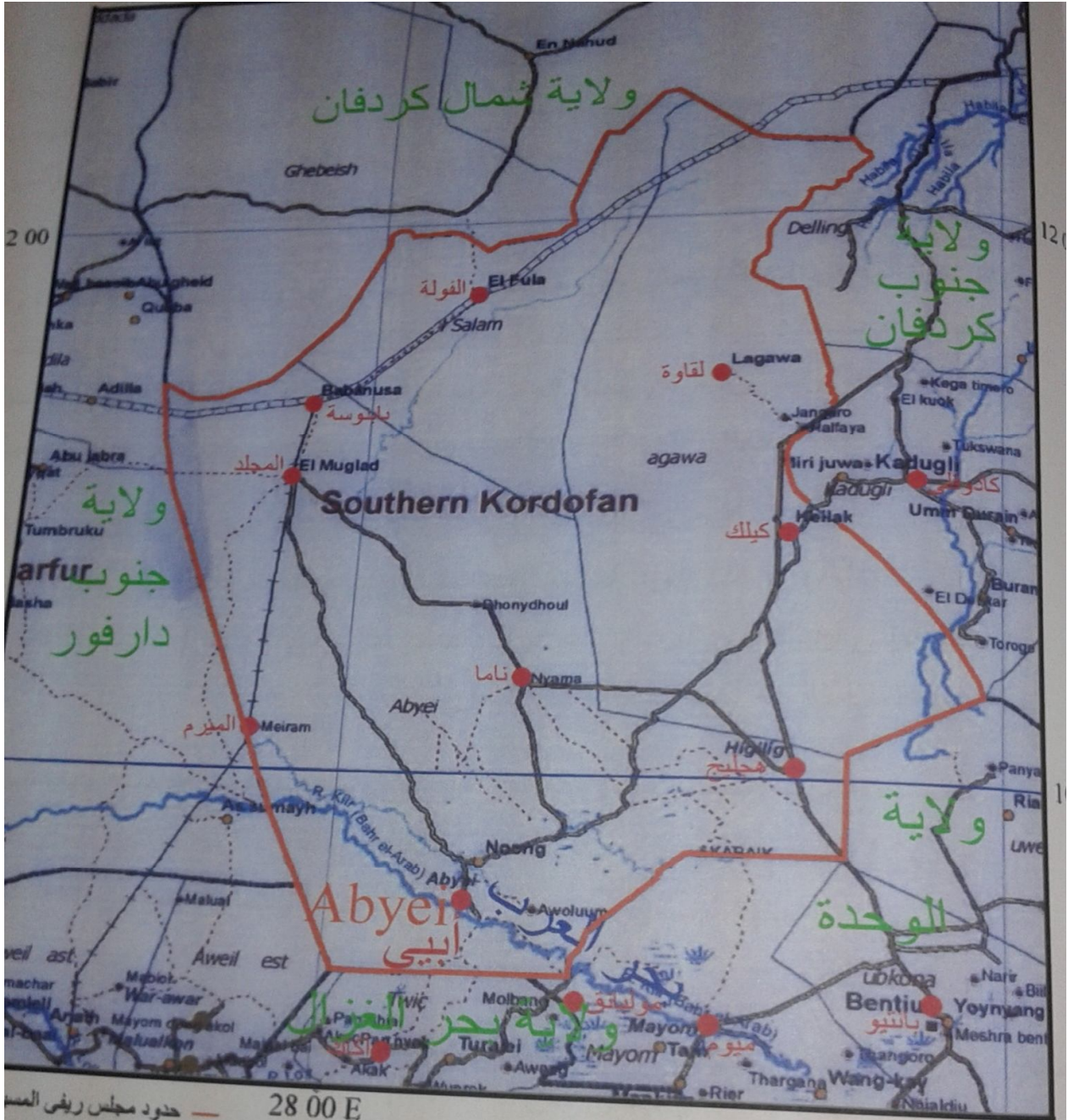
- (7) مقابلة مع السيد / رحمة الله عبد الرحمن أحمد عبد الكريم - مدير الزراعة والثروة الحيوانية بإشرافية أبيي - بمكتب لجنة إشرافية أبيي - الخرطوم - بتاريخ 20/أكتوبر/2016م .
- (8) مقابلة مع السيد / أمبدى يحي كباشي حمدوك - السكرتير التنفيذي للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي - بمكتب لجنة إشرافية أبيي - الخرطوم - بتاريخ 24/أكتوبر/2016م .
- (9) مقابلة مع السيد / أ . عيسى إدريس دكو - مدير الشؤون الإجتماعية بإشرافية أبيي وباحث في عرف المسيرية - بمكتب لجنة إشرافية أبيي - الخرطوم - بتاريخ 18/أكتوبر/2016م .
- (10) مقابلة مع السيد / دكتور أحمد عبد اللطيف صالح - موظف - غرفة المعلومات - وزارة الداخلية - بالخرطوم - بتاريخ 14/نوفمبر/2016م .
- (11) مقابلة مع السيد / دكتور الصادق محمد سليمان - الأمين العام المكلف للمجلس القومي للتراث الثقافي وتطوير اللغات - بأم درمان - بتاريخ 11/نوفمبر/2016م .

الإنترنت:-

1. Gipriel47@hotmail.com ، أبريل 2006م - أحمد جبريل علي مرعي - نبذة عن قبيلة المسيرية .
2. <http://www.Alnilin.com> ، 1/11/2007م - ردود فعل واسعة لتقرير لجنة ترسيم حدود أبيي .
3. www.okaz.com.sa/ ، 28/يناير 2007م - صحيفة عكاز - تقرير عن المناطق الثلاث ، إستراتيجية الحركة الشعبية للوحدة أو الانفصال - العدد 2051 .
4. <https://ar.wikisource.org/> ، ويكي مصدر المكتبة الحرة - قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2013/2079) .

5. <http://Sudaneseonline.com/load/7msq/> ، العنف السياسي
وإندلاع النزاع حول أبيي (1950 - 1983) بقلم الدكتور لوكا بيونج دينق -
2015/5/4م - الصفحة الرئيسية - ترجمة غانم سليمان غانم .
6. <http://tanweer.sd.arabic/modules/smartecation> ، مركز
التنوير المعرفي - ورشة الهوية والإندماج - التنوع الأثني في السودان (أبيي
نموزجاً) - الأستاذة نازك هلال - 2015/8/17م .
7. <http://www.muslim.org> ، مؤامرة فصل جنوب السودان كبيرة - ولكن
الله أكبر (الإرشيف) - شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي - 2010/12/21م
- ص 3 .
8. <https://ar.wikisource.org/> ، ويكي مصدر - المكتبة الحرة -
S/RES(1990/2011) - قرار مجلس الأمن الدولي رقم
(2011/1990م) بتاريخ 29/مايو/2011م .
9. <https://ar.wikisource.org/> ، ويكي مصدر - المكتبة الحرة -
S/RES(2032/2011) - قرار مجلس الأمن الدولي رقم
(2011/2032م) بتاريخ 22/ديسمبر/2011م .

الملحق الأول : - خارطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي

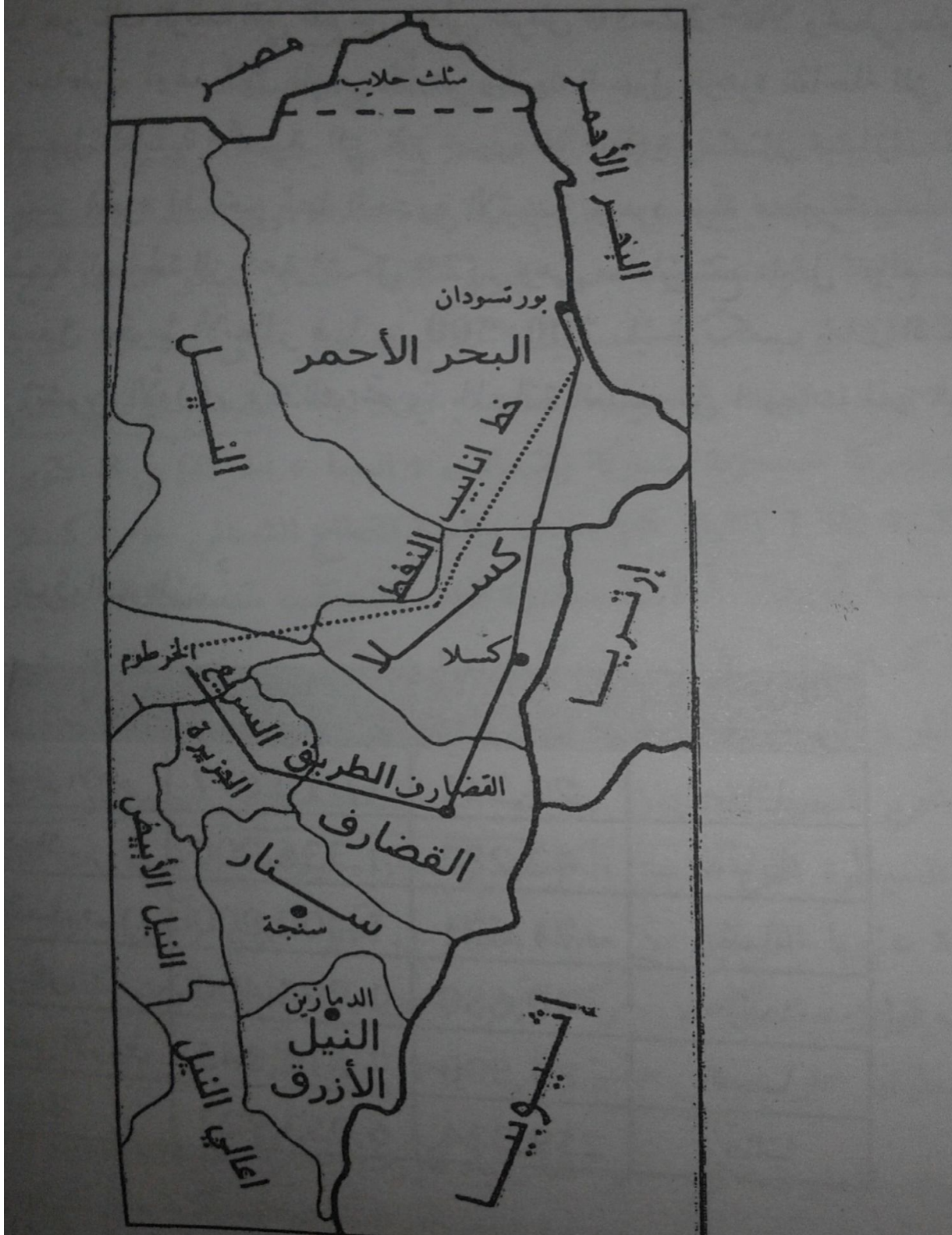


سدر : إيان كنيسون ، عرب البقارة ، أكسفورد ، مطبعة كلارندون ، ١٩٦٦ .
 (أ - ١ من ١)
 محظور

الملحق الثاني : - النزاعات في السودان

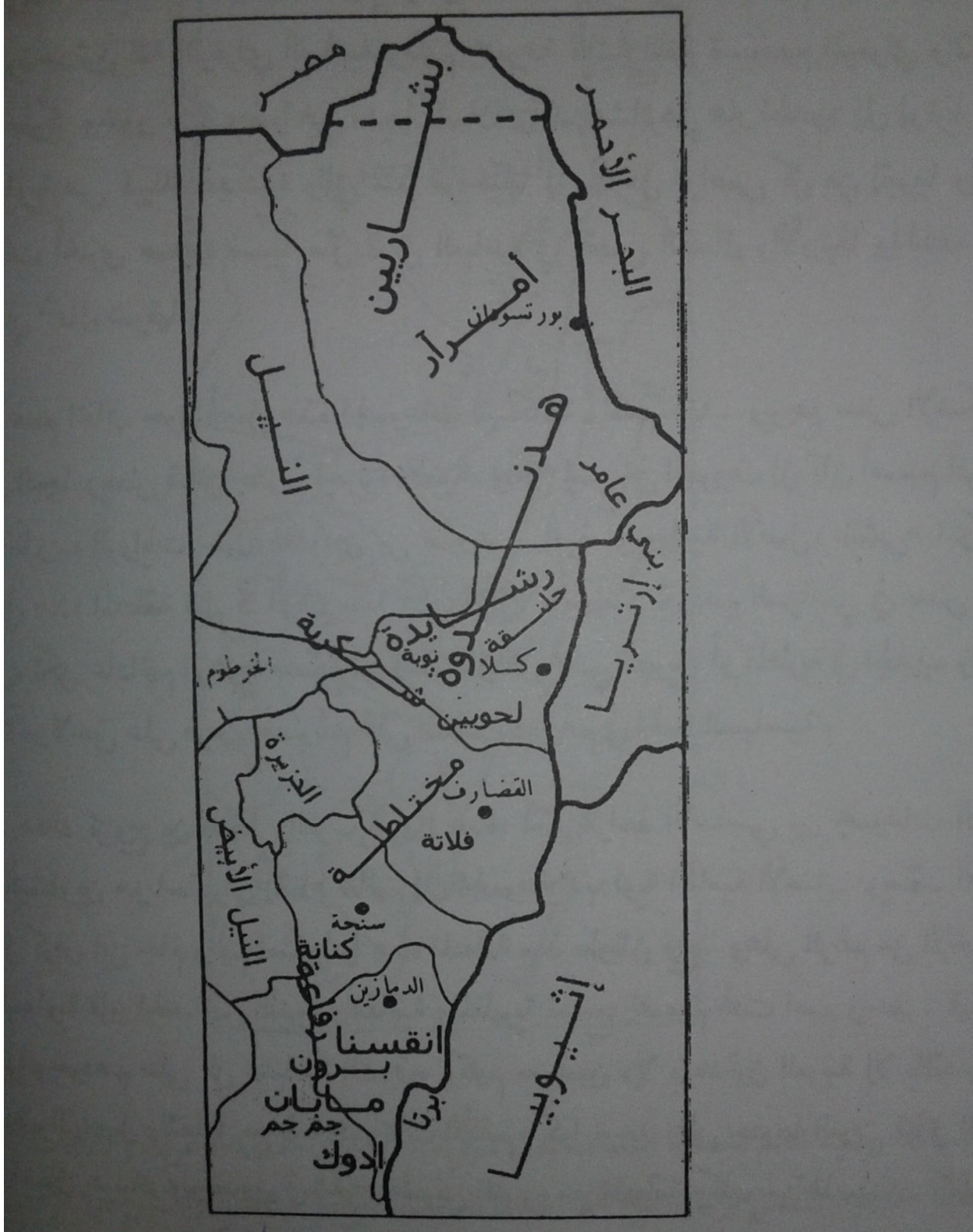
أسباب النزاع	أطراف النزاع	الزمن	موقع النزاع
<p>(1) نزاع الموارد (الأرض + النفط + المياه) .</p> <p>(2) نزاع عرقي قديم + إنقسام ديني + ثقافي .</p>	<p>جيش تحرير السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + قوات الأتانيا + مليشيات القبائل</p>	<p>منذ 1983م حتى 2005م</p>	<p>جنوب السودان (10 ولايات) قبل الانفصال</p>
<p>(1) نزاع الموارد (الأرض زراعية والرعي) + تأمين خط البترول .</p> <p>(2) إنقسام عرقي .</p>	<p>جيش تحرير السودان (قطاع جبال النوبا) ضد الحكومة + مليشيات القبائل العربية + الدفاع الشعبي</p>	<p>منذ 1984م</p>	<p>جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان)</p>
<p>(1) نزاع الموارد (الأرض زراعية والرعي + تعدين) .</p> <p>(2) إنقسام عرقي .</p>	<p>جيش تحرير السودان (قطاع الفونج) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي</p>	<p>منذ 1984م حتى 2005م</p>	<p>الأقسننا (ولاية النيل الأزرق)</p>
<p>(1) نزاع حول سبل كشب العيش + الأرض وا إنقسام عرقي ناشئ .</p> <p>(2) تتردد مسلح حول السلطة .</p>	<p>1. الفور والزغاوة والمساليت ضد العرب 2. حركات مسلحة ضد الحكومة .</p>	<p>1. 1987م . 2. 2003م</p>	<p>ولايات دارفور (5 ولايات)</p>
<p>نزاع سياسي حول سلطة الدولة</p>	<p>التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة</p>	<p>1997م حتى 2006م</p>	<p>شرق السودان (البحر الأحمر - كسلا - القضارف)</p>
<p>تهجير الأهالي إلي خشم القرية بشرق السودان .</p>	<p>أهالي وادي حلفا من النوبة</p>	<p>1959م</p>	<p>شمال السودان (الولاية الشمالية ونهر النيل)</p>

الملحق الثالث :- خارطة رقم (2) الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان



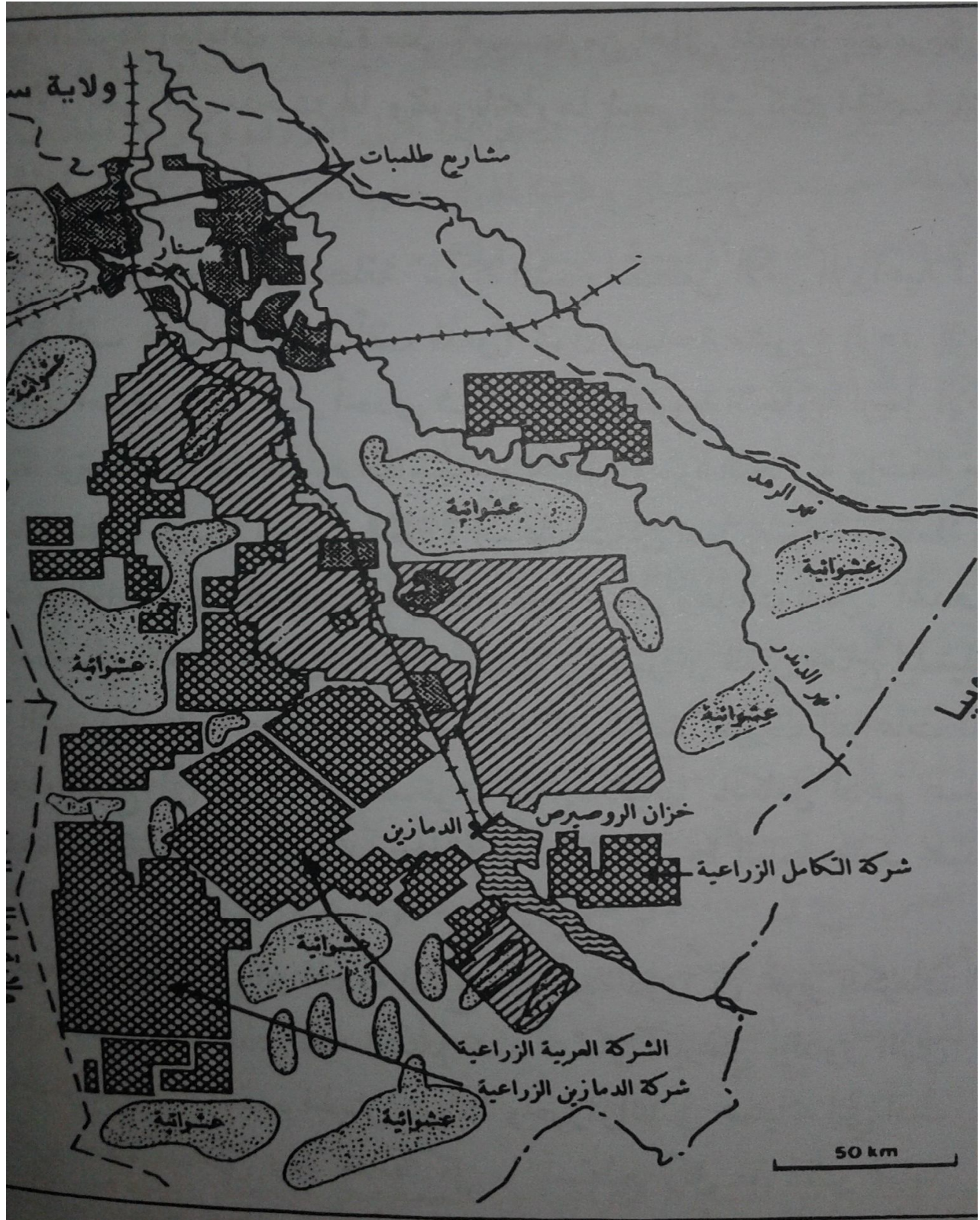
المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق الرابع :- خارطة رقم (3) القبائل في شرق السودان



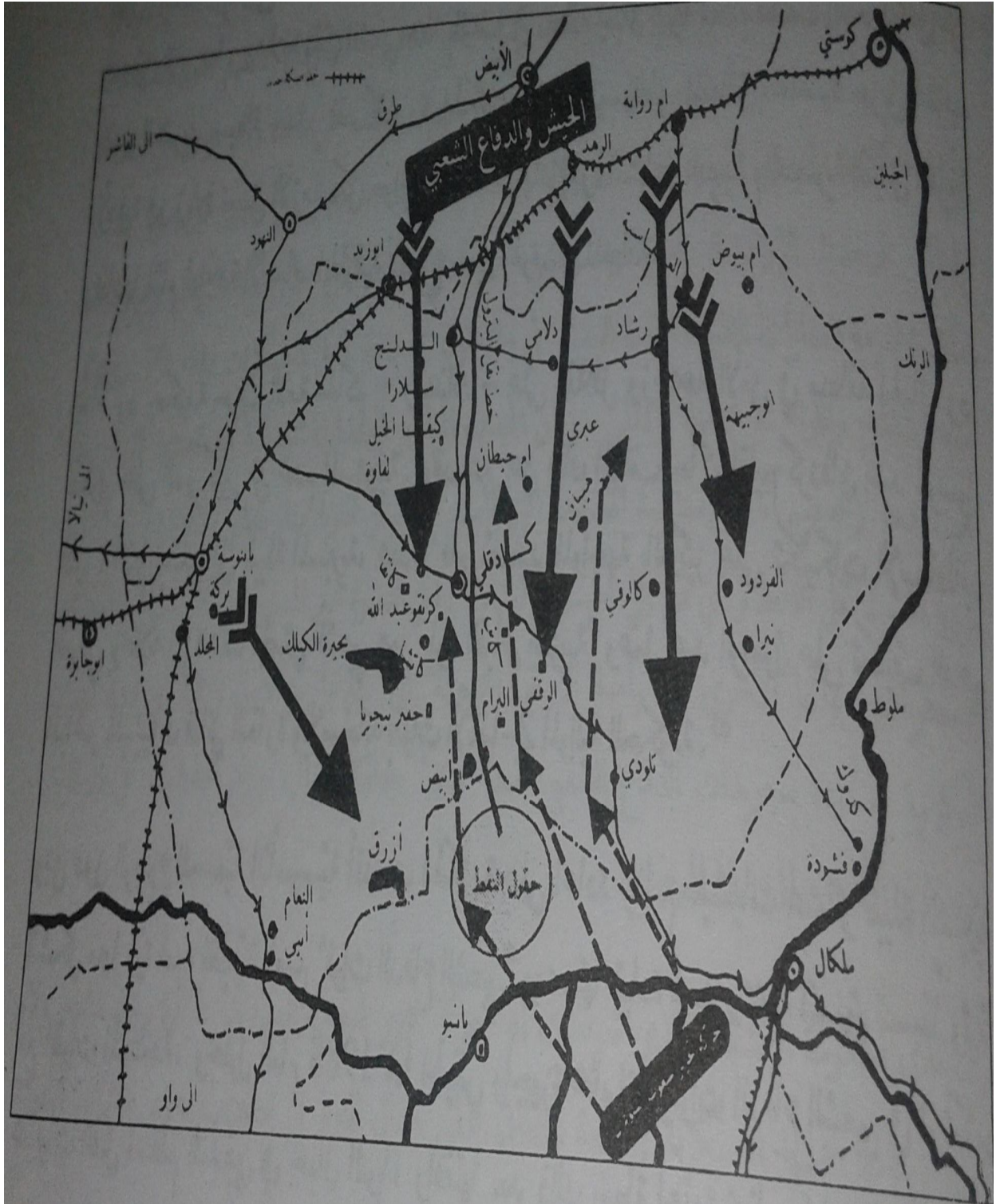
المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق الخامس :- خارطة ملحق رقم (4) مشاريع الزراعة الآلية بالنيل الأزرق



المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق السادس :- خارطة رقم (5) مسارح العمليات في جنوب كردفان



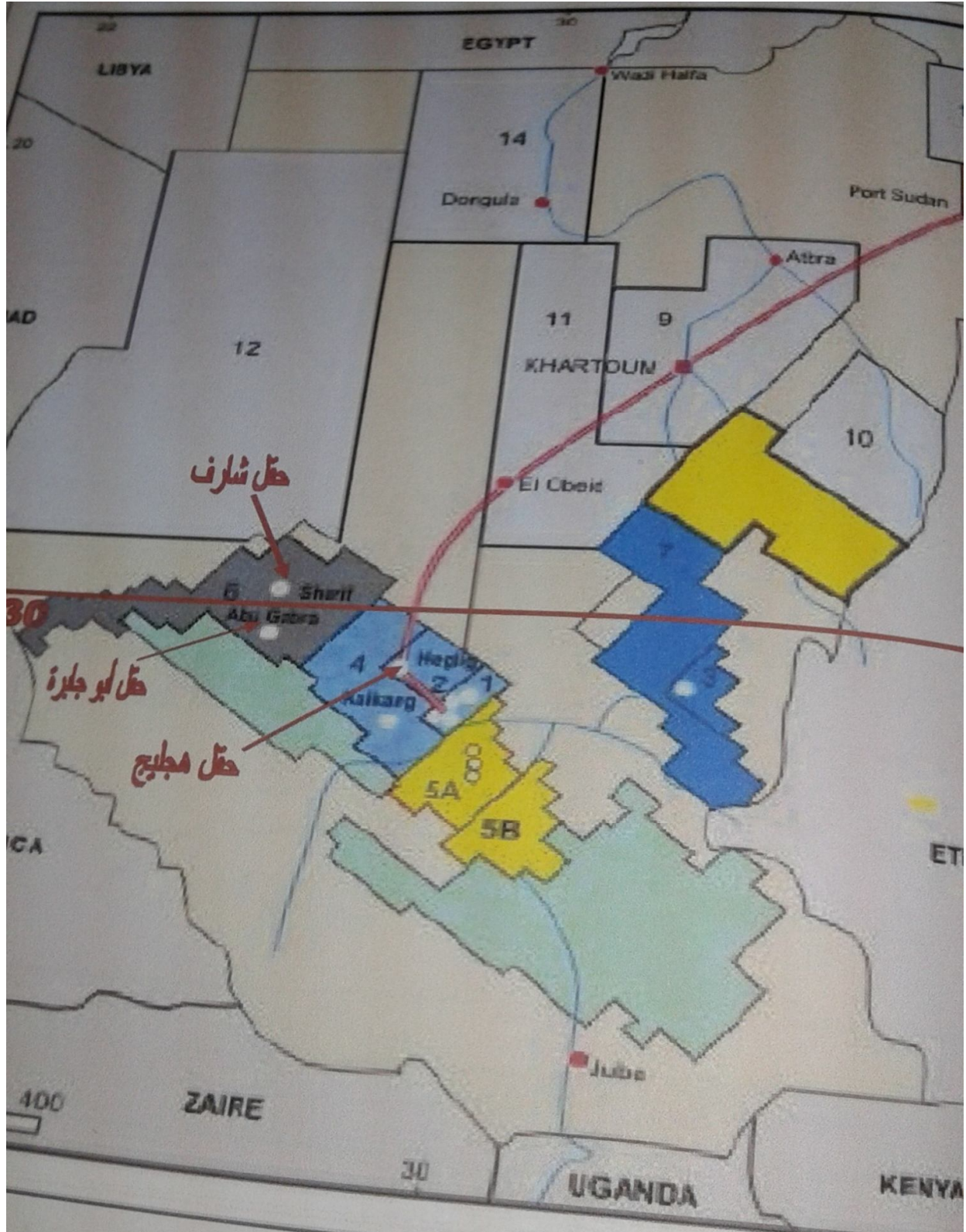
المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق السابع :- خارطة رقم (6) توطين النوبة بخشم القرية



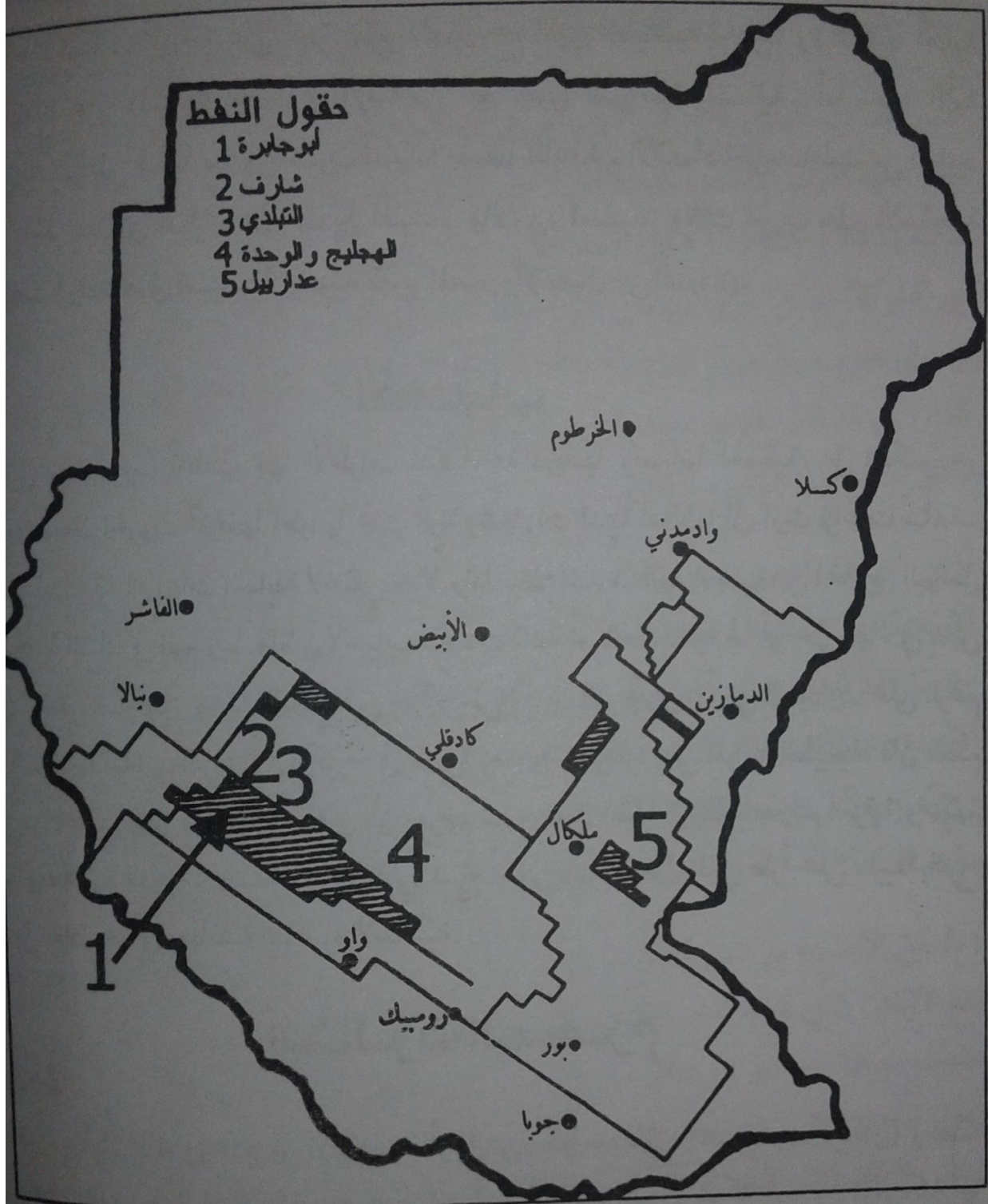
المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق الثامن :- خارطة رقم (7) خط تقسيم حدود أبيي وفق تقرير الخبراء



المصدر : محمد سليمان محمد - السودان حروب الموارد والهوية 2010م

الملحق التاسع :- خارطة رقم (8) حقول النفط بمنطقة أبيي قبل إنفصال الجنوب



المصدر : جمال الدين نور الدين سرير الحاج - أثر قضية أبيي على مستقبل إتفاقية السلام الشامل 2007م

2008م -